بسم اللہ الرحمن الرحیم

تحریر سنیٹ

مع

التحفۃ الحامدیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف

الماہر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ۔ کوئٹہ

فون: ۶۶۲۲۶۳

اَللّٰہُ یَجْتَبِیْ اِلَیْہِ مَنْ یَّشَآءُ وَیَھْدِیْٓ اِلَیْہِ مَنْ یُّنِیْبُ ط

الحمد للہ علی طبع ھذہ الرسالۃ الوافیۃ فی حل مقامات

الکافیۃ للشھیر الاوحد ملا احمد اعنی

تحریر سنبط

مع

التحفۃ الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف

الماھر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

الناشر

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ ○ کوئٹہ ○ فون: ۸۴۳۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بوسيلة نبي الرشاد وزين اعمالنا باقتفاء الاوامر والنواهي والاسعاد
ونور زماننا بتخليق الولي المنقاد ومنّ علينا بخلافة سيد الاولياء والاوتاد الموسوم باسم صاحب
الساكن في السواد والصلوٰة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى آله
واصحابه الذين نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين المبشرين بدخول
الجنة ونعم المهاد اللهم ابقنا ناضرة الوجوه من مرقدنا يوم التناد واحفظنا من كيد الشيطان
عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من بنى على الاسلام ممن يعرب الخلل
في الاعتقاد وبعد لما التمس عني طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عدة سطور
تكشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت
في اسعاف مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله الكلمة قيل عليه
لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بجعل جزء
من كتابه فاقول انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعل جزء من كتابه هضما لنفسه فانقيل
الحمد عبادة وهضم النفس في اتيانه بالعبادة لا في تركه فاقول ان الحمد على قسمين تركه من حيث

قوله الموسوم باسم آه الذي لكرامات باهرة ومراتب عالية المقيم بالشريعة المصطفوية المؤيد لمذهب الحنفية الكاسر لرؤس
المخالفين المحل لشكوك العلماء الراسخين محمد ومناكرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشريف عبد الغفور رضاء الله يوم البعث
من القبور وانى حضرت خدمته بمراتب عديدة وشرعت منه الكافية وما حصل لي شئ الا بدعائه المستجاب عند رب الارباب اسكنه الله تعالى
الجنان وحرسه عن لهيب النيران وجعل وجهنا فراء عند لقاء الرحمان اللهم اجعله لي رافع العلل كالام عند وداعة الروح من الجنان ١٢
قوله من بنى للاسلام آه اقول لا يخفى ما فيه من حسن براعة الاستهلال ١٢ قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور ويجوز
كسر الكاف وفتحه وسكون اللام على نهج غير مسطور ١٢ قوله لم يصدر آه اقول لا اولى ان يقال انما لم يصدرها به كذلك كما لا يخفى ١٢ منه غفر له
لحافظ محمد شعيب تلامذة مولانا عبد الحي عفي قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بكتاب الله الكريم وعملا بالحديث المشهور
من السواد العظيم اتباعا لكتب السلف وان كان كتابه غير مخيم في ذهن المصنف لكنه في نفس الامر ومن حيث الاهتمام به مخيم ١٢

انه عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالجهد فالاول استعلاء والثاني هضم والمراد ههنا الثاني كما اشار اليه الشارح بقوله بتخيل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها فان قيل ان جواب الشارح وان كان دافعا للاعتراض الوارد على المصنف بمخالفته عن كتاب الله تعالى وسنن السلف لكنه لا يكون دافعا للاعتراض الوارد على المصنف بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم قلنا لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء كان بالقول وبالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل وانتفاء الخاص لا يستلزم لانتفاء العام فان قيل ان المقصد في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعنى قلنا البحث عن احوال الشئ موقوف على معرفة ذلك الشئ وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فمن لم يعرف ما كيف يبحث عن احوالها فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة قلنا ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم

قوله وانتفاء الخاص الا لانتفاء انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضا فمن ايمن يسلم انه اتى بما حتى لا يلزم المخالفة لانا نقول يسلم من القول السائر الذي لفظوا المومنين خيرا الا يظن فيصل من اضال القلوب والمطابقة بين مفهوميها شرط قد انعدمت ههنا كما لا يخفى لانا نقول هذا اذا كان المفعول الثاني مستوفيا لشروط المطابقة وههنا لم تستوف لان منها ان لا يكون المفعول الثاني اسم تفضيل مخفف من المثقل وههنا كذلك كما سيجئ تحقيقه في ذيل قول المصنف فقط ۱۲ **قوله** لما كان الخ اعلم انهم قد اختلفوا في موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربي وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليهما وقال بعضهم الكلمة فقط والبحث عن غيرها راجع ايضا بحث الجزء الى الكل اقول الاول اسلم وعبارة الشارح تحتمل المذاهب كلها لان البحث عن احوال الكلمة والكلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الاستاذ العلام ضيق المعطن المرام حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام اللهم الا ان يقال بالتبادر ۱۲ **قوله** ليفيد المخاطب وقال البعض ليفيد المتكلم وقال البعض ليفيد كليهما ۱۲ **قوله** ومفهومها جزء الخ اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئي فلم وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فلان معنى قولنا الكلام ما تضمن كذا وما تضمن كذا مفهومين موضوعين للمعنيين مفردين اسند احدهما الى الآخر وظاهر ان مفهوم الكلمة الكلية اي لفظ وضع الخ جزء من قولنا اللفظين موضوعين وجزء الجزء جزء فمفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي ولا التفات الى ما قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه حامديه۔

على الكل فى الفهم فقد اتى فى الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة لمسماها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة وقيل هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر مهم فى كلامهم فان قيل لابد فى الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة فى اللفظ لكنها لم توجد فى المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح قلنا المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة فى المعنى للمطابقى ومناسبة فى المعنى التضمنى مناسبة فى المعنى الالتزامى وههنا وان لم توجد المناسبة فى المعنيين الاوليين لكنها وجدت فى المعنى الالتزامى اعنى التاثير لتاثير معانيهما فى النفوس كتاثير الجرح فى المجروح وهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيرا تهما بالجرح كما فى قول الشاعر شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام قلنا هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف والكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كما ان بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب بدليل

---

۵۱ قوله لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما فى الكلام او بالدخل كما فى الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة فى الكلمة اقول قال البيضاوى الكلم هو التاثير المدرك باحد الحاسين السمع والبصر اقول فعلى هذا الصحيح الاشتقاق بالكلمة فافهم ۱۲ ۵۲ قوله جراحات آه لم يسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا على كرم الله وجهه نظمه القائل وليس بمنظوم عنه رضه فاندفع ما قال مولانا عصام رح الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبهم آمدن زخم وعائد ما محذوف اى ما جرحه يعنى زخمهاى نيزه را چاق شدن وبهم آمدن است وبرنمى شود آن زخم كه كرده است آنرا زبان ۱۲ ۵۳ قوله بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر حنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا وثانيا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثالثا فلانه يصغر على هيئة ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتها واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد ايضا وان كان بعضها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون الوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن فى يرفعه للكلم والبارز للعمل او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح

انه یقع تمیز العدد الاوسط وقیل انه جمع بدلیل انه یقع علی ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعیة
فان قیل لما کان جمعا فکیف یصح توصیفه بالمفرد اعنی الطیب قلنا الکلم ماؤل ببعض الکلم
ای الیه یصعد بعض الکلم الطیب کما ؤل الرحمة بالاحسان فی قوله تعالٰی اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِیْبٌ
مِّنَ الْمُحْسِنِیْنَ فان قیل ان اللام فی الکلمة لا یخلوا اما ان تسمی او حرفی والاول باطل لان
الاسمی انما یدخل علی اسم الفاعل والمفعول والکلمة لا فاعل ولا مفعول وان کان حرفیا
فایضا لا یخلوا اما ان زائدا و غیر زائد والاول ایضا باطل لانه یلزم تنکیر المبتدأ وان کان الثانی
فایضا لا یخلوا اما ان جنسی او استغراقی او عهدی خارجا او عهدی ذهنا والکل باطل اما
بطلان الاول والثانی فلان الجنسی ما یشار بها الی ماهیة الشئ من غیر ملاحظة الوحدة
والکثرة والاستغراقی ما یشار بها الی جمیع افراد ماهیة الشئ والتاء فیها للوحدة ولها منافاة
بها وایضا ان التعریف انما یکون للماهیة لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجی ما یشار بها
الی فرد معهود بین المتکلم والمخاطب ولیس ههنا فرد معهود حتی یشار بها الیه وایضا ان التعریف
انما یکون للماهیة لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنی ما یشار بها الی فرد معهود
فی ذهن المتکلم وهی فی قوة النکرة فیلزم نکارة المبتدأ قلنا اللام للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بینهما لان الوحدة علی اربعة اقسام جنسی ونوعی وصنفی وفردی والمنافاة انما یکون
بین الجنس الوحدة الفردیة لا بینه وبین باقی الوحدات فلهذا یجوز اتصاف احدهما بالاخر کما
یقال هذا الجنس واحد ذلک الواحد جنس ونقول ان اللام للعهد الخارجی والمعهود بها الکلمة الجاریة
علی السنة النحاة قوله لفظا اللفظ فی اللغة الرمی مطلقا ای سواء کان من الفم او من غیر الفم لفظا او غیر
لفظ فمثال الرمی باللفظ من الفم کالتکلم بقوله زید قائم ومثال الرمی بغیر اللفظ من الفم نحو اکلت التمرة و
النواة ومثال الرمی بغیر اللفظ من غیر الفم نحو لفظت الرحی الدقیق فان قیل ان الکلمة مبتدأ ولفظ
خبره والخبر محمول علی مبتدأ وههنا لا یصح الحمل والا لزم حمل ضرب الوصف علی الذات وهو باطل

ف۱ قوله کتاویل آه اقول بین التاویلین فرق کما لا یخفی علی من یعرف الحق ۱۲ ف۲ قوله الرمی مطلقا آه قال الفاضل شارح الدین
فی الشرح للرسالة العضدیة للقاضی العضد لکن خص فی عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اکثر
مهملا او مستعملا فلا یقال لفظ الله بل یقال کلمة الله انتهی ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی۔

قلنا ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوی لیس کذلک بل هو محمول علی معناه الاصطلاحی لان اللفظ منقول فالابتداء او بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان فان قیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوی لانه لیس ملفوظ الانسان وایضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وایضا خرج عنه المرکب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان ملفوظ الانسان اعم من ان یکون حقیقة او حکما مهملا او موضوعا مفردا او مرکبا فالحقیقی مثل زید ضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب لانه لیس من مقولة الحرف والصوت فانقیل لما لم یکن مقولة الحرف والصوت فینبغی ان یکون معنی قلنا المعنی ما یقصد بالفظ ولیس المنوی مقصودا باللفظ لانه لم یوضع له لفظ فان قیل المنوی موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة یعبرون عن المنوی به کما یقال زید ضرب لک هو قلنا انما عبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له فان قیل لما لم یکن المنوی من مقولة الحرف والصوت ولم یوضع له لفظ فما الدلیل علی جعله لفظا حکما قلنا ان الدلیل علی کونه لفظا حکما ان العرب اجروا علیه احکام اللفظ وهی کونه مسندا الیه والمبدل منه او المؤکد الی غیر ذلک فانقیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف فلانه لیس ملفوظ الانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقیقة لانه ملفوظ الانسان فی بعض الاحیان فانقیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده

ص۱ قوله ما یتلفظ آه ای حرف فصاعدا فلا یرد ان تعریف الکلم لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الحرکات الاعرابیة مع ان الجمهور علی انها لیست بکلمة حتی ادعی بعضهم الاتفاق علی ذلک کما قال الفاضل اللاری من ان فی هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح رح او حکما یدخل علیها لیس من شانه لانه اراد بالتلفظ حکما ما یکون عارضا وتابعا للغیر مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حکما ما یجری علیه احکام اللفظ من الاسناد وغیره وارادة کلیهما محال لیس الیه مجال کما لا یخفی علی صاحب الکمال ولا یخفی ان المراد بما یتلفظ به اصالة کما قال مولانا عبد الرحمن وغیره ولانه علی هذا التقدیر یخرج التنوین عن الکلمة والجواب الذی اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما یتلفظ اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه والثانی متحقق فی التنوین وان لم یکن الاول لیس بشیء لان کونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس ای الکلمة وهو لم یثبت بعد وقد عرضت هذا التقریر علی الاستاذ ای مولانا عبد الحی فحسنه ۱۲ ص۲ فان قیل آه اقول الاولی ادراج هذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق به لاشتراکهما فی التقریر واتحاد الجواب مع ان قول الاستاذ یدل من شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالوجوبی کما لا یخفی ۱۲

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی من تلامذۃ مولانا عبد الحی رحمہ اللہ تعالی

لانه خرج منه کلمات الله تعالی کالفاظ القرآن وکلمات الملئکة کقول جبرئیل ؑ ان فی الجنة نهرا من لبن + لعلیؑ وحسینؑ وحسنؑ ؛ وکلمات الجن کقول الجنّ[1] شعر قبر حرب بمکان قفر + ولیس قرب قبر حرب قبر قلنا ان کلمات الله تعالی داخلة فی اللفظ بمقتضی هذا التعریف لانها مما یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان او من شانها ان یتلفظ بها الانسان او لانها مما یتلفظ بها حکما کالمنویات وعلی هذا القیاس کلمات الملائکة والجن فان قیل لابد فی تعریف الکلمة من قید زائد یخرج به الدوال الاربع اعنی الخطوط والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشئ یقتضی سبق دخوله فی الجنس الدوال الاربع لیست داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی قید آخر یخرجها فان قیل لم خالف المصرّح عن صاحب المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الکافیة ماخوذة من المفصل قلنا ان صاحب المفصل قصد الوحدة فی الکلمة فقال لفظة بالتاء تنبیها علی الوحدة والمصرّح لم یقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما کلمة عند المصرّح لا عند صاحب المفصل فان قیل ان المصرّح لم یقصد الوحدة لکن الواجب علیه ان یقول لفظة بالتاء للزوم المطابقة بین المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بین المبتدأ والخبر مشروطة بالشروط الخمسة احدها کون الخبر مشتقا فلا یرد نحو الکلمة لفظ وثانیها کون المبتدأ والخبر اسمین ظاهرین فلا یرد نحو هی اسم وفعل وحرف وثالثها کون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا یرد نحو زینب سقر ماه وجود ممتنع ورابعها ان لا یکون الخبر صفة یستوی فیها المذکر والمؤنث فلا یرد نحو المرأة جریح او نحو الصلوة خیر من النوم لان اسم التفضیل المستعمل عن یستوی فیه لتذکیر والتانیث وخامسها ان لا یکون الخبر صفة للمؤنث فلا یرد نحو المرأة حائض فان قیل ان هذه الشروط شروط للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم یکن المطابقة لازمة لکنها لم تکن ممتنعة فالمطابقة وعدمها متساویتا

[1] قوله کقول الجن قال فی مرشیة حرب بهو بالحاء والراء المهملتین والموحدة کفلس اسم الرجل الذی قاتله الجن والقفر بالقاف والفاء والراء المهملة کفلس الارض الخالیة من الماء والکلاء وقوله قرب اسم لیس مضاف الی قبر وهو مضاف الی حرب والقبر الثانی بالخبر خبر لیس ای لیس بقبر حذفت منه الباء للضرورة وملاحظة القافیة یعنی قبر حرب ثابت ست درجائی خالی از آب وگیاه نیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

[2] قوله فلا یرد نحو زینب وسقر آه اقول وکذا لا یرد نحو هند زید ضاربته هی لانتفاء هذا الشرط لان عدم کون الصفة جاریة علی غیر من هی له شرط مستقل کما قال بعض المشاهیر ببعض الکتاب ۱۲ تحفه خادمیه۔

۱۲ ملا صاحب منه ۱۲

فایراد لفظ ترجیح بلامرجح قلنا المرجح کون لفظ اخصر الاختصار احب لقولہ خیر الکلام ما قل ودل
ولم یمل قولہ وضع الوضع فی اللغۃ جعل الشئ فی حیز شئ آخر وفی الاصطلاح تخصیص
الشئ بالشئ بحیث متی اطلق او احس الشئ الاول فہم منہ الشئ الثانی فان قیل تعریف الوضع
لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ وضع الحرف لان معناہ لا یفہم بمجرد الاطلاق بل لابد ضمیمۃ
قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحیح واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمۃ غیر صحیح او نقول
المراد باطلاقہا ان یستعملہا اہل اللسان فی محاوراتہم لبیان مقاصدہم والاستعمال فیہا لا یکون
بدون الضمیمۃ قولہ للمعنی المعنی ما یقصد بشئ فان قیل ان المعنی لا یخلو اما صیغۃ ظرف
او مصدر میمی فالمعنی علی الاول الکلمۃ لفظ وضع لمکان المقصد وعلی الثانی الکلمۃ لفظ وضع
لنفس القصد ولیس کذلک بل الکلمۃ لفظ وضع لمقصود المتکلم قلنا ان المعنی صیغۃ ظرف
او مصدر میمی بمعنی المفعول بطریق المجاز والعلاقۃ بین الظرف والمفعول ان کلا واحد منہما
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقۃ بین المصدریۃ والمفعولیۃ ہی الکلیۃ والجزئیۃ
او نقول ان المعنی فی الاصل مَعْنُوٌ علی صیغۃ اسم المفعول فاعل اعلال مَرْمُوٌ فصار مَعْنِیٌ
کمرمی ثم خفف علی خلاف القیاس فصار معنی فان قیل ان المعنی داخل فی مفہوم الوضع فذکر المعنی بعد الوضع
مستدرک قلنا ذکر المعنی بعد الوضع مبنی علی تجرید الوضع عن المعنی فان قیل تعریف الکلمۃ لا یکون جامعا

---

۱ قولہ الوضع فی اللغۃ الخ فسر الوضع مع ان المذکور الفعل لان الخفاء فی المشتق انما ہو باعتبار مبدء الاشتقاق وقد بین الیہ
علی ان الافعال المستعملۃ فی التعریفات مجردۃ عن الزمان ماضیا او مستقبلا ۲ قولہ تخصیص الشئ بالشئ الخ الشئ الاول الموضوع
والثانی الموضوع لہ فاقول التخصیص ہو ان یوجد فی شئ ولا یوجد فی غیرہ لکن ذکرہ ہہنا مبنی علی التجرید من الجزء السببی فلا یرد الالفاظ
المترادفۃ ان کانت الباء داخلۃ علی المتصور کما ہو الاوضح او الالفاظ المشترکۃ ان کانت الباء داخلۃ علی المقصور علیہ کما ہو المشہور
فافہم ۳ قولہ فہم منہ الشئ الخ ای بعد العلم بالوضع فلا یرد انہ لا یفہم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لکن الاستاذ لم یذکرہ لظہورہ واشتہارہ
وارد علیہما انا نتوقف فہم المعنی من اللفظ علی العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقف علی العلم بالمنتسبین فیلزم الدور واجیب بان الموقوف علی العلم بالوضع ہو فہم المعنی من اللفظ والعلم بالوضع انما یتوقف
علی فہم المعنی فی الجملۃ لا علی فہمہ من اللفظ اقول ہذا الجواب انما یفی لو قرر الورود علی النہج المذکور ولو بین علی نمط غیر مسطور بان یقال
العلم بالوضع موقوف علی فہم المعنی وفہم المعنی موقوف علی العلم بالوضع والموقوف علیہ لموقوف علیہ موقوف علیہ لذلک الشئ وہذا الا
الدور فغیر واف کما لا یخفی علی من لہ ذہن غیر جاف ۴ قولہ مبنی علی التجرید الخ انما اتی بہ للاحتیاج الی تقیید المعنی بالافراد
الآتی تعین ہ ان یکون المفرد قیدا للمعنی وقال جمال الناظرین انما اتی بہ لتکثیر الفائدۃ وہو جعل قولہ مفرد صفۃ اللفظ والمعنی فافہم التحفۃ خادمیہ

لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض آخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر للموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة واجيب عن اصل الاعتراض بانا لانسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلى افراده الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة بازاء الجزئيات الخصوصة قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدرى يفهم من ذلك الشئ المقيد القيد قبل تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ كما فى جاءنى زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع قلنا ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه او كما فى قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء المعنى فان قيل ما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا قلنا كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد وهذا التى به بصيغة الماضى او منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى وضع

سلمه قوله من قتل قتيلا الخ اى المقتول مجانا والقرينة على ان القتيل ههنا بمعنى المقتول دون القاتل ان القتيل فاكان مشتقا من المتعدى يكون بمعنى المفعول دائما ههنا كذلك كما لا يخفى فاحفظ فانه اصل شريف ١٢ تحفه خادميه۔

مفرد

او من المعنی فان قیل ان نصبه علی الحالیة مخالف عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب
یکتب فی اخره الف فی الخط ولا الف فی اخره قلنا هذه القاعدة فیما تعین فیه النصب وهو

معنی

یحتمل الجر والرفع ایضا کما عرفت فان قیل ان النصب علی الحالیة عن المعنی لا یصح لان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنی لیس واحدا منهما بل هو مجرور بالام قلنا المعنی مفعول به
بواسطة اللام فان قیل ان نصبه علی الحالیة من الضمیر او من المعنی لا یصح لان
بین الحال وعامل ذی الحال لابد من المقارنة ولا مقارنة بین الوضع والافراد لان الوضع مقدم
علی الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان کان مقدما علی الافراد بحسب الذات لکن بینهما

لفظ

مقارنة فی الزمان فی هذا القدر کاف لصحة الحالیة اعلم ان اللفظ فی تعریف الکلمة جنس
شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیرها فبقید الوضع
خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بها وضع وقوله لمعنی لاخراج
حروف الهجاء الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی وقوله مفرد لاخراج المرکبات
مطلقا سواء کانت کلامیة او غیر کلامیة فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون جامعا
لافراده لانه خرج منها الرجل قائمة وبصری لان جزءها یدل علی جزء المعنی مع انها
مفردات بدلیل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل علی وحدة اللفظ وتعدده
علی تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لاضیر فیه لانها مرکبات واما تعریبها باعراب واحد
فلشدة الامتزاج فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل
فیه عبد الله فی حین العلمیة لان جزءه لا یدل علی جزء المعنی مع انه مرکب بدلیل انه معرب

---

۵۱ قوله لو من المعنی وانما لم یتقدم مع ان صاحبها نکرة وهی تقتضی الوجوب کما یجیئ من انه لا محذور وهو الذی یقتضیه ای الوجوب کما یجیئ
الیه من المصنف ۵۲ قوله مخالف عن قاعدة آه اعلم ان فی الاسم الممنون غیر المؤنث والممدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال
الواو فی حالة الرفع والیا فی حالة الجر والالف فی حالة النصب من التنوین ومذهب بعضهم العدم فی الکل ومذهب بعضهم العدم فی
الاولیین والثبوت فی الآخر وهذا اصح المذاهب وعلیه المصنف فی الاقطار والجوانب وانما قیدنا ه بغیر المؤنث والممدود لانهم
لا یبدلون تنوینهما بالاتفاق لکن بینهما فرق بان فی المؤنث لا یبدلون لا فی الکتابة ولا فی اللفظ واما فی الممدود فیبدلون فی اللفظ
لا فی الکتابة ولهذا غلط اکثیر من الکرام من الحفاظ العظام ویقرؤن فی نحو کیسوا سواء حالة الوقف سواء بالالف الوقف
ویقولون اوکانت الالف کتبت کما فی غیره اقول لعل وجه عدم الکتابة استکراه واستقباح اجتماع ثلث الفات متتالیات
کما لا یخفی علی من له ذهن خال عن الکدورات فاحفظه فانه ینفعک فی کثیر من المواضع والمقامات ۱۲ منه خادمیه الحافظ محمد شعیب

باعراب بین قلنا لو دخل فیه فلا ضیر لانه کلمة واما تعریبه باعراب فلان المعتبر فی الاعلام حال الوضع السابق فان قیل ان نظر النحوی فی احوال اللفظ من حیث الاعراب والبناء وکیفیة الترکیب کالافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومرکب باعتبار المعنی وعبد الله مرکب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنی فلو کان الامر بالعکس لکان انسب قلنا نظر النحوی فی احوال اللفظ الموضوع للمعنی فلابد من اعتبار المعنی وعلی تقدیر رعایة المعنی مثل الرجل وامثاله مرکبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل فی حدها قال صاحب المفصل الکلمة هی اللفظ الدال علی معنی مفرد بالوضع فانقیل الدلالة اما معتبر فی مفهوم الکلمة او لا فعلی الاول یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه لم یذکر الدلالة فی تعریف الکلمة وعلی الثانی یکون ذکر الدلالة فی تعریف صاحب المفصل مستدرکا قلنا الدلالة معتبرة فی مفهومها ولا یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه ذکر الوضع فی تعریفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الی ذکر الدلالة بعد الوضع فانقیل کما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة ایضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الی ذکر الوضع بعد الدلالة فی تعریف صاحب المفصل قلنا الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع کالدلالة العقلیة والطبعیة قوله وهی اسم وفعل وحرف فانقیل ان الضمیر اذا دار بین الرجحان والخسران فرعایة الخبر اولی فینبغی ان یقول هو اسم قلنا نعم لکن خبر هی محذوف فالی منقسمة[1] قوله لانها اما ان تدل علی معنی فی نفسها فانقیل ان دلیل المصنف دلیل الحصر فی المدعی غیر مذکور فی عبارته فیلزم کون الدلیل بلا مدعی قلنا ان دلیل المصنف دلیل المدعی المفهوم ای منحصرة لانها الخ فانقیل ان دلیل المصنف دلیل حصر اقسام الکلمة فی الثلاثة والماخوذ فی الدلیل الدلالة وهی غیر مذکورة فی تعریف الکلمة فیلزم المخالفة بین الدلیل والمدعی قلنا الماخوذ فی تعریف الکلمة الوضع والوضع یستلزم الدلالة فان قیل فی هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان خبر ان محمول علی اسمها وههنا لا یصح الحمل لان اسمها ضمیر راجع الی الکلمة وهی ذات وخبرها ان تدل بتاویل الدلالة فحینئذ یلزم حمل الوصف علی الذات قلنا

[1] قوله منقسمة اقول الاولی ان یقال ای منحصرة لیکون خبر المبتدأ والمدعی شیئا واحدا والتعدد وشئی زائد لا یترتب علیه فائدة معتدة کما لا یخفی علی احد ۱۲

ان عبارة المص على تقدير من صفتها في جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها اما من صفتها
دلالة الخ فالدلالة اما فاعل الظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة
في محل الرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه
للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أن تدل الخ فيلزم التكرار في عبارته قلنا المراد بكون
المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها والمفهوم من قوله أن تدل على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا
يلزم التكرار في عبارته قوله اولا فان قيل ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما لا يدل
على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالحرف فقوله
الثاني الحرف يصدق على المهمل ايضا قلنا المنفي في قوله اولا هي الدلالة بنفسها
لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها قوله الثاني الحرف فان قيل
ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

۵۱ قوله ان عبارة المص الخ اقول لتفرق اقوالهم في دفع هذا الامر اخترنا المشهور واتى كل واحد منهم بقبول منه المقبول والمنظور
فقال بعضهم بتقدير المضاف في جانب الخبر اى ذات ان تدل وقال بعضهم بتقديره في جانب الاسم اى لان حالها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول
بالصدر باسم الفاعل اى دالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلي وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل
المأول بالمصدر مبتدأ وخبره محذوفا اى ثابت او ثبت والجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اى لانها
من شانها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبرا مقدما كما قال الاستاذ العلامة فيضه على الدوام اقول اولى التقادير الاول لانه على الثاني
يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف
الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللاري عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما
تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال في بعض حواشيها انها تقتضي ملاحظة النسبة المعتبرة في مفهوم ما دخلت هي عليه والذات
تقتضي عدم ملاحظة نسبة المصدر المضاف هي اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال ضرب زيد ذات ضرب بها بل ضرب ذات انتهى وقال السيد
الشريف ان النظر الى المعنى يغني من هذه التقادير اذ ليس في المعنى المصدرية حقيقة انتهى يعني ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يجعل
في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية لصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يجعل في تاويله باعتبار المعنى بان يقصد
المعنى المصدري ولكنه من هذا التقدير ظهر ما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اى الذات ان كان
صريحا واما المأول به فيقع كذا في الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان يسير منه خادمه **۵۲ قوله** اولا معطوف على
تدل وحذف المعطوف مع بقاء العاطف انما يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجودها او كليها فجائز ووجهها وجه كلاهما فافهم خادمه

قلنا نعم لكن الكلمة مأولة بتاويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع قوله والاول اما ان يقترن فان قيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المعنى وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى المتضمن اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضاربٌ امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه ليس بفعل قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد ضاربٌ امس عن الامر الخارج وهو امس قوله باحد الازمنة الثلثة فان قيل معنى الصوم والعبوق ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل

قوله قلنا الضمير راجع اه اقول يمكن ان يرجع الى الاول والاقتران اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلمة ان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى ۱۲ تحفہ خادمیہ ۵۲ قوله باحد الازمنة الثلثة اجيب عنه ان يقيد باحد الازمنة الثلثة صفة وموصوف اسماء العدد وفى الحقيقة تميزها والقاعدة فى تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغى ان يقيد باحد الازمنة الثلثة بغير التاء اجيب عنه ان تذكير التمييز وتانيثه باعتبار المعدود ومفرده ههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية فعبارة المتن موافق للقاعدة لا مخالف منها كما قال بعض الافاضل فى مصنفه بالافغانية حيث قال انما لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ۱۲ تحفہ خادمیہ ۵۳ قوله اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلقا ومعنا بها مطلق لان معنى الصبوح شراب خوردن وروقت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن درشب انجا كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بمادته وهيئته على الحدث وبهيئته على الزمان ونحو صبوح وغبوق ليس على هذا القيد ان يدل عليها بمادته ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ۵۴ المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ۱۲

ان معنی لفظ الماضی الحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
لیست افعالا قلنا معنی الاقتران ان یفهم ذلك الحدث عن الفعل فیفهم احد الازمنة الثلثة
مقارن له ومعنی هذه الالفاظ عین الزمان لا الحدث المقترن بها قوله اولا الثانی الاسم
وهو ماخوذ من السمو وهو العلو ولا شك انه عال علی اخویه فان قیل المراد باستعلاء
لا یخلو اما بالنسبة الی کل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان لیت ولعل عالیان علی
بعض افراد الاسم کمن وما والثانی مسلم لکن بعض افراد الحرف ایضا عال کما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الی کل فراد الاسم ومعنی الاستعلاء ان من جنسه حد
یترکب الکلام دون اخویه لا الاستعلاء بمعنی قلة الحروف وکثرتها قیل من الوسم وهو
العلامة ولا شك انه علامة علی مسماه لکنه ضعیف لان الفعل والحرف ایضا علامتان علی مسمیاتهما
قوله والاول لفعل سمی الفعل به لان الفعل فی اللغة الحدث والفعل اصطلاحی مشتق منه
فیکون تسمیة الکل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد کل منها فان قیل ان ذلك اشارة الی
الواحد المذکور فیما سبق یعنی قوله لانها الخ وهی الجملة فلا یحصل المطابقة بین الاشارة و
المشار الیه قلنا ان ذلك اشارة الی وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قیل الحد تعریف
الشیء بجمیع ذاتیاته والمفهوم من وجه الحصر لیس الا مفهوما جامعة الافراد ومانعة عن دخول
الغیر لا الذاتیات لکون بعضها عدمیا والعدمی لا یکون ذاتیا للشیء قلنا المراد بالحد ههنا
التعریف الجامع المانع مجازا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام او ان الحد عندنا هذا اللفظ هو التعریف
فان قیل لما علم من وجه الحصر تعریف کل واحد منها فلم نبه علیه بقوله وقد علم ثم صرح به فیما بعد
قلنا لله در المصنف حیث اشار الی تفاوت مراتب الطباع فالاشارة فی وجه الحصر بالنسبة الی الذکی والتنبیه
بالنسبة الی المتوسط والتصریح بالنسبة الی الغبی قوله الکلام ما تضمن کلمتین بالاسناد فان قیل
ان کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشیء او الکلمة او الکلام والکل باطل اما الاول فلان تعریف
الکلام یصدق علی نعم الواقع فی جواب من قال اقام زید لانه لفظ تضمن کلمتین

ف قوله اشکل علیه اعترض علیه بان الاشکال علیه من الحدث وهو الفصل بفتح الفاء والفصل بکسرها باعتبار ان یسمی فعلا او فاعلا او بان الفصل بکسر الفاء یطلق علی المصدر علی الحاصل کذا فی التوضیح فی بحث الحسن والقبیح التحفه ۱۲ ای قصدا وسیجیء فائدة فانظر مفتشا التحفه خادمه

ولیس بکلام واما الثانی فلان تعریف الکلام یصدق علی القرطاس المنقوش فیہ زید قائم
لانہ[۵۱] شیٔ تضمن کلمتین ولیس بکلام واما الثالث فلانہ یلزم حمل الجزء علی الکل وایضا
یلزم تضمن الکلمۃ للکلمتین واما الرابع فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ
ما عبارۃ عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الکل للاجزاء ولفظ نعم مأوّل بمعنی الکلمتین
لانہ متضمن للکلمتین بالمعنی المذکور فان قیل ان تعریف[۵۲] الکلام لا یکون جامعا لافرادہ
لانہ خرج منہ زید قائم ابوہ وابوہ قائم وقام ابوہ لان کل واحد منہا متضمن للکلمات
الاربع لا للکلمتین قلنا المراد من الکلمتین اعم من کونہما حقیقیتین او حکمیتین فالاخبار
فیہا وان کان مرکبا لکنہ مأوّل بتاویل المفرد اعنی زید قائم الاب فان قیل ان تعریف الکلام
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ مثل جسق مہمل ودیز مقلوب زید لان المسند الیہ
فیہما مہمل لیس بکلمۃ قلنا المسند الیہ فیہما وان لم یکن کلمۃ حقیقۃ لکنہ کلمۃ حکما لانہ عامل
بہذا اللفظ فان قیل الکلام ما تضمن کلمتین وہما عین الکلام فیلزم الاتحاد بین المتضمن
والمتضمن قلنا المتضمن علی صیغۃ اسم الفاعل ہو المجموع من حیث المجموع والمتضمن
علی صیغۃ اسم المفعول کل واحد منہما ولا شک ان المجموع من حیث المجموع مغایر لکل واحد
منہما فان قیل قولہ بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع فی عبارۃ القوم لابد
فیہ من الاعراب المحلی فالاعراب المحلی ہہنا قلنا الاعراب المحلی ہہنا النصب علی المصدریۃ[۵۳]
فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیہ من قبیل اشتمال الکل علی الجزء
ومعنی تضمن مشتمل علی لتضمن لا علی قولہ بالاسناد قلنا انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف
المحذوف اعنی تضمنا فان قیل ان وصفیۃ الجار والمجرور باعتبار التعلق ومتعلقۃ اما
الفعل المذکور اعنی تضمن او المصدر المحذوف اعنی تضمنا فعلی الاول یلزم تقدیم الصفۃ
علی الموصوف وعلی الثانی یلزم الاتحاد بین الصفۃ والموصوف قلنا ان متعلقہ حکما لا الامرین

---

[۵۱] قولہ لانہ شیٔ تضمن کلمتین اقول ان کان بالواسطۃ فلا یرد والا ورد فاضل ۱۲ تحفہ خادمیہ [۵۲] قولہ فان قیل ان
تعریف الکلام لا یکون جامعا لافرادہ الخ اقول الاولی اوراج ہذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق بہ لما مر فتذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ
[۵۳] قولہ علی المصدریۃ اقول وعلی انہ مفعول لتضمن او علی انہ حال من فاعل تضمن او علی انہ صفۃ الکلمتین والاول اولی مما قلنا
ومما قال الاستاذ العلام ایضا کما لا یخفی علی ذوی الافہام ۱۲ تحفہ خادمیہ

المذکورین والباء للسببیة فیکون التقدیر الکلام ما تضمن کلمتین تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدی الکلمتین الی الاخری والاسناد نسبة احدی الکلمتین الی الاخری بحیث تفید
المخاطب فائدة تامة ویصح السکوت علیها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات
والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیر الکلامیة وقوله تضمن کلمتین خرج به المهملات
والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المرکبات الغیر الکلامیة وبقیت المرکبات الکلامیة
سواء کانت خبریة کزید قائم او انشائیة تمثل اضرب فان کل واحد منهما تضمن کلمتین
بالاسناد فان قیل نعم ان الکلام الخبری متضمن للکلمتین لکن لا نسلم ان الکلام
الانشائی متضمن للکلمتین قلنا ان المراد بالکلمتین اعم من ان تکونا حقیقیتین او
حکمیتین وفی الانشائی وان لم تکونا حقیقیتین لکن احدهما حقیقیة وهو الفعل والاخری
حکمیة وهو المنوی فان قیل تعریف الکلام لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت
زیدا قائما لانه لیس بمتضمن للکلمتین لا حقیقة ولا حکما بل هو متضمن للکلمات الاربع
قلنا کلام للمفاظ هر فی ان ضربت زیدا قائما بمجموعه کلام لانه لم یقید تعریف الکلام بقید
فقط وکلام صاحب المفصل صریح فی ان ضربت کلام والمتعلقات خارجة عنه لانه
قال الکلام هو المرکب من کلمتین الخ وتعریف المبتدأ باللام یفید حصر المبتدأ فی الخبر فان
قیل ان تعریف الکلام لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لان دخل فیه الجملة لکونها متضمنة
للکلمتین بالاسناد قلنا بین الجملة والکلام ترادف علی المذهب المختار فلو دخل احد المترادفین
فی تعریف الاخر لا ضیر فیه واما الجواب علی قول من قال بالتباین بینهما فهو ان المراد بالاسناد
فی تعریف الکلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد الماخوذ فی تعریف الجملة هو مطلق الاسناد
فافترقا قوله ولا یتاتی ذلک الا فی اسمین او اسم وفعل فان قیل ان نسبة الاتیان الی الکلام

سلہ قولہ خرج بہ آہ اقول وکذا یخرج بہ نحو النار حارة فالشمس مضیئة ما یکون من اجلی البدیهیات لان المعتبر فی حقیقة الاسناد الافادة
ولا فائدة فیه وکذا یخرج کلام النائم والناسی لقولنا قصد اکذا فی بعض شروح الالفیة ۱۲ تحفہ سلہ قولہ فی الانشائی آہ اقول فهم
الاستاذ العلام دخول نحو اضرب ولا تضرب فی تعریف الکلام ابو تعیم الشارح الکلمتین والامر لیس کذلک لانه یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز
فی الکلام کما لا یخفی علی ذوی الافهام بل دخوله بتعمیم اللفظ ای اعم ان یکون حقیقة او حکما فافهم ۱۲ تحفہ سلہ قولہ او اسم وفعل فی بعض
النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم نظر الی الصالیة ومن قدم الفعل نظر الی الواقع یعنی کلما وجد القسم الثانی فیکون الفعل فیه متقدما
علی الاسم کذا افاده فی مولانا ماشوگر ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لا یصح لان الاتیان انما یتصور فی ذی الروح والکلام لیس منه قلنا ان لا یاتی بمعنی لا یحصل
اعلم ان ذلک اشارة الی الکلام لا الی التضمن والاسناد من وجهین احدهما ان قوله ولا یاتی الخ
تقسیم للکلام فلا بد ان یشار الیه وثانیهما ان ذلک اشارة الی البعید وهو الکلام دون التضمن
والاسناد لانهما قریبان فان قیل لما کان ذلک اشارة الی الکلام فیلزم من قوله فی اسمین
او اسم وفعل ظرفیة الشئ لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفیة الشئ لنفسه بل
هو ظرفیة الجزئی للکلی فان قیل ان غلام زید مرکب من الاسمین لیس بکلام قلنا
لیس المراد بالاسمین مطلق الاسمین بل کون احدهما مسندا والاخر مسندا الیه وغلام
زید لیس کذلک بل احدهما مضاف والاخر مضاف الیه فان قیل ان ضرب زید مرکب
من الفعل والاسم ولیس بکلام قلنا المراد بالفعل والاسم کون الفعل مسندا والاسم
مسندا الیه ومثل ضربک لیس کذلک بل ضرب فعل وضمیر المخاطب مفعول به فان
قیل ما الوجه للحصر حیث اتی باداة الحصر فی تقسیم الکلام لا فی تقسیم الکلمة قلنا ان الترکیب
الثنائی العقلی بین الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة اقسام ثلثة منها من جنس احد وثلثة من
جنسین والواقع فی نفس الامر قسمان اعنی المرکب من الاسمین والمرکب من الفعل والاسم
بخلاف الکلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قیل حصر الکلام فی القسمین باطل لوجود القسم
الثالث اعنی المرکب من الاسم والحرف نحو یا زید قلنا ان یا زید ما قال بتقدیر ادعو زیدا فلم یکن
من ترکیب الاسم والحرف بل من ترکیب الفعل والاسم اعنی المنوی فی ادعو فان قیل
ان الکلام اذا ترکب من الفعل والاسم فالشرط فی الاسم ان یکون مسندا الیه زید فی ادعو
زیدا لیس مسندا الیه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند الیه اعم من ان یکون ظاهرا او منویا
فزیدا هنا وان لم یکن ظاهرا لکنه منوی قوله الاسم ما دل علی معنی فی نفسه فان قیل

قوله ظرفیة الجزئی الخ اقول المراد بالجزئی الاضافی لا الحقیقی فتامل منه قوله فان قیل ان غلام زید الخ اقول تقدم قریبا ان الاستاذ
العلام آنفا ان کلمة ذلک اشارة الی الکلام وحقیقة الکلام بعض الکلمة فالاستاذ العلام الی الاستاذ ونسبة احدی الکلمتین الی الاخری
لا ورود لهذا الاعتراض والاعتراض به فافهم منه قوله فان قیل ان الکلام اذا ترکب الخ اقول هذا الاعتراض هی تقدیر الاعتراض من قبل الاستاذ
العلام المنوی فی ادعو والمتوجه الی قول الاستاذ العلام بل من ترکیب الفعل والاسم علی اظهر الاقوال ورد رأسا منه قوله الاسم ما دل الخ
قوله الاسم ما دل لما دل کلمة دل علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة کذا قال الشارح رحمه الله واما بالنظر الی الکلمة المعرفة اشارة الی جواز الامرین والی اولویة الاول فافهم غیر مقترن ای بحسب الوضع الاول قوله فی نفسه بدل للمعنی قوله غیر مقترن بالکلیة منه

ان کلمة مالا تخلوا ما عبارة عن الشئ او اللفظ او الکلمة او الاسم الکل باطل اما الاول فلانه لو کان کلمة ما عبارة عن الشئ یصدق تعریف الاسم علی الدوال الاربع ولو کان عبارة عن اللفظ یصدق تعریف الاسم علی المرکب ولو کان عبارة عن الکلمة لا یجئ مطابقة بین الراجع اعنی الضمیر المستتر فی مادل والمجرور فی نفسه والمرجع ولو کان عبارة عن الاسم یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمة ما عبارة عن الکلمة وتذکیر الضمیر باعتبار لفظ الموصول فان قیل المتبادر ارجاع الضمیر المجرور الی المعنی لقربه فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا لا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان کلمة فی بمعنی الاعتبار ای ما دل علی معنی باعتبار فی نفسه فان قیل کما ان معنی الاسم معتبر فی نفسه کذلک معنی الحرف ایضا معتبر فی نفسه لان الاعتبار یجری فی الممتنعات فلا یحصل الفرق بین المعنی الاسمی والحرفی قلنا المراد بکون المعنی معتبرا فی نفسه کون المعنی منظورا الیه فی نفسه ولا شک ان معنی الاسم منظور الیه فی نفسه ومعنی الحرف غیر منظور الیه فی نفسه فان قیل ان کون فی بمعنی الاعتبار دعوی مجرد عن البرهان قلنا البرهان علیه قولهم الدار فی نفسها حکمها کذا ای باعتبار ذاتها حکمها کذا الاباعتبار امر خارج عنها ولذلک ای لاجل کون فی بمعنی الاعتبار فسروا الحرف بکلمة تدل علی معنی فی غیره ای باعتبار غیره لا باعتبار فی نفسها اعلم ان محصول ما قال المصنف فی شرح المفصل ما ذکره بعض المحققین هو میر سید شریف فی حواشی شرح المطالع وحواشی المتوسط وهو کما ان فی الخارج ممکنا موجودا قائما بذاته یسمی بالجوهر ممکنا موجودا قائما بالغیر ویسمی بالعرض کذلک فی الذهن معقول هو مدرک قصدا ولحظ فی ذاته یصلح ان یحکم علیه به ومعقول هو مدرک تبعا وآلة للاحظة غیره ولا یصلح لشئ منهما والغرض من المحصول تشبیه المعقول بالمحسوس لایضاح المعقول یعنی ان الموجود علی قسمین موجود خارجی وموجود ذهنی والموجود الخارجی علی قسمین قائم بذاته

---

۱۲ قوله ما ذکره بعض المحققین الخ وقال بعض الافاضل وانما قال ما ذکره ولم یقل ما قاله لان المحصول لیس من السید قدس سره بل من غیره اورد علی سبیل النقل لانه قدس سره اخذ من کلام المصنف انتهی اقول فیه شغب کثیر من اراد الاستماع فلیرجع الی التقریر المعقول فی بیان الحاصل والمحصول لمولانا خادم احمد اللکنوی عفا عنه خادمه الحافظ محمد شعیب ولایتی.

کالجوهر قائم بغیرہ کالعرض والموجود الذهنی علی قسمین مستقل فی الفهم کالمعنی الاسمی و غیر مستقل فی الفهم کالمعنی الحرفی فالمعنی الاسمی مشابه بالجوهر والمعنی الحرفی مشابه بالعرض فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات کان معنی مستقلا بالمفهومیة یصلح لان یحکم علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا یحتاج لفظ الابتداء فی الدلالة علی المعنی الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا المعنی هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنی کائنا فی نفس الکلمة والابتداء مثلا اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر والبصرة وجعل العقل له طرفا حالها کان المعنی غیر مستقل بالمفهومیة ولا یصلح لان یحکم علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ویحتاج لفظ من فی الدلالة علیه الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنی کائنا فی غیره فان قیل لانسلم ان الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات کان معنی مستقلا بالمفهومیة لان الابتداء نسبة بین الفاعل والمبدء وکل نسبة تحتاج الی تصور الطرفین قلنا ان الحرف فی النسبة علی قسمین اجمالی وتفصیلی فالنسبة الکائنة بین الطرفین الاجمالیین غیر محتاجة الی ذکر الطرفین والنسبة الکائنة بین الطرفین التفصیلیین محتاجة الی ذکر الطرفین ومعنی الابتداء من قبیل الاول ومعنی من من قبیل الثانی وحاصل الکلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی ای الشروع عن شیء ولفظ من موضوع لمعنی جزئی ای الشروع عن شیء معین فان قیل ان الضمیر المجرور فی عبارة المصنف یحتمل ان یرجع الی الکلمة ویحتمل ان یرجع الی المعنی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم لما فیه من المخالفة بین التفصیل والاجمال قلنا لا یلزم المخالفة لان مرجع کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی الی امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة فان قیل لما کان الضمیر المجرور فی عبارته محتملا للمعنیین فالظاهر ان الضمیر المجرور فی عبارة المفصل ایضا محتمل المعنیین لان الکافیة منتخبة من المفصل قلنا عبارة المفصل ظاهرة فی المعنی الاخیر لعدم مسبوقیتها بما یدل علی اعتبار کینونة المعنی فی نفس الکلمة فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لافراده وحد الحرف لا یکون

قوله فان قیل ان الضمیر المجرور فی عبارته المصنف یحتمل ان یرجع الی الکلمة آه والاولی ان یقال انه اذا کان الامر کذلک لزم ارجاع الضمیر الی المعنی فیلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال قوله الاسم دال علی معنی فی نفسه آه والاجمال ای وجبا لحصر ۱۲ تحفه خادمیه

مانعا عن دخول الغیر فیہ لان الاسماء اللازمۃ الاضافۃ خارجۃ عن تعریف الاسم وداخلۃ
فی تعریف الحرف لانہا محتاجۃ فی الدلالۃ علی معانیہا الی ما اضیفت ہی الیہ قلنا ان
الاسماء اللازمۃ الاضافۃ لا تخرج عن تعریف الاسم ولا تدخل فی تعریف الحرف لان معانیہا
مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ لزمہا تعقل متعلقاتہا اجمالا وتبعا من غیر حاجۃ
الی ذکرہا فان قیل لما کانت معانیہا مفہومات کلیۃ فلم استعملوہا فی متعلقات مخصوصۃ
ولا یستعملونہا فی متعلقات عامۃ قلنا عادتہم جاریۃ باستعمالہا فی مفہوماتہا مضافۃ
الی متعلقات مخصوصۃ لانہا الغرض من وضعہا فلزم ذکرہا لفہم ہذہ المخصوصات
لافہم اصل المعنی فان قیل المراد بکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ لا یخلو اما ان یکون معنی
مطابقیا او تضمنیا او التزامیا او معنی مطلقا والکل باطل اما الاول فلانہ لو کان المراد
بالمعنی المعنی المطابقی یخرج الفعل عن تعریف الاسم بالقید الاول لان معناہ المطابقی لیس
کائنا فی نفسہ فاخراجہ بالقید الثانی تخریج المخرج وہو باطل واما الثانی فلانہ لو کان
المراد بالمعنی معناہ التضمنی یخرج من تعریف الاسم الاسماء البسیطۃ معنی کلفظ النقطۃ و
المصدر لانہ لیس لہما معنی تضمنی واما الثالث فلانہ لو کان المراد بالمعنی معناہ الالتزامی فاحتاج
فی التعریفات شتی لانہ بعید عن الفہم واما الرابع فلانہ لو کان المراد بالمعنی مطلق المعنی
فورد علیہ ما ورد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید قلنا المراد بالمعنی
مطلق المعنی لکن المتحقق فی الفعل ان معناہ التضمنی کائن فی نفسہ وما قیل ان الوارد
علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید فنقول کلامنا فی الاداۃ
لا فی الوجود وارادۃ المطلق بدون المقید ممکن فان قیل المراد بمعناہ التضمنی لا یخلو اما ان نسبۃ
او الزمان او الحدث فان کان المراد النسبۃ فہی لیست کائنۃ فی نفسہا وان کان الزمان فحینئذ یلزم
اقتران الزمان بالزمان وان کان الحدث یلزم الترجیح بلا مرجح قلنا المراد بمعناہ التضمنی الحدث ولا
یلزم الترجیح بلا مرجح لان معنی الفعل موصوف بالکینونۃ والاقتران والنسبۃ لیست کائنۃ

ف۱ واعلم ان قولہ ما جنس شامل للاقسام کلہا وبالقید الاول خرج الحرف وبالقید الثانی خرج الفعل ونقول بحسب الوضع الاول
خرج الافعال المنسلخۃ ودخل اسماء الافعال ۱۲ تحفہ حنادمیہ۔

فی نفسها والزمان لیس مقترنا والحدث کائن فی نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة فتعین
بالارادة فان قیل ان تعریف الاسم لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال
لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع
الاول ولاشك ان معانیها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران
بعارض الاستعمال لانها منقولة عن[۱] المصدریة او الظرفیة او الصوتیة الی معنی الامر
او الماضی فان قیل ان تعریف الاسم لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل
فیه الافعال المنسلخة لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران
ما هو بحسب الوضع الاول ولاشك ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض
لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لایکون
مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة
الثلثة بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا ان المضارع علی تقدیر اشتراکه
بین الحال والاستقبال دال علی الزمانین المعینین من الازمنة الثلثة والدلالة علی الزمانین
المعینین مستلزم للدلالة علی احداهما الواحد فی ضمن المتعدد فان قیل لما کان
المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترك وهو باطل قلنا عموم المشترك باطل فی الارادة
لا فی الدلالة ولهنا فی الدلالة فان قیل ان مقصود النحوی بیان احوال الکلمة والکلام
واما تعریفهما فلانه موقوف علیه المقصود واما الاشتغال ببیان الخواص اشتغال بما لا
یعنی لانه لیس مقصودا ولا موقوفا علیه المقصود قلنا ان للاسم وجودین وجود ذهنی
ووجود خارجی ومعرفة الاول حصل بالتعریف فلابد من معرفة الثانی ببیان الخواص
لزیادة الایضاح لان زیادة ایضاح الشئ مفیدة لزیادة البصیرة فی الشئ فقال ومن
خواصه دخول اللام والجر والتنوین والاسناد الیه والاضافة لان[۲] خاصة الاسم اما لفظیة

---

[۱] قوله من المصدریة کضربید او الظرفیة کمالك وعلیك او الصوتیة کصه ومه ۱۲ تحفه خادمیه

[۲] قوله لان خاصة الاسم الخ اقول لیس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التی ذکرها فی اول کل مرام ایراد
الدلیل علی ما ذکره فی المرام بل تنشیط لاذهان الطلاب الکرام ۱۲ تحفه خادمیه۔

واما معنویۃ فاللفظیۃ اما محل وردوھا اول الاسم او اخرہ فالاول للازم والثانی اما نفس الحرکۃ او تابع لھا فالاول الجر والثانی التنوین والمعنویۃ اما فی ضمن المرکب التام او غیر التام فالاول ھو الاسناد والثانی الاضافۃ فان قیل المصنف فی صدد الاختصار فالمناسب ان یقول وخواصہ دخول اللام قلنا اورد من تنبیھا علی ان ما اوردہ ھھنا ھو بعض الخواص لا کلھا فان قیل المذکور ھھنا خمسۃ فلم اورد جمع الکثرۃ قلنا المصنف اورد صیغۃ جمع الکثرۃ تنبیھا علی کثرۃ الخواص فی الواقع فان قیل ایراد المصنف ھذا البعض ترجیح بلا مرجح قلنا انما اوردہ لکونھا الخواص المعظمۃ المکبرۃ فان قیل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان کثیرا من افراد الاسم یمتنع دخول اللام علیھا کاسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات والاعلام قلنا الخاصۃ قسمان شاملۃ وغیر شاملۃ فالشاملۃ ما تکون خاصۃ بالنسبۃ الی جمیع افراد الشیٔ کالکاتب بالقوۃ للانسان وغیر الشاملۃ ما تکون خاصۃ بالنسبۃ الی بعض افراد الشیٔ کالکاتب بالفعل للانسان فالمراد ھھنا مطلق الخاصۃ لا الشاملۃ فان قیل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام کما یوجد فی الاسم کذلک یوجد فی الفعل کلام الامر ولام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل کما ان اللام للتعریف کذلک المیم ایضا للتعریف کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام لیس من امبر امصیام فی امسفر وکذا حرف النداء ایضا للتعریف نحو یا رجل اذا قصد بہ معین فینبغی ان یقول ومن خواصہ دخول حرف التعریف لیشملھما قلنا انما لم یتعرض للمیم لعدم شھرتہ فی التعریف ولکونہ بدلا من اللام ولم یتعرض لحرف النداء لظھور اختصاصہ بالاسم لان المنادی لا یکون الا اسما فان قیل المقصد کما یحصل بقولہ دخول اللام کذلک یحصل بقولہ دخول حرف التعریف فلم اخص اللام علی حرف التعریف قلنا فی ھذا المقام مذاھب ثلثۃ مذھب سیبویہ ومذھب الخلیل ومذھب المبرد فمذھب سیبویہ ان اداۃ التعریف ھی اللام وحدھا زیدت علیھا ھمزۃ الوصل لتعذر الابتداء

سلہ قولہ کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام علی لغۃ حمیری حین قال لیس من امبر امصیام فی امسفر ۱۲ تحفہ خادمیہ

بالساکن ومذهب الخلیل انها ال کهل ومذهب البصریین انها الهمزة المفتوحة وحدها زیدت علیها اللام للفرق بین همزة التعریف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصنف مذهب سیبویه فلذلک اختار اللام علی حرف التعریف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعیین معنی مستقل بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والحرف لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل علیه تضمنا لا مطابقة **قوله والجر** وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر وحرف الجر مختص بالاسم لانه لاقضاء معنی الفعل الی الاسم فکذا اثره مختص بالاسم لئلا یلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان قیل ان الدلیل لا یطابق المدعی لان المدعی ان مطلق الجر من خواص الاسم والدلیل دال علی ان الجر الذی هو اثر الحرف مختص بالاسم فبقی الجر الذی لم یکن اثر حرف الجر کالجر فی المضاف الیه بالاضافة اللفظیة قلنا خروج الجر اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فالمضاف الیه بالاضافة اللفظیة وان لم یکن مجرورا بحرف الجر اللفظی لکنه مجرور بحرف الجر التقدیری وان سلم فالاضافة اللفظیة فرع المعنویة والفرع لا یخالف الاصل **قوله والتنوین** لاختصاص معانی التنوینات الاربع بالاسم سوی تنوین الترنم **قوله والاسناد الیه** فان قیل ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف علی مدخول الدخول لا علی نفسه والا یلزم الفصل بین المعطوف والمعطوف علیه فیکون اللغو ومن خواصه دخول الاسناد وهذا اللغو فاسد لان الدخول ما ذکر الشئ فی اول الشئ او لحوقه فی اخره والاسناد نسبة بین المسند والمسند الیه لیس قبلا ولا ذکریا فی الاول ولا للحوق فی الاخر قلنا ان قوله والاسناد بالرفع عطف علی نفس الدخول لا علی مدخوله والفصل بین المعطوف والمعطوف علیه ممتنع بالاجنبی والمضاف الیه لیس اجنبیا عن المضاف بل من تمامه فان قیل الاسناد نسبة بین المسند والمسند الیه فلما کان الاسناد من خواص الاسم فینبغی ان یکون

قوله لاختصاص معانی الخ وانما یجب الانقطاع عما بعده والفعل یوجب الاتصال بالفاعل فیتنافیان وفیه نظر لان الصفات تقتضی الفاعل ایضا ومع ذلک یدخل التنوین علیه واجیب بان اقتضاءها الفاعل فرعی فلا یعتد به کذا فی غایة التحقیق والتنوین بخلافه وعلی المشهور یجمعه قول الشاعر ؎ تنوین پنج قسم شد اے یار من بگیر ۔ اول ترنم است دعوض ثانیش بگیر دیگر مقابل است وترنم برادرم است این پنج یاد کن کہ شوی شاعر بے نظیر۔ اعلم انه لو قال الاستاذ العلام تنوینات الخمس بالاسم سوی الخ لکان اولی لان التخ

المسند والمسند اليه ايضٌ من خواص الاسم وليس كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمسند اليه كون الشئ مسند اليه وانما كان كون الشئ مسندا اليه من خواص الاسم
لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا
والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسندًا فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضٌ من خواص الاسم
وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف فان قيل المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف كون الشئ مضافا فان قيل لانسلم ان كون الشئ مضافا من خواص الاسم
لان خاصّة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل
كما في قوله مررت بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم بتقدير حرف الجر لا بنكره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالٰى يوم ينفع الصدقين الخ بتاويل المصدر اى يوم نفع الصّادقين الخ واما كون الشئ مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعني التخفيف والتخصيص والتعريف ولما
كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه والجر من خواص الاسم فكذا
المضاف اليه من خواص الاسم قوله وهو معرب ومبنى لانّه[1] اما مركب مع غيره او لا الثاني مبنى كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه للمبنى الاصل او لا الاول مبنى والثاني معرب قدم المعرب على المبنى لان الاصل
في الاسماء الاعراب لان اللفظ موضوع لمعناه اما في الضمير هذا المعنى موجود في المعرب

[1] قوله لانه اما مركب مع غيره او لا اه اقول وبما ذكرنا من انه ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل اه يندفع ما يتوهم من انه يخرج
منه ما يكون مركبا مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل اى لم يكن مركبا مع عامله نحو غلام زيد وان امكن الجواب عنه بان المراد من
التركيب مع غير تركيب يتحقق معه عامله ولو قال اما ان يختلف آخره اى الاسم الاول فالاول معرب والثاني مبنى لكان اسلم
واخصر والا يرد نحو زيد في جاء في زيد عند حدوث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السكون ۱۲ منه خادميه۔

لا فی المبنی قوله فالمعرب المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل فان قیل ان تقسیم
الاسم الی المعرب والمبنی لا یصح لان قسم الشیٔ اخص منه والمعرب والمبنی اعم منه
قلنا اللام فی المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه ضَرَبَ فی
ضرب زیدٌ لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل عینه قلنا المراد بالمرکب الاسم
المرکب وضرب فی ضرب زید فعل مرکب فان قیل ان تعریف المعرب بالمرکب لا یصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الکلمة والمعتبر فی مفهوم الکلمة الافراد وبین الافراد
والترکیب منافاة قلنا المرکب معنیین مرکب بمعنی مضموم مع الغیر ومرکب بمعنی مجموع
المضمومین فالمراد بالمرکب ههنا هو المرکب بالمعنی الاول والمنافی للمعرب هو المرکب بالمعنی
الثانی فان قیل لما کان المرکب مشترکا بین المعنیین لزم اخذ المشترک فی التعریف وهو
غیر جائز قلنا اخذ المشترک فی التعریف شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة
وهی ان المرکب اذا عُدِّی بعلی یراد به المعنی الاول واذا عُدی بمن یراد به المعنی الثانی
وههنا عُدی بعلی فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
المبتدأ والخبر لان المتبادر من الترکیب ترکیب مع العامل وهما لم یترکبا مع العامل لان
عاملهما معنوی وترکیب اللفظی بالمعنوی محال قلنا المراد بالترکیب الترکیب مع غیر سواء
کان مع العامل او غیره وهما مرکبان مع غیر العامل لان کلا واحد منهما مرکب مع صاحبه فان
قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غلام فی غلام زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل مع انه مبنی قلنا المراد بالترکیب ما یتحقق معه عامله
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه زید فی یا زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم
المناسبة فان قیل فعلی هذا یلزم اخذ المجاز فی التعریف وهو شنیع قلنا اخذ المجاز فی التعریف
شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة وهی ان المعرب مقابل للمبنی والمبنی یقید بقید المناسبة

لا قال فالمعرب ای الاسم المعرب المرکب ای الذی رکب مع غیر مرکبا یتحقق معه عامله فقوله المرکب جنس شامل للمعرب والمبنی فقوله الذی الخ یخرج ما سوی المعرب منهما

وتقید احد المتقابلین بقید یوجب تقید المقابل الاخر بذلک القید ضد المناسبة عدم المناسبة
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه غیر المنصرف لانه مشابه
للفعل فی وجود الفرعیتین قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فی منع الاعراب فان قیل
ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبنی الاصل عنی
المضارع قلنا المراد بمبنی الاصل ما یکون اصلا فی البناء لا ما یکون اصله البناء والمضارع
مبنی الاصل بالمعنی الثانی لا بالمعنی الاول فان قیل لما کان المراد بمبنی الاصل مبنی الاصل
بالمعنی الاول فلا یحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا اضافة المبنی الی الاصل
بیانیة فان قیل لم عدل المصنف عن تعریف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعریفهم دوری لان معرفة اختلاف الاخر موقوف علی
معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الاخر لزم الدور ولکن هذا الجواب ضعیف لان تعریفهم
تعریف بالاثر وهو قسم من تعریف جائز عند القوم فالحق ان یقال انه انما عدل عنه لان المقصد من
تعریف المعرب کونه وسیلة الی الحکم وتعریفهم لا یکون وسیلة الیه لانه یستلزم تقدم الشئ علی
نفسه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زیدٌ معرًی مختلف اخره باختلاف العوامل لانه مما اختلف
اخره باختلاف العوامل فالصغری عین النتیجة والصغری مقدمة والنتیجة مؤخرة فیلزم تقدم الشئ
علی نفسه بخلاف تعریف المصنف لانه یکون وسیلة الیه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زیدٌ معرًی لکن
لم یشبه مبنی الاصل لانه مما اختلف اخره باختلاف العوامل وکل ما اختلف اخره باختلاف العوامل فهو
معرًی وکل معرًی لم یشبه مبنی الاصل فالصغری غیر النتیجة فلا یلزم تقدم الشئ علی نفسه قوله وحکمه

قوله وحکمای الاثر المترتب علیه من جلبة آثاره ان یختلف آخره اما وصفة حقیقة او حکما باختلاف العوامل فی الاصل لفظا او تقدیرا فمثال
اللفظی الحقیقی من جهة الذات نحو جاءنی الزوج ورایت ابالک ومررت بابیک ومثال اللفظی الحقیقی من جهة الصفة نحو جاءنی فی زید ورایت زیدا ومررت بزید ومثال
اللفظی الحکمی من جهة الذات نحو رایت مسلمین ومررت بمسلمین ومثال اللفظی الحکمی من جهة الصفة نحو رایت احوذیا ومررت باحوذی ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الذات
نحو جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الصفة نحو رأیت فتی ومررت بفتی ومثال التقدیری الحکمی من
جهة الذات نحو رایت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ومثال التقدیری الحکمی من جهة الصفة نحو رایت حبلی ومررت بحبلی انما قال ان یختلف آخره لانه لو
کان الاختلاف فی الوسط او فی غیر الآخر لم یکن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء فی امرء وامرأ والنون فی ابنم اعلم ان الراء والنون فی هذین الاسمین
متیمان حرکته الآخر تقول جاءنی امرؤ وابنم ورایت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب فی آخر المعرب لان الاعراب کالوصف و
یوذکر بعد الفراغ عن الموصوف فلک یذکر الاعراب بعد المعرب انما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل فانه لیس
من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من فی من ابتک ومن الرجل ومن زیدٌ التحفه ومتوسط۔

ای حکم المعرب الناشی عن العامل الثابت فی المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا ای یختلف اخر حرفہ باختلاف العوامل ذاتا او صفۃ حقیقۃ او حکما لفظا او تقدیرا فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب للاستغراق فیکون المعنی ان کل حکم من احکام المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل ولیس الامر کذلک لان للمعرب احکاما کثیرۃ سوی اختلاف اخرہ قلنا اضافۃ الحکم الی المعرب للعہد والمعہود بہا بعض احکام ای من جملۃ احکام المعرب فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب لا یصح لان الحکم عبارۃ عن اسناد احد الامرین الی الاخر ایجابا او سلبا وہو انما یتصور فی المرکب والمعرب من اقسام المفرد قلنا المراد بالحکم الحکم بالمعنی اللغوی وہو الاثر المترتب علی الشیء فان قیل ان حکم المعرب منقوض بحرکۃ نحو غلامی لانہ اختلاف فی اخر المعرب ولیس بحکم قلنا المراد بالحکم ما ہو حکم المعرب من حیث انہ اخر المعرب وہذا الاختلاف لیس من حیث انہ اخر بل من حیث انہ ما قبل یاء المتکلم فان قیل ان اختلاف الاخر انما یستقیم فی المعرب الذی ہو معرب بالحرف لانہ ما ہو معرب بالحرکۃ قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان یکون ذاتا او صفۃ فالمعرب بالحرکۃ وان لم یختلف ذاتا لکنہ اختلف صفۃ والاختلاف الذاتی ان یتبدل حرف بحرف فی الصفتی ان یتبدل حرکۃ بحرکۃ فان قیل ان الاختلاف الذاتی منقوض لکل واحد من التثنیۃ والجمع المذکر السالم فی حالتی النصب والجر لانہما معربان بالحرف مع انہ لم یختلف اخرہما من حیث الذات قلنا اختلاف الذاتی اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما ففیہما وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃ لکنہ وجد حکما لان الیاء بعد دخول الناصب علامۃ النصب حکما کما انہا بعد دخول الجار علامۃ الجر حقیقۃ فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بما ہو معرب بالحرکۃ کزید فی جاءنی زیدٌ ورأیت زیدا ومررت بزیدٍ لان اخرہ اعنی النون الساکن المسمی بالتنوین لم یختلف باختلاف العوامل قلنا ان اخرہ الدال لا التنوین بل ہو کلمۃ برأسہا فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بغیر المنصرف فی حالۃ النصب والجر لانہ معرب بالحرکۃ ولم یختلف اخرہ من حیث الصفۃ قلنا

---

۵۱ قولہ من حیث انہ آخر المعرب اقول لو کان ہذا القید مرادا لم یسغ قولہ لہم باختلاف العوامل فتذکر ما مر منا فی فائدۃ ۱۲ منہ

۵۲ قولہ لانہا ہو معرب بالحرکۃ لان الحرکۃ لیست بآخر المعرب کما ہو الظاہر ۱۲ منہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

ان الاختلاف اعم من ان یکون حقیقۃً او حکماً وھھنا وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃً لکنہ وجد حکماً لان الفتحۃ بعد دخول الجر علامۃ الجر حکماً کما ان بعد دخول الناصب علامۃ النصب حقیقۃ فان قیل ان العوامل جمع فینبغی ان لا یختلف اخرہ بدخول العامل او العاملین قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان[1] الجمعیۃ باللام فان قیل ان حکم المعرب منقوض بمن فی جاءنی[2] رجل منو ورایت رجلا منا ومررت برجل منی لان اخرہ اختلف باختلاف العوامل مع انہ لیس بحکم المعرب قلنا المراد باختلاف الاختلاف المحاصل بدخول العامل علیہ بالذات وھھنا العامل دخل علی المستفھم عنہ لا علی الاستفہام فان قیل ان زیداً فی مثل ان زیداً مضروبٌ انی ضربت زیداً اولی ضاربٌ زیداً دخل علیہ العوامل المختلفۃ بالاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ مع ان اخرہ لم یختلف باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافھا فی العمل لا فی الاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ فان قیل ان حکم الشیٔ خاصۃ لہ واختلاف الاخرین خاصۃ المعرب فبعض الاسماء المعدودۃ المرکبۃ مع العامل تبنیٰ حکمھا حکم الاعراب لاختلاف الاخر قلنا ھذا حکم اخر من احکام المعرب واختلاف الاخر حکم اخر من احکام المعرب فلو لم یدخل احد الحکمین فی الاخر لا فسد فیہ لان للمعرب احکاماً کثیرۃً سوی اختلاف الاخر فان قیل ان نصب لفظاً او تقدیراً لا یخلو اما علی التمیز او علی المصدریۃ لا یصح کل واحد منھما اما الاول فلان التمیز عن النسبۃ اما فاعل ومفعول فی فاعل قولہ یختلف اخرہ لفظاً لا اخرہ لفظاً ولا تقدیراً واما الثانی فلان الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیہ من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی یختلف مشتمل علی الاختلاف لا علی لفظاً ولا تقدیراً قلنا انہ منصوب علی التمیز ولا شک انہ فاعل بعد ردّ العبارۃ الی الاصل فیکون تقدیرہ وحکمہ ان یختلف لفظ اخرہ او تقدیر اخرہ او نقول انہ منصوب علی المصدریۃ بتقدیر المضاف فتقدیرہ ان یختلف

---

[1] قولہ لبطلان الجمعیۃ باللام یعنی ان اللام للجنس لا للاستغراق کما فھم المعترض ۱۲ تحفہ خادمیہ

[2] قولہ جاءنی رجل منو آہ اقول الاول حکایۃ عن الرفع والثانی حکایۃ عن النصب والثالث حکایۃ عن الجر وان اشتہیت التفصیل فارجع الی الفیۃ ابن مالک وشروحہ ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

آخره اختلاف لفظا او تقدیرا قوله الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المقصورة
فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه
العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة
والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والباء في به
للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب
البعيدة فان قيل المقصر من التعريف الجمعية والمنعية وهما صلتان بالعبارة السابقة
فلا حاجة الى قوله ليدل على المعاني المقصورة قيل هذا ليس جزء من التعريف بدليل قوله في
امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هو جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل كانه
سأل ما الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعاني المقصورة عليها فاللام في قوله ليدل متعلق
بالوضع المفهوم من نحو الكلام لكنه ليس من صميم الشارح لانه بعيد عن البلاغة بالكلية فالاولى ان يقال انه جزء

قوله الاعراب ما اى حركة او حرف من حروف المباني فاندفع ما قال الاستاذ العلام فيما سيجئ من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه
آخره اى آخر الاسم مطلقا او المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فاندفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور
لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفته سيتوقف على
نفسه وهو دور والجواب الذي اورده في دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل
فان المذكور في تعريف المعرب يشملهما والعامل الذي فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف
المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح في الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يحقق معه عامله والظاهر ان الضمير في عامله
راجع الى الاسم وقد عرفت هذا التقرير على الاستاذ اى مولانا عبد الحي رئيس الاذكياء فافاد ان القيد خارج عن المحدود والمحدود
داخل في المحدود والتعريف في العامل مطلقا فتامل فيه حق التامل ولا يرد على ما قلنا انه على هذا التقدير اى على تقدير ارجاع الضمير
الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والمحدود ليخرج نحو حركة غلامي وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج
بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة المصنف في شرحه ينادي على ان قوله ليدل لا دخل له في الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن المحدود لخروجه بقيد الاختلاف عند بعضهم سواء كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة او الانتقال من
السكون الى الحركة والمتحقق في نحو غلامي الثاني ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
اختلف آخره يخرج ما سوى المعرب واما آخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه
التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال تخمة خادمه
لمولانا محمد شعيب ولا يتي من تلامذة مولانا عبد الحي رحمهما الله تعالى۔

من التعریف ولا نسلم ان القیود الماخوذة فی التعریف للجمعیة والمنعیة بل ربما تذکر القیود فی التعریف لفائدة اخری غیر الجمعیة والمنعیة کما فی قول صاحب الزنجانی التصریف فی اللغة التغییر وفی الاصطلاح تحویل الاصل الواحد الی امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وهذا المعنی مراد بقوله فی شرح امالی الکافیة لیس هذا من تمام الحد لانه لیس جزءً من التعریف ومتعلق بالوضع المفهوم من نحوی الکلام بل هو متعلق بقوله اختلف فان قیل ان المعتورة علی صیغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الی تعدیته بعلی قلنا ان تعدیته بعلی لتضمنه معنی الورود والاستیلاء فان قیل ان تعدد الاعراب لغو لجواز ان یکون الاعراب الواحد دالا علی المعانی المتعددة قلنا ان المعانی العارضة علی المعرب متعاقبة غیر مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فینبغی ان یکون علاماتها ایضا کذلک فان قیل ان للاسم احوالا ثلثة فلم تعین اخرة للاعراب قلنا ان الاسم دال علی نفس المسمی والاعراب دال علی صفة المسمی والصفة موخرة عن الموصوف فینبغی ان یکون الدال علیها متاخرا عن الدال علیه ثم اعلم ان المعرب ما خوذ عن الاعراب وهو الایضاح او من عربت المعدة وهو الفساد فان قیل ان تسمیة المعرب بالمعرب یصح علی المعنی الاول لا علی المعنی الثانی لان المعرب موضح للمعانی المقتضیة لا انه مفسد لها قلنا لو کان المعرب علی المعنی الثانی فالهمزة فیه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شک انه حری بالفساد الالتباس بعض المعانی ببعضها قوله او انواعه رفع ونصب وجر لانها ما دال علی العمدة او علی الفضلة فالاول رفع والثانی

قوله لتضمنه اه ہوان یلاحظ فی فعل او صفة معنی فعل او صفة آخر بقرینة ذکر متعلق الملاحظة بعده بحیث یکون الاول والصفة والثانی قیدا علی الاغلب فیکون المعنی المعتورة ایاه واردة علیه او مستولیة علیه کما قال جمال الناظرین بزیادة لیستولی او التحفة غادیه قال فی الواحد اے انواع اعراب الاسم رفع سمی الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلی عند التلفظ به او لرفع مرتبة بین اخویه لکونه عمدا لما هو عمدة الکلام وهو الفاعل ونصب سمی النصب لانتصاب الشفتین علیه عند التلفظ به او لانه ینصب الفضلة ای یقیمها فی الکلام من غیر ان یحتاج الیه الکلام وجر سمی الجر جرا لان عامله یجر الفعل الی الاسم او لان الشفة السفلی تجر الی الاسفل عند التلفظ به وانما اخر فی الثالثة للان وضع للدلالة علی المعانی وهی ثلثة فکذا الاعراب الدال علیها انواعه ثلثة لیکون الدال علی حسب المدلول وانما ذکر اللام والواو والیاء مع ان الاعراب کما یکون بالحرکات کذلک یکون بالحروف لان الرفع والنصب والجر یقع علی الحرکات والحروف جمیعا اه تحفه

اما دال علی الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثانی جر فان قیل
ان حصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
الی اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قیل لم عبر عن الحرکات الاعرابیة بالرفع والنصب
والجر لا بالضمة والفتحة والکسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحروف والحرکات
الاعرابیة ولا یطلق علی الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة
فی الحرکات البنائیة غالبا وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة قوله فالرفع علم الفاعلیة
فان قیل لا نسلم ان الرفع علم الفاعلیة لانه کما یوجد فی الفاعل کذلک یوجد فی غیره
کالمبتداء والخبر وغیرهما قلنا الفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی
ظاهر والحکمی ما وجد فیه خصلة الفاعل من کون الشیء مسندا الیه وکون الشیء جزءا ثانیا
من الجملة والنصب علم المفعولیة ای علامة کون الشیء مفعولا فان قیل لا نسلم ان
النصب علامة کون الشیء مفعولا لان النصب کما یوجد فی المفعول کذلک یوجد فی غیر المفعول
کالحال والتمیز والمستثنی قلنا المفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی ظاهر والحکمی
ما وجد فیه خصلة المفعول وهو ما یتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة ای علامة
کون الشیء مضافا الیه فان قیل لم الحقت الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لا بالاضافة قلنا
الاضافة مصدر بنفسها فلا یحتاج الی الحاق الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لانهما لیسا مصدرین
بنفسهما فیحتاجان الی الحاق الیاء المصدریة فان قیل لم حصل الرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة
والجر علم الاضافة ولم یعکس قلنا الرفع ثقیل والفاعل قلیل فاعطی الثقیل للقلیل رعایة للتعادل
والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة فاعطی الخفیف للکثیر رعایة للتعادل ولما لم یتو للمضاف الیه علامة
غیر الجر فجعل الجر علامة والعامل ما به یتقوم المعنی المقتضی للاعراب فان قیل المعنی المقتضی

قوله وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة والضم والفتح والکسر مجردة عن الاسماء فمخصوصة بالحرکات البنائیة ولا یطلق علی الحرکات الاعرابیة اصلا منه
قال العامل آه اقول بذا تعریف لعامل الاسم وما تعریف مطلق العامل فما اوجب اثبت کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص
وفیه ان اطلق الوجه المخصوص فیرد نحو یا زید وغلامی وان اریدوجه مخصوص من الاعراب لزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد
الاعراب وان اریدوجه مخصوص من المقتضی یابی ذکر آخر الکلمة ویخرج عامل الفعل واجیب بارادة وجه مخصوص مما اقتضی المقتضی آه
الشیخ التمام الاغیر کذا قال القاضی شهاب الدین وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب منه

قائم بالمعرب لانا العامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصنف قلنا التقوم بمعنى الحصول لاشك
ان المعنى المقتضى حاصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع او المضاف فالاول منقوض
بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني
منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب
قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد
المعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى
لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء
بالمشتق قيام المبدأ بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا
ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع المكسر
فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من
وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى جمع المكسر لغير المنصرف وهذا
القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب
بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة فالاحوال الثلثة فاعطى الاصل للاصل غاية للتناسب فان قيل

---

۵۱ قال فالمفرد والمنصرف الجمع المكسر آه ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف خان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة التي للمنصرف
وبين موصوفها التي مجموع المفرد والجمع بالغير التي المكسر للملابسة بهم التغليب ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لكنها ليست مفردة معنى قال ابن يعقوب فعلى هذا
ينبغي ان يعرب بحركة دوم بهذا القسم من الاعراب لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا ومعنى كما يفهم من قول الشارح فيما بعد فالصواب
في الجواب ان نية المراد به المعنى الاول لكن ملحوظ الاسماء الستة بغير نية الذكر فيما بعد مثل هذا قال الاستاذ العلامة في بحث المذكر والمؤنث في قول
المصنف العلام واذا اسند اليه الفعل فبالتاء آه ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر آه اقول عبارة المصنف خالية
من المناقشة لان الجمع المكسر علم لقسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورد واللهم الا ان يقال ان نقشة باعتبار اصل التركيب
فافهم ۱۲ تحفه ۵۴ قوله والاعراب بالحركة اصل آه تحفه الحركات وكل الحروف ولانها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى
المركب ۱۲ تحفه ۵۵ قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول
المقصود وبها امتياز بعضها عن بعض ۱۲ تحفه خادميه۔

ان نصب قوله رفعا اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل
اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما
الثاني فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء
ومعنى يعرب مشتمل على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول
على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب
الظرفية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة
مرفوعا اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع لجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع
للجر فكذا في جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر
معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجلات والخاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم جمع كل لفظ
التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في جواز التقدير
فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك في حذف اللام
مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف الجر عن الاخوات بكسر الكاف قلنا
الجر قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف

قوله قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو الحق بآخره تاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا اعلم ان ما ذكره
المصنف مذهب البصريين وجوزا الكوفيون نصبه بالفتحة وهشام في الجمل فقط واتفقوا على المنصرف مع تركه احدى الحركتين فيهما فانه كثر خلافا للاصل في
جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في جمل اسم
مسلمات اضربات هذه مسلمات اضربات وكذلك المرأة لو سميت بهما الصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت في النصب والجر اشبهت عندهم
الياء التي في المسلمين والياء التي في جليلين وصارت التنوين بمنزلة النون التي هي علامة الرفع في كتاب الله وهي معرفة والدليل على
ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها وبدلك اليوم على معرفتها لانك لا تدخل فيها الالف واللام انتهى وذكر في بعض شروح الكافية اذا يعرب كالاعراب
ما لا ينصرف اعراب على الاصل ليفهم نصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فاشبه فيه قوله لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وحمل
الفرع على الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يجز حمل طريقة اصلا في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في آخره
تحت قال والفتحة والفتحة اعم من ان يكون حقيقة وحكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر الشارح في بعض كتبه
مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر قوله قرب المرأة اه من ابي زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة الا تحفة حاشية

واللفيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللفيف لقلة العزة للتكاثر فان قيل المخالف
ذو عن الاخوان باضافته الى الظاهر دون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشيء
باسم الجنس الى الضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا
المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها
كاعراب سائر التثنيات والجموع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم لم يذكرهما قلنا
انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا
قلنا لو اكتفي بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع
من الاعراب وليس كذلك فان قيل اخواه بالواو اه مشتمل بالنقوض والاستحالة الالف
بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء قلنا المراد بالاب ونحوه الاسماء
الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والالف اذا بما يحكى على شيء معين ويراد به الحكم على نوعه
كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو
الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات
واعراب التثنيات والجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة
والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم حصرتم في الستة قلنا
لما كان لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة فان
قيل الى خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون اخره

لتوهم على اللغو

قوله ولو كانت مصغرة آه لان المصغر منها يحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه
ليشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء المتكلم فيها اربعة مذاهب الاول
انها معربة بالحركات تقديرا والثاني انها مبنية للاضافة الى المبني والثالث انها ليست بمعربة ولا مبنية والرابع انها معربة بالرفع
والنصب تقديرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء المتكلم المعربة بالحركات لفظا كذا قال محققنا نور الحق
اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيد الحركات بكونها لفظا فافهم ۱۲ محمد خادميه۔

حرفا صالحا للاعراب وامامعنى فلان معانيها منبئة من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان
قيل كما ان فى اخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك فى اخريه ودم فينبغى ان يعرب هذا النوع
من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب فى
الاسماء لا فى غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل
ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده
وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون
صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر
كلتا مع انه فى حكمه قلنا انه فرع[1] كلا وذكر الاصل مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال
الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء
مقيدا بقيد الاضافة الى مضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل
ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون غير كلى
فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان كلا اعتبر
باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى
الاعراب بالحرف فروعى فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة
لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطى الاصل للاصل رعاية
للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل
والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية
للتناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاءنى كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه
مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

[1] قوله انه فرع كلا آه ويتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم فى
اعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتكلف فيقال ولم يكتف بذكر اثنان مع انه اصل الاثنتان لنكتة وهى ان حكم التذكير والتانيث
فى باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على عليه جميع الاشياء
كما فى الواحد والواحدة على انه مذكور فى بعض النسخ ومتروك فى بعضها قلنا انا نمنع صحة الاولى ولا يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الحافظ صفى بن نصير الحنفى

جمع المذکر السالم الی الواو عشرون واخواتها بالواو والیاء فان قیل ان ذکر الواو عشرون
واخواتها بعد ذکر جمع المذکر السالم مستدرک لانه لیس المراد به لفظه بل افراده وهی مغنیة عن افراده
قلنا لانسلم انها مغنیة عن افراده بل من ملحقاته لان صورتها صورة الجمع ولیس لها مفرد من
لفظها فان قیل هذا الجواب یستقیم فی الواو لا یستقیم فی عشرون واخواتها لانه یجوز
ان یکون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس علی هذا قلنا لو کان عشرون
جمع عشرة یصح اطلاق عشرون علی ثلثین لانه ثلثة مقادیر العشرة ولو کان ثلثون
جمع ثلثة یصح اطلاق ثلثین علی تسعة لانه ثلثة مقادیر الثلثة ولهذا اللازم باطل
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل علی کیفیات محصورة ولا حصر فی
الجمع فان قیل الاصل فی الاعراب الحرکة فلم اعرب التثنیة والجمع علی الحرف قلنا
التثنیة والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحرکة فاعطی الاصل للاصل والفرع للفرع
رعایة للتناسب فان قیل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ایضا فینبغی ان یعرب بالحرف
قلنا نعم لکن لیس فی آخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحرکة للضرورة فان قیل ان
ان اعراب التثنیة والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنیة بالالف والقیاس یقتضی
الواو ونصبها بالیاء والقیاس یقتضی الالف قلنا لما کان حروف الاعراب ثلثة والاعراب
واحد من التثنیة والجمع احوال ثلثة فلو اعطی الکل التثنیة بقی الجمع بلا اعراب ولو اعطی الجمع
بقی التثنیة بلا اعراب لو اشترکا لزم الالتباس بینهما فوزعت بان یعطی الالف للتثنیة حالة
الرفع لانه ضمیر الفاعل فی تثنیة الافعال ویعطی الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمیر الفاعل فی جمع الافعال

فصح
تصح

قال جمع المذکر السالم ای الاصطلاحی وهو الحق بآخره واو او یاء ونون سواء کان مفرده مذکرا او مؤنثا ساکنین وتقدیر هذا الباب
کعین ای یعرب بالحرکات ویلزمه الیاء الخ انما سمی بالتثنیة وجمع المذکر السالم فقیه مذهبان فقال سیبویه فی کتابه انما سمیت جلازجلین
فان القیاس واجوده ان اقول هذا رجلان ورایت رجلین ومررت برجلین کما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمین فهذا الواو والیاء بمنزلة
الیاء والالف ومثل قولک قول العرب هذه قشرون وهذا فلسطون ومن النحویین من یقول هذا رجلان کما تری یجعله بمنزلة عثمان وقال
الخلیل من هذا مسلمین کما تری جعله بمنزلة سنین کما تری فان قلت هلا قلت هذا رجلین مع الیاء کما ترکتها فی مسلمین فانهم انما منعهم من ذلک
لان فیه لاشبه شیئا من الاسماء فی کلامهم ومسلمین بمعروف کما کانت صارفا سنینا انتهی کلامه ۱۲ التحفه خادمیه۔

والیاء مشترکۃ بینہما حالۃ الجر فان قیل ح لزم الالتباس بینہما فی حالۃ الجر قلنا الالتباس مدفوع بحرکۃ ماقبل الیاء لان ماقبلہا فی التثنیۃ مفتوح وفی الجمع مکسور فان قیل لم یحمل علی الرفع قلنا بین النصب والجر مناسبۃ لکون کل منہما فضلۃ بخلاف الرفع لانہ دال علی العمدۃ التقدیر فیما تعذر کعصا وغلامی مطلقا فان قیل الاعراب فی الملحق والاسم الحاصل بالحرف متعذر ولیس بمعقد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن الاسم وہی لیست باسم فان قیل الضمیر فی تعذرہ لا یخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی الاسم فعلی الاول بقی الموصول بلا عائد وعلی الثانی یلزم فساد المعنی کما لا یخفی قلنا الضمیر فیہ یرجع الی الاعراب والعائد محذوف ای فیہ فان قیل التعذر ما لا یمکن الوصول الیہ الا بکلفۃ ومشقۃ والاعراب فی عصا وغلامی لا یمکن الوصول الیہ اصلا قلنا المراد بالمتعذر ہہنا الممتنع فان قیل لما امتنع الاعراب فیہما فلو جعل من قبیل المعربات لا من قبیل المبنیات قلنا الممتنع فیہما ظہور الاعراب فی اللفظ لا تقدیرہ والمبنی ما امتنع فیہ کلاہما والمراد بعصا کل اسم کان فی آخرہ الف مقصورۃ بائیۃ او محذوفہ لالتقاء الساکنین وانما قدر الاعراب فیہ لان الالف الساکن وضعا لا یقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامی کل اسم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیہ لانہ لما اشتغل آخرہ بالحرکۃ لاقتضاء الیاء امتنع علیہ ظہور حرکۃ اخری سواء کانت مخالفۃ او موافقۃ او استثقل کقاض رفعا وجرا والمراد بہ کل اسم کان فی آخرہ یاء قبلہا کسرۃ وانما قدر الاعراب فیہ لما ذکر فی الحالۃ الرفع والجر فی حالۃ النصب لان الضمۃ والکسرۃ تثقلان علی الیاء بخلاف الفتحۃ لانہا خفیفۃ ونحو مسلمی رفعا والمراد کل جمع مذکر سالم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیہ فی حالۃ الرفع

ل التقدیر فیما تعذر کعصا والمراد بکل اسم فی آخرہ الف سواء کان ثابتا کالعصا او ساقطا کعصا واختار بالمثال ہذا دون ذلک لخفاء الامر فی ہذا دون ذلک وغلامی والمراد بکل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم اقول فیہ ثلثۃ مذاہب الاول انہ معرب بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلہا والثانی ان اعراب حالۃ الرفع والنصب تقدیری واعراب حالۃ الجر لفظی والثالث انہ مبنی والمختار عند المصنف الاول ولہذا قال مطلقا ای اعرابہ تقدیری فی الاحوال الثلث ۱۲ ل قولہ الممتنع فیہما الخ لقائل ان یقول معنی التقدیر الفرض وفرض المحال جائز فمن این یمتنع فرض الاعراب فی المبنی مع انہ لا فرق بین الاعراب التقدیری والمحلی الا ان فی التقدیری یمتنع آخر الکلمۃ من الاعراب والمحلی یمتنع جمیع الکلمۃ منہ کذا قال مولانا عصام اقول ہذا الفرق اصطلاحی لان امتناع الاعراب فی الاول لیس الا من الشائی فافہم فالصواب فی الجواب ان یقال انما لم یجعلا مبنیین لعدم المناسبۃ المؤثرۃ فی البناء ومبنی البناء علی ہذا دون ذلک ۱۲ تحفہ خادمیہ

لا النصب والجر الان فی حالة الرفع قلب الواو یاء والقلب یخرج الشیء عن حقیقته وفی حالة النصب والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل کثیرا ما قد الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم فلم یجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر واللفظ فی ماعداه فان قیل الاعراب اللفظ اصل بالنسبة الی التقدیری فلو قدم التقدیری علی اللفظ قلنا مواضع التقدیر قلیلة ومواضع اللفظ کثیرة والقلیل بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر مطابقة للوضع بالطبع غیر المنصرف ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فان قیل ان ضربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف قلنا کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل فان قیل ان حضار مما وجد فیه علتان العلمیة والتانیث مع انه مبنی قلنا المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبنی فان قیل ان جُبلی ومصابیح اذا سمیا اعلمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین فی العلمیة لا تؤثر مع الفی التانیث وصیغة منتهی الجموع فان قیل ان نوحا مما وجد فیه علتان مؤثرتان الجهة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشرط الجهة تحرک الاوسط والزیادة علی الثلثة ولیس فی نوح واحد منهما فان قیل قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام والعلل من قبیل الاعراض قلنا المراد بقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی عدل ووصف وتانیث ومعرفة وعجمة وجمع ثم ترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب فان قیل الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم معرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطها او واحدة منها تقوم مقامهما بان یؤثر تاثیرها تحرز عما جنس وقوله فیه علتان آه فضل ۱۲ تحفه قوله وهی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری اولهما مرافع الصرف تسع کلما اجتمعت وتمنعان منها فالصرف تصویب او انما عدل العلم وعن هذا البیت لانه لا یشتمل واحدة منها وان امکن الجواب بان العلتین اعم من ان تکون حقیقیتین او حکمیتین ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب۔

وهو باطل قلنا هذا انما یرد لو کان الربط مقدما علی العطف ولیس کذلک بل الامر بالعکس کما اشار الیه الشارح بقوله ای العلل المسمی مجموعها الخ فان قیل ان کلمة ثم یفید التراخی فعلم منه ان علیة الجمع والترکیب عقیبة من علیة الخمسة ولیس کذلک قلنا العدول فی هاتین البیتین عن الواو الی ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخی فان قیل ان زائدة لا یخلو اما ان یکون مرفوعا علی انه صفة النون او منصوبا علی انه حال منه وکل واحد منهما باطل اما الاول فلعدم المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والتنکیر واما الثانی فلان الحال ما عن الفاعل وعن المفعول والنون فی هذا الترکیب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ قلنا انه حال عن النون والنون فاعل فی المعنی ای تمنع النون الصرف زائدة من قبلها الف قوله الف فاعل الظرف ومبتدأ والظرف خبره المقدم علیه فان قیل علی هذا التوجیه یفهم منه زیادة النون فقط مع ان الالف ایضا زائدة ولذا یعبر عنهما بالالف والنون المزیدتین فالحق ان یقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزیادة فیفهم منه زیادتهما لکن تقدم الالف علی النون فی وصف الزیادة کما فی جاءنی زید راکبا من قبله اخ قوله وهذا القول تقریب ای ذکر العلل علی صورة النظم اقرب الی الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او القول علة یکون العلل تسعة قریب الی الحق او القول بکون کل واحد من هذه الامور التسعة علة قوی مجاز لا حقیقة اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها قوله کعمر والخمر فی طلحة وزینب وابراهیم فی ساجد ومعدیکرب وعمران

قوله فان قیل علی هذا التوجیه یفهم الخ اقول هذا اذا کان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا کان من افعال الخصوص کالزیادة تعین الاول فلا ویمکن ان یجاب باختیار الشق الاول ومطابقته موجودة لان اللام فی النون زائدة ویدل علیها ذکر بقیة الاسباب فی البیتین نکرة وحال الظرف علی طبق ما مر من الاستاذ العلام ومنار باختیار الشق الثالث بان خبر مبتدأ محذوف ای هی زائدة وقیل نصبه علی انه حکایة عن حال فی مثل قولنا یمنع الصرف کذا وکذا النون زائدة اذ لا عامل ههنا ینصبها اه قوله او القول بکون العلل تسعة قریب الی الحق ان فی الاسباب خلافا فاحتمال بعضهم اثنان الحکایة فی وزن الفعل من الفعل الی الاسم کزید ویشکر وثمر وضرب فان امتناع الصرف فیه بطریق الحکایة للفعلیة یعنی انه کما لم یدخل علیه الکسرة والتنوین قبل نقله من الفعلیة الی الاسمیة لئلا یدخل بعد النقل ولا یخفی علیک ان هذا لا یجری فی ما اشتهر فاهم والترکیب فیما سواه ترکیبا مزجیا مثل الترکیب الذی عرفت للعلم وغیره ای الترکیب بین الشیئین کترکیب العجمة وهو ما تکرر فی العجمی والعربی او ترکیبهما من العلمیة کذا فی الباقی وقال بعضهم احد عشر التسعة المذکورة ومراعاة الوصف الاصلیة بعد التنکیر فی نحو احمر ونحو الف التانیث المقصورة وهو کل الف لیست للتانیث زیدت فی آخر الاسم وبین کلامه علما لحاق کما طی اسم شجر او لا کبعثری اسم رجل ولا یخفی علیک ایهام واحدان فی التانیث الوصف فقال بعضهم اثنا عشر احد عشر المذکورة وزوم تا والتانیث وعدم النظم فی الاعلان فهم وکن من المجیدین

احمد فان قیل ان طلحة کما کان مثالا للتانیث کذلک یکون مثالا للمعرفة فما الفائدة فی ایراد زینب بعد طلحة قلنا فیه اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وحکمه ان لا کسرة ولا تنوین کان لکل علة فرعیة فاذا وجد فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین فامتنع فیه الاعراب المختص بالاسم یعنی الجر والتنوین فان قیل ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف لا یصح لان الحکم انما یضاف الی المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التی تقوم مقامهما قلنا اضافة الحکم الیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما فان قیل ان قوله وحکمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فی الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد فی هذه الجملة قلنا العائد محذوف اعنی فیه فان قیل هذا الحکم منقوض بقول فاطمة فی مرثیة النبی علیه الصلوة والسلام شعر ماذا علی من شم تربة احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ وبقول الشافعی فی مدح البیت شعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره ؛ هو المسک ما کررته یتضوع ؛ وبقول علی فی مدح النبی علیه الصلوة والسلام شعر سلام علی خیر الانام وسیلتی ؛ حبیب الله الغلمین محمد ؛ بشیر ندیر هاشمی مکرم ؛ عطوف رؤف من یسیم بالحمد ؛ فاجاب المصنف بقوله ویجوز صرفه للضرورة ای لضرورة شعریة وهو الانکسار کما فی المثال الاول او الزحاف کما فی المثال الثانی او رعایة القافیة

قوله فی مرثیة تصنیف الیاد ستایش کردن وگریستن قال مولانا عبد الرحیم الصفی روی ان فاطمة الزهراء زارت مرة روضة النبی صلعم فاخذت قبضة من ترابها ووضعت علی عینیها الکریمتین وبکت بکاء شدیدا ثم انشدت هذین البیتین وهی اهل بهما من انشائها او من انشاء ابیها صلعم وقیل انشدهما المسیح انهما من انشاء غیرها انتهی یعنی چه حال است بر آن شخص که بوی کرده باشد خاک قبر آنحضرت صلعم که بوی نخواهد کرد زمان دراز غوالی را وغوالی جمع غالیه است که نام خوشبوئی است مرکب است از چند اجزاء در نخته شد بر من غمها که اگر بر نخته شدندے بروزهای مبدل میشدندے آن روز ها بشبها ۱۲ **قوله** وبقول الشافعی ذکر فی جامع الشواهد لم اسم قائله وذکر الاخر اسمان بفتح النون جبل بقرب عرفات وهو فی طریق الطائف یخرج الی عرفات قال الشاعر تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ به زینب فی نسوة عطرات وقیل بضم النون اسم ابی حنیفة رح الا انه غیر ثابت روایة فان کان ثابتا روایة ولا اعلم بما قال فلا استاذ معنا وکررتی یعنی یاد کردن نعمان از برائے مابدرستیکه یاد کردن او هست مشک هر زمان که مکرر کنی او را وبهمین میشود بدی او ولا ۱۳ **قوله** وبقول علی فی الخ ذکر فی جامع الشواهد لم اسم قائله ومعناه ظاهر فلا نبین ۱۴ **قوله** او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغییر یکون فی الاکثر فی العشرة المشهورة وهی فعولن وفاعلن ومعاعیلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومفعولات وفاعلتن ومستفعلن من مرکبة من الاسباب والاوتاد والفواصل والاقسام کثیرة وفیما کتب فی هذا الفن عبارة عن تغییر الحرف الساکن والتفصیل فی علم العروض التحفه خادمیه۔

کما فی المثال الثالث فان قیل هذا الحکم منقوض بقوله تعالی سلاسلا واغلالا وسعیرا لانه منون من غیر ضرورة شعریة فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا فان قیل ان صرف غیر المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فکیف یصح قوله ویجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان العام المقید بجانب الوجود یعنی لا یکون منع صرفه ضروریا کما فی ضرورة شعریة او لا کما فی التناسب ثم الامکان علی قسمین خاص وعام فالخاص ما یکون فیه سلب الضرورة من جانبین والعام ما یکون فیه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامکان العام علی قسمین احدهما الامکان العام المقید بجانب الوجود وثانیهما الامکان العام المقید بجانب العدم الاول ما یکون فیه سلب الضرورة من جانب العدم سواء کان وجوده ضروریا او لا والثانی ما یکون فیه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء کان عدمه ضروریا او لا فان قیل ان غیر المنصرف عند المصنف ما فیه علتان او واحدة تقوم مقامهما او باد خال الکسرة والتنوین لا یخرج عن حقیقته فکیف یصح قوله ویجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غیر المنصرف فی حکم المنصرف لا جعله منصرفا حقیقة فان قیل لاحتراز عن الزحافات لا یکون ضروریا عند الشعراء فکیف یشمل قوله ویجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات بتقدیر الامکان ضروری عند الشعراء قوله او ما یقوم مقامهما الجمع فان فیه تکرار الجمعیة سواء کان تکرار الجمعیة فیه حقیقة کالیب وانامیم او حکما کمساجد ومصابیح فان الفا التانیث لان فیهما نفس التانیث ولزومهما للتانیث وضعا وهذا بمنزلة تانیث آخر فان قیل کثیرا ما یکون التاء لازمة للکلمة بعارض کالعلمیة فینبغی ان تکون قائمة مقام السببین قلنا التاء غیر لازمة للکلمة

---

۵۱ قوله فان قیل ان غیر المنصرف الخ قد ذکر بهذا الکلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتین علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما بحیث لو انضم احدهما الی الاخری لاثر کل منهما فی الفرع اثره لو انفرد لا ان مجموع التاثیر یتوزع علیهما بان یکون الاثر بعلة ناقصة کما توهمه الشارح فلا یرد ان مجموع التاثیر لو توزع علیهما لم یکن کل منهما علة تامة فلا یصح قوله او ما یقوم مقامهما الخ ۱۲ منه ۵۲ قال والتانیث الخ آه والالف شامل للهمزة ایضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا یرد انه یفهم من عبارة المص ان علامة التانیث فی الاسم الممدود الالف الاول والامر لیس کذلک کما حقق فی موضعه ۱۲ تحفه خادمیه

بحسب اصل الوضع بان فرقت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض
لا يقوى قوة اللزوم الوضعي فان قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى
ان الجمع والفي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما
سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة المصنف محمولة على حذف المبتدا اى احد
الجمع وثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفي التانيث
كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية
تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر فان قيل العدل صفة المتكلم
والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين اخر وهو باطل
قلنا العدل مصدر مبني للمفعول اى فالمعدل خروجه الخ وفيه نظر من وجهين
الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف
الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من
قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم
معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج
لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولا
حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل
بالمصدر وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجا فان قيل ان الضمير في
خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني
يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه راجع الى
الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم فان قيل

ل قال فالعدل خروج الاسم الخ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون
تحت اصل وقاعدة فقوله خروج الاسم جنس شامل للمشتقات وغيرها وخرج بقوله من صيغته الاصلية ما سوى المحدود وانما لم يعرف
المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبينة في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع من هذا العلم
معين فيه فناسب فيه ايرادها قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال فيه
رعاية الوزن الجمال فافهم ۱۲ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحي ۔

ان الصیغۃ عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ والاسم ایضا عینھما فعلی ھذا یلزم اخراج الکل عن الکل وھو باطل قلنا المراد بالصیغۃ الصورۃ فان قیل علی ھذا یلزم اخراج الکل عن الجزء وھو باطل قلنا المراد بالاسم مادتہ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المشتقات لانھا ایضا مخرجۃ عن الصیغۃ الاصلیۃ قلنا المشتق خارجۃ عنہ باضافتہ الی ضمیر الاسم لان صیغۃ المصدر لیست صیغۃ المشتقات بدلیل تغایرھما فی المعنی فان قیل تعریف العدل یصدق علی الاسماء المحذوفۃ الاعجاز کیدم لانھا ایضا مخرجۃ عن صیغتھا الاصلیۃ قلنا العدل خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ مع بقاء المادۃ ونا لیس فیھا بقاء المادۃ فان قیل تعریف العدل لا یصدق علی ثلث و مثلث لعدم بقاء المادۃ فیھما بحذف التاء عن ثلثۃ ثلثۃ قلنا المراد ببقاء المادۃ بقاء مادۃ الحروف الاصلیۃ والتاء زائدۃ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المغایرات القیاسیۃ کدلم ودام لانھا ایضا مخرجۃ عن صیغتہ الاصلیۃ قلنا المعتبر فی العدل خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ ودخولہ فی صیغۃ اخری مغایرۃ عن الاولی بدخول الاولی تحت اصل وقاعدۃ لا الثانیۃ وھھنا کلا الصیغتین داخلتان تحت اصل وقاعدۃ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المغایرات الشاذۃ کقوس وانیب لان اقوس جمع القوس وانیب جمع ناب وھما من الاجوف والقاعدۃ فیہ ان یجمع علی افعال فعلم انھما معدولان من اقواس

قولہ ان الصیغۃ عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ اه اقول لقائل ان یقول لانسلم ان الصیغۃ عبارۃ عما ذکر بل ھی عبارۃ عن الھیئۃ فقط کما ھو مصرح فی تعریفھا من ان الصیغۃ ھیئۃ عارضۃ للکلمۃ اه وتفسیر الشارح الصیغۃ بالصورۃ من قبیل تفسیر غیر المشھور بالمشھور لاجواب سوال کما ھو المسطور ولھذا قال مولانا عبد الغفور تلمیذ الشارح المبرور کانہ اراد بھا ما یشمل الصورۃ الحکمیۃ ایضا فان خروج حرف من السحر لیس خروجا عن الصورۃ الحقیقیۃ اذ لا دخل لھا فیھا نعم لھا دخل فی صورۃ الحکمیۃ لان اللام بمنزلۃ جزء الکلمۃ ولھذا لا یجوز الفصل بینھما بین مدخولھا ومع ھذا یبقی الاشکال لانھا غیر متناول للصورۃ الحاصلۃ عن الاضافۃ ولھذا یعبر التفتازانی بانہ خروج عما ھو حقہ من الصیغۃ واستلزام کلۃ اخری وفیہ ای فی ھذا التفسیر انہ یلزم ان یکون یوم الجمعۃ منصوبا بتقدیر فی معدولا عن صمت فی یوم الجمعۃ المجرد بلفظہ فی لان یوم الجمعۃ المنصوب یصدق علیہ انہ خروج عما ھو حقہ من استلزام فی ولا یرد ای ما ذکر من الایراد علی تفسیر العلم اذ لیس لفی مدخل فی الصورۃ الحکمیۃ لجواز الفصل بینھا وبین مدخولھا بالحرف الزائد ویمکن ان یقال ان ذلک الخروج غیر تام لان المقدر فی حکم الملفوظ انتھی مع زیادۃ ما ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

واینا ب قلنا هذا انما یرد لو اعتبر جمیعتهما اولا علی اقوس انیاب ثم اعتبر اخراجهما
عنها الی اقوس اُنیب ولیس کذلک بل القوس جمع ابتداء علی اقوس انیاب علی انیب ولذا
سمیت بالجموع الشاذة والمعدول لا یسمی بالشاذ فان قیل لم لا یجوز ان یکون للمعدول
قاعدة ویکونان مخالفین عن هذه القاعدة فلذا سمیت بالجموع الشاذة قلنا لیس للمعدول
قاعدة حتی یلزم من مخالفتها تسمیتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسمیتها بالجموع الشاذة
لکونها جمعا علی خلاف القیاس فان قیل لا حاجة الی ارتکاب تلک التکلفات لان
المقصد من التعریف امتیاز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل ههنا لامتیازه عن سائر
العلل واما امتیازه عن جمیع ما عداه فلیس بلازم قلنا ان فی مقام التعریف مذهبین
مذهب المتقدمین ومذهب المتاخرین فمذهب المتقدمین ان الشرط فی التعریف امتیاز
المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتاخرین ان الشرط فی التعریف امتیاز المعرف عن
جمیع ما عداه والمختار عند المصنف مذهب المتاخرین قوله تحقیقا او تقدیرا اشارة الی
تقسیم العدل یعنی العدل علی قسمین تحقیقی وتقدیری وفی تفسیرهما خلاف بین العامة
والمحققین فمذهب العامة ان العدل التحقیقی خروج محقق عن اصل محقق والتقدیری خروج
اعتباری عن اصل اعتباری بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا صفة الخروج
وهذا انما یستقیم اذا کان الخروج فی الاول تحقیقیا وفی الثانی اعتباریا والثانی ان الخروج
فی الثانی اعتباری فلو کان فی الاول ایضا اعتباریا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وهو
باطل والثالث ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف
ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه دلیل علی وجود الفرع ووجود الدلیل علی وجود الفرع
بعینه دلیل علی وجود الخروج فعلم ان الخروج فی الاول تحقیقی وفی الثانی اعتباری ومذهب
المحققین ان العدل التحقیقی خروج اعتباری عن اصل محقق والتقدیری خروج

ص۵ قوله امتیاز المعرف الخ کتعریف الانسان بالماشی ۱۲ تحفه ص۵۲ قوله امتیاز المعرف الخ کتعریف الانسان بالحیوان الناطق ۱۲
تحفه ص۵۳ قوله فمذهب العامة الخ قال الشیخ الرضی حیث قال نعنی بالعدل التحقق ما تحقق عالما بدلیل علیه غیر کون الاسم غیر منصرف
بحیث لو وجدناه علیه منصرفا کان مناکیر یا فیا الی صرفه کونه معدولا انتهی ۱۲ تحفه ص۵۴ قوله خروج محقق لا یکون الا باعتبار الاصل
المحقق فلذا قال عن اصل محقق ۱۲ ص۵۵ قوله والثانی الخ کما هو مذهب المحققین ۱۲ تحفه خادمیه ۱۲ قوله خروج الخ

اعتباری عن اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فیهما اعتباری لکن الفرق باعتبار الاصل
فان کان اصله محققا فهو عدل تحقیقی وان کان اصله مقدرا فهو عدل تقدیری کان
العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة بحیث یکون العلم بالعلة عقیبا عن العلم بالحکم
فلو کان الخروج فی العدل التحقیقی حقیقیا لایکون العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة
اجیب عن الدلیل الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثانی
ان تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حال وهو
الخروج حتی یلزم تقسیم الشئ الی نفسه وغیره وعن الثالث نعم ان العدل التحقیقی وان
فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه
دلیل علی وجود الفرع ولکن لانسلم ان وجود الدلیل علی وجود الفرع بعینه دلیل علی وجود
الخروج لجواز ان یکون الاصل والفرع موجودین ولا یعتبر اخراج الفرع عن الاصل کما فی قوله
واینب قوله کثلاث مثلث مثال العدل التحقیقی لانهما وجدا فی کلامهم غیر منصرفین
ولم یوجد فیهما سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا
الی اعتبار سبب اخر لما لم یصلح للاعتبار سبب اخر غیر العدل فاعتبروا فیهما العدل التحقیقی
لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک ان فیهما
ایضا وجد الدلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان معناها مکرر وتکرار اللفظ
یدل علی تکرار اللفظ ولفظها غیر مکرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مکرر وهو ثلثة ثلثة
فان قیل المعتبر فی سببیة منع الصرف الوصفیة الاصلیة لانها العرفیة لعروضهما
والوصفیة فیهما عارضیة لعروضها فی المعدول عنه قلنا ان وصفیتهما وان کانت عارضیة
فی المعدول عنه لکن صارت اصلیة فی المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثانی واخر مثال اخر العدل
التحقیقی لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی
فی منع الصرف فاضطروا الی ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک
ان ههنا ایضا وجد هو ان اخر جمع اخر مؤنث اخر وهو اسم التفضیل والقاعدة فیه ان یستعمل

ملا قوله بحیث یکون العلم بالعلة الخ اقول هذا مبنی لما یسمی القصر فی علم النحو فافهم ۱۲ منه

علی احد ثلثۃ اوجہ اللام او الاضافۃ او من وھو لم یستعمل بواحد منہا فعلم انہ معدول عن الاخر او عن اخر من ولم یذہب الی الاضافۃ احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافۃ وجب البناء علی الضمۃ کقبل وبعد او التنوین عوضا عن المضاف الیہ کحینئذ ویومئذ او اضافۃ اخری مثل الاولی مثل یا تیم تیم عدی وھہنا لم یوجد شیء منہا فعلم انہ معدول عن احد الامرین الاولین فان قیل لا نسلم ان اخر اسم تفضیل لان اسم التفضیل ما دل علی زیادۃ موصوف علی ما اضیف اسم التفضیل الیہ واخر بمعنی غیر نحو جاءنی زید اخر القوم ای غیر القوم قلنا ان اخر فی الاصل بمعنی اشد تاخرا ثم نقل الی معنی غیر بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر قولہ وجمع ہذا ایضا مثال العدل التحقیقی لانہ لما وجد فی کلامہم غیر منصرف فی لم یوجد فیہ سبب غیر الوصفیۃ والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطر الخ لان العدل التحقیقی ما وجد فیہ دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وھو ان جمع جمع جمعاء مؤنث جمع وقیاس فعلاء افعل ان کان

قولہ عن احد الامرین الخ وقیل معدول عن اللام لو کان مع من مقدرۃ کما فی اشد اکبر للزم ان یقال نسوۃ آخر علی وزن افعل لان فعل التفضیل ما دام مصحوبا بمن ظاہرۃ او مقدرۃ لا یجوز مطابقتہ لمن ہو بل یجب افرادہ ومنع ابو علی من کون آخر معدولا عن ذی اللام سدا لابابہ لو کان کذا لوجب کونہ معرفۃ کامس وسحر المعدولین عن ذی اللام فکان لا یقع صفۃ للنکرات کما فی قولہ تعالی من ایام اخر واجیب بانہ معدول عن ذی اللام لفظا ومعنی ای عدل عن التعریف الی التنکیر ومن این لزمہ انہ لا یجوز تخالف المعدول والمعدول عنہ تعریفا وتنکیرا لو کان مقتضی اللام فی المعدول عن ذی اللام واجبا الوجوب بناء سحر کما ذہب الیہ بعضہم لتضمنہ معنی الحرف فتعریف سحر لیس لکونہ معدولا عن ذی اللام بل لکونہ علما وذہب ابن جنی الی ان القیاس فی آخر لما تجرد عن اللام والاضافۃ ان یستعمل بمن ویغیر لفظہ فی جمیع الاحوال فاخر فی قولک بنسوۃ آخر معدول عن آخر من ویلزم علی ہذا القول ان یکون آخران وآخرون واو اخر واخری واخریان معدولات ایضا عن لفظ آخر الا ان اخری واو اخر فنیان عن اعتبار العدل بالف التانیث والجمعیۃ والمثنی والمجموع بالواو والنون لا تبین فیہا حکم منع الصرف فی موضع نحو احمران واجمعون واما اخریات فاستغنی بالالف والتاء عن الاضافۃ کما ہو الاصل ولو لم یکن ایضا لم یبن فیہا اثر منع الصرف لکونہ من صرفات ہذا وفی ادعاء کون ظواہر الفاظ المؤنث والمثنین والمجموعین معدولۃ عن لفظ الواحد المذکر بعد فالاولی ان لا ندعی کون آخر وتصاریفہ معدولۃ عن احد لوازم افعل التفضیل علی التعیین بل نقول ہی معدولۃ عما کان حقہا ولازمہا فی الاصل ای احد الاشیاء الثلثۃ مطلقا کذا فی الرضی ۱۲ تحفہ خادمیہ

قولہ وقیاس فعلاء افعل الخ والاولی ان یقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غیر صفۃ وقیاس فعلاء غیر صفۃ ان یجمع علی فعالی او فعلالات کصحراء علی صحاری وصحراوات فلما لم یجمع علی واحد منہما علم انہ معدول عن واحد منہما کما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ہہنا اسمی کما یفہم من قول الشارح رح والاخر الصفۃ الاصلیۃ فلا حاجۃ فیما نحن فیہ الی شقیہ ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول عن احد الامرين اعنى جمع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوى فكيف يكون وصفا لان بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع فى الاصل وصف ثم غلب استعماله فى باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله او تقديرا كعمر لانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديرى لان العدل التقديرى مالم يوجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف لاشك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجود الاصل فمنع الصرف فرضوا ان عمر معدول من عامر قوله وباب قطام فى ميم فان قيل الظاهر ان المراد بباب اسم على وزن فعال ليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبنى كنزال وفجار وفساق وحضار قلنا المراد بباب ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية فى كلامهم ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتانيث والسبب الا يوجبان البناء فرضوا فيها العدل التقديرى ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا عليها ثم اورد عليهم ان ذكر باب قطام فى هذا المقام غير مناسب لان الكلام فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف والعدل فيما ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانا لا نسلم ان كلامنا فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف بل فى اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء كان لسبب منع الصرف او للحمل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع الصرف لا يصح لان الوصف فى اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو ليس بسبب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم الا الخ سواء كان الدلالة

قوله ثم اورد عليهم الخ قال صاحب التوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفه المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقته للمقصود انتهى عبارته ۱۲ تحفه حامديه

بحسب الوضع کما فی احمر او بعارض الاستعمال کما فی ارنب لکن المعتبر فی سببیة منع الصرف
الوصفیة الاصلیة لانها التی لا العارضیة لعروضها کما قال المصنف شرطه ان یکون فی الاصل
فان قیل ان الاصل اذا ذکر فی مقابلة الوصف یراد به الموضوع وهذا المعنی ثابت فی
الوصف العارض ایضا فینبغی ان یکون سببا لمنع الصرف ایضا ولیس کذلک قلنا المراد
بالاصل الوضع فان قیل ظرفیة الوضع للوصف لا یعلم لان الظرف اما زمان او مکان
والوضع لیس منهما قلنا کلمة فی بمعنی عند ای شرطه ان یکون عند الوضع بان یکون وضعیا
للوصفیة قوله فلا تضر الغلبة ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة فان قیل لا نسلم ان
الغلبة لا تضر بل تضره لان الوصفیة تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم الضرر عدم خروجه
عن سببیة منع الصرف فان قیل علی هذا الوسمی بالاسود الرجل الابیض ینبغی ان یکون
غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل ولیس کذلک بل هو غیر منصرف للعلمیة ووزن
الفعل اجیب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابیض
لیس من افراد الاسود قیل علیه لو سمی بالاسود الرجل الاسود ینبغی ان یکون غیر منصرف
لوزن الفعل والوصفیة الاصلیة لانه فرد من افراد الاسود ولیس کذلک بل هو
غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل اجیب عنه بان معنی الغلبة اختصاص الاسم
ببعض الافراد بحیث لا یحتاج فی الدلالة علیه الی انضمام قرینة وهو محتاج الی القرینة
وهی اما ذکر الموصوف نحو بقراسود او امر اخر نحو عندی اسود من الرجال قوله فلذلک
فان قیل المذکور فیما سبق امران اشتراط اصالة الوصفیة وعدم مضرة الغلبة وذلک

---

۵۱ قوله المراد بالاصل الوضع آه انما کان الوضع اصلا لشرع الدلالات اشتهر علیه فی باب الافادة والاستفادة فصار الوضع اصلا لان الاصل ما یبتنی علیه الشئ والدلالات اثنتان متفرعة علی الوضع لاعتبار الواضع فی مفهوماتها اتحفه ۵۲ قوله معنی الغلبة اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد بعض الافراد النوعیة لا الشخصیة لانه یصیر علما فلا یکون صفة حینئذ فی منع الصرف لعدم معنی الوصفیة فیه حینئذ ۱۲ ۵۳ قال فلذلک صرف آه اقول عبارة النسخ الصحیحة هکذا فلذلک صرف مررت بنسوة اربع فلذلک قال مرارا صار عاملا عامل الاربع الی ما یشتمل علیه مسامحة ولیس فی تقدیر صرف اربع فی مررت بنسوة اربع لان صفة العامل وحذف الجار فی مثل هذا الترکیب غیر جائز انتهی وقال الفاضل اللاری نسب الصرف الی الکل لانه صفة لجزئه تکمن الماهین الشارحین حاصل المعنی علی النهج المشهور لا تقدیر العبارة لان فیه محذورا فاحرم الناسخون انتهی من الصفة فافرد من الشروح بالغلظ والحرکات والحمرة ۱۲ اتحفه خادمیه۔

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأولان بتاويل المذكور
صُرِفَ اربعٌ فی مررت بنسوةٍ اربعٍ لعروض الوصفية لانه فی الاصل اسم المرتبة المعينة
وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما اجرى على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
بصفة الاربعية قوله واقتنع اسوارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم
مقرونة الغلبة قوله وضعف منع انفع كما توهم بعضهم على نعم ان انفع مشتق من العفوة وهو
الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة
ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على نعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما للطائر المخيل لان فيه نقطا ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا فی الاصل
فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا فی الاصل كذلك لا قطع بكونها غيرا وصافا فی
الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل
فی الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلمية ليكون التانيث
لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغيير بقدر الامكان قوله والمعنوي كذلك فان قيل

۵ قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم اقف الى الآن على دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به فی منع الصرف واما قولهم
مررت بنسوة اربع مصروف فانما يجوز ان يكون الصرف لعدم شرط من شروط الفعل على ما ذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لاعلم
شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على الربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر فی الرتبة قبل المؤنث بخلاف
ثمل وثعلة فان ثعلة للمؤنث فالتاء طارية على ثعل ليس بشيء وان وقفوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي فی ثعل للمؤنث
قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء فی المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي فی اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن قبول
اعتبار الوزن فی الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره فی حالة اخرى سواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول وهي تقال بالباء
فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم افتقر يجوز فی الاربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفی
الثاني اعني يعلا وزن الفعل الكن غير لازم لانه يقال للمؤنث يعلة فالوزنان متساويان فی عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض
الوزن على يعل انتهى وقال السيد فی حواشيه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تلك التانيث والتاء فی اربعة ليست للتانيث
بل للتذكير وذلك لان التاء فی اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث فی جمع المذكر وكذا الحال
فی الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تميز العدد الاقل على
خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جمع المذكر السالم بالجماعة وبخروجها ولذلك يقولون ضمير جمع المذكر السالم
فعلوا دون فعلت كما يقولون فی غيره فتامل ۱۲ تحفه حادميه۔

۴

تشبیہ التانیث المعنوی باللفظی لایصح لان علامۃ التانیث فی اللفظی ملفوظۃ وفی المعنوی
مقدرۃ قلنا ان تشبیہ التانیث المعنوی باللفظی فی اشتراط العلمیۃ فان قیل لما کان
التانیث المعنوی مشابہا للفظی فی اشتراط العلمیۃ فالعلمیۃ فی اللفظی شرط الوجوب فینبغی
ان یکون فی المعنوی ایضا کذلک قلنا ان بینہما فرقا فان العلمیۃ فی اللفظی شرط الوجوب وفی المعنوی شرط
الجواز اما شرط الوجوب فیہ فاحد الامور الثلثۃ کما اشار الیہ المصنف بقولہ وشرط تحتم تاثیرہ الزیادۃ
علی الثلثۃ او تحرک الاوسط او العجمۃ لانہ لو لم یکن کذلک لکان عربیا ثلاثیا ساکن الاوسط
حصل فیہ خفۃ معارضۃ لثقل حد السببین قولہ فہند یجوز صرفہ لفوات شرط تحتم تاثیرہ
وہو احد الامور الثلثۃ المذکورۃ ویجوز منعہ ایضا نظرا الی وجود السببین فی زینب وسقر وہا
وجوب ممتنع لوجود شرط تحتم التاثیر وہو الزیادۃ علی الثلثۃ فی الاول وتحرک الاوسط فی
الثانی والعجمۃ فی الثالث قولہ فان سمی بہ مذکر فشرطہ الزیادۃ علی الثلثۃ لتکون الزیادۃ
قائمۃ مقام ما فات من التانیث المعنوی قولہ فقدم منصرف لان التانیث المعنوی زال بالعلمیۃ
للمذکر ولیس شیء قائم مقام ما فات من التانیث المعنوی قولہ وعقرب ممتنع لان التانیث المعنوی
وان زال بعلمیتہ للمذکر لکن الحرف الرابع قام مقام ما فات من التانیث قولہ المعرفۃ قیل علیہ
المعرفۃ من اسباب منع الصرف لایصح لان السبب ہو وصف التعریف لا ذات المعرفۃ اجیب عنہ بان
المراد بالمعرفۃ التعریف شرطہا ان تکون علمیۃ فان قیل فی عبارۃ المصنف تکرار لکون
احدہما مفہوما من ان الناصبۃ المصدریۃ وثانیہما مفہوما من الیاء المصدریۃ فیکون المعنی
شرطہا کونہا علما قلنا ان الیاء مصدریۃ لکن المراد بالعلمیۃ ہہنا ہذا النوع من جنس التعریف

۵۱ قولہ وشرط تحتم آہ فان قیل ما بال المصنف حیث جعل احد الامور الثلثۃ شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف ولم یجعلہ
والخفۃ کما تعارض التانیث تعارض العلمیۃ ایضا بل کان الاصح ان یجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الکلام مسوق لبیان شرط التانیث
اولان المحتاج الی المئونۃ ہو التانیث لکونہ معنویا دون العلمیۃ وفی الاخیر بحث لانہ لا یلایم البیان الذی ذکرہ الشارح کذا قال الفاضل
اللاری ما رادہ تحولہ ان یعارض تعلل احد السببین فان ظاہرہ عام لا یختص بالتانیث ویمکن ان یقال ان ہذا تحقیق المقام وتوجیہ لکلام المصنف والا فہو
عدم ملایمۃ بظاہر کلام الشارح وکذا کلام الاستاذ فی العلام ۱۲ منہ ۵۲ قولہ ہذا النوع من جنس التعریف ای ان المصدر الثانی المنوع دون
الاول فیختلفان وعبارۃ النسخ فی ہذا المقام علی عکس ما قررنا علیہ ہذہ النسخۃ لان عبارۃ النسخ غلط ولعل منشاءہ ما ہو المشہور بین طلبۃ
دیارنا من ان یاء النسبۃ یلیہ المعرف بغیر اللام المحذوف وہذا غلط فاحش وان کنت متردد افیما علمنا فطالع ما قال المحاذی منہ خادمہ

لاعن التعریف بالعلمیة او نقول ان الیاء للنسبة فلا یرد الاشکال وانما تکون المعرفة مشروطة
بالعلمیة لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبیل المبنیات ومنع الصرف من
احکام المعربات وبینهما تناف والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفا فکیف تکون
سببا لمنع الصرف فتعین التعریف بالعلمیة بالضرورة فان قیل ما الوجه للمصنف جعل
المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یعکس کما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببیة علی
الفرعیة وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة قوله العجمة قیل حد
العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لان العجمة اسم موضوع لمعنی فی اللغة العجمیة وهو لا
والاسباب من قبیل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة کون الاسم موضوعا من غیر وضع العرب
شرطها ان تکون علمیة فی العجمة حقیقة کما فی ابراهیم او حکما کما فی قالون لتکون العجمة لازمة
للکلمة لان الاعلام محفوظة من التغیر بقدر الامکان قوله تحرک الاوسط او الزیادة
علی الثلثة لانه لو لم یکن کذلک لکان ثلاثیا ساکن الاوسط وحصل فیه خفة معارضة
لثقل احد السببین اعنی العجمة والعلمیة فان قیل حال العجمة کحال التانیث المعنوی فی التانیث اللفظی
جواز الامرین الصرف ومنعه فینبغی ان یکون فی العجمة ایضا جواز الامرین قلنا التانیث المعنوی وان کان
امرا معنویا لکن له علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کما فی حال التصغیر فلنوع قوة بخلاف العجمة لانه لیس
لها علامة ظاهرة فی اللفظ اصلا فان قیل قد اعتبرتم العجمة فی ماه وجوه مع سکون الاوسط

ل۵۱ قوله وانما تکون المعرفة مشروطة آه اعلم ان المعارف خمسة یحیط بها قول الشاعر شعر معارف این همه پنج اند ذین نه بیش و نه کم
مضاف ومضمر وذو اللام وسبهم ست وعلم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله فتعین التعریف آه یرد علی الحصر بانه قد عرف منهم ان ایة اذا اخذت منها مضاف
الیه ست من الصرف لتعریفها بالصلة والتانیث او التانیث والتعریف الاضافی وهذا تصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضا
نحو سحر فانه غیر منصرف للتعریف والعدل عن السحر ایة اعتبر الخلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضاف الیه منها
وتعرض للمضاف لدخول التنوین فیظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختیار القوم ولا شک ان التعریف التوکیدی والتعریف
باللام المقدر قد اختلفوا فیه وکذا اعتبار الابهام فی ایة لمنع الصرف عند ابی عمرو تعریف الاضافة عند ابن مالک تحفه ۵۳ قوله فرعیة
المعرفة للنکرة اظهر آه لانه هو المقابل للتنکیر دون العلمیة ۱۲ تحفه ۵۴ قوله شرطها ان تکون علمیة کما هو ظاهر مذهب سیبویه وذهب الشلوبین وابن
عصفور انه لا یشترط ویظهر اثر الخلاف فی نحو قالون فیصرف علی الاول لانهم لم یستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنی جید ویمنع الصرف علی الثانی لانه
لم یکن فی کلام العرب قبل ان یسمی به کذا فی التصریح اقول لا یخفی علی من طالع کتاب سیبویه انه لیس منه کلا القولین ۱۲ تحفه خادمیه

فینبغی ان یعتبر فی نوح قلنا العجمة فی عاد وجوموکدة لسببین اخرین مع سکون الاوسط
ولا یلزم من کونها موکدة لسببین اخرین مع سکون الاوسط کونها سببا علیحدة مع
سکون الاوسط قوله نوح منصرف لفوات الشرط الثانی وهو تحرک الاوسط او الزیادة
علی الثلثة فان قیل ما الوجه للمصنف حیث فرع علی انتفاء الشرط الثانی بقوله فنوح منصرف
ولم یفرع علی انتفاء الشرط الاول کما فرع صاحب هدایة النحو بقوله فلجام منصرف قلنا انما
خص التفریع علی انتفاء الشرط الثانی لان غرضه التنبیه علی ما هو الحق وهو انصراف
نوح فان اقدم ما هو متفرع علی انتفاء الشرط الثانی علی ما هو متفرع علی وجوده مع ان الاولی
تقدیمه لان الوجود اشرف من العدم قوله شتر و ابراهیم ممتنع لوجود الشرط الثانی وهو
التحرک فی الاول و الزیادة فی الثانی قوله الجمع فان قیل ان مثل رجال مسلمین جمع مع
انه لا یکون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالجمع ما یکون علی صیغة منتهی الجموع کما قال
شرطه ان یکون علی صیغة منتهی الجموع وهی التی کان اولها مفتوحا و ثالثها الفا
وبعد الالف حرفین متحرکین اولهما مکسورا و ثلثة اوسطها ساکنا اولها مکسورا و انما
یکون الجمع مشروطا بصیغة منتهی الجموع لتکون صیغته مصونة عن التغیر لانها
لا تجمع جمع التکسیر مرة اخری ولهذا سمیت صیغة منتهی الجموع قوله بغیر الهاء لانها
لو کانت مع الهاء کانت علی وزن المفردات مثل طوطعیة و کراهیة فیقع فی جمعه خلل

سلہ قولہ و ابراہیم ممتنع اعلم ان اسماء الانبیاء و الملائکة علیهم السلام کلها ممتنعة من الصرف الا ستة کما قال الناظم نظم کی ہمزہ اسحاق
کہ دانی نام ہر پیغمبری یہ تاکدام است ای برادر نزد نحوی منصرف ؛ صالح و ہود و محمد شعیب و نوح و لوط ؛ منصرف دان این ہمہ را ہمچنیں
ہمہ لا ینصرف بہ قال بعض الافاضل ہذہ فائدة مشہورة ذکرت فی کثیر من کتب النحو لکن متقض بجوشیث و عزیر فانہما منصرفان کما یدل
علیہ للمنصوص انتہی اقول لعل مرادہم من اسمائہم ما ہو مذکور فی القرآن المجید و شیث لیس بمذکور فیہ کما لا یخفی علی من لہ ممارسة فیہ و من قولہم
منصرف الامکان العام الذی ہو سلب الضرورة عن الجانب المخالف و الضرورة فی الجانب الموافق و عزیر لیس کذلک و ورد علیہما فی
قولہ تعالی و قالت الیہود عزیر ابن اللہ فتامل و تفکر ۱۲ منہ سلہ و ہی التی کان اولہا آ و اقول ہذا التفسیر یعنی من قولہ بغیر الہاء الخ
ما یکون فیہ الہاء کفاطمة و طاہرة بعد الفہ ثلثة احرف کلہا متحرکة فیخرج بقولہ شرطہ آہ ۱۲ منہ سلہ قولہ بغیر الہاء و لم یقل غیر قابل للہاء
کما قال فی وزن الفعل غیر قابل للمد لان المراد من عدم الہاء فی قولہ بغیر الہاء ہو عدم الہاء بالفعل و ان کان قابلا لہا و امانی وزن الفعل
فیکون المراد فیہ عدم قبولہا فان فعل مصرف المجرد انہ یقبل المد کذا فی غایة التحقیق ۱۲ منہ خادمیہ۔

وفتور فان قیل ینبغی ان یکون نحو فواره منصرفا لکونه مع هاء ویکون فرازنة غیر منصرف لکونه بلاهاء مع ان الامر بالعکس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانیث حالة الوقف والهاء فی فواره اصلیة او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما یؤل الیه وهو حالة الوقف فان قیل انه لو قال بغیرهاء وبیاء النسبة لکان اولی لیخرج نحو مدائنی فانه منصرف مع انه علی صیغة منتهی الجموع بغیرهاء قلنا لا حاجة الی اخراجه لانه مع یاء النسبة مفرد محض اسم بلدة معینة وجمعه مدائن وهو لفظ اخر قوله کمساجد مثال لما بعد الفیه حرفان متحرکان قوله ومصابیح مثال لما بعد الفیه حرف ثالثة اوسطها ساکن قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثیره وهو کونه بلاهاء فان قیل المؤثر فی سببیة منع الصرف فی الجمعیة الجمع والوزن شرط فینبغی ان یکون حضاجر منصرفا لفوات الجمعیة فیه وان کان علی صیغة منتهی الجموع لان الوزن بدون الجمعیة لا یؤثر فی منع الصرف فاجاب المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غیر منصرف لانه منقول عن الجمع حاصلا ان الجمعیة اعم من الحالی والاصلی وحضاجر وان لم یکن جمعا فی الحال لکنه جمع فی الاصل لانه کان فی الاصل جمع حضجر بمعنی عظیم البطن ثم سمی کل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة فی عظم بطنها کان کل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قیل لا حاجة فی منع الصرف الی اعتبار الجمعیة الاصلیة لوجود السببین الاخرین وهما العلمیة والتانیث لانه علم للضبع وهی انثی الضبعان قلنا علمیته غیر مؤثرة والا لکان بعد التنکیر منصرفا والامر لیس کذلک وتانیثه غیر مسلم لانه حلو لجنس الضبع مذکرا کان او مؤنثا فان قیل اذا کان الجمعیة اعم من الحالی والاصلی فالمناسب ان یقول الجمع شرطه ان یکون فی الاصل کما قال فی الوصف قلنا لو قال کذلک لتوهم ان الجمعیة کالوصفیة تکون اصلیة معتبرة وقد تکون عارضیة غیر معتبرة ولیس کذلک اذ لا یتصور العروض فی الجمعیة فان قیل لما تقضیت النفس عن الاعتراض الوارد علی قاعدة الجمع بحضاجر بتعمیم الجمعیة من الحالی

قوله وتانیثه غیر مسلم آورد علی شارح اللباب حیث قال ویجوز ان یکون منع صرف حضاجر للعلمیة والتانیث لانه علم للضبع والضبع لا یقع الا علی المؤنث کذا قال جمال الناظرین فعلی هذا معنی قوله علم للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغیره لا الجنس مع الضبع کما تقرر فی اللغة ۱۲ منه

والاصل فما تقول فی سراویل فانه لا جمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بقوله
وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر فقد قیل فی التقصی عنه انه انما حمل علی موازنه
حاصله لان الجمعیة اعم من ان یکون حقیقة او حکما وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة
لکنه جمع حکما لحمله علی موازنه من الجموع العربیة کاناعیم ومصابیح فان قیل علی هذا
یلزم بطلان حصر الاسباب فی التسع بل تکون عشرة التسع هی المذکورة فی البیتین وواحد
الحمل علی الموازن قلنا بناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة من الحقیقی والحکمی لاعلی زیادة
سبب اخر وهو الحمل علی الموازن قوله وقیل عربی جمع سروالة تقدیر احاصله ان الجمعیة
اعم من الحقیقی ومن الاعتباری وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة لکنه جمع اعتبارا اعتبارا
لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه الا الوزن هذا الوزن بدون الجمعیة
لا یمنع الصرف فقد روا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشکال فان قیل ان لا نفی الجنس
فیقتضی نفی جنس الاشکال ولیس کذلک بل الاشکال وارد وهو انه لما کان سراویل
منصرفا فینبغی ان یکون اناعیم ومصابیح منصرفین لان الجمع یخرج عن سببیة منع الصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشکال المنفی الاشکال الخاص الوارد علی قاعدة الجمع لا مطلق
الاشکال فنقول فی الجواب ان الجمع انما یخرج عن سببیة منع الصرف بموازنة المفرد العربی
وسراویل مفرد عجمی قوله نحو جوار ارفعا وجرا کقاض اراد به کل جمع منقوص علی فواعل
واویا کان او یائیا کالدواعی والجواری فان قیل ان تشبیه جوار بقاض لا یصح لان جوار جمع
وقاض مفرد قلنا ان تشبیه جوار بقاض فی الحکم لا فی الصیغة فان قیل ان تشبیه جوار
بقاض فی الحکم لا یصح ایضا لان صرف قاض تفاقی وصرف جوار خلافی قلنا حکم جوار
کحکم قاض بحسب الصورة لا فی الصرف ومنعه فان قیل لا نسلم ان صورة جوار

قوله وقیل عربی آما القائل البرقال ان الجمعیة معتبرة فیه کعدل عمر حفظا لقواعدهم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وما فاصرف فلا اشکال
قیل لو قال ان صرف لکان اصوب لان اذا المقطع وصرفه لیس بمقطوع به فقد یجاب بان صرفه مقطوع به کذا قال العلوی لکن ما قال
منافٍ لما قال مولانا عبد الغفور من انه لما کان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول وقع موقعه وفی الثانی
وهو قوله وما فاصرف فلا اشکال وقع موقع ان المشاکلة انتهی والمشاکلة تذکر الشیئ بلفظ غیره لوقوعه فی صحبته ۱۲ تحفه خادمیه۔

مثل ضوۃ قاضٍ لان صورۃ جوار قبل الاعلال علی فواعل وضوۃ قاض قبل الاعلال علی فاعل قلنا ان صورۃ جوار مثل صورۃ قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیہ اعلم ان مثل جوارٍ فی حالۃ النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغۃ منتہی الجموع بحالہا واما فی حالۃ الرفع ففیہ ثلثۃ مذاہب فذہب[۵۱] بعضہم الی انہ منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعدہ اما قبل الاعلال فلان[۵۲] الاعلال المتعلق بجوہر الکلمۃ مقدم علی منع الصرف الذی ہو من عوارض الکلمۃ واما بعد الاعلال فلان شرط العمل فی سببیۃ منع الصرف صیغۃ منتہی الجموع وہی غیر باقیۃ وذہب[۵۳] بعضہم الی انہ غیر منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعدہ اما قبل الاعلال فلبقاء الصیغۃ بحالہا واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع التنوین علیہ قلنا التنوین فیہ عوضٌ لا صرفی وذہب[۵۴] بعضہم الی انہ منصرف قبل الاعلال وغیر منصرف بعد الاعلال اما صرفہ قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال المتعلق الخ واما منعہ بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف کالملفوظ فان قیل ان الصیغۃ قبل الاعلال باقیۃ حقیقۃ وبعد الاعلال باقیۃ مجازا باعتبار ما کان فلم ترک الحقیقۃ مع قوتہا واعتبروا المجاز مع ضعفہ قلنا صیغۃ منتہی الجموع وان کانت قبل الاعلال باقیۃ حقیقۃ لکنہا مع مانع الابدال وہو الاعلال وبعد الاعلال وان کان باقیۃ مجازا لکنہا

---

[۵۱] قولہ قد ذہب بعضہم الخ وہو الزجاج وسیبویہ کما [۵۲] قولہ لان الاعلال المتعلق بجوہر الکلمۃ الخ معنی تعلقہ بجوہر الکلمۃ ان الاعلال سبب کان بالحذف او بالقلب او بالتسکین بحصل بالتغیر فی جوہر الکلمۃ ولیس معنا ان الاعلال متعلق بالکلمۃ فی ذاتہا حتی یرد ان الاعلال فی جوار لیس لکونہ لسبب ثقل الحرکۃ الحاصلۃ بالعامل کذا قال مولانا عبد الحکیم [۵۳] قولہ وذہب بعضہم الی انہ غیر منصرف مطلقا ہذا ما ذہب الیہ المبرد وعلیہ الجمہور والمصنف [۵۴] قولہ وذہب بعضہم الی انہ منصرف قبل الاعلال الخ اقول ہذا مخالف لما قال الشارح من ان بناء ہذہ اللغۃ علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال وقال مولانا نور الحق الذہب الثالث الصرف بعد الاعلال بحمل ما وقع الاستاذ فی ہذا قول الحافظ علی نسخۃ الشارح المطبوعۃ حیث نسخت فیہا الثالث الصرف قبل الاعلال وعدم الصرف بعدہ وقد افاد فی رئیس الاذکیاء ان ما سماہ الحافظ ثالثا ذہبان مما قال الشارح فافہم ووافق بین قول الشارح والحافظ مولانا نور الحق وقد تحیرت فیہ قال جمال المحققین نقلا عن الرضی ہی لغۃ قلیلۃ اختارہا الکسائی وابو زید وعیسی بن عمر الخ [۵۵] قولہ فان قیل ان الصیغۃ قبل الاعلال الخ اقول تامل فی ما ذکرہ الشارح فانہ جاء جواری بالضم بلا تنوین الخ وفی قولہ فان قیل الخ الی آخر الکلام فیظہر لک ما فی ہذا الکلام من الفاسد علی الفاسد والسلام تمت خادمیہ

بلا مانع والدلیل القوی مع وجود المانع ضعیف من الدلیل الضعیف مع عدم وجود المانع
فتدبر ان کان لک ادنی تامل قولہ الترکیب شرطہ العلمیۃ لیکون التراکیب لازما للکلمۃ
لان الاعلام محفوظۃ من التغیر بقدر الامکان فان قیل ان مثل النجم ویبصر مما وجد
فیہ التراکیب مع العلمیۃ مع انہ منصرف قلنا لیس المراد بالترکیب مطلقا بل المراد
صیرورۃ الکلمتین او اکثر کلمۃ واحدۃ من غیر حرفیۃ جزء قولہ وان لا یکون
باضافۃ لان الاضافۃ توثر فی المضاف الصرف فکیف توثر فی المضاف الیہ منع الصرف الذی
ہو ضد الصرف قولہ ولا اسنادا لان الاعلام المشتملۃ علی الاسناد من قبیل المبنیات
والصرف ومنعہ من قبیل المعربات فان قیل کما شرط فیہ ان لا یکون مرکبا اضافیا لذلک
شرط فیہ ان لا یکون مرکبا توصیفیا فلم یتعرض لنفیہ قلنا الترکیب التوصیفی مندرج
فی الاضافی کما ان المضاف الیہ قید للمضاف کذلک الصفۃ قید للموصوف فان قیل کما
شرط فیہ ان لا یکون اسنادیا کذلک شرط فیہ ان لا یکون صوتیا ولا تعدادیا فلم یتعرض
لنفیہما قلنا انما لم یتعرض لنفیہما اکتفاء بذکرہما فی بحث المبنیات مثل بعلبک
قولہ الالف والنون فان قیل ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف
لا یصح لان کل سبب فرع او وصف لشیء اخر والالف والنون من قبیل الذوات قلنا
للنحاۃ خلاف فی سببیتہما لمنع الصرف فذہب بعضہم الی انہما سبب لمنع الصرف لکونہما
مزیدتین والمزید فرع المزید علیہ وذہب بعضہم الی انہما سبب لمنع الصرف لمشابہتہما

---

۵۱ قولہ بل المراد آہ انما لم یصرح بہذا القید کما صرح بالقیدین الباقیین اعنی قولہ وان لا یکون باضافۃ آہ اکتفاء بالتبادر لان
التبادر من الکلمتین ما ہو مستقلتان لیستا محتاجتین الی الاخری فافہم وبہذا لیس تعریفا المطلق الترکیب حتی یرد علیہ انہ غیر جامع لخروج
الانشائی والاضافی والتوصیفی مما لم یصر فیہ کلمتان کلمۃ واحدۃ بل الترکیب الذی یوجد فی الاسماء وہو المناسب لسببیۃ منع الصرف
تحفہ ۵۲ لان الاعلام المشتملۃ علی الاسناد من قبیل آہ لا یصح ہذا علی رای المصنف لما نقلہ الرضی من ان المرکب
الاسنادی لیس بمعرب ولا مبنی ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ قلنا للنحاۃ خلاف آہ اقول لیس ہذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصۃ ان الالف
والنون من الاسباب لا یصح لان الاسباب من قبیل الاوصاف والالف والنون من قبیل الذوات کما یعلم من قولہم ان کل سبب فرع او وصف
وخلاصۃ الجواب انہما سبب لغیر ما لکونہما مزیدتین والمشابہتہما الالفی الثانیۃ وہما من الذوات لا من الاوصاف کما قال الاستاذ العلام فتامل ۱۲

لا لفی التانیث فی عدم قبول التاء والمشبہ فرع المشبہ بہ وصفلہ والراجح[۵۱] ھو القول الثانی
قولہ ان کانا فی اسم فشرطہ العلمیۃ لتکونا لازمتین للکلمۃ لان الاعلام محفوظۃ
عن التغیر بقدر الامکان فان قیل الاسم فی اصطلاح النحاۃ ما دل علی معنی فی نفسہ
وھذا المعنی موجود فی الصفۃ ایضا فذکر الصفۃ بعد الاسم مستدرک قلنا ان للاسم
معنیین معنی عام وھو ما یقابل الفعل والحرف ومعنی خاص وھو ما یقابل الصفۃ والمراد
ھھنا المعنی الثانی فان قیل ان الضمیر فی قولہ فشرطہ راجع الی الالف والنون وھما
امران فلا یحصل المطابقۃ بین الضمیر ومرجعہ قلنا نعم لکنہ افراد الضمیر باعتبار انھما
سبب واحد او نقول ان الضمیر راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لکن ھذا الجواب
لا یخلو عن المسامحۃ لان الشرط السابقۃ مضافۃ الی الاسباب لا الی الاسماء وھذا
الشرط مضاف الی الاسم والاول حقیقۃ والثانی مجاز کما ترٰی کعمران[۵۲] او فی صفۃ
فانتفاء فعلانۃ[۵۳] لان المقصر مشابھتھما الالف التانیث فی عدم[۵۴] قبول التاء وھو لا تحصل
الا بانتفاء فعلانۃ فان قیل ان قولہ فانتفاء فعلانۃ جزاء الشرط وھو لا یکون الا جملۃ
وھذا الجزاء لیس بجملۃ قلنا ان قولہ فانتفاء فعلانۃ خبر مبتدأ محذوف ای
فشرطہ انتفاء فعلانۃ فان قیل ان فعلانۃ اما بفتح الفاء او بضمھا فان کان الاول فینبغی
ان یکون عریانا غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بضم الفاء وان کان الاول فینبغی ان
یکون ندمان غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بفتح الفاء قلنا المراد بہ امتناع

---

[۵۱] قولہ والراجح ھو القول الثانی کان وجہ الرجحان ان الاول متحقق فی زمانۃ الیفرع انہ منصرف فیدان المقتضی محض الزیادۃ وبعد
لحوق التاء یلحق بالاصل قالہ الحافظ قال جمال الناظرین وفیہ بحث اذ لا معنی للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء لانہ کان لہ معنی اذ کان الزیادۃ
محضا بعد الاصلی وھو ممنوع اقول لعل الباحث القوی علی البحث فیہ ای الحافظ ما ترٰی ورودہ من البحث المذکور علی ما قالہ ای جمال
الناظرین فی وجہ الرجحان من ان اشتراط استفاد فعلانۃ علی القول الاول غیر ظاہر انتہی فافہم ۱۲ [۵۲] قولہ المراد ھھنا آہ بقرینۃ المقابلۃ ۱۲
[۵۳] قولہ او فی صفۃ فانتفاء فعلانۃ کلمۃ او للتوزیع والتقسیم فلا یرد ان ایراد لو ھھنا لا یصح لان الالف والنون یوجدان
فی الصفۃ والاسم جمیعا ۱۲ تحفہ [۵۴] قولہ فی عدم قبول التاء ھذا انما یصح بالنسبۃ الی الذھب الثانی واما بالنسبۃ الی الاول
فلا لوجود الفرعیۃ علی ھذا التقدیر ایضا فافہم ۱۲ تحفہ [۵۵] قولہ وھی لا تحصل آہ اقول فیہ منع ظاہر لجواز ان یوجد مؤنثہ منکسا
بالتاء ولا یکون علی فعلانۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب و لایتی رحمہ اللہ

دخول تاء التانیث سواء کان بفتح الفاء او ضمها قوله قیل وجوفعلی لان المقصود
مشابهتهما لافی التانیث فی عدم قبول التاء والتیقن به انما یحصل لوجوفعلی لان وجوفعلی
یستلزم لانتفاء فعلانة قوله من ثم اختلف فی رحمان فعلی المذهب الاول غیر منصرف
لوجود الشرطیة وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالی لایطلق علی
غیره تعالی لا علی المذکر ولا علی المؤنث وعلی المذهب الثانی منصرف لفوات الشرط وهو
وجوفعلی لانه لایکون مؤنثه رحمی لانه صفة خاصة لله تعالی لایطلق علی غیره تعالی
اصلا قوله دون سکران لوجود الشرط علی المذهبین لان مؤنثه سکری ووجوفعلی
یستلزم انتفاء فعلانة ونذمان لفوات الشرط علی المذهبین لان مؤنثه ندمانة
ووجوفعلانة یستلزم انتفاء فعلی قوله ووزن الفعل فان قیل ان وزن الفعل
کیفیة لازمة للفعل فکیف یؤثر فی منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل کون
الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل فهو صفة لاسم مؤثر فیه قوله شرطه
ان یختص به فان قیل ان وزن الفعل اما موجود فی الاسم او لا فعلی
الاول لایکون مختصا بالفعل لان خاصة الشیء ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره

۵۱ قوله لانی التانیث فی عدم قبول التاء آه فیه شیء ما مر فقد کرر ولا تتغفل ۵۲ قوله ومن ثم بفتح الثاء وتشدید المیم للاشارة
الی المکان البعید وههنا للاشارة الی المکان الاعتباری ویزاد فیه ها ساکنة عند الوصف ویکتب فی الوصل الیها مع الهاء لان الاصل فی
کل کلمة ان تکتب بصورة لفظها علی تقدیر الابتداء بها والوقف علیها ولذلک یکتب آه زیدا وقد حرفا بالهاء لانک اذا وقفت علیها قلت
آه وقد ولذلک کتب ههنا مع الهاء لانه یوقف علیها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة کذا فی غایة التحقیق آه تحفه ۵۳ قوله ندمان
المراد به ما هو من المنادمة لا ما هو من الندم لان مؤنثه بالالف کما قال الناظم قطعه ندمان منصرف کبود از منادمه ؛ تانیث او بتانیث
دهقان ندیم ؛ دراز ندم بود الف دان مؤنثش ؛ قابل بانصراف شدن نیست مستقیم ؛ ۵۴ قوله المراد بوزن آه وبهذا ایضا
یندفع ما یقال من ان الاضافة لتفید الاختصاص بالفعل فیکون قولنا ان یختص به مستدرکا حاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا
للاختصاص قال مولانا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالکون الذی هو المعنی المصدری مع ان الوزن هو الحالة والهیئة الحاصلة للفظ
من ترتیب الحروف والحرکات والسکنات وهی غیر الکون لان الکون هو اتصاف اللفظ بهذه الهیئة فلو قال هو حالة وهیئة للاسم
تم لانه فسره بما رعایة للسوق لانه لما اخبر عن سائر العلل بالمعنی المصدری بالدال علی هذا الاتصاف وعلی حالة قائمة بالاسم الغیر المنصرف
فلذا فسره به وبما ذکرنا ظهر ضعف ما ذکره مولانا عصام من ان فی تفسیر وزن الفعل بکون الاسم آه نظر لان الوزن لیس مصدرا بل
کیفیة تحدث فی حروف الفعل ولا ضرورة ولا داع الی حمله علی هذا المعنی انتهی کلامه ۱۲ تحفه خادمیه للحافظ محمد شعیب۔

وعلی الثانی لایکون سببا لمنع الصرف فی الاسم قلنا انه موجود فی الاسم ومعنی اختصاصه بالفعل انه لایوجد فی الاسم ابتداءً بل علی سبیل النقل من الفعلیة الی الاسمیة فان قیل لانسلم انه لایوجد فی الاسماء ابتداءً بل یوجد کما فی بقم وشلم قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص فی اللغة العربیة منهما من الاسماء العجمیة کشمر وضرب او یکون فی اوله زیادة کزیادته ای لایکون الوزن مختصا به بل یکون مشترکا بینه وبین الاسم لکن فی اوله مایکون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قیل لم لایجوز ان یکون الضمیر فی اوله راجعا الی وزن الفعل وهو معنی مصدری فکیف یکون ظرفا للزیادة قلنا نعم لکن المراد به لیس المعنی المصدری بل المراد به مایکون علی وزن الفعل او نقول الضمیر فی اوله راجع الی مایکون علی وزن الفعل قوله غیر قابل للتاء لان هذه التاء لیست الا متحرکة والتاء المتحرکة من خواص الاسم یقوی بها جهة الاسمیة ویضعف جهة المشابهة بالفعل فان قیل ان اربع اذا سمی به مذکر قابل للتاء مع انه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القیاسیة وهذه لیست بقیاسیة فان قیل ان اسود قابل للتاء القیاسیة لانه یقال للمجبة الانثی اسودة مع انه غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت بالاسم من جهة تمنع صرفه من ذلک الجهة ومنع صرفه للوصفیة الاصلیة ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمیة العارضة قوله ومن ثمة امتنع حمر لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة وانصرف یعمل لانه وجد فیه الزیادة

---

۵۱ قوله کما فی تقم وشلم ذکر فی الصراح ان الاول اسم موضع معروف والثانی لموضع من الشام وقال الرضی هذا اسم لبیت المقدس ۱۲ تحفه ۵۲ قوله کشمر اسم لفرس مذکر لحجاج بن یوسف وقدم علی ضرب ان کان ظنا شیالانه علی صیغة المعلوم والمعلوم شمر علی المجهول والمراد من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ لیس معلوما من الخواص والا ان کونه مما لحق فیه بالفعل وضرب بالقوة کما قال الشارح فافهم اجعل علما للشخص ۱۲ تحفه ۵۳ قوله قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت آه قال الرضی واما الحاق التاء باسودة فی الحیة فلایضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظة فی الاسماء والاصل ان یقال فی مؤنثه سوداء فلا انتهی ۱۲ تحفه ۵۴ قوله ومن ثمة امتنع احمر لایخفی ان احمر ممتنع علی مجموع الشرطین فلابد ان یعتبر الاشارة المفهومة من کلمة ثم الی المجموع فالاول نظرا الی وجودهما والثانی نظرا الی عدمهما المعلوم الخبر لاخبر الشرطین وما یقال من ان تحقق الشرط لایستلزم تحقق المشروط ففیه ان للشروط اللغویة امارات یعلم منها الشروط فلابد ان یستلزم الشرط الشروط کذا قال الحافظ قول القائل مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

المذکورة لکنه قابل للتاء کان مؤنثه یعلمة للناقة القویة علی السیر العمل قوله وما
فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف الی الاسم الذی جمع معه العلمیة سواء کان اجتماعه
شرطا او تاثیرا معنی الاول ان یکون مؤثرا بنفسه ویکون شرطا لتاثیر سبب اخر
ومعنی الثانی ان یکون مؤثرا بنفسه ولا یکون شرطا لتاثیر سبب اخر وتنکیره علی
وجهین احدهما ان یراد بالعلم المسمی به وثانیهما ان یکون العلم کنایة عن الوصف
المشهور صاحبه بذلک الوصف نحو لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق قوله
لما تبین ای لدلیل ظهر بالالتزام من قوله وما یقوم مقامها الجمع والفا التانیث ان
العلمیة غیر مؤثرة معها ومن قوله فلا تضره العلمیة انها لا تجامع مع الوصف من
اشتراطها فی التانیث والمعرفة والجهة والترکیب الالف والنون اذا کانتا فی اسم انها
تجامع مع ما هی شرط فیه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجامع معهما من غیر
اشتراکهما قوله من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرط فیه الا العدل ووزن الفعل اذا
نکر بقی بلا سبب فی الاول وعلی سبب واحد فی الثانی فان قیل فی عبارته تعدد الاستثناء
من المستثنی منه الواحد بلا ایراد العاطف وهو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنی منه واحد
بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثانی مما بقی من الاستثناء الاول
فیکون المعنی انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هی شرط فیه لا تجامع مع غیر ما هی
شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فان قیل لم لا یجوز ان یکون الاسم غیر منصرف للعلمیة
والعدل ووزن الفعل فالعلمیة وازالت بالتنکیر لکن العدل ووزن الفعل باقیان
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا یکون معهما الا احدهما لان وزان الفعل قیاسیة وما وزان العمل
غیر قیاسیة فلا یوجد مع العلمیة الا احد الامرین یعنی العدل ووزن الفعل

ان العلم

قوله واوزان العدل غیر قیاسیة اقول ان اردت بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنی لان اوزان الموزون به
غیر قیاسی ممنوع وان طلبت السند فارجع الی الرضی فالصواب ان یقال ان اوزان العدل لم یجئ شئ منها بالاستقراء علی اوزان الفعل کما
قال الشارح ویحیط باوزان العدل قول الشاعر شعر اوزان عدل طابتامی ترشش شمر ۵ مفعل فعل مثالها مثلث فکر ۵ امر فعال
ست چوں ثلاث ۵ مثل فعال دان تو قطام وفعل سحر ۵ وقال البعض الاساتذة المشفقة فی اوزان الفعل شعر فعل فعل مجموعات
معلوم رود ۵ ثلاثی رباعی گر بود مجرد ۵ ایں ہر دو زود بگیرے ار جمند ۵ گر بود مزیدے ہوشمند ۱۲ تحفہ

فان قيل لانسلم ان بينهما تضادا لان اضمت بكسرتين علما للنفازة من اوزان الفعل وجد العدل فيه لانه امر من ضمت يضمت قياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه امر معدول عنه قلنا لانسلم انه امر من ضمت يضمت بل يجوز ان يكون من ضمت يضمت بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهرا او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا يقتضي العدل لوجود سببين اخرين وهما العلمية والتانيث فان قيل المنفي بقوله لا يكون اما مطلق السبب او احد الامرين اي العدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المنفي بلا يكون امر دائر بين مجموعهما وبين احدهما فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص باحدهما حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد فانقيل ان العلمية شرط في التانيث مع ان التانيث لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد بالزوال في قولنا وصف السبب لا زوال في ذات السبب ولا شك ان وصف السبب في التانيث زوال العلمية قوله خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فان قيل ان سيبويه استدل الاخفش فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته مع القاعدة المذكورة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ تنبيها على اصالة قوله فانقيل ان المخالف بينهما واقع في سكران ايضا فلم خص احمر قلنا المراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية

ل قوله فان قيل المنفي بقوله لا يكون آه قد اعتبر من بعض الشارحين على عبارة المتن فلا يكون بهما الا احدهما بانه غير صحيح لان المستثنى منه المقدر الا احدهما فيلزم استثناء الشيء من نفسه واما الشيء العام اي لا يكون مع العلمية شيء من الاسباب الا احدهما فهذا ايضا باطل لان العلمية تجامع الستة المذكورة كما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ايضا باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان اريد بالمجموع ذلك وان اريد به السبب بالنسبة الى كل واحد فهذا ايضا باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض تحريره الجواب ان ههنا ثلثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنى منه مفهوم كلي يصدق على كل من الثلثة المذكورة فهو عام والمستثنى بعض افراده هو ما يصدق عليه مفهوم احدهما فقط وذلك امران فلا يوجد شيء من افراد هذا المفهوم الكلي الا هذا الفرد وهو احدهما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلك المفهوم الكلي المستثنى منه كذا قال الحافظ فاحفظ فانه مفيد لما قال الاستاذ العلام ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ص ٥٢

قوله بقي بلا سبب فيما هي شرط فيه او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه كالعدل ووزن الفعل ١٢ تحفه خادميه۔

سواء کان علی وزن افعل و فعلان و ایضا لایراد افعل التاکید و لا افعل التفضیل الا افعل لتاکید منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه قبل العلمیة لکونه بمعنی کل و افعل التفضیل المجرد عن من التفضیلیة ایضا منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه بزوال من التفضیلیة و افعل التفضیل المستعمل بمن غیر منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لظهور معنی الوصفیة فیه بسبب من التفضیلیة **قوله** اعتبارا للصفة الاصلیة بعد التنکیر **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون الاخفش مرفوعا بالفاعلیة و سیبویه منصوبا علی المفعولیة لکرقدم المفعول علی الفاعل تعظیما للاستاذ و حینئذ لا یلزم اسناد المخالفة الی الاستاذ **قلنا** ان قوله اعتبارا منصوب علی انه مفعول له لمخالفة شرط نصبه تقدیر اللام و هو مشروط بشروط ثلثة احدها ان یکون فاعله و فاعل فعله واحدا و فاعل الاعتبار کان سیبویه فعلم ان فاعل الخلاف ایضا سیبویه و دلیل سیبویه ان الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر فلا مانع من اعتبار الوصفیة الاصلیة **فان قیل** کما انه لا مانع من اعتبار الوصفیة الاصلیة کذلک لا باعث علی اعتبارها مع ان الاصل فی الاسماء الصرف **قلنا** الباعث موجود و هو قیاسه علی سواء و ارقم مع زوال الوصفیة فیهما بغلبة الاسمیة علی الوصفیة **فان قیل** ان قیاسه علیهما قیاس مع الفارق لان الوصفیة لم تزل عنهما بالکلیة و عن احمر زالت بالکلیة فلا یلزم من اعتبار الوصفیة فیهما اعتبارها فیه **و دلیل الاخفش** ان الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر و الزائل لا یعود من غیر ضرورة ثم اعترض

---

۵۱ قوله قلنا ان قوله اعتبارا آه لانع ان یمنع قوله منصوب بل انه منصوب الجواز ان یکون منصوبا علی انه حال من سیبویه او مصدر لقوله قال سیبویه اذ معناه اعتبر سیبویه دون الاخفش کما قال الرضی او علی انه ظرف او غیر کما ذکرنی غایة التحقیق و ما قال جمال المناظرین ان سبب ان یکون اعتبارا منصوبا علی انه مفعول له لیکون صریحا علة لیس علی ما ینبغی لان بیان العلل لیس من دأب اهل المتون علی انه یجوز ان یکون مفعولا علی تقدیر لسبب سیبویه و ما ذکر الاستاذ من حدیث الاتحاد رای جمهور النحاة و اما علی رای البعض فلیس بشرط و هو المرضی للشیخ الرضی ۱۲ تحفه خادمیه **۵۲ قوله** فان قیل ان قیاسه علیهما قیاس آه اجیب عن هذا البحث بانه یجوز اعتبار شمة من الوصفیة فی العلم کما اذا سمیت بالاحمر من فیه الحمرة فعلی هذا یستقیم الجواب و تبحث المعترض علی الجواب غیر وارد کذا فهم من الحاشیة قاله مولانا نور محمد مع ادنی تغیر ۱۲ تحفه خادمیه **۵۳ قوله** و الزائل لا یعود آه قال الاخفش فی کتابه الاوسط ان خلافا فی نحو احمر انما هو فی مقتضی القیاس و اما السماع فهو علی منع الصرف کذا قال تلمیذ الشارح ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب الدانی رحمه الله.

علی سیبویہ من جانب الاخفش بانہ لو کانت الوصفیۃ معتبرۃ فی مثل احمر بعد التنکیر لکانت معتبرۃ فی مثل حاتم حال العلمیۃ ایضا والوصفیۃ فی مثل حاتم غیر معتبرۃ فعلم انہا فی مثل احمر ایضا غیر معتبرۃ فاجاب بقولہ فلا یلزم باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین فی حکم واحد وتقریر الجواب انہ لا یلزم من اعتبارہا فی مثل احمر بعد التنکیر اعتبارہا فی باب حاتم حال العلمیۃ لما یلزم من اعتبارہا فی باب حاتم اعتبار المتضادین فی حکم واحد وہو باطل فان قیل ان اعتبارہا فی حکم واحد لا یستلزم اعتبار المتضادین فی حکم واحد کما فی عمر واحمر قلنا ان اعتبارہا فی حکم واحد باطل اذا کان فی لفظ واحد کما فی لفظ عمر واحمر لفظا فان قیل التضاد بین العلمیۃ المحققۃ والوصفیۃ المحققۃ لا بین العلمیۃ المحققۃ والوصفیۃ الاعتباریۃ قلنا اجتماع المتضادین فی الاعتبار مثل اجتماع المتضادین حقیقۃ اجتماع المتضادین حقیقۃ باطل فکذا فی الاعتبار قولہ وجمیع الباب باللام والاضافۃ ینجر بالکسر فان قیل ان الباء للسببیۃ واللام ذات فکیف یکون سببا فلا ینجر بالکسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وہو الدخول فان قیل نوقض بقولہ المال لاحمد لانہ مدخول اللام مع انہ لم ینجر بالکسر قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل نوقض بقولہ غلام احمد احمد مضاف الیہ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر قلنا المراد بالاضافۃ اضافۃ الی الغیر لا اضافۃ الغیر الیہ فان قیل الکسرۃ بالتاء مشترکۃ بین الباب البناء والاعراب والکسر بدون التاء خاصۃ بالباب البناء وکلامنا فی الحرکات الاعرابیۃ فالحق ان یقول بالکسرۃ قلنا المراد بالکسر صورۃ الکسرۃ لا حقیقتہا فان قیل ان جعلی فی مررت بالجعلی او مجلسکم مدخول اللام والاضافۃ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر

ف۱ قولہ فی حکم واحد وہو منع صرف لفظ واحد قیل یرد علیہ ان الوصفیۃ والعلمیۃ لیستا متضادین فی ہذا الحکم بل متوافقان وفیہ نظر لان قول المصنف فی حکم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادان کذا قیل قول فی ہذا التعلق الیہ بحث لان اعتدال المزاج مثلا حکم من الاحکام مع انہ اجتمع فیہ المتضادان اعنی الحرارۃ والبرودۃ والرطوبۃ والیبوسۃ فافہم وتامل منہ ف۲ قولہ فکذا فی الاعتبار اقول لمانع ان یمنع البطلان کیف لا ولا استحالۃ فی اعتبار المتضادین نعم لو قال غیر مستحسن لکان اولی کما قال الشارح اللہم الا ان یقال عند الامر الغیر المستحسن من الثقاۃ والعلماء قبیح جدا او جاز اطلاق البطلان علی ما ہو غیر مستحسن ۱۲ منہ خادمیہ للحافظ محمد شعیب البیتی رحمہ اللہ

قلنا الکسر اعم من اللفظی و التقدیری فان قیل لا حاجة الی التقیید بالکسر بل المناسب ان یقول یجر قلنا الاجرار قد یکون بالفتح و هو غیر مراد فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینکسر لتعیین الجر بالکسرة قلنا انما لم یکتف بقوله ینکسر لان الکسر یطلق علی الحرکات البنائیة ایضا و المراد الحرکات الاعرابیة فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینصرف قلنا فی صرف هذا الاسم خلاف فقد ذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا ای سواء کان السببان باقیین مع اللام و الاضافة او لا اما فی الثانی فظاهر و اما فی الاول فلان اللام و الاضافة من الخواص[۵۱] المعظمة المکثرة للاسم فیترجح بهما جهة الاسمیة علی جهة الفعلیة و ذهب بعضهم الی انه غیر منصرف[۵۲] مطلقا اما عند بقاء السببین فظاهر و اما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع الکسرة علیه کما امتنع التنوین قلنا الممتنع من غیر المنصرف هو التنوین بالذات و امتناع الکسرة بتبعیة التنوین فلما ضعف مشابهته بالفعل اثر فی سقوط التنوین المتبوع لا التابع و ذهب بعضهم الی ان الاسم عند بقاء السببین غیر منصرف و وجهه ظاهر و عند عدم بقائهما منصرف و وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع فی بیان المقاصد و هی المرفوعات و المنصوبات و المجرورات قدم المرفوعات علی المنصوبات و المجرورات لان المرفوعات عمدة و المنصوبات و المجرورات فضلة و العمدة اصل الفضلة فرع و الاصل مقدم علی الفرع فقال

المرفوعات

۵۱ قوله من الخواص المعظمة آه یرد علیه ان اسناد حروف الجر الیضا من معظمات الخواص کما مر عن قریب فلم لا یجرد خلها و اجیب عنه بان اللام و الاضافة من بین المعظمات یوثران فی اللفظ و المعنی فیها اقوی من البواقی فتامل فیه ۱۲ تحفه ۵۲ قوله غیر منصرف مطلقا آه یرد علیه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف معین الانصراف کما ان وجود احد العلتین لضعفه لا یحمل الاسم غیر منصرف ثم هذا الاختلاف ثمرة تام لا قیل لا ثمرة فیه اقول بل فیه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فجوز الفتح لتوهم القبح فیه و نظیر ذلک کثیر فی کلام العرب کذا قال الحافظ القائل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصا فی الاحکام الشرعیة فان من حلف لا اتکلم باسم غیر منصرف فان تکلم بالاسم الذی نحن فی صدده فلا یحنث علی الاول و یحنث علی الثانی و مثل هذا قال الاستاذ میس الاذکیائی شرحه للرسالة المعتقة المسمی بالهدیة المختارة فی رحمن الذی هو صفة من الصفات الالهیة ۱۲ تحفه خادمیه۔

اما بالرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف فیکون التقدیر هذا بحث المرفوعات واما بالرفع علی انه مبتدأ وخبره محذوف فیکون التقدیر المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانیة بالاستقراء وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا یخلو اما معنوی واما لفظی فان کان الاول فالمعمول لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما ان یشترط فیه ان یکون رافعا للاسم الظاهر او لا فالاول هو القسم الثانی من المبتداء والثانی الخبر وان کان لفظیا فالمبتدأ لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبهه او حرفا فالاول ایضا لا یخلو اما ان یکون قائما بالاسم او واقعا علی الاسم فالاول هو الفاعل والثانی مفعول ما لم یسم فاعله وان کان معربا فمعموله لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوی لیس والثانی اسم لیس واسم ما ولا المشبهتین بلیس وان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول خبر الحروف المشبهة بالفعل والثانی خبرها التی لنفی الجنس فان قیل ان الافعال الناقصة افعال فکیف یصح اطلاق الحرف علیها قلنا انها وان کانت افعالا صورة لکنها حروف معنی ولذا

قوله انه مبتدء وخبره محذوف اقول یجوز رفعه علی انه مبتدأ وهو ما اشتمل خبرا او هو ضمیر فصل او تذکیره وافراده باعتبار تاویل کل واحد وغیر ذلک ویجوز نصبه علی انه مفعول للفعل المحذوف وهو یبحث وانشرع مثلا قال مولانا عصام ولم یات بالمفردات لان تعریف المرفوع لیس ان المرفوع لیس الا واحدا منها فاعل فازال ذلک الوهم بصیغة الجمع الدالة علی التعدد والافی المجرورات فانه لیس کذلک وفی المنصوبات مستعارة للاکثر بتاویل فی موقعها انتهی قال مولانا نور الحق فان قیل لا بد من بیان فرق یوجب ان جمع المرفوعات اشارة الی التعدد وان المنصوبات لا یصلح للاشارة الیه بل هو مستعار للکثرة مع ان الکثرة والتعدد مشترکان فان الحمل فی المجرورات علی مجرد المشاکلة لیس بضروری فانه لو اعتبر التعدد والتکثر فیه بملاحظة ان مجرور کل جار مغایر لمجرور جار آخر وفی کل منهما اثر عامل محسوس ویعرض السبب معنی خاص لم یکن بعید اغیر قابل للاعتبار فی مثل هذه المواضع فلا یمکن ان یقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما کان المرفوع جنسا تحته انواع متعددة یصلح ان یشار بایراده جمعا الی ذلک التعدد کما صرح فی بعض الشروح انما جمعها اطلاقا بان لانواع مختلفة بخلاف المنصوبات فان له نوعا واحدا وهو المفعول غالبا وفی الملحقات وتعدده من قبیل تعدد الاصناف والانواع فهو لم یصح بجهة الاشارة الی تعدد الانواع ومع ذلک لما کان فیه تکثر الاصناف والملحقات یصلح ان یجمع مستعارا للکثرة اما المجرور فلما کان جنسا منحصرا فی نوع واحد وهو المضاف الیه ولم یکن فیه تکثر الاصناف والملحقات ایضا فهو لم یصلح للاشارة ولا استعارة المذکورتین فالمناسب ان یقال ایراده للمشاکلة فتامل وهذا غایة التکلف فی توجیه کلام المولوی انتهی کلامه لا تخفه۔

لایتم بالمرفوع فقط فان قیل لفظ المرفوعات لا یخلو اما ان جمع المرفوع او المرفوعة وکل واحد منهما
لا یصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذکر واما الثانی فلان
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذکر والمرفوعة مؤنث قلنا انه
جمع المرفوع لا المرفوعة لکنه بناء علی قاعدة وهی ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذکر لا یعقل وصفة المذکر غیر العاقل تجمع بهذا الجمع مطردا ای قیاسا کایام
خالیات وجمال مسحلات هوای جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات من قبیل دلالة الجمع
علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فان قیل ان ضمیر هو لا یخلو اما ان راجع الی
المرفوعات او الی المرفوع فعلی الاول لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم
الاضمار قبل الذکر قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوعات وتذکیر الضمیر بناء علی
قاعدة ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فرعایة الخبر اولی لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم
تعریف الافراد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوع
ولا یقال انه لیس بمذکور لان المذکور اعم من ان یکون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم یکن
مذکورا مطابقة لکنه مذکور تضمنا لان المرفوعات تدل علی المرفوع من قبیل دلالة الجمع علی
المفرد فلا یلزم الاضمار قبل الذکر لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم تعریف المفرد والتعریف انما یکون
للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمیر هو راجع الی جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات
من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فلا یلزم المحذور واصلا
ما ای الاسم الذی اشتمل علی علم الفاعلیة ای علی علامة کون الشیء فاعلا هی الضمة فی المفردات

ح ١: قوله من صفات الاسم ولا یمکن ان یقال ان موصوف کلمة هی مؤنث لتحصل المطابقة لان کلا منافی الخاص اعنی الاسم لا العام اعنی کلمة منه ح ٢: قوله یلزم تعریف الافراد وتعریف الافراد باطل لان تعریفها اما ان یکون المعرف جمیع الافراد من حیث هو او
ان یکون کل واحد معرفا واما بان یکون بعضها معرفا دون البعض وعلی الاول ینتج ان التعریف لا یصدق علیه لان الجمع لا یشتمل علی
جمیع افراده لعلامة کون ذلک الجمع فاعلا اذ فاعلیة المجموع من حیث المجموع وعلی الثانی یبطل طرد التعریف لصدقه علی کل واحد من افراد المرفوع فیکون
کل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعریف لکل واحد وعلی الثالث یلزم الترجیح بلا مرجح مع بطلان الطرد ای المانعیة
ولان التعریف انما یکون بالجنس والفصل والخاصة وهی کلیات والافراد من حیث هی افراد لا تشخص بهذه الکلیات بل انما تتشخص
بتعیین مشخصات جزئیة فلا یصح ان تعتبر معرفات سواء کان جمیعها او بعضها ١٢ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب رح

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف في التثنيات والواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحرف الذي هو محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء فهذا الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لاشتمال الكل على الجزء فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل اطلاق العلم على الحروف والحركات لا يصح لان العلم قسيم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع لا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع ينفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشئ فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى وجاءني هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا نحو جاءني زيد او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا نحو جاءني هؤلاء فتلك من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى الحد دلالة المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشئ فاعلا على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل المرفوعات مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان اصل المرفوعات الفاعل واما عتبار الوجهين

ل قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا واعلم ان المعنى يقتضي الاول واللفظ الثاني وانما قدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من حمله على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات بتاويل المذكور ونحوه ١٢ تحفه خادميه ٥٢ قوله على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لكن باعتبار حالة اجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف كذا قال الحافظ لا تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار
والاستخبار عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي
والعامل في المبتدا معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل
المرفوعات المبتدا باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف
الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم لا شتمالي فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح
والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب
ثم لما كان المختار عند المصنف من مذهب الجمهور فلذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو
ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قائم زيد هذا مثال ما
اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل لم تعرف
الفاعل لا يكون جامعا فرادا لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضربت
زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل في هذا المثال وان لم يكن

---

۵۱ قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا فلا يشكل بانه قد يقع جزء من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لاسم الفاعل او المصدر او الصفة المشبهة
او كونه جزءا من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولانه لا يحذف الا ان يسد مسده شئ الا ترى ان قولك ما ضرب الكرم الا انا لا يفسخ برفع النواسخ المؤثرة
بخلاف المبتدا ولان عامل المعمول يعمل في جميع المفاعيل نحو ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير في داره عمرا قياما تاديبا بخلاف المبتدا فانه لا يعمل
الا في واحد او فيما هو مشابه وهو الخبر ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لموافقتها اه ولاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا الاعتبار
النسبة الى الفاعل في مفهومه ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فلانه باق اه ولاعتداده بالتاخر العارضي لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه بالحكم
متعددة في تركيب واحد ۱۲ تحفه خادميه ۵۴ قوله وهو ما اي اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالتبع فالاسناد
اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت قمت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجار و
المجرور والمرتفع بهما المضمر او الظاهر لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور
وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لمعاضدة الغير والله اعلم فتامل فقوله ما جنس شامل للمحذوف وغيره وقوله اسند اليه الفعل
يخرج ما لم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمستفاد من زيد وما بعده والفعل كالجار لاحى وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد
في زيد قائم لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج المرسم فاعله كما لا يخفى ۱۲ تحفه
۵۵ قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصا فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه كان نصا كذا
قال الرضي وههنا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال المناظرين ج ۱۲ تحفه

اسما صریحا لکنه اسم تاویلا لتقدیره اعجبنی ضربک زیدا فان قیل تعریف الفاعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه غیر الفاعل کالمعطوف فی مثل جاء نی زید وعمرو لانهما مما اسند الیه الفعل وقدم علیه علی جهة قیامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بلا اصالة فان قیل الاسناد المأخوذ فی تعریف المصدر مطلق وقد اریدبه الاسناد بلا اصالة وهذا لیس الا اخذ المجاز فی التعریف واخذ المجاز فی التعریفات شنیع قلنا ان اخذ المجاز فی التعریفات شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة وهو ذکر التوابع فیما سیاتی فان قیل ان ایراد کلمة او فی تعریف الفاعل شنیع لانها للتشکیک والتعریف للایضاح وبینهما منافاة قلنا کلمة او ههنا للتقسیم المحدود بقرینة ذکر القید فی التعریف الشامل للشقین فان قیل ان التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المبتدأ فی مثل هذا الترکیب زیدٌ مَن یکرمک لانه اسم مما اسند الیه الفعل وقدم علیه اه قلنا المراد بتقدیم الفعل علیه وشبهه هو التقدیم الوجوبی وتقدیم الخبر علی المبتدأ علی سبیل الجواز فان قیل کثیرا ما یجب تقدیم الخبر علی المبتدأ فی مثل فی الدار رجل قلنا المراد بالتقدیم الوجوبی هو التقدیم الوجوبی النوعی وهذا فرد فان قیل ان قوله علی جهة قیامه به جار ومجرور الجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لابد له من الاعراب المحلی فالاعراب المحلی ههنا قلنا الاعراب المحلی ههنا النصب علی المصدریة فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی اسند مشتمل علی الاسناد لا علی جهة قیامه به قلنا ان مصدریته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف فاعنی اسنادا فان قیل ان ظرفیة الجار والمجرور ومصدریته وحالیته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا یخلو اما اسند المذکور او الاسناد المحذوف فعلی الاول یلزم تقدیم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی یلزم اتصاف الشیء علی نفسه وکلاهما باطلان قلنا ان متعلقه لیس اسند المذکور ولا الاسناد المحذوف وحتی یرد النقض بل

قوله النصب علی المصدریة ولا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی لان قوله وقدم علیه لیس حالا من الفعل بتقدیر وقد فیکون کلاهما معمولین لشیء واحد وهو اسند اقول جاز ان یتعلق باسند ویکون اینه متعلقه بقدم ح یکون نصبه علی المفعولیة او علی الحالیة من فاعل قدم ولا حاجة الی قصة الاستاذ العلامة کما لا یخفی علی ذوی الافهام وان اختلج فی صدرک ما قال تلمیذ الشارح العلامة من ان الفعل لا یکون علی طریق القیام فاصحح بما قال الشارح ح فی معنی طریقة القیام منه عفا عنه خادمه

متعلقه امر اخر اعنی واقعا فیکون تقدیر العبارة هکذا ما اسند الیه الفعل او شبهه اسنادا واقعا
علی جهة قیامه به فان قیل ان تعریف الفاعل لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل
نحو قام زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدث والموت والطول لیسا حادثین
من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغة المعلوم سواء کان حادثا من الفاعل او
قائما به فان قیل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم یذکر هذا القید اعنی قوله علی
جهة قیامه به فلم خالف المصنف صاحب المفصل قلنا المحتاج الی هذا القید من یدخل
مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول
ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عنده ترک هذا القید والاصل فی الفاعل ان
یلی الفعل لان الفاعل کالجزء من الفعل لفظا ومعنی اما لفظا فدلیله سکون اللام فی ضربت
واما معنی فلان تمام الفعل لا یکون بدون الفاعل وجزء الشیء ما یلی الشیء فان قیل المتبادر
من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان
لا یجوز ضربك زید لوجود الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنی
الراجح لا بمعنی القاعدة فان قیل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل ممتنع کما فی مثل
ما ضرب زیدا الا عمرو قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو
وقوع الفاعل بعد الا فان قیل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترکیب
جاء الرجل لوجود الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی یلی ان لا یکون بین الفعل والفاعل
شیء من معمولات الفعل واللام لیس معمولا للفعل فلذلك جاز ضرب لعمرو زیدا لان مرجع الضمیر وان کان مؤخرا
لفظا لکنه مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زیدا لان
مرجع الضمیر مؤخر لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وهو غیر جائز خلافا للاخفش

۵۱ قوله قلنا المحتاج الی هذا القید آه انت تعلم ان هذا لیس جوابا للاعتراض المذکور بل لفائدة علمیة کیف والمخالفة باقیة علی حالها کما لا
یخفی والامر فی الجواب سهل فافهم ۱۲ ۵۲ قال ان یلی آه وانما لم یقل الاصل ان یلیه مع انه اخصر واسهل لما ان الاول فظاهر واما الثانی فلان الضمیر
حینئذ یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهه لزیادة التمکن فی الذهن وللاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبهه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع
المضمر للاشارة الی ذلک وقیل انما لم یقل والاصل ان یلیه لانه لو قال کذلک لتوهم ان المقصود بعد تقرب الفعل الی الفاعل من ان المقصود هو العکس
کذا قال مولانا عبد الرحمن رحمه الله فاقول من عند نفسی ما اقول هذا التوهم بعید غایة البعد کیف ویلزم حینئذ الخروج من المبحث ۱۲ منه خادمه

وابن جنی فان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ معا جائز عندھما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربہ عنی عدی بن حاتم جزاء الکلاب العاویات وقد فعل قلنا ھذا محمول علی ضرورۃ
الشعر وکلامنا فی سعۃ الکلام او نقول ان الضمیر فی ربہ راجع الی مصدر الفعل المذکور
وھو الجزاء تقدیرہ ھکذا جزی ربہ الجزاء عنی عدیا اہ واذا انتفی الاعراب فیھما لفظا والقرینۃ
نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیھما راجع الی الفاعل والمفعول الفاعل مذکور والمفعول
غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحا فی ضمن الامثلۃ والمفعول
لم یکن مذکورا صریحا لکنہ مذکور فی ضمن الامثلۃ فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل الذکر
الاعراب مع القرینۃ مستدرک لان القرینۃ امر دال علی تعیین الشیء وھذا المعنی موجود فی الاعراب
قلنا بینھما فرق وھو ان الاعراب امر دال علی فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول بالوضع والقرینۃ امر

۵۱ قولہ جزی ربہ آہ قائلہ زیاد بن معاویہ یعنی جزا بہ ہا عدی بن حاتم را یعنی تلافی کناد او را پروردندہ آن عدی پسر حاتم بدل است
از عدی مانند تلافی کردن سگہای صید کنندہ و غازدن و کار کردن مردمان آن سگہا را و تحقیق کرد خداوند آن کار داعلم ان المفعول
الاول من باب اعطیت بمنزلۃ الفاعل والثانی بمنزلۃ المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبہ الدرہم وجواز اعطیت درہم زیدا
وان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسۃ مواضع فی ضرب تحو ضربہ زیدا وفی نعم رجلا زیدا وفی ضمیر الشان نحو ہو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی
واکرمنی زید وفی بدل المظہر من المضمر نحو ضربت زیدا کذا فی المتوسط والمفصل ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ او نقول آہ ہذا تاویل وحمل الکلام علی غیر الظاہر
والاول ہو الظاہر الموافق للعرف ولہذا قدمہ ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ والقرینۃ امر دال ای فیما نحن فیہ واما تعریف مطلق القرینۃ فہی امر دال
علی تعیین شیء بلا وضع ودخل فلا یرد المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینہ الی قرینۃ فلا یرد المجاز لاحتیاجہ الیہا فان قیل انہم
قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی جعلی قرینۃ علی تانیث الفاعل مع انہا موضوعۃ لتانیثہ قیل فی الجواب کون التاء قرینۃ علی کون الفاعل
مونثا بالوضع واما دلالتہا علی کون ہذا المونث فاعلا فہی لا بالوضع وکون التاء قرینۃ انما ہو بالاعتبار الثانی لا الاول قال ستاذ الاستاذ فی
ہذا الجواب بحثان الاول انہ لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما وفاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالۃ الکلی علی الجزئی لم یعد
مجازا ما والا لزم ان یقول کون لفظ زید کلمۃ مجازا ولیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل بمعناہ موضوع لخصوص الفاعل
ولو کان موضوعا لفاعل ما لا للخصوص لکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاہر ثم قال بجواب الصحیح المرضی ان تاء
تانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالتہ علی مونث لیس بذاک موضوعا انتہی وقال مولانا نور الحق وفیہ انہ لا دلالۃ لہا علی التعیین من المتکلم وغیرہ
انہ ذکر المتکلم احد ہذین احد ہما مذکر والآخر مونث فکیف یصح کون احد منہما ان یکون فاعلا ومفعولا فالفرق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینہما ہو
الاسم المونث لیست قرینۃ علی خصوص ما نحن فیہ جعلی وسکری وغیر ذلک فافہم ولا یبعد ان یقال ان تاء التانیث الموضوعۃ لتانیث الفاعل للفاعلیۃ والتمثیل فیہ
باعتبار دلالتہا علی الفاعلیۃ وابن ہذا من ذلک فتامل انتہی کلامہ فافہم وقال بعض المناس ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول فی ہذا الصورۃ
یشترط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی ضرب عیسی انتہی قال مولانا عصام الملۃ والدین ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول فی ہذا الشعر
بہذا الشرط فان قولنا موسی ضرب عیسی یحتمل ان یکون الراجع الی المضاف الیہ موسی فاعلا ویحتمل ان یکون موسی مفعولا فافہم ووفق ۱۲ تحفہ خادمیہ

دال علی فاعلیۃ الفاعل و مفعولیۃ المفعول لا بالوضع فلا یکون ذکر القرینۃ شاملاً للاعراب او کان مضمراً متصلاً نحو ضربت زیداً فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بمثل زید ضربت لان الفاعل ضمیر متصل بالفعل مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول غیر واجب قلنا ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول بشرط کونہ عقیباً عن الفعل او وقع مفعولہ بعدہ فان قیل ھذا ینقض بمثل ما ضرب الا عمرا زید لان المفعول ھھنا وقع بعد الا مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول لیس بواجب قلنا ھذا الحکم مشروط بشرط توسط الا بین الفاعل و المفعول فی صورتی التقدیم و التاخیر نحو ما ضرب زید الا عمرا و معناہ مثل انما ضرب زید عمرا وجب تقدیمہ ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع ھذہ الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الالتباس بین الفاعل و المفعول و اما فی الثانی فلمنافاۃ الاتصال بالانفصال و اما فی الثالث فلئلا یفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار ضاربیۃ زید فی عمر و مع جواز کون عمرو مضروبا بشخص اخر و انما قلنا بشرط توسط الا بین الفاعل و المفعول فی صوتی التقدیم و التاخیر لانہ لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا فیقال ما ضرب الا عمرا زید فالظاھر انہ لا یلزم فوات الحصر لکن یلزم قصر الصفۃ قبل تمام الصفۃ لان تمام الصفۃ لا یجیء الا بذکر مسند الیہ و ھو لیس بمذکور و انما قلنا الظاھر لانہ یحتمل ان یکون معناہ ما ضرب احد احدا الا عمرا زید فیفید الحصر من الجانبین و المقصود الحصر فی جانب الفاعل فقط و اذا اتصل بہ[1] ضمیر مفعول نحو ضرب زید غلامہ او وقع بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زید او معناھا مثل انما ضرب عمرا زید او اتصل بہ مفعولہ نحو ضرب غلام زید و ھو غیر متصل وجب تاخیرہ[2] ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع ھذہ الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا و رتبۃ و اما فی الثانی فلئلا ینقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار مضروبیۃ عمرو فی زید مع جواز کون زید ان یکون ضاربا لشخص اخر و لو قدم الفاعل علی المفعول لکان مفیدا للعکس و اما فی الثالث فلمنافاۃ الاتصال بالانفصال و قد یحذف الفعل لقیام قرینۃ جوازا فالقرینۃ سوال السائل

[1] قال و اذا اتصل بضمیر مفعول ای ضمیر راجع الی المفعول و کذا اذا اتصل بصلتہ او بصفۃ ضمیر المفعول عند من لم یجز الفصل بین الصفۃ و الموصوف بالاجنبی نحو ضرب زید الذی ضرب غلامہ و اکرم رجلا ضرب غلامہا ۱۲ [2] قال وجب تاخیرہ آی وجب تاخیر الفعل و وجب تقدیر ای المفعول لانہ ذکر احوال الفاعل لا المفعول و علی ھذا التقدیر یصیر الامر بالعکس ۱۲ تحفہ

سواء کان ملفوظا کما فی مثل زید لمن قال من قام او مقدرا کما فی المثال الاتی فان قیل
کما یحذف الفعل کذلک یحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذکر قلنا المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل سواء کان فعلا او شبهه فان قیل لما کان المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذکر قلنا انما خص بالذکر لاصالته فان قیل
حذف الفعل من احکام الفعل وکلامنا فی احکام الفاعل فیلزم الخروج عن المبحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشئ یکون بحثا عن احوال عن
ذلک الشئ فان قیل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله یحذف والشرط فی المفعول
المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی
الفعل المذکور مشتمل علی حذف فلا علی جواز اقلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف ای حذفا فان قیل ان الصفة محمول علی الموصوف وههنا لا یصح الحمل لان
هذا حمل المبتدأ علی المبتدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر مبنی للفاعل ای جائزا فان قیل
ما الوجه ان هذا الترکیب من باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو کان الترکیب من باب حذف
الفعل یلزم حذف جزء الجملة ولو کان من باب حذف الخبر یلزم حذف کل الجملة والتقلیل فی الحذف اولی
من الکثرة ولیبک یزید ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو تبکیة المقدر والقرینة
علیه السوال المقدر وهو من تبکیه لان یبک علی الصیغة المجهولة والصیغة المجهولة

۵۱ قوله لو کان هذا الترکیب من باب آه فان قیل فعلی هذا لا یطابق الجواب السوال لان السوال جملة فعلیة والجواب جملة اسمیة قلنا ان السوال
وان کان فی اللفظ جملة فعلیة لکنه فی الواقع جملة اسمیة تقدیره اقام زید ام عمرو ام بکر فجیء من زید وعمرو وبکر وهمزة الاستفهام لمن الملاخصار وقدم
لاقتضائه الصدارة ففعلیة الجواب مشعر بفعلیة السوال ۱۲ تکمله ۵۲ قال ولیبک یزید آه وتخبط تخبطا تطیح الطوائح وقد اضطرب اقوالهم فی تعیین
قائله قال بعضهم هو ضرار بن نهشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا هو ام ضرار بن نهشل یعنی باید که گریه کرده شود بر یزید گریه کند بر آن
عاجز ذلیل وخوار ازان جهت که اورا دشمنان او تنگ می کنند وبخصومت در پیش می آیند وقتیکه یزید زنده بود اثر دشمنی دشمنان عاجز
و ذلیل را نگهبانی می کرد وهنوز بعد وفات آن کسی مدد گار آن عاجز باقی نماند پس باید که بجهت این بیچ ضارع بگاود و گریه کند بر یزید و
گریه کند بر آن یزید سائل بی وسیله از هلاکت هلاک کنندگان مال او راه وسیله معاش او واز یرا گر یزید بخشش هبه می کرد مال را بر سائلان
بی وسیله وفی البیت احتمالات لم تعرض الاستاذ لها احدها ان یزید منادی حذف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول ما لم یسم فاعله لیبک والثانی
ان یزید مفعول ما لم یسم فاعله لیبک وقوله ضارع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضارعا منادی حذف حرف ندائه والرابع ان ضارعا خبر

منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبك ويزيد من يبكيه يبكيه ضارع فان قيل ان اللام في قوله لخصوصية لا يخلو اما متعلق ببيكيه المقدر واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصوصية لام اجلية وهي التي تجعل مدخوله علة لما قبله والخصوصية ليس علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف وهو شخص فيكون التقدير وليبك ويزيد من يبكيه شخص ضارع ووجوبا في مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ والمراد به كل تركيب جاز فيه الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول واقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع بينهما جائز كما في مثل جاءني رجل اي رجل قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام من الناشئ عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشئا عن الحذف بل الناشئ من نكارة رجل وقد يحذف ان معا في مثل نعم لمن قال قام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سوال السائل لا واجب لاعتبار عدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل مما عني لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان

قوله قلنا انه متعلق بضارع الخ واجيب عنه ايضا بان متعلقه ضارع ولا حاجة الى تقدير الموصوف لان الظروف كما قد يكون من الفعل اقول لقائل ان يقول ان اللام متعلق بيبكيه ان يمنع قول الاستاذ فاللام في قوله لخصوصية لام اجلية بل هي بمعنى عند والوقت

قوله لان حرف الشرط لا يدخل الخ خلافا للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعد اداة الشرط كون الخبر فعلا فمنا لنا على تقدير اذن ليس مما نحن فيه لا يمكن ان تكون مخففة عن الثقيلة كما لا يخفى على من له ادنى تامل في المعاني

تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية قلنا لو كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال و لو كان من باب حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب و السوال و المطابقة اولى من عدم المطابقة و اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجئ في غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين قلنا ذكر الفعلين للاصالة في العمل فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من الفعلين كما في قوله عليه الصلوة و السلام كما صليت و سلمت اه فلم اقتصر على الفعلين قلنا ذكر الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع و هو الاثنان فان قيل التنازع يتصور في ذات الروح و الفعلان ليسا من ذوات الروح قلنا التنازع في اللغة نزاع ساختن با يكديگر در چيزے و في الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح للمعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل في قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل و منفصل فان كان متصلا فحينئذ تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني و لا يجوز اعمال احد الفعلين في جزء فعل اخر و ان كان منفصلا نحو ما ضرب الا اكرم الا اخي و ان تصلح للتنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عنه و هو اعمال الثاني

۵۱ قوله و اذا تنازع الفعلان اه و هذا الباب كما يسمى باب التنازع سمى باب الاعمال ايضا و المراد بالفعلين المتصرفين و التنازع بين حرفين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان و لم تنازعا في تفعلوا و لا بين حرف و غيره خلافا من اجاز في نحو عسى زيد كناه و لا بين جامدين و لا بين جامد و غيره خلافا للمبرد في فعل التعجب نحو ما احسن و اجمل زيدا و قوله بعد سيما ظرف مستقر صفة لقوله ظاهرا و لا متعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم و انما زاد الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال الرضي لا حاجة الى قوله بعدهما او قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت و قتلت و بكر مت و قعدت و اياك ضربت و اكرمت اه تحفه

۵۲ قوله لا يكون اه قال الرضي يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي و يكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجئ و يلزم البصريين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم يحذفون الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو انتهى اه تحفه خادميه

والاضمار فی الاول عند البصریین والعکس عند الکوفیین لانک لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر
مع الاداة وبه فعلی الاول یلزم اضمار الحرف علی الثانی یلزم فساد المعنی فان قیل کما لا یمکن قطعه
فی الضمیر کذلک لا یمکن فی الظاهر ایضا فی مثل ما ضرب واکرم الا زید قلنا الحکم[۵۱] مبنی علی ما هو
اغلب والاغلب فی الظاهر امکان القطع وفی الضمیر عدم امکانه فان قیل باب التفاعل لا یقتضی
المفعول فکیف یکون قولنا ظاهرا منصوبا علی المفعولیة قلنا باب التفاعل علی قسمین احدهما
ما یکون منقولا من المفاعلة المتعدیة الی مفعول واحد الاول یکون متعدیا الی مفعول نحو
تجاذبنا الثوب والثانی یکون لازما نحو تساءلوا وتناکحوا وتفاسلوا والتنازع من قبیل القسم
الاول فی قوله بعدها احترازا عما وقع مقدما علیهما او متوسطا بینهما لانه تعین فیه الاعمال
الفعل الاول وهو یستحق قبل الثانی فلا یکون فیه مجال للتنازع فقد یکون فی الفاعلیة نحو
ضربنی واکرمنی زید وفی المفعولیة نحو ضربت واکرمت زیدا وفی الفاعلیة والمفعولیة[۵۲] مختلفین
فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة کانا مختلفین من حیث
الاقتضاء فلا حاجة الی قوله مختلفین قلنا التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة والمفعولیة
علی قسمین احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلین اذا کان المتنازع فیه متعددا نحو ضربنی واهان
زید عمرا والثانی مع اختلاف الاقتضاء اذا کان المتنازع فیه واحدا نحو ضربنی واکرمت زیدا
فقوله مختلفین لتخصیص القسم الثانی بالارادة فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة
والمفعولیة علی قسمین فحینئذ یبطل حصر اقسام التنازع فی الثلثة بل صارت الاقسام
اربعة قلنا القسم الاول منها مندرج فی القسمین الاولین فان قیل لم ذکر مثالین
للقسمین الاولین لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم یذکر مثالا صریحا لکنه ذکر

---

۵۱ قوله الحکم مبنی علی ما هو اغلب قول لا اغلبیة ولا مغلوبیة بل هما سیان فان فی هذا التراکیب کما لا یجری قطع التنازع فی المضمر کذلک
لا یجری فی الظاهر وفی غیره کما یجری فی الظاهر یجری فی المضمر ایضا نحو ما ضربت وما اکرمت الا ایاک نحو قمت وقعدت بکر ونحو ایاک ضربت
واکرمت ونحو بکر قمت وقعدت بان تحذف المفعول مع الالف فی بعض الصور وبدونها فی بعضها اذا المفعول یحذف ویبقی ذکره تفصیلا فافهم منه

۵۲ قوله مختلفین حال من قوله فی الفاعلیة والمفعولیة والمطابقة غیر لازمة لکونهما مصدرین او من الفعلین المفهومین من الکلام انه هو
فی قوة قد تنازع الفعلان فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضاء او خبر کان المقدر ای اذا کان مختلفین اتحد خارجا

ضمناً لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانی حصل مثال للقسم
الثالث فیختار البصریون[۱] اعمال الثانی للقرب[۲] والجوار والکوفیون اعمال الاول للتقدم[۳] والسبقیة
فان اعملت الثانی اضمرت الفاعل فی الاول ان اقتضی الفعل الاول لفاعلیة لان التنازع
اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف
الفاعل من غیر سد مسد وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورة علی وفق الظاهر
فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث رعایة للمطابقة بین الراجع والمرجع فی
هذه الامور دون الحذف لئلا یلزم حذف الفاعل من غیر سد مسد خلافا للکسائی
فانه یحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف
واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورة
قلنا الاضمار قبل الذکر بشرط التفسیر فی العدة جائز وجاز[۴] ای اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعلیة عند الجمهور خلافا للفراء فانه لا یجوز[۵] اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل بل تعین اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثانی لزم الاضمار قبل الذکر کما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل کما هو مذهب الکسائی وحذفت المفعول ان استغنی عنه لان
التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان اضمرت

---

[۱] قال مختار البصریون البصرة بفتح الباء وکسرها او ضمها حکاه ابن الازهری والنسبة بالفتح والکسر وانما لم یضم لئلا یلتبس بالنسبة
الی البصری التی بالشام ثم کسرها افصح من فتحها لیتمیز عن النسبة الی الجارحة البیضاء کذا قال ملا علی القاری علی الشاطبی ۱۲ تحفه
[۲] قال للقرب الجوار وایضا لو اعملت الاول فی الاول فی العطف نحو قام وقعد زید لفصلت بین العامل ومعموله بالاجنبی
بلا ضرورة ولعطفت علی الشئ وقد بقیت منه بقیة وکلاهما خلاف الاصل ۱۲ تحفه [۳] قوله للتقدم والسبقیة یعنی لان اول
الطالبین واحتیاجه الی المطلوب اقدم ۱۲ تحفه [۴] قال وجاز خلافا للفراء وهذه العبارة معناه احدها انه جاز اعمال
الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی کما قال الاستاذ وهذه روایة غیر مشهورة عنه
وثانیها انه جاز اعمال الفعل الثانی فقط خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی فقط بل یجب عنده تشریک الاثنین وثالثها انه
جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل واضمار الفاعل فی الاول خلافا للفراء فان عنده لا یجوز اضمار الفاعل فی
الاول بل یجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذان الروایتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقیق وبالتامل حقیق ۱۲ تحفه خادمیه

یلزم الاضمار قبل الذکر وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لان حذف الفضلۃ جائز والا اظھرت نحو جیبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز کما سیجئ وجھہ فی افعال القلوب وان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ فتعین الاظھار بالضرورۃ وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فی الثانی ان اقتضی الفعل الثانی الفاعلیۃ لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف الفاعل من غیر سادّ مسدہ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورۃ والمفعول علی المختار لئلا یتوھم ان مفعول الفعل الثانی مغایر من المذکور وعلی المذھب الغیر المختار یحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لان حذف الفضلۃ وحذفہ جائز الا ای لم یضمر کما ھو المذھب المختار ولم یحذف کما ھو المذھب الغیر المختار ان یمنع مانع من الاضمار والحذف فتظھر نحو جیبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز ووجھہ مامر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردا او تضمر مثنی فعلی الاول لا یحصل المطابقۃ بین مفعولی الفعل الثانی وعلی الثانی لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع فتعین الاضمار بالضرورۃ فان قیل لا تنازع فی ھذہ الصورۃ لان الشرط فی التنازع ان یکون اقتضاء الفعلین واحدا وفی ھذہ الصورۃ لیس اقتضاء الفعلین واحدا لان الفعل الاول یقتضی مفعولا مفردا والفعل الثانی یقتضی مفعولا مثنی قلنا

قولہ وان اضمرت یلزم الاضمار قبل آہ فان قیل یلزم الاضمار قبل الذکر اذا اضمر قبل الاسم الظاہر ولو اضمر بعدہ فلا قلت یلزم الفصل بالاجنبی بین العامل والمعمول والمبتداء والخبر کذا قال مولانا عبد الرحمن وقد کانت ہذہ الحدیثۃ فی خلدی قدیما وعرضت علی الاساتذہ والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذکور وقلت لہم لو کان ہذا مانعا لما اتی بہ فی المثال الثانی فلم یاتوا الا بسکوت او بشئ اوہن من بیت العنکبوت علی ان شناعۃ التکرار لیس باوہن من الفصل بینہما بالمفعول الصحیح ھذا ما عندی واللہ اعلم محمد شعیب ح

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول الثانی لهما اسناد الاعلی انصاف ذات ما
بالاطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول مرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ۔ كفانی ولم اطلب قليل
من المال حيث تنازع بين كفانی ولم اطلب قليل فالاول يقتضی رفعه بالفاعلية والثانی
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول ولی فاجاب المصنف عن جانب
البصريين بقوله وقول مرئ القيس ع كفانی ولم اطلب قليل من المال ليس من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول امرئ القيس على تقدير تنازع كفانی ولم اطلب
فی قليل من المال يستلزم عدم السعی وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال
وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط والجزاء
او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفی منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتی وهو قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل ۔ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ۔ مفعول عالم يسم فاعله فان قيل ان مفعول

---

۵۱ قوله ولما استدل الكوفيون آورد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واسند الاكم سيحيا جميع مقدماته يلزم ان
يكون حذف المفعول من الثانی ايضا مختارا لتعين ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف مع عدم الاضمار ههنا لما لم آخر وهو
انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو فی السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارا ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وقول امرئ
القيس الخ معنی ہذا البيت الذی ذكره الاستاذ فيما ياتی پس بدرستی اگر سعی می كردم برائے پست وتر وناتمام تر زندگانی كفايت
ميكرد مرا اندكے از مال دنيا وطلب نميكردم عزت وجاه را ولكن سعی ميكنم بجهت رسيدن بزرگواری وشرافتی كه اين صفت دارد كه يابد
وثابت باشد وحال آنكه تحقيق كه دريافته اند بزرگواری ثابت را اقران وامثال من ۱۲ تحفه ۵۳ قوله يستلزم عدم السعی الخ
قال الفاضل اللاری ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا على كفانی اما اذا كان حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا
الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف
ينبئ عن ذلك اعنی عن التاكيد اما واو العطف فلا قتضائه المغايرة واما الاعتراض فلانه يقع بين الشيئين سعی وضع الابهام اقول
لخادمی خزانة فی قوله للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين ان كانا مثبتين الخ لم يلزم تقييد الجزاء
بنقيض الشرط فافهم ولا تكن ممن يقول انه قول من يعتقد الانامل عليه بالاعتقاد بل ممن ينظر الى ما قيل ولا ينظر الى من قال ۱۲ تحفه فاده منه

مالم یسم فاعله قسم علی حدة من المرفوعات فلم یفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما
لم یفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتی سماه بعض النحاة فاعلا کل مفعول
حذف فاعله واقیم هو مقامه فان قیل فی عبارة المصنف تناقض لان قوله لم یسم فاعله
یشعر بعدم وجود الفاعل فی قوله حذف فاعله یشعر بوجوده قلنا ان قوله لم یسم فاعله بمعنی
لم یذکر فاعله فان قیل کیف یصح اضافة الفاعل الی المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل
المفعول قلنا ان اضافته الی المفعول لادنی ملابسة وهو کونه فاعلا لفعل متعلق به
فان قیل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا یصح لان الفعل حادث عن الفاعل واقع علی
المفعول وهما متضادان فی القبض قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل فی اسناد الفعل او شبهه الیه
فان قیل ان هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الفاعل فی مثل هذا
الترکیب بنت الربیع البقل لان فاعل بنت محذوف وهو الله تعالی والربیع قائم مقام
الفاعل قلنا المراد بالفاعل لفاعل النحوی والله تعالی فاعل حقیقی وشرطه ای شرط
حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغیر صیغة الفعل الی فُعِلَ ویُفعَلُ لان
معناه غریب فاختیر له وزن غریب لیدل غرابة اللفظ علی غرابة المعنی فان قیل
هذا الشرط لا یصح مطلقا لان تغییر صیغة الفعل الی فعل ویفعل لا یستقیم فی
شبه الفعل قلنا هذا الشرط فیما اذا کان عامله فعلا واما اذا کان عامله شبه الفعل
فالشرط تغییر صیغته الی المفعول واما اذا ذکر الفعل فلاصالته فان قیل
هذا الحد لا یصدق علی افتعل واستفعل ویفتعل ویستفعل وغیرها من الافعال المزیدة
فیها قلنا المراد بقوله فُعِلَ ماض مجهول وبقوله یفعل مضارع مجهول من قبیل
ذکر العام وارادة الوصف المشترک بینهما لان فُعِلَ ویُفعَلُ علمان للمجهول او
نقول انهما مذکوران علی سبیل التمثیل ولا یقع المفعول الثانی مقام الفاعل
من باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الیه الفعل

ف قوله ولا یقع المفعول الثانی الخ قال ابن مالک ح ف ولا اری مناقا لتصدیقه بخبره ای من الامن ولم یکن جملة وظرفا نحو
جعل خیر من الف شهر لیلة القدر ۱۲ تحفه حنفا و میسه لحافظ محمد شعیب لاتی من تلامذة مولانا عبد الحی ح

یکون مسندا الیه فلزم کون الشیء الواحد مسندا ومسندا الیه معا مع کون کل من الاسنادین تاما فلا یرد نحو اعجبنی ضرب زید عمرا لان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر الی عمر وغیر تام ولا الثالث من باب علمت اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمت فی کونه مسندا والمفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی من باب علمت والثالث من باب اعلمت فی عدم صحة اقامتهما مقام الفاعل ما المفعول له فلان نصبه یشعر بکونه مفعولا له فلو اقیم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار فان قیل نوقض بنحو ضربت للتادیب لانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام فان قیل ینبغی ان لا یقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ایضا یشعر بظرفیته قلنا الظرفیة کثیرا ما یعلم من نفس الصیغة واما المفعول معه فلانه لا یجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو لان الواو دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بد من الواو فانه لو یقم حینئذ کونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فی الکلام مع سائر المفاعیل التی یصح وقوعها مقام الفاعل تعین ای للمفعول به له ای للقیام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل فی توقف تعقل الفعل علیهما لان الضرب مثلا کما لا یمکن تعقله بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقله بلا مضروب فان قیل لا شک فی انه اذا وجد المفعول به فی الکلام فقط تعین وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الی قوله تعین له قلنا لیس المراد المفعول به فقط بل المراد المفعول به مع المفاعیل فان قیل کثیرا ما وجد المفعول به فی الکلام مع المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعیل المفاعیل التی یصح وقوعها موقع الفاعل وهما لیسا من هذا القبیل تقول ضرب زید یوم الجمعة امام لا میر ضربا شدیدا فی داره فتعین زید وان لم یکن ای المفعول به فی الکلام مع سائر المفاعیل التی یصح وقوعها

ل قوله المراد بالمفعول الخ اقول تمن علل عدم وقوعه بما علل الاستاذ فیتبع ما هو مذکور مع اللام وتمن علله بانه لیس من ضروریات الفعل وفی النائب لا بد ان یکون ضروریا کالفاعل للمناسبة کالشیخ الرضی فلا یقوم عنده شیء منها وکذا لا یقع التمییز خلافا للکسائی فقال فی طاب زید نفسا طیبة نفس وکذا المستثنی والحال مواهبه ش قوله تقول ضرب زید یوم الجمعة الخ وفائدة تقیید الضرب بالشدة التنبیه علی ان المصدر لا یقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فیه لدلالة الفعل علیه وکذا الفائدة فی تعریف الظرفین حیث لم یقیدا بنکرة لدلالة الفعل علیهما کذلک منه

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[51] ترجيح بعضها على بعض والاولى المفعول الاول من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين وثانيهما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيدٌ عمرًا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل[52] ومنها المبتدأ والخبر فان قيل ان كلا واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد قلنا انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل والاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ[53] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى وَاَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ لانه ليس باسم قلنا[54] ان الاسم اعم من الصريح والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا بان المصدرية اى صيامكم خير لكم فان قيل هذا الجواب منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر شعر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وستعرف قدره ان شاء الله

---

[51] قوله لعدم ترجيح الخ اه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول بلا واسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابوحيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما رجح عنده فنيابته اولى ١٢ التحفه [52] قوله ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ولطف الغفلة للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب نشاطا للسامع المقام ١٢ التحفه [53] قال فالمبتدأ الخ اه ولو قال فهو الاسم الخ اه لكان اولى الا ان يقال انما قال فالمبتدأ لكون هذه الثلاثية المرجع بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولان المشتهين بلبس والقسم الثانى الخبر ولا تفصل شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجها عنه اى الجنس لان كلا منها فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم يأتوا بشئ يفتح به الباب والآن قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه سنلقيه عليك بعد طرة او سطرين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه لاسم ما ولا فى قوله مسند اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ١٢ التحفه [54] قوله قلنا ان الاسم الخ اه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ١٢ التحفه خادميه

فانه لیس باسم لاصریحا کما هو الظاهر ولا تاویلا لعدم ان المصدریة فیه قلنا ان ان المصدریة ههنا مقدر یعنی ان تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستة وهی ما بعد حتی ولام کی ولام الجحود والفاء والواو واو وهذا الموضع لیس منها قلنا ان ذکر هذه المواضع الستة لشهرتها لا لانحصار کثیرا ما یقدر ان فی غیرها علی سبیل الشذوذ کما فی قول الشاعر ع الا ایها اللائمی احضر الوغی؛ فان قیل التجرید عن العوامل اللفظیة یقتضی سبق وجودها ووجود العامل اللفظی لیس بضروری قلنا التجرید بمعنی لو یوجد من قبیل ذکر اللازم وارادة الملزوم فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراد لانه خرج منه المبتدأ فی مثل بحسبک درهم لانه لیس بمجرد عن العامل اللفظی قلنا المراد بالعامل اللفظی ما یکون له تاثیر فی المعنی والباء فی هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا للسیبویه والاخفش لان عندهما یجوز ابتدائیة الصفة بلا نفی واستفهام لکن عند سیبویه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسکا بقول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم؛ فان قیل لم لا یجوز ان یکون نحن مبتدأ مسندا الیه وخیر خبره المقدم علیه قلنا لو کان الامر کذلک

---

۵۱ قوله او الصفة اه عطف علی الاسم ویمکن ان یعطف علی قوله مسندا الیه بحمله علی حذف المبتدأ ای هو الصفة الواقعة وعطف الجملة علی المفرد فیما لا محل من الاعراب جائز وبهذا الوجه یحصل الجواب عن اعتراض الامام الحدیثی هواه لا یعلم من التعریف اعتبار التجرد فی صفة وهو لیس بمعتبر عندهم اتفاقا فقوله او الصفة جنس وقوله الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام یخرج نحو قائم فی زید قائم وکذا یخرج نحو قائم فی اقائم الزیدان المراد من وقوعه بعدهما ان یکون الصفة معتمدا علیهما فی العمل وهنا لیس کذلک لانه معتمد علی المبتدأ المؤخر وقوله رافعة ظاهرا یخرج نحو قائمان فی اقائمان الزیدان فتامل وههنا اشکال وهو ان احدی الصفتین فی اضارب وکرم عمرو بطریق التنازع ان تکون احدی الصفتین رافعة لمستتر فلا یصدق التعریف علیه اللهم الا ان یصار الی الحذف او التشکیک فافهم کذا قال مولانا نور الحق وانت خاوه میه **۵۲ قوله** خلافا لسیبویه والاخفش اه وکذا خلافا لهما فی الظرف نحو فی الدار زید اعلم ان حکم الظرف فی الشروط الفعل کحکم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بینهما فرقا لان سیبویه اجاز عمله بلا اعتماد اسم الفاعل لکن بشرط وقوع الحدث بعده ولو تقدیرا نحو الیوم الخروج ونحو قوله تعالی ومن آیاته انک تری الارض ای رویتک والاخشش لم یشترط شیئا فتامل **۵۳ قوله** تمسکا بقول الشاعر وهو ظهیر بن مسعود یعنی پس ما بهتریم از شما نزد ما ان ورد تحقیق خواننده مکرر گوینده بگوید ای فلان کس یا اینکه ای قوم نیست گریختنی از جنگ علی ان یالام یا الفلان او یا قوم فحذف المنادی واشبع اللام فصار یالام فتامل

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعني منكم بالجنبي وهو نحن ولا يجوز فعلم ان خيرا
مبتدأ مسند به نحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[۵۱] عن جانب الجمهور ان هذا محمول
على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله اقرشي زيد لانه ليس بصفة
قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة
حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف
هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ
آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ[۵۲] لانه واقع بعد حرف النفي وانه كاف صفة لكنه ليس برافع للظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان
يكون حقيقة او جاريا مجراها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه مثل ما
قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف
الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر
او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من ابتداء الاحتمالين
فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول
ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ
مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل اقائم
زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا الظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون
الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون
راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

---

[۵۱] قوله فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن في خير وهو خبر نحن
المحذوف ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

[۵۲] قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ۱۲ تحفه
خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح۔

مثل[1] قائم زید بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفی والاستفہام اما مطابقة لظاہرہا او لا فالاول اما مطابق فی الافراد وفی التثنیة والجمعیة ففی الاول جواز الامرین وفی الثانی تعین کون ما بعدہا مبتدأ مسندا الیہ وکون الصفة خبرا مقدما علیہ ولا یجوز عکسہ لان حال الصفة کحال الفعل والفعل المسند الی الظاہر یکون موحدا ابدا والمسند الی الضمیر یثنی بتثنیة ویجمع بجمعیة والصفة ہہنا مثنی او مجموع فعلم انہا لم تکن مسندة الی الظاہر والشرط فی المبتدأ المسند بان یکون رافعا الظاہر ان لم تکن مطابقة لظاہرہا ان تکون الصفة مفردة وما بعدہا مثنی او مجموعا او بالعکس والعکس مجرد احتمال عقلی لیس بواقع فی الخارج وفی الاول تعین کون الصفة مبتدأ مسندا الیہ وکون ما بعدہا فاعلا سد مسد الخبر ولا یجوز عکسہ لعدم المطابقة بین المبتدأ والخبر والخبر ہو المجرد عن العوامل اللفظیة المسند بہ المغائر للصفة المذکورة فان قیل ان تعریف الخبر لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیہ لانہ دخل فیہ المضارع فی مثل یقوم زید لانہ المجرد عن العوامل اللفظیة المسند بہ المغائر للصفة المذکورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرینة ان کلامنا فی مرفوعات الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقولہ المسند بہ احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقولہ

[1] قولہ مثل قائم زید بالوقف نقص علیک اعجب القصص اشہی من الغنی والمرض مانی لما ختمت ہذا الکتاب عند الاستاذ العلام فقصدت ان استفدت منہ فی بعض المقامات التی قرأت عند من لدیہ طولانی فی ہذا الفن اعلی اللہ تعالی مرتبتہ فی دار المحن (ای مولانا ومولی الکل صاحبزادہ صاحب باشوگڑ غفرلہ اللہ خالق البحر والبر) فوجدت یوما فی مصنفہ ہذا قولہ مثل قائم زید بالوقف فطالعت لکن لم افہم منہ غرض الاستاذ العلام فعرضتہ علیہ فقال فیہ نکتة غریبة ودقة عجیبة فتحیرت وقلت لو بین لکان علی احسن وجہ فافادانہ لو لم یقید بالوقف وقیل قائم زید فلقائل ان یقول ان رفع زید لا یخلو اما علی الابتدائیة او علی الخبریة فعلی الاول تعین کونہ مبتدأ وعلی الثانی کونہ خبرا فمن این جواز الامرین فقلت ومثل ہذا یجری فی کل موضع جاز فیہ الامران کالتنازع وغیرہ فما وجہ التخصیص بہذا فقال نعم لکن لہ سببین مرجح التخصیص فسکت وذہبت متعجبا الی الاحباب (ای غیاث الدین جبل السدوجہہ ناصر ایوم الدین المشہور بکابل ملا وملا اسماعیل وملا علاء الدین المشہورین بینا شفقة بفرقدین حصل اللہ لہما ما تمنیاہ فی الدارین) فقالوا ما عجبت فقلت لہم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضہم (یعنی کابل ملا غفرلہ اللہ) الذی لہ ذہن مستقیم وفہم سلیم خصوصا فی ہذا الفن العظیم اذہب الی الاستاذ وسل ان رفع قائم لا یخلو بعین تقریر ما ذکرتم فی رفع زید فلا بد من القول بان قید الوقف قید لکلیہما مع انکم اقررتم برفعہ فارتحلت وعرضت علی الاستاذ العلام فسکت وغضب وقام فتامل لعل اللہ یظہر لک فائدة الوقف فان من اللہ الوقوف انا التحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب والبتی من تلامذة مولانا عبد الحی

المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانی من المبتدأ ویحتمل ان یکون المراد بقوله المسند به مایکون مسند الی المبتدأ ویکون الباء بمعنی الی ویکون الضمیر المجرور راجعا الی المبتدأ وعلی کل من التقدیرین خرج به القسم الثانی من المبتدأ فان قیل الخارج به القسم الثانی من المبتدأ فیکون قوله المغائر للصفة المذکورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة المذکورة تاکید للاحتراز فان قیل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الی تعدیته بالباء قلنا ان تعدیته بالباء لتضمنه معنی الوقوع ای مایوقع به الاسناد فان قیل المبتداء عامل فی الخبر الخبر فی المبتداء فکیف یصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة قلنا فی هذا المقام ثلثة مذاهب قیل المبتدأ عامل فی الخبر والخبر عامل فی المبتدأ وقیل العامل فی المبتدأ معنوی والمبتدأ عامل فی الخبر وقیل العامل فی المبتدأ والخبر معنوی کما هو مذهب البصریین والمختار عند المصنف منهم فان قیل العامل فی المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظی وهو عدمی فکیف یؤثر قلنا العوامل فی کلام العرب امارات التاثیر المتکلم لا مؤثرة فی الحقیقة والاصل ای الاولی فی مایتنفی فی المبتدأ عند عدم المانع التقدیر ای تقدیر المبتدأ علی الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم علی احواله فان قیل هذا الدلیل یوجب تقدیم الفاعل علی الفعل ایضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لکن وجوب تاخیره عن الفعل

---

۵۱ قوله المغائر للصفة المذکورة ولا یرد قائم فی نحو قائم ابوه زید بانه خبر ولیس بمغائر للصفة المذکورة بل عینه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط علی انه لیس عین الصفة المذکورة لان معنی الصفة المذکورة کون الصفة واقعة بعد حرف النفی بلا الف الاستفهام بان یکون معتمدا علیها فی العمل وههنا لیس کذلک قدمر فتذکر ۱۲ التحفه ۵۲ قوله فکیف یصح قولنا المبتدأ والخبر اسمان آه اقول وان کان ماذکر لا یرد ان المصنف لم یقل المبتدأ والخبر قسمان مجردان عن العوامل اللفظیة ۱۲ التحفه ۵۳ قوله قلنا فی هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذکورة والرابع ان المبتدأ الاول یرتفع باسناد الخبر الیه کما قال خلف فی ارتفع الفاعل الخامس مذهب الکوفیین هو ان المبتدأ الاول یرتفع بالضمیر العائد من الخبر الیه لاشتراکهما فی الضمیر فی الخبر الجامد ایضا ۱۲ التحفه ۵۴ قوله قیل المبتدأ عامل آه هذا ماذهب الیه الکسائی والفراء ۱۲ ۵۵ قوله وقیل العامل فی المبتدأ معنوی هذا ماقال الاندلسی عن سیبویه وروی عن ابی علی وابی الفتح ۱۲ ۵۶ قوله وهو عدمی فکیف یؤثر آه اقول هذا فاسد التجرید بالعدمی انما فسر بالوجودی کما فسر المجرد فی الجمل الاسم فی عدد الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد الیه

بعارض الالتباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون
المعنى والقاعدة في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد لتاخيره عن الخبر قلنا
الاصل ههنا بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل امتنع كما في
الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو كراهة
المبتدأ ومن ثمه اي لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغي في المبتدأ التقديم جاز
اي هذا التركيب في داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخرا لفظا وامتنع
اي هذا التركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون
المبتدأ نكرة وان كان الاصل في المبتدأ التعريف لان لامه الكثير الوقوع في كلامهم الحكم على
امر معلوم معين اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من وجوه التخصيص مثل لعبد مؤمن
خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
بكون احدهما في الدار على التعين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ
امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهني قلنا ان علم المتكلم
وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتاويل اللفظ فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما فيها كائنا فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة
الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

ف۵ قوله ومن ثمه جاز في داره زيد وامتنع صاحبها اعلم ان في بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز آه يمكن ان يكون اثرا للكون الاصل
في المبتدا التقديم كما يشعر به كلام السعد في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض بالتقرير الاول ظاهر وبالتقرير
الثاني فايضا غير مخفي وهو ان جواز في داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى ازلو تاخر معنى تاخر لفظا وامتنع عود الضمير الى المتاخر
لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها في الدار يدل على الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز ١٢ تحفه خادميه ف۵ قوله وقد يكون
المبتدأ نكرة اعلم ان للمبتدأ احوالا التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد
يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلا يرد ان الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما صدر الكلام الخ على هذا
القول كما لا يخفى ١٢ تحفه ف۵ قوله بوجه ما لفظ ما زائدة او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ١٢ تحفه خادميه

یحصل التخصیص بالتعمیم قلنا ان للتخصیص معنیین تخصیص بمعنی قطع الشرکۃ و تخصیص بمعنی رفع الابہام والمراد بالتخصیص ھھنا المعنی الثانی وھو لا ینافی التعمیم فان قیل ھذا منقوض بقول عمر ثمرۃ خیر من جرادۃ فان النکرۃ فیہ وقعت فی الاثبات مع انھا مبتدأ قلنا لیس المراد بالنکرۃ مطلق النکرۃ بل التی قصد بھا العموم سواء کان بالاداۃ کما فی مثال المتن او بطریق المجاز کما فی ھذا المثال وشرٌّ اھرَّ ذاناب فشر مبتدأ نکرۃ تخصصت بما تخصص بہ الفاعل قبل ذکرہ وھو الفعل لانک اذا قلت ضرب علم منہ ان فاعلہ بعدۃ امر یصلح ان یحکم علیہ بالضرب فاذا قلت رجلٌ فھو فی قوۃ قولک رجل صالح لصحۃ الحکم علیہ بالضرب فانما تخصص بما تخصص بہ الفاعل ذ یستعمل فی موضع ھذا الترکیب اھرَّ ذاناب لا شرٌّ یعنی الحصر والتخصیص کما یحصل بھذا الترکیب اھرَّ ذاناب لا شرٌّ کذلک یحصل بھذا الترکیب شرٌّ اھرَّ ذاناب فان قیل الحصر یستقیم فی الاول لاداۃ الحصر فیہ ولا یستقیم فی الثانی لعدم الاداۃ فیہ قلنا الاداۃ وان لم تکن موجودۃ فی اللفظ لکنھا موجودۃ فی المعنی لان شرٌّ اھرَّ ذاناب فی الاصل اھرذاناب شرٌّ فاھرَّ فعلٌ ماض معلوم والضمیر المستکن فیہ راجع الی الغائب الفاعل وھو المبدل عنہ وشر بدل عنہ والمبدل والمبدل منہ فی الحقیقۃ شئ واحد وتخصیصہ جاء باسناد الفعل فتخصیص البدل یفید بجئ باسناد الفعل ثم قدم شرٌّ علی اھرَّ لافادۃ الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فان قیل الدھر للکلب قد یکون بنباح معتاد وقد یکون بنباح غیر معتاد فالاول یحتمل الخیر والشر فیصح تخصیصہ بالنسبۃ الی الخیر والثانی لا یحتمل الا الشر فقط ولا یصح تخصیصہ قلنا ان الھر الکلب اذا کان بنباح غیر معتاد فانما تخصص بالصفۃ المقدرۃ ای شر عظم لا حقیر اھرذاناب بھذا مثل فی کلام العرب یقال لرجل قوی ادرکہ العجز فی حادثۃ فانقیل لم قال ان شر یدل عن الفاعل ولم یقل انہ عین فاعل قلنا انہ

---

۵۱ قولہ ھذا منقوض بقول عمر رضی روی ان جماعۃ من اہل حمص اصابوا جرادۃ کانوا محرمین فسألوا عمر فی کعب الاحبار فاوجب علیہم فی کل جرادۃ درہما فقال عمر رضی ارای درہمکم کثیرا یا اہل حمص تمرۃ خیر من جرادۃ یعنی لو تصدق تمرۃ مکان جرادۃ جاز التخفیف

۵۲ قولہ قصد بھا العموم ای بقرینۃ المقام والقرینۃ ھھنا ان الحکم علی الطبیعۃ وھذا لا یکون الا من حیث الانطباق علی جمیع الافراد لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح فتامل ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لو کان عین فاعل یلزم عند التقدیم علی الفعل تقدیم الفاعل علی الفعل وھو باطل
فان قیل لانسلم ان شرّ بدل عن ضمیر الفاعل لان النکرۃ لا تکون بدلا من معرفۃ الا اذا
وصفت کما فی قولہ تعالیٰ بالنّاصِیَۃِ نَاصِیَۃٍ کَاذِبَۃٍ قلنا الضمیر انما یکون معرفۃ اذا کان مرجعہ
مذکورا لفظا او معنی او حکما وھھنا لیس مرجعہ مذکورا کما فی ربہ رجلا ونعم رجلا فان قیل
ان علۃ التخصیص تقدیم الفعل علیہ اذا فقدت علی الفعل فات علۃ التخصیص فلا
یحصل التخصیص قلنا اذا نظرنا الی الاصل فالاصل تقدیم الفعل علیہ اما تقدیمہ علی
الفعل فھو عارضی لا اعتبار لہ فان قیل لانسلم ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر
لانہ مخالف عن مذھب المصنف قلنا ان ھذا مذھب السکاکی والمصنف اختار مذھبہ فان قیل
یلزم من تقدیم شر علی اھر تقدیم البدل علی المبدل منہ وھو باطل قلنا ھذا الحکم
فی البدل الواقعی لا فی البدل الاعتباری وھذا البدل اعتباری وفی الدار رجل فرجل
مبتدأ نکرۃ تخصصت بتقدیم الخبر علیہ لانہ اذا قیل فی الدار علم منہ ان شیأ ما یذکر بعدہ انہ
ما یصح کونہ محکوما علیہ باستقرارہ فی دارہ فاذا قیل رجل فھو فی قوۃ قولہ رجل
صالح لصحۃ الحکم علیہ بالاستقرار فی الدار وسلام علیک فسلام مبتدأ نکرۃ تخصصت
بالاضافۃ الی المتکلم اذا اصلہ سلمت سلاما علیک فسلاما مصدر للتاکید والمؤکد
والمؤکد فی الحقیقۃ شیٔ واحد والمؤکد تخصیص بالنسبۃ الی المتکلم وکذا المؤکد ثم
عدل من فعلیۃ الجملۃ الی اسمیتھا لقصد الدلالۃ علی الدوام والاستمرار فحذف الفعل
وابدل النصب بالرفع لصحۃ الابتدائیۃ فقال سلام علیک قان قیل کثیرا ما یکون
المبتدأ نکرۃ غیر مخصصۃ بوجہ من وجوہ التخصیص کما فی مثل کوکب انقض الساعۃ
فکیف یصح قولہ وقد یکون المبتدأ نکرۃ اذا تخصصت بوجہ ما قلنا ما ذکر صحۃ
ابتدائیۃ النکرۃ علی الافادۃ لا علی ما ذکرہ من التخصیصات لکن غالبا مع ارادۃ الافادۃ ھذہ

لہ قولہ وھھنا لیس مرجعہ مذکورا الخ قد مر من الاستاذ العلام قبل عدۃ سطور والضمیر المستکن فیہ ای فی اھر راجع
الی الغائب الفاعل وھھنا انکر عن ذلک ماذا الاذاقۃ فالصواب فی الجواب ان یقع توصیف البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ
فی الکل من الکل لا الکل والکل من الکل ھھنا فی حیز المنع منع الکل فافھم ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

المواضع فان قيل الخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من
عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيد او وضع المظهر
موضع الضمير كما في مثل الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل
هو الله احد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل وصلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل اولى بالتقدير وهذا راى البصريين واما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

الضمير

۵۱ قوله الخبر هو الاسم المجرد آه بذا زعم الاستاذ والا فظاهر كلام المصنف رح التعميم والشمول وعد اعتبار الاسم في مفهوم الخبر كاعتباره في مفهوم المبتدا والفاعل وغيره فانه يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي ان يكون الجملة خبرا فتامل فعلى هذا يكون قوله وقد يكون الخبر جملة اشارة الى تقسيمه الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول بل كان كلمة قد كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه خادميه ۵۲ قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان خصص بصفة محذوف اى منه ۱۲ تحفه خادميه ۵۳ قوله المراد بالجملة الفعل مجازا آه اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير ينتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيالكوتي انه محذوف مع الفاعل واليه يشير كلام المصنف وكذا في غاية التحقيق فتامل في كلام الاستاذ صاحب التحقيق ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رح

الا اسما واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والآخر خبرا وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدأ وكون ابي حنيفة خبرا وهو التشبيه او كانا متساويين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة في اصل التخصيص مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل مثنى او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه حينئذ لا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

ص۱ قولہ واذا کان المبتدا مشتملا علی ما لہ صدر الکلام اعلم ان ما یجب لصدر الکلام ستۃ اشیاء یجمعہا قول الشاعر قطعہ شش چیز بود مقتضی صدر کلام ۔ در طبع فصیحان شد ایں نظم تمام ۔ شرط و قسم و تعجب و استفہام ۔ نفی آمد و لام ابتدا گشت تمام ۔ تحفہ خادمیہ **ص۲** قولہ وہو التشبیہ فان المقصد التشبیہ الثانی بالاول لا العکس لان ابا حنیفۃ رح اعظم منہ فیکون المراد ان ابا یوسف رح مثل ابی حنیفۃ رح فابو یوسف مبتدأ وابو حنیفۃ خبرہ فان الحکم فی جانب الخبر تحفہ خادمیہ **ص۳** قولہ او کانا متساویین حاصلہ انہ لم یقید المصرح بان لا یکون احدہما مبنیا کزید المنطلق رد علی من قال بہ کالامام الرازی حیث قال تعین المبنی خبرا کما زید المنطلق اعلم ان تقدیم المبتداء فی ہذہ الصورۃ ای فی صورۃ تعریفہما علی المشہور وقیل یجوز تقدیم کل منہما مبتدأ وخبرا مطلقا وہو قول ابی علی وقیل ان اختلف رتبتہما فی التعریف فاعرفہما مبتدأ والا فالسابق وقیل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجہول خبرہ وہذا مختار ابن ہشام ۱۲ تحفہ خادمیہ **ص۴** قولہ مثل غلام رجل صالح خیر منک فان الغلام فی ہذا المثال خصص بتخصیصین بالاضافۃ والصفۃ وفی خبرہ تخصیص واحد وہو

ای الخبر الذی هو مفرد صفة وان کان جملة معنی فلا یرد ان این فی این زید لیس مفردا لانه ظرف والظرف مقدر بالفعل کما هو مذهب البصریین مثل این زید او کان ای الخبر بتقدیمه مصححا له ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وکان لمتعلقه ای لمتعلق الخبر التابع له تبعیة یمتنع معها التقدیم علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر فی المبتدأ مثل علی لتمرة مثلها زبدا او کان الخبر خبرا عن ان یعنی ان مع اسمها وخبرها بتاویل المفرد مبتدأ او خبره خبر نحو عندک انک قائم وجب تقدیمه ای تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یفوت صدارة ما له صدر الکلام واما فی الثانی فلئلا یلزم کثارة المبتدأ واما فی الثالث فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الرابع فلئلا یلزم الالتباس بین ان المفتوحة وان المکسورة فی التلفظ لامکان الذهول عن الفتحة لخفائها وقد یتعدد الخبر سواء کان بحسب اللفظ والمعنی جمیعا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم عاقل فاضل ومثال الثانی هذا حلو حامض فان المقصود بها اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة وهو المز فیکون التقدیر هذا مز لکن الاولی فی الاول ایراد العاطف مع جواز ترکه اما ایراده فبالنظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی واما ترکه فبالنظر الی اتحادهما بحسب المصداق والاولی فی الثانی العکس اما ترکه فبالنظر الی اتحادهما فی المعنی واما ایراده فبالنظر الی تغایرهما فی اللفظ فان قیل لما کان التعدد بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین احدهما مع ایراد العاطف وثانیهما بدون العاطف فلم ذکر المصنف مثال القسم الثانی لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف لاخفاء فیه لا فی المبتدأ ولا فی الخبر والتعدد بغیر العاطف فیه خفاء حیث لا یجیء فی جانب المبتدأ فتوهم الواهم انه لا یجوز فی جانب الخبر ایضا فاورد المصنف مثالا فی الخبر تنبیها علی الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف لیس بخبر فی الحقیقة

قوله التابع له ای یکون بین المتعلق والخبر علاقة الکلیة والجزئیة ای اراد بالخبر الخبر فقط وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور ویمکن ان یجاب بان المراد ان یکون الخبر فیه ذکر ورا تحفه خادمیه قوله لامکان الذهول آه یعنی ان المتکلم وان تکلم بالفتحة الا ان السامع قد یذهل عنها لخفائها کلیتس ۱۲ تحفه خادمیه حافظ محمد شعیب رح

بل هو من توابعه وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط وهو سببیة الاول لحصول الثانی او الحکم به فلا یرد علیه وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ لان هٰهنا وان لم یکن الاول سببا لحصول الثانی لکنه سبب للحکم علی الثانی فیصح دخول الفاء فی الخبر لانه لما تضمن المبتدأ معنی الشرط فیشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فیصح دخول الفاء فی الخبر کما فی الجزاء فان قیل ان المتکلم لا یخلو اما ان یقصد الدلالة علی ذلک المعنی او لم یقصد فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکیف یصح قوله فیصح دخول الفاء فی الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء فی الخبر نظرا الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط مع قطع النظر عن قصد المتکلم وعدم قصده وذلک ای المبتدأ المتضمن معنی الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قیل نوقض بقوله تعالی اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِیْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِیْكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنی الشرط بدلیل دخول الفاء علی خبره مع انه لیس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف علی تقدیر المعطوف فیکون التقدیر وذلک الاسم الموصول بفعل او ظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذکور او النکرة الموصوفة بهما فان قیل نوقض بمثل کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنی الشرط بدلیل دخول الفاء علی خبره مع انه لیس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف علی تقدیر المعطوف فیکون التقدیر او النکرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف الیهما

مثل الذی یاتینی او فی الدار فله درهم وکل رجل یاتینی او فی الدار فله درهم لا یقال ان الموت فی قوله تعالی ان الموت الخ لا یکون مبتدأ بل هو اسم لانا نقول اسمها فی الحقیقة مبتدأ لانها مما دخل المبتدأ والخبر لا یقال لیس الاول

قوله او النکرة الموصوفة بهما وقد یدخل الفاء علی خبر کل وان کان مضافا الی غیر موصوف نحو کل رجل فله درهم ولعل منه قوله علیه الصلوة والسلام کل تقی ونقی فهو آمن المضارعة بکلمات الشرط فی الابهام وکذا اذا کان مضافا الی موصوف غیر ما ذکر نحو کل رجل عالم فله درهم وسیبویه لا یدخل الفاء علی خبر غیر ما ذکر من المبتدءات والاخفش یجوز زیادتها فی جمیع غیر المبتدأ کذا فی الرضی مع اونی لغیر اعلم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا یکون الصلة منفیا فلا یقال الذی یاتینی فلا درهم له من البرهان ۱۲

تحفہ خادمیہ الحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

سببا للثانی فی الآیة المذکورة لان فرار زید مثلا عن الموت لا یکون سببا لملاقاة الموت
لانا نقول الاول سببٌ للحکم به لانه لما فرّ ثم لاقاه فیحکم علیه بانه هو الموت
الذی انت تفرّ منه فان قیل نقوض بالمبتدأ فی مثل لیت الذی یاتینی او فی
الدار له درهم او لعلّ الذی یاتینی او فی الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنی
الشرط مع انه لا یصح دخول الفاء فی خبره فاجاب المصنّف بقوله ولیت[۵۱] ولعلّ فانهما بالاتفاق
لان صحة دخول الفاء علیه انما یکون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء ولیت ولعلّ تزیلان
تلک المشابهة لانهما تخرجان الکلام عن الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء من
قبیل الاخبار فان قیل باب کان وباب علمت ایضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصیص
لیت ولعلّ بالاتفاق قلنا تخصیصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الی بعض ما عداه
وهو باقی حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الی جمیع ما عداه والحق بعضهم ان بهما
لان صحة دخوله انما کانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وان یبطل تلک المشابهة
لان الشرط والجزاء من قبیل المترددیات وان للتحقیق وبینهما منافاة فان قیل
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولکن بهما فما وجه[۵۲] تخصیص ان المکسورة بالالحاق

[۵۱] قوله لیت یجوز فیه ثلاثة اوجه الفتح علی الحکایة مرفوعا تقدیرا ویجوز کونه مرفوعا لفظا بالتنوین ان اولته باللفظ فیکون منصرفا
او بغیر التنوین ان اولته باللفظة او الکلمة فیکون غیر منصرف وکذا الحکم فی جمیع الحروف اذا سمی بها لکن ان کانت رباعیة او ثلاثیة متحرک الوسط
فتح مرفوعا وجب اذا اولته باللفظة او الکلمة کعلّ والاجواز الوجهین کلیت کذا فی الفوائد الشافیة مع زیادة ۱۲ تحفه خادمیه

[۵۲] قوله والشرط والجزاء آه ای المجرد من حیث المجرد فلا یرد ان الخبر قد یکون انشاء کما قال الله تعالی فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ
مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَی الْکُفَّارِ۔ وهذا ینادی باعلی نداء علی خلاف ما هو المشهور من ان الحکم عند اهل العربیة
فی الخبر لو والشرط قیدا لبنزلة الحال والظرف نعم یرد علی المصنف حیث قال ان امتناع دخول الفاء فی خبر لیت ولعل للزوم
التناقض وذلک لان ما بعد الفاء الجزائیة لا یکون الا خبرا ای یحتمل الصدق والکذب وخبر لیت ولعل لا یحتملان ذلک علی ما نقل
عنه الرضی ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بکلمات الشرط ومقتضاها التصدد ومقتضی التصدد امتناع دخول
النواسخ التی مؤثرة معنی فی الجملة الا ان هذا المبتداء لکونه غیر راسخ العرق فی الشرطیة جاز ان یدخله ما لا یؤثر فی الجملة المتاخر
معنی ظاهرا وهو ان والحق للمالکی ان المفتوحة بلکن ولکن من غیر سماع کذا فی الرضی وغیره اقول هذا الوجه اولی من الاول لجریانه
فی جمیع النواسخ بخلاف الاول کما لا یخفی ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله
تعالی[۵۳] قوله فما وجه تخصیص ان المکسورة بالالحاق قلنا ان المکسورة اصل وان المفتوحة ولکن فرعان لها
ولحقتا بها فعلم حالهما من حالها ولحقتا بلیت ولعل بالواسطة کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفه خادمیه
لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله۔

قلنا الحاق ان المكسورة بما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدية ولكن
الحاق ان المفتوحة بما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدية مع
ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالف من
قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَإِنَّ المفتوحة
مخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ولكن مخالف
عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل لهلال والله فالقرينة على
حال المستهل لان مقصوده تعين الشئ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك
الشئ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى
بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته
كما في الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع
والقرينة دخول اذا للمفاجاة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد
فعلم ان خبره محذوف يعني واقف ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك
منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا
مقامه مثل لولا زيد لكان كذا ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادا المسد اما القرينة
فهو دخول لولا لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيدل على

ص۱ قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال آه على المفعولية اى رايت الهلال فلما زاد قوله والله ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم
الوقف بعد تمام الكلام تمامه ۱۲ تحفه خادميه ص۲ قوله لكما في الحمد اسدا آه اى في كل موضع قطع النعت بالرفع ليدل على المدح
والذم والترحم فافهم ۱۲ تحفه خادميه ص۳ قوله لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله
على المفرد ان يكون ما بعده خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوفا فلا بد من ضم مقدمة وهي ان الاصل في المبتدأ التعريف
وفي الخبر التنكير والسبع معرفة فعلم آه ۱۲ تحفه خادميه ص۴ قوله لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول لقائل ان يقول
سلمنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبر المبتدا بل يجوز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا اى لولا يوجد زيد على
ما هو مذهب الكسائي زيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ۱۲ تحفه خادميه۔

موجود وآما ساد المسد فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجودا لكان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى ؛ لكنت اليوم اشعر من لبيد لان المبتدأ في هذا المثال قد تم بعد لولا مع انه لم يحذف خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة ويزرى من الافعال الخاصة والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ كون ست وثبوت ست ووجودست وحصول ؛ وثانيهما كل مبتدا كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول به بعد حال من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد آقا القرينة فلان استعمال المفردات في كلامهم محذوفة اما ساد المسد فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيد حاصل اذا كان قائما ثم حذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف فيقال اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم الثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

يحذف

ل۵ قوله لقول الشاعر ولولا آه وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثر يعني اگر نبودي شعر گفتن عيب براي علماء هر آئينه مي بودم من امروز شاعر وشعر گوينده تر از لبيد ۱۲ وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ؛ جعلت الناس كلهم عبيدي ۱۲ تحفه خادميه ل۵۲ قوله من الافعال العامة ويزرى آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يحذف مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لو لا وجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الزمان ۱۲ تحفه خادميه ل۵۳ قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ۱۲ تحفه خادميه ل۵۴ قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فكيف مدخولها شرط ما سامحه نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

وقال الرضی تقدیرہ ضربی زیدا یلابسہ قائما اذا اردت[۵۱] الحال عن المفعول فضربی زیدا یلابسنی قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقی ضربی زیدا یلابسہ قائما ثم حذف یلابسہ الذی ھو خبر المبتدأ والعامل فی الحال واقیم الحال مقامہ وقال الکوفیون تقدیرہ ضربی زیدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ثم حذف حاصل فبقی ضربی زیدا قائما لکن مذھبھم ضعیف بوجھین الاول انہ یلزمھم حذف الخبر من غیر سدّ شیٔ مسدّہ والثانی انہ یلزمھم تقیید المبتدأ المقصود عمومہ بدلیل الاستعمال[۵۲] وقال الاخفش ان خبر ھذا المبتدأ الذی سدّ الحال مسدہ مصدر مضاف الی صاحب الحال فیکون تقدیرہ ضربی زیدا ضربہ قائما ثم حذف الخبر واقیم الحال مقامہ لکن مذھبہ ضعیف لانہ یلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وھو[۵۳] غیر جائز وقال بعضھم ان ھذا المبتدأ لا خبر لہ لکونہ ماوّلا بتاویل الفعل اذ المعنی ما اضرب زیدا الا قائما لکن مذھبھم ضعیف لانہ لابدّ من المناسبۃ بین المختصر والمطول ولا مناسبۃ ھھنا لان المطول مشتمل علی اداۃ الحصر والمختصر غیر مشتمل علیھا ومثال المصدر الصریح المضاف الی الفاعل فقط مثل ذھابی راجلا ومثال المصدر الصریح المضاف الی المفعول فقط مثل ضرب زیدٍ عریانًا ومثال المصدر الصریح المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ضرب زیدٍ عمرًا قائمین ومثال المصدر التاویلی المضاف الی الفاعل فقط مثل ان ذھبت راجلا ومثال المصدر التاویلی المضاف الی المفعول فقط مثل ان ضرب زیدٌ عریانًا ومثال المصدر التاویلی المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زیدٌ عمرًا قائمین ومثال الاسم التفضیل المضاف الی ھذہ الاقسام الستۃ مثل اکثر ذھابی راجلا واکثر ضرب

---

[۵۱] قولہ اذا اردت الحال عن المفعول آہ ای عن مفعول المصدر وکذا قولہ عن الفاعل معناہ عن فاعل المصدر واللام فی الحال فی الصدر بمعنی عن المفعول ۱۲ تحفہ [۵۲] قولہ یلزمھم حذف الخبر آہ اقول قد صرح من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ فی نحو الحمد للہ اھل الحمد من غیر سدّ شیٔ مسدہ فتدبر ۱۲ تحفہ [۵۳] قولہ بدلیل الاستعمال یعنی علم من استقراء کلامھم ان الجنس اذا استعمل ولم یعم القرینۃ علی تخصیصہ بعض ما یقع علیہ فھو محمول علی الاستغراق ولھذا قیل ان المنوم ناقض للطہارۃ ولا ینقض مع الجلوس لکان القولان متناقضین بحسب الظاہر وان قامت قرینۃ الخصوص فھو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب اللبن فان اشتراء الجمیع وشربہ ممتنع ولا یبقی بذا المعنی علی تقدیر الکوفیۃ مع انہ مراد بخلاف تقدیر البصریۃ فتامل ۱۲ تحفہ [۵۴] قولہ وھو غیر جائز لان المصدر فی قوۃ ما والمصولۃ مع الفعل ولا یجوز حذف الموصول مع بعض صلتہ ۱۲ تحفہ

زید عریانا واکثر ضربی زیدا عمرا قائمین واکثران ذهبت راجلا واکثران ضرب زید عریانا
واکثران ضرب زید عمرا قائمین وثالثها کل مبتدأ اشتمل خبرہ علی معنی المقارنة
وعطف علیه شئ بالواو التی بمعنی مع ثم حذف الخبر واقیم المعطوف مقامه مثل کل
رجل وضیعته فههنا الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة الواو التی
بمعنی مع لدلالتها علی معنی المقارنة وسادّ المسدّ واقامة المعطوف مقام الخبر فیکون
التقدیر کل رجل مقرون مع ضیعته ورابعها کل مبتدأ یکون مقسما به وخبره
فعل القسم ثم حذف الخبر واقیم جواب القسم مقامه مثل لعمرک لافعلن کذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة ذکر المقسم به یدل علی فعل
القسم واما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب القسم مقامه فیکون تقدیره لعمرک قسمی
لافعلن کذا خبران واخواتها ای بعض من المرفوعات خبران واخواتها لان هذه
الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنی اما لفظا ففی الثلاثیة والرباعیة والادغام واما
معنی فلان معانیها معانی الافعال لان معنی ان واَنّ تحقق ومعنی کان تشبیه ومعنی
لکن استدراک ومعنی لیت تمنی ومعنی لعل ترجی وللفعل عملان اصلی وفرعی فالاصلی
تقدیم المرفوع علی المنصوب والفرعی تقدیم المنصوب علی المرفوع فاعطیها العمل الفرعی هو
المنصوب بعد دخول هذه الحروف فان قیل یصدق هذا الحد علی یقوم فی ان زیدا
یقوم ابوہ مع انه لیس بخبر بل الخبر هو الجملة یقوم ابوہ قلنا فی الجواب المراد بالمسند

---

۱ قوله یکون مقسما به ومتعینا للقسم لیخرج عنه نحو عبد الله دامانه الله لافعلن کذا فانه لو لم یکن متعینا لذلک الخیار لعدم دلالته علی
القسم ولعل الاستاذ العلام ترکه اعتمادا علی فهم الذکی من قوله مقسما به ای صریحا فی القسم ومتعینا فیه ای اشتهر فی القسم فیما بینهم وان
استعمل فی غیره علی الندرة ۱۲ تحفه ۲ قوله لعمرک آه بالفتح والضم بمعنی البقاء ولا یستعمل فی القسم الا الفتح لانه موضع التخفیف
قال الشیخ الرضی وقد ترک المصنف رح قسما وجب فیه حذف الخبر وهو اذا کان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زید قدامک او
فی الدار علی ما ذکرنا قبل ولتجویز ابن جنی اظهار ذلک المتعلق لیس بوجه لان الامرین ای الدلالة علی تعیین الخبر وسد شئ
آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف رح انما ترک ذکره لکون هذا السادس مسد الخبر مرفوع المحل بکونه خبرا وان
سائرا لتقدیم ما سد مسد الخبر انتهی بعبارته ۱۲ تحفه ۳ قوله بعد دخول هذه الحروف ای هذه الحروف وکذا المراد فی
جانب المحدود ای خبران واحد اخواتها فاندفع الورود الظاهر فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

المسند الی اسماء ھذہ الحروف لکنہ ضعیف لانہ یستلزم استدراک قولہ بعد دخول ھذہ
الخ وقیل فی الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ویقوم فعل مسند لکنہ ضعیف لانہ
یحتاج الی تاویل الجملۃ بالاسم فیما اذا وقع خبرہ جملۃ فالاولی فی الجواب ان یقال
المراد بدخول ھذہ الحروف علیھما ورودھا علیھما لا یراث الاثر فیھما لفظا ومعنی
مثل ان زیدا قائم وامرہ ای امر خبر ان واخواتھا کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط
والاحکام فان قیل عبارۃ المتن تشعر بان کل ما یصح ان یکون خبرا للمبتدأ یصح ان
یکون خبرا للباب ان فینبغی ان یقال ان زیدا وان من ابوک وکما یقال ان زیدا من ابوک
قلنا ان امرہ کامر خبر المبتدأ عند وجود الشرائط وعدم المانع وھھنا وجد المانع لان ان
للتحقیق وابن ومن للاستفہام وبینھما تنافی الا فی تقدیمہ ای لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم
لئلا یلزم بطلان العمل الفرعی الا ان یکون ظرفا لان مبنی الظرف علی التوسع لکن لو کان
الاسم معرفۃ فتقدیم الخبر علیہ جائز ولو کان نکرۃ فتقدیم الخبر علیہ واجب مثال الاول
کما فی قولہ تعالی ان الینا ایابھم ومثال الثانی کما فی قول الشاعر ان من البیان لسحرا
وان من الشعر لحکمۃ خبرہ الا التی لنفی الجنس ای بعض من المرفوعات

---

۱ قولہ لانہ یستلزم استدراک قولہ آہ الظاہر من کلام الاستاذ العلامۃ ان فساد ھذا الجواب ہو استدراک قولہ بعد دخول آہ والاصح فی
نفسہ الامر لیس کذلک بل ہو فاسد فی نفسہ فان اسم ان عرف بانہ ہو المسند الیہ بعد دخول ھذہ الحروف فیصدق ھذا التعریف علی ابوہ فی ان زیدا
یقوم ابوہ فان اعتبر ہھنا انہ مسند الی اخبار ھذہ الحروف یلزم الدور ۱۲ تحفہ ۲ قولہ لانہ یحتاج الی تاویل الجملۃ آہ فیلزمہ الحاجۃ الی تاویل الجملۃ
بجواز ان یستفاد کون الخبر جملۃ من قولہ وامرہ کامر خبر المبتدأ کما یستفاد کون الخبر للمبتدأ جملۃ من قولہ والخبر قد یکون جملۃ ۱۲ تحفہ ۳ قولہ لا یراث
الاثر آہ اما الاثر اللفظی فالاعراب اسم من التقدیری والمحلی واما الاثر المعنوی فکالتاکید وغیرہ فالوجہ ترک فی ایراد التشنیۃ ای فیہما التمکن معنی الاثر
معنی ھذا معنی عرفی للدخول لتبادر الذہن من الیہ بعونۃ المقام فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر فی عرف النحو الدخول لا یراث لتوقفہ علی ان
نظر النحو فیہ فالتعریف خلاف الظاہر ویمکن ان یقال المراد من الاثر معنی الاعراب التقدیری والمحلی فلا یرد الایراد المذکور راسا علی کلا التقدیرین لا یرد التعقب
المثقلۃ والمخففۃ فتامل ۱۲ تحفہ ۴ قولہ فی الاقسام آہ من کونہ مفردا وجملۃ ومعرفۃ ونکرۃ ومن کونہ واحدا او متعددا او مشتبا ومنفیا ومحذوفا
والشرائط من انہ اذا کان جملۃ فلا بد من عائد ولا یحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملۃ والنکرۃ والمعرفۃ من اقسامہ الواحد والمتعدد والمثبت
والمحذوف من احکامہ لان الظاہر ان الافراد والجملۃ والتنکیر والتعریف یحصل لہ غالبا کما ان الجواہر الناطق یحصل لہ احیانا بخلاف کونہ واحدا او متعددا او مشتبا
او محذوفا فانہا من احوالہ لا یحصل بالوحدۃ والتعدد ونحوہا کالرجل لا یصیر بالوحدۃ والتعدد ونحوہما کذا الحال فی المذکر والمحذوف کذا فی العلوی ۱۲ تحفہ ۵
قولہ کما فی قول الشاعر آہ اقول لیس ہذا شعرا فلہذا لم یرد واحد فی حل ابیاتہ قال مولانا نور محمد من المعقول عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا
فعجب الناس لبیانہما فقال النبی صلعم ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمۃ یعنی بعد بیستیکہ از جملہ بیان ست ہر آئینہ سحر یعنی ایں بیان و کلامی کہ
گوئی از جملہ سحر است ومعنی الثانی باز جملہ شعر است ہر آئینہ حکمت است یعنی ایں شعر پر حکمت است یعنی مطابق واقع است کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفہ

خبر لا التی لنفی الجنس لنفی صفة الجنس وانما کان خبرها من المرفوعات لان هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنی اما لفظا ففی فتح الاول واما معنی فاما بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض واما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی وان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان لفظا ومعنی اعطی لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها فان قیل لم عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فیها قلنا انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم[1] التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة له وقوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف ظریف فی الحال لان الظرفیة لا یتقید بالدار فان قیل المثال للتوضیح المشکل والتوضیح یحصل بمثال واحد فالحاجة الی ایراد المثالین قلنا انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل وایضا خبر لا علی قسمین ظرف وغیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف والثانی مثال الظرف ویحذف الخبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی ولما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر الشامل کما فی قوله لا اله الا الله یعنی لا اله موجود الا الله وبنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف والمراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر فان قیل هذا ینقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه قلنا ان ما تری خبرا فی هذا المثال فیحمل علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر هو المسند الیه بعد دخولها مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان فی عمل ما ولا مذهبین مذهب تمیم ومذهب الحجازیین

[1] قوله توهم التباس الخ بخلاف ما قال المصنف علی الظاهر وانما قلنا علی الظاهر احترازا عن قول البعض کابن مالک وغیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذا لم یثبت فی کلام فصیح کما تحقق خارجیة۔

فبنو تميم ذهبوا الى ان ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاول ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعر ومهمهٍ مهمهفٍ كالغصن قلت له انتسب ؛ فاجاب ماقتل المحب حرام ؛ فان قيل لابد من المطابقة بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفي اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملهما من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر والثاني بدليل قوله تعالى ما هذا بشرا او ان قلت ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول انهما ايضا مختصان بنوع واحد لكن اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في الصورة واما قول الشاعر ومهمهٍ مهمهفٍ الخ ففيه مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بني تميم فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلو اختار مذهب الحجازيين على مذهب بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اي عمل ليس في لا شاذ اي قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع والسمع موجود في النكرة فانه

---

۵۱ قوله بدليل قول الشاعر ومهمهٍ مهمهف آه الميم فاتحة الواو بمعنى رب والمهمهف اسم مفعول يقال جارية مهمهفة اي ضامرة البطن ودقيقة الخصر وكذا غلام مهمهف يعني پسري كوچك شكم باريك ميان مثل ماه شب چهاردهم بود گفتم باو كه بيان كن نسب خود را تا بدانيم كه از كدام قبيله هستي ونسبت بده خود را بقبيله پس جواب داد باين فقره كه ماقتل المحب حرام يعني نيست كشتن دوست حرام بر معشوق هذا اذا كان بمعنى الانتساب ارتفاع النسب اما اذا كان بمعنى السيل والرجوع فالمعنى گفتم باو كه سيل ورجوع كن بمن در نگذشته ميشوم فاجاب بالمعنى وعلى هذا التقدير ارتفع ما قال الاستاذ رح فافهم منه ۵۲ قوله لكن اشتبهت آه اقول على هذا ارتفع الامان من الحبس على الذي عليه ان ليعمل ما ولا الداخلتين على الافعال لاختصاصها بها حينئذ منه ۵۳ قوله ففيه مصادرة على المطلوب اقول هذه المصادرة موجودة في استدلالهم اعني بقوله تعالى ما هذا بشرا الا ان النصب في قراءة الحجازيين واما قراءة بني تميم فالرفع كذا قال القاضي البيضاوي والامام الرازي وغيرهما قال والنصب لحن انتهى منه فوائد الغياث في المتعريفات الثلثة للايضاح والظهور يستدل العقل الذي يحدث لك الظهور منه

لا فی المعرفۃ کما فی قول الشاعر شعر من صدّ عن نیرانہا فانا ابن قیس لا براحلی فان قیل لم لا یجوز ان یکون لا فی ھذا المثال لنفی الجنس قلنا لو کان لا لنفی الجنس لما جاز فی ما بعدھا الرفع بدون التکریر والرفع فی ما بعدھا واقع بلا تکریر فی البیت فعلم انھا لیست لنفی الجنس بل لا المشبھۃ بلیس لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع فی المنصوبات وقدمھا علی المجرورات لکثرتھا ولخفۃ النصب فقال المنصوبات ھی اثنا عشر بالاستقراء ووجہ الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبھہ او حرفا فان کان فعلا او شبھہ فمعمولھما لا یخلو اما من المفاعیل او من الملحقات بھا فالاول لا یخلو اما ان یکون جزء من مفھوم الفعل او لا فالاول ھو المفعول المطلق والثانی لا یخلو اما ان یکون الفعل واقعا علیہ او فیہ او لہ او معہ فالاول ھو المفعول بہ والثانی ھو المفعول فیہ والثالث ھو المفعول لہ والرابع ھو المفعول معہ وان کان من ملحقات المفاعیل فایضا لا یخلو اما مبین او لا الثانی ھو المستثنی فالاول اما مبین للذات او للصفۃ الاول ھو التمییز والثانی ھو الحال وان کان عاملہ حرفا فذلک الاسم لا یخلو اما مسند الیہ او مسند بہ فالاول لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول ھو اسم الحرف المشبھۃ بالفعل والثانی اسم لا التی لنفی الجنس فان کان مسندا بہ فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب اما الاول فھو خبر الافعال الناقصۃ سوی لیس والثانی خبر لیس وخبرھا ولا المشبھتین بلیس ھو ای جنس المنصوب یدل علیہ المنصوبات من قبیل دلالۃ الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالۃ الجمع علی الفرد ما ای اسم اشتمل ذلک الاسم من قبیل اشتمال الموصوف علی الصفۃ لا من قبیل اشتمال الکل علی الجزء

مشبہ بالفعل

الاول

---

۵۱ قولہ کما فی قول الشاعر آہ ہو من قصیدۃ لسعد بن مالک بن ضبیعۃ بن قیس بن ثعلبۃ جد طرفۃ بن العبد البکری الشاعر والنیران بالکسر جمع نار والضمیر فیہا للحرب المذکورۃ فی اول القصیدۃ معناہ ہر کس کہ روی بگرداند از آتشہای جنگ پس من پسر قیس ہستم نیست زوال از برای من در خود جنگ میکنم بہ تنہائی ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ اما من المفاعیل آہ اعلم ان المفاعیل خمسۃ یحیط بہ قول الشاعر شعر مفاعیل پنج است گر شمری نہ زیادت نہ کم بر آن ہیچ معنی مگر ہم بہ و بالامثلۃ ایضا شعر حمدت حامد احمدا عیدا ورعایۃ شکرہ وبرا مدیدا ۱۲ تحفہ

علی علم المفعولیہا ای علی علامۃ کون الشئ مفعولاً وھو الفتحۃ فی المفرد اوغیر المنصرف
والکسرۃ فی الجمع المؤنث السالم والالف فی الاسماء الستۃ والیاء فی التثنیۃ والجمع المذکر
السالم فمنہ ای بعض من جنس المنصوبات علی ان یرجع الضمیر الی المحدود لانہ ھو
المقصود اوبعض من جنس ما اشتمل علی علامۃ کون الشئ مفعولاً علی ان یرجع الضمیر
الی الحد لانہ قریب المفعول المطلق یسمی بہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول علیہ من غیر
تقییدہ بالباء اوفی اولہ اومعہ وھو اسم ما فعلہ فاعل فعل مذکور بمعناہ فان قیل
ھذا التعریف لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ماضربت موتا
وجسم جسامۃ وشرف شرافۃ لانہ لیس ما فعلہ فاعل فعل مذکور قلنا المراد بفعل
الفاعل قیامہ بہ لان الفاعل مؤثر فیہ وموجدلہ فان قیل ھذا التعریف لایکون
جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ماضربت ضربا لانہ لیس قائما
بفعل الفاعل بل منفی عنہ قلنا المراد بقیام الفعل بفاعل الفعل المذکور صحۃ اسنادہ
الیہ سواء کان ایجابا اوسلبا فان قیل لم زید لفظ الاسم فی تعریف المفعول المطلق
مع انہ لاحاجۃ الیہ لصحۃ التعریف بدونہ قلنا انما زید لفظ الاسم فی التعریف لئلا یصدق تعریف
المفعول المطلق علی المعنی لان ما فعلہ فاعل فعل مذکور ھو المعنی والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
فان قیل ان توصیف الفعل بمذکور لایصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحی وھو مرکب من
النسبۃ والحدث والزمان والنسبۃ والزمان لایکونان قابلین للذکر قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوی
وھو الحدث فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لایکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج عنہ المفعول المطلق فی
مثل ضربت ضربا لان الحدث ھھنا لیس بمذکور قلنا المذکور اعم من ان یکون مطابقۃ

۵۱ قولہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول الخ یعنی لغۃ فلا یرد انہ یطلق لفظ المفعول بالتقیید علی المفاعیل الباقیۃ ایضا لان ہذا
الاطلاق اصطلاحی لاانوی وما التقیید بہ المطلق فہو فی الحقیقۃ لیس بتقیید بل تسمیم فافہم والمعنی الاصطلاحی للمفعول بحیث یشمل الخمسۃ
وہو ما قرن بفعل لفائدۃ ولم یسند الیہ ذلک الفعل وتعلق بہ تعلقا مخصوصا ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ فاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فدخل
فیہ ضرب ضربا علی صیغۃ المجہول ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ بمعناہ قال الحافظ الضمیر راجع الی الاسم لاالی ما لان المراد بہ الحدث ومن قال راجع الی ما
فقد اخطأ انتہی فقولہ اسم ما فعلہ فاعل فعل جنس شامل لجمیع المصادر وقولہ مذکور خرج بہ کلہا سوی نحو ضربت زیدا تادیبا وقولہ بمعناہ خرج بہ نحو ضربت فعل الخ تحفہ

او تضمنا فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی قوله تعالی فضرب الرقاب لان الفعل ههنا لیس بمذکور قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن مذکورا لفظا لکنه مذکور تقدیرا فیکون التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب فان قیل ان التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی مثل انا ضارب ضربا لان فعله لم یکن مذکورا لا حقیقة ولا حکما قلنا الفعل اعم من ان یکون حقیقة او شبه الفعل فان قیل کون الفعل المذکور بمعنی المطلق محال لان الفعل کل والمفعول المطلق جزء وبین الکل والجزء مغایرة تامة فکیف یکون احدهما بمعنی الآخر قلنا المراد بکونه بمعناه ان یکون بمعنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء لا ان بینهما اتحادا فی المعنی اتحادا فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل کرهت کراهتی لانه مما فعله فاعل فعل مذکور ومعنی الفعل المذکور مشتمل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء قلنا ان للکراهة اعتبارین احدهما کونها بحیث قامت بفاعل الفعل المذکور وثانیهما کونها بحیث وقع علیها فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل فبالاعتبار الاول کما فی کرهت کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده فبالاعتبار الثانی کما فی کرهت کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما کان مفعولا مطلقا فهو لیس بخارج وما کان مفعولا به فهو لیس بداخل وقد یکون للتاکید والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا یخلو اما ان فی مفهومه زیادة علی مفهوم الفعل اولا الثانی للتاکید والاول اما ان یکون فیه زیادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثانی للعدد نحو جلست جلوسا

---

۵۱ قوله مشتملا علیه من قبیل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذی هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم الذی هو هو فلا یرد انه خرج منه المفعول المطلق الذی لبیان العدد والتاکید الذی اذا عبر به بلفظ مفهوم مغایر لمفهوم الفعل کشئ فی ضرب شیئا اذا اراد به الضرب والذی عامله المصدر کالحمد لله حمدا الشاکرین لعدم الاشتمال فتأمل لعل الله یکشف علیک حقیقة المقال ۱۲ تحفه خادمیه۔

وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى[۵۱] ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تنافٍ بخلاف اخويه لانهما لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا ينافيان التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء[۵۲] كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوساً أو بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوساً وانبته الله فنبت نباتاً لكن مذهبه ضعيف[۵۳] ومنقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئاً لكنه يقول في الجواب ان شيئاً بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرّاً اى لا يضرونه ضرّاً قليلاً وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم خير مقدم فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدوماً خير مقدم ووجوباً سماعاً نحو سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وحمداً وشكراً وعجباً لانه لا يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة معه هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجباً قلنا المراد بعدم الوجود عدم الموجود في كلام الفصحاء

---

[۵۱] قوله لا يثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان ما لا يثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ۱۲ تحفه [۵۲] قوله سواء كان المغايرة بحسب المادة اى المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة ۱۲ تحفه [۵۳] قوله ومنقوض بقوله تعالى الخ اى بكل ما ليس له فعل من لفظه نحو حلفت يميناً وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه غالبا يكون فعلا مستعملا في كلام العرب لا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشيء مفعول ثان للفعل المذكور ۱۲ تحفه

وهذه اللغة غير فصيحة او نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المضاف بدون اللام فان قيل على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المضاف مع اللام والمذكور في المثال هو المضاف بدون اللام قلنا عند المصنف ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا في مواضع اى في مواضع عديدة فان قيل المتبادر من المواضع المواضع المذكورة في المتن وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياما والناس قعودا اى انت قمت قياما والناس تعدوا قعودا قلنا المراد بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون ذلك المفعول المطلق خبرا عنه فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على منها للمباينة بينهما قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع بناء على ان بعض الشيء يطلق على الشيء فيكون التقدير هكذا ومنها موضع ما وقع مثبتا اه او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه فلا يرد النقض بقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا لانه وقع مكررا ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات في ذا لا يجوز وما انت الا سير البريد فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول

قوله وهذه اللغة غير فصيحة وبرده ما وقع في نهج البلاغة تحمد الله على عظيم احسانه وفيض برهانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قيل في رد نهج البلاغة كما نسب الى امير المؤمنين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فيه خطب سأل مواعظه ولا شبهة انه لا يستحق ان بعض ما فيه من الخطب اكاذيب حاشا ان ينسب مثل ذلك اليه وجلالته شانه بريء عن مثل ذلك لو ثبت ان بعض ما فيه صدر منه لكفى به طعنا في زمرة اهل الاسلام وهذه العبارة لو ثبت انها من جملة كلامه وهما افصح الفصحا وابلغ البلغاء لكان حجة يتمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل كلام يقع بليغا كيف وقد جوز اوقوع كلمة او كلمتين في الكلام السحر غير فصيحة وانما يخل لفصاحة الكلام كما تحقق في موضعه تحقيقا وافيا

المطلق خبرًا عنه والّا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة اومفرد ومضاف فالاول مثال المفرد والثاني مثال المضاف اوفعل المبتدأ او شبهه فالاول مثال فعل المبتدأ والثاني مثال المشبه بفعل المبتدأ وشبهه

وانما انت سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتًا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة على الاسم وهو انت الذي لا يكون للمفعول المطلق خبرًا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيدٌ سيرًا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مكررًا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل لنا صب في هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة المعمول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيدٌ يسير سيرًا سيرًا فان قيل انما ضابطتان مستقلتان فلم جمعهما في منهاج واحد قلنا انما جمعهما في منهاج واحد لاشتراكهما في قيد وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ومنها ما وقع تفصيلًا لما بيانا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

ل قوله لوجود القرينة ذكر في غاية التحقيق اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الا فعل هذه المصادر واما السادّ مسدّ المحذوف فهو الا الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الا فعل هذا المصدر واما السادّ مسدّ المحذوف فهو المصدر الاول انتهى ۱۲ منه ل قوله ما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى ما فيه سيما يحتمل ان يكون مثل منادى فداه مفعولًا لفعل مذكور انتهى اقول لعل ما فيه انه لا يلزم من نصبهما ان يكون مفعولًا مطلقًا لان النصب طرقًا كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره بالعناية عنه ۱۲ تحفه خادميه۔

والمراد بتفصیل الاثر بیان الانواع المحتملة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فشدوا جملة وشد الوثاق مفهوم الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فالله تعالیٰ یفصل الانواع المحتملة بقوله فاما منا بعد واما فداء والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر يصوغ المصدر على سبيل التردید فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف نحو كل الطعام فاما تمرا بعد واما كسبا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما سد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة على المصدر الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا الوثاق فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فصوت حمار مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعني صوت مشتملة على اسم بمعناه اعني صوتا وايضا مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول

سلہ قولہ صوت حسن مرفوع بالبدلیۃ من صوت وکذا زید الثانی فی المثال الثانی قال مولانا عصمۃ اللہ المناسب بالاحتراز ان یکون فی التركيب مفعولا مطلقا لم یحذف فعله الا لم یکن مفعولا مطلقا انتہی اقول اللہم الا ان یقال انہ مفعول مطلق کما قال بہ الخلیل فافہم ولا تقل ما قال عبد الرحمن انہ احتراز عن المصدر الذی لیس للتشبیہ مع قطع النظر عن کونہ مفعولا مطلقا انتہی لان الاحتراز عن لغو فافہم ولا تکن من الغافلین اعلم ان الصوت کیفیۃ قائمۃ بالہواء الی الصماخ فیسمع الصوت بوصولہ الی السامعۃ ۱۲ تحفہ سلہ قولہ لزید زهد آہ لان الزہد ہو الاجتناب عن المناہی وہو من افعال القلب ان کان یظہر اثرہ فی الجوارح ۱۲ تحفہ سلہ قولہ صوت زید صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائیۃ وصوت الثانی بالخبریۃ ۱۲ تحفہ سلہ قولہ صوت صوت حمار مرفوع علی البدلیۃ ۱۲ تحفہ سلہ فاذا له صوت صوت حمار یجوز فیہ الرفع علی الوصف والبدل ۱۲ تحفہ سلہ قولہ والقرینۃ فہو آہ وفیہ ما قالوا انما وجب حذف الفعل ہہنا لان الجملۃ قد یتحقق فیہا

وآما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صهيت يصوت صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لايكون الامصدرا وصهيت ليس بمصدر لان المصدر مايكون في معناه الفارسي آلدال والتون كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصهيت المجرد بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصهيت مشتمل على صوت زيد لا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة للمفعول الحقيقي فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قيل المثال للتوضيح والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء تفيد لزوم المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المفعول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير هكذا له علي الف درهم اعترفت اعترافا وليسمى تاكيدا لنفسه لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيدا قائم اخبار والاخبار

قوله والثاني مثال المعرفة وان الاول مضاف الى غير فدى المعقول بخلاف الثاني ۱۲ تحفه قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضرب ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وقوله لها غيره احترز به عن القسم الثاني ۱۲ تحفه قوله اما القرينة اه وفيه ان قالوا انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ۱۲ تحفه قوله وليسمى تاكيدا لنفسه هذه التسمية من المتاخرين واما سيبويه فقد سمى القسم الاول المتاكيد الخاص والثاني المتاكيد العام ۱۲ تحفه خادمیہ

یحتمل الصدق والکذب والحق والباطل فههنا الحق واجب لوجود القرینة وساد المسد
مسآ القرینة فهو نصب المعمول وآثاساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدیة
لما اداه العامل مقامه فیکون التقدیر کذا زید قائم حق حقًا ویسمی تاکید الغیر
فان قیل ان التاکید لغیره محال لان التاکید هو التلفظ بلفظ واحد مرتین وهذا
المعنی لا یحصل مع المغایرة قلنا المراد بالمغایرة ههنا المغایرة الاعتباریة لا الواقعیة
لان حقا اذا کان منصوصا علیه بلفظ المصدر فهو مؤکد للحق المحتمل للجملة
او نقول ان معنی التاکید لغیره انه یؤکد نفسه لاجل دفع غیره فان قیل
علی هذا لا یحصل المغایرة بین هذین الضابطتین قلنا المغایرة ثابتة لان
المفعول المطلق فی الضابطة الاولی مؤکد لنفسه فقط وفی هذه الضابطة مؤکد
لنفسه مع دفع غیره ومنهما ما وقع مثنی وان لم یکن للتثنیة حقیقة بالتکریر
والتکثیر فان قیل هذا ینقض بقوله تعالی ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ لان كَرَّتَيْنِ
مفعول مطلق وقع علی صورة التثنیة مع ان الفعل الناصب له مذکور قلنا
المراد بالمثنی المثنی المضاف الی الفاعل والمفعول وهذا المثنی غیر مضاف فان
قیل لما کان قید الاضافة مرادًا فی هذه الضابطة فلم لم یذکره قلنا انما
لم یذکره اکتفاءً بالمثال فان قیل المثال لتوضیح الممثل بعد تمام الممثل وانت
قدمت الممثل بالمثال وهذا لیس لا تکلفا قلنا لا نسلم انه تکلف بل تفطن اذ فیه اشارة
الی مقصودیة المثال بجعله جزءً من المثل نحو لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فان قیل

ص۱ قوله یحتمل آه والفرق بین الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحکم للواقع والحق مطابقة الواقع للحکم والفرق بین الکذب والباطل
ان الکذب عدم مطابقة الحکم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحکم قال مولانا نور الحق انما وجب حذف الفعل فی المثال المذکور ههنا لان قول
زید قائم یحتمل الباطل والحق فیجوز ان یجعلها دالة علی الحق فی المعنی وقائمة مقامه فی اللفظ وقال الرضی لا اری باسا بارتکاب کون الخلیر
عاملین لافادتهما معنی الفعل فلا یکون من هذا الباب ۱۲ منه ص۲ قوله لان کرتین مفعول مطلق ای لارجع لان معنی الآیة ارجع البصر کرتین
بعد رجعا ۱۲ منه ص۳ قوله الی الفاعل ای فاعل الفعل ومفعوله لئلا ینتقض بنحو ضربت ضربی الامیر ولا یکون البیان النوع لئلا یشکل
بنحو ضربت ضربة ولا یخفی ان هذا القید یغنی عن الاول ولهذا اکتفی به الرضی کذا قال مولانا نور الحق فافهم ۱۲ منه ص۴ قوله نحو لبیک مثنی
عند سیبویه مفرد کلدی عند یونس قلبت الفها یاء لما اضیف الی المضمر کالف لدی ولیس لوجوب البقاء مضافا فالی الظاهر قال شعرا دعوت لما نابنی
مسورا فلبی فلبی یدی مسور قال ابو علی معتذرا لیونس یجوز ان یقال اجری المثنی مجری الوقف علی لغة من وقف علی الالف فی النصب کذا فی المغنی ۱۲ منه

ان لبیتك وسعدیك لا یخلوا اما مصدر المجرد او مصدر المزید فالاول مسلم لکنه لا یدل علی التکریر والتکثیر والمقصود فی هذا المقام التکریر والتکثیر والثانی ممنوع لانه کذب حسًا لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزید لان لبیك فی الاصل اُلِبُّ لَکَ اِلْبَابَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقام الفعل فصار اِلْبَابَیْنِ لَکَ ثم رد المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد فصار اِلْبَیْنِ لَکَ ثم حذف اللام المجاورة للتخفیف وسقط النون بالاضافة فصار لَبَیْکَ ثم ادغم الباء فی الباء فصار لَبَّیْکَ وکذلك سَعْدَیْکَ فی الاصل اُسْعِدُ لَکَ اِسْعَادَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقامه فصار اِسْعَادَیْکَ ثم رد المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد وسقط النون بالاضافة فصار سَعْدَیْکَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرینة وسد المسد اما القرینة فهی نصب المعمول واما سد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل **واجیب** بانه مصدر المجرد لکن معناه معنی المزید **المفعول به** هو ما وقع علیه فعل الفاعل ای ما یتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسناده الی الفاعل والفاعل اعم من ان یکون حقیقةً او اعتبارًا **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به فی مثل اِیَّاکَ نَعْبُدُ لانه لم یقع علیه فعل الفاعل قلنا المراد بالوقوع التعلق **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه زید فی مثل مررت بزید لانه تعلق به فعل الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة حرف الجر **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه مفعول ما لم یسم فاعله فی مثل ضرب زید لانه تعلق به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسناده الی الفاعل وهذا الفعل لیس کذلك

---

۱ قوله بحذف الزوائد اقول الاولی ان یقال بحذف الزائدتین کما لا یخفی ۱۲ تکملہ ۲ قوله المراد بالوقوع التعلق نفیا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا بحیث لا یکون تعلقه به بواسطة شیء آخر کالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمیز والمستثنی لانها تتعلق به لا بواسطة امر آخر ۱۲ تکملہ ۳ قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا یقال لا یصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا فی اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المطلق وقد صرح بذلك الشیخ الرضی کذا قال الفاضل اللاری ۱۲ تکملہ فاضل

اعتبر اسنادہ الی الفاعل فان قیل ان تعریف المفعول بہ لایکون جامعا لافرادہ لانہ
خرج منہ المفعول بہ فی مثل اعطی زیدٌ درھما لانہ لم یعتبر فیہ اسناد الفعل الی الفاعل قلنا
الفاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وھھنا وان لم یعتبر اسنادہ الی الفاعل الحقیقی
لکن اعتبر اسنادہ الی الفاعل الحکمی نحو ضربت زیدا وقد یتقدم علی الفعل اما جوازا
نحو اللہ اعبد او وجوبا نحو من ضربت لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المفعول المتقدم
والمتاخر فان قیل ھذا ینقض بمثل من البر ان تکف لسانک لانہ لم یجز تقدیم
المفعول بہ اعنی لسانک علی الفعل اعنی ان تکف قلنا ان جواز تقدیم المفعول بہ علی
الفعل عند عدم المانع وھھنا وجد المانع وھو ان موصول حرفی وتکف صلتہ وتقدیم
الصلۃ علی الموصول ممنوع فکذا امتنع تقدیم معمولھا علی الموصول بالطریق الاولی نحو
زیدا اضربت وقد یحذف الفعل لقیام قرینۃ جوازا کقولک زیدا لمن قال من اضرب فالقرینۃ علیہ
سوال السائل وجوبا فی اربعۃ مواضع فان قیل حصر الحذف الوجوبی فی اربعۃ مواضع
غیر مستقیم لانہ کما یحذف الفعل فی ھذہ المواضع کذلک یحذف فی باب الاغراء

---

۵۱ قولہ وقد یتقدم علی الفعل ان مبنی ان علیہ ان ھذا الحکم لیس مختصا بالمفعول بل سائر المفاعیل فیہ سواء الا المفعول معہ لمراعاۃ
اصل الواو اذ ھی فی الاصل للعطف فوضعت اثناء الکلام کذا قالوا وفیہ ان التقدیم لا ینافی وقوعھا فی اثناء الکلام کما تقول الیوم
والخمیس استوی الماء فتدبر وکذا لا یتقدم المفعول المطلق الذی للتاکید لان المؤکد لا یتقدم علی المؤکد فافہم کذا قالہ مولانا
نور الحق والمراد بالفعل العامل کما وقع فی الب وغیرہ سواء کان العامل فعلا او اسما لانہ خصص الفعل بالذکر لاصالتہ اعلم انھم
اختلفوا فی عاملہ فقال البصریون الفعل وقال ہشام بن معاویۃ من الکوفیین ناصبہ الفاعل فقط ویبطلہ انہ بمنزلۃ علۃ العلۃ
والحکم یضاف الی العلۃ لا الی علۃ العلۃ وقال الفراء ناصبہ الفعل والفاعل جمیعا ویبطلہ تقدیم المفعول علی الفاعل لامتناع
انفصل من اجزاء العامل وقال خلف من الکوفیین ناصبہ کونہ مفعولا لہ کما قال فی الفاعل ان عاملہ الاسناد وبطلانہ اوضح
وذھب الاخفش الی انہ الفاعلیۃ وبطلانہ ایضا اوضح فافہم کذا قال مولانا نور الحق وغیرہ ۱۲ منہ ۵۲ قولہ من البر آہ یعنی اذ نیکی ست
اینکہ منع کنی تو زبان خود را ۱۲ منہ ۵۳ قولہ کذلک یحذف فی باب الاغراء آہ واعتذر عن الاغراء بانہ ملحق بالتحذیر لاتحادھما فی
الصورۃ کما عرف فی قولھم اخاک اخاک وایاک ایاک والاغراء معمول الزم المکرر عن المنصوب بالمدح والذم والترحم بانہ ملحق
بالمنادی کما وصفہ الرضی لان المنصوب باحد تلک الوجہ لا یکون منصوبا الا باعنی وھو مختص من بین الامثال باحد تلک الوجوہ
کما ان المنادی مختص بطلب الاقبال من بین امثالہ اما المندوب ان جعلہ المصنف مختارا جاز عن المنادی لکن جعلہ من التوابع
الشدۃ اتصالہ وکمال مناسبتہ لکن بقی من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول ما حذف فیہ الفعل المتعدی ثم فسر لرفع الابہام
الناشی عن الحذف والثانی ما حذف فیہ المتعدی والعامل فی الحال المؤکدۃ کما سیاتی ویمکن ان یعتذر عنہما ایضا بان الاول
انما ذکر فی بحث الفاعل والثانی الحال استغنی عنہما فی البیان ہہنا فافہم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ منہ۔

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد
وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على
الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر
ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأ
ونفسه اى اترك امرءً ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل الناصب للمفعول به
والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف
اعنى واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا
قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير
فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اى واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على
معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى
العمارة فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف
المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل
ولا يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة
فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا الاحزنا وسهلا
اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع
سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثانى للمنادى وهو المطلوب اما بالحرف

ل۱ قوله حذف الفعل الناصب للمفعول هذا مذهب البصريين واختاره المصنف وقال الفراء صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقال الكسائى هو خبر كان المحذوف اى انتهوا ان يكن الانتهاء خيرا لكم وقيل انكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية المكية واعترف به الزمخشرى وجزم ابن مالك بذا الانكار اى سيبويه خطاء اذ الكتب النحوية مشحونة بكذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا وما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم انتهى قوله فلا يستقيم آه اقول لا اعلم لوجه عدم الاستقامة
لان معناه آمدى تو آبادى را واحداى فى محنة وعرضة على الاستاذ رئيس الاذكياء فافاد ايضا لك فافهم انتهى

A

نائب مناب ادعو لفظا او تقدیرا فان قیل ان تعریف المنادی لایکون جامعا لافراده
لانه خرج منه المنادی الذی وقع الحائل بینه والمنادی قلنا طلب التوجه اعم من
ان یکون بوجهه او بقلبه فان قیل ان تعریف المنادی لایکون جامعا لافراده لانه
خرج منه المنادی فی مثل یاسماء ویاجبال ویاارض لانه لیس ذا وجه ولا قلب قلنا
وان طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا ان لم یکن
حقیقة لکنه حکما بان نزلت هذه الاشیاء اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم
دخل علیها حرف النداء فان قیل ینبغی ان یکون المندوب داخلا فی المنادی بان
ینزل اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم دخل علیه حرف النداء قلنا
دخول حرف النداء علیه لمجرد التفجع لا لتنزیله منزلة من له صلاحیة النداء فان
قیل هذا تحکم قلنا لانسلم انه تحکم بل لثبات الفرق بینهما بدلیل وهو ان
المندوب کثیر الدوران علی السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادی بخلاف
یاسماء ویاارض ویاجبال لانها لیست کثیر الدوران علی السنتهم فلا یبعد جعلها
من ملحقات المنادی فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا لایخلو اما علی المصدریة
المطلوب او النائب او علی الحالیة من ضمیر المجرور فی اقباله الراجع الی المنادی
وکلها باطل اما الاول والثانی فان الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل المذکور
علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی المطلوب یشتمل علی الطلب ومعنی النائب
یشتمل علی النیابة لا علی لفظا او تقدیرا واما الثالث فلان الحال محمول علی
ذی الحال وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صفة الوصف علی الذات وهو لا یجوز قلنا ان

قوله مناب ادعو ای الانشائی فلا یرد ما اورده الامام الرازی فتامل ۱۲ التحفه قوله قلنا لانسلم انه تحکم آه ویمکن ان یجاب بانه صرح المصنف بان المقصود فی المندوب لیس اقباله لاحقیقة ولا حکما بل المقصود انما هو التفجع علیه وانما قولهم یاجبال ویاسماء فلما لم یکن المقصود آخر جعله منادی ضرورة ۱۲ التحفه قوله فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا آه اقول ههنا احتمالات کثیرة ووجوه وافرة وبیانات عظیمة لم یبینها الاستاذ العلام فافهم ان فوائد قیوده وهذا التعریف ما قبله ظاهرة فلهذا لم یبینها فتدبر وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب مناب فلو ذکر الفعل لزم الجمع بین النائب والمنوب عنه وهو غیر جائز ۱۲ التحفه

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اى
طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو طلبا
لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظ والتقديرى لا يصح لان
الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فى النسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى و
التقديرى قلنا ان توصيف الطلب باللفظ والتقديرى ليس توصيفا بحال
متعلقه وهو الة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية
عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير
المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو نيابة لفظية او تقديرية فان
قيل ان توصيف النيابة باللفظ والتقديرى لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب
والمنوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظ والتقدير قلنا ان توصيف
النيابة باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او
نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور فى اقباله الراجع
الى المنادى لكن المصدر مبنى للمفعول اعنى الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى
هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابا دعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب
بحرف النداء الذى سدّ مسدّ الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو مذهب ابو على فعلى هذا لا يصح عد
المنادى مما حذف فيه اعنى المفعول به لفعل محذوف قلنا فى هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سيبويه
ومذهب المبرد ومذهب ابو على فمذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر
ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذى سدّ مسدّ الفعل ومذهب ابو على

قوله كما هو مذهب ابو على وذلك بان الهمزة من ادوات النداء وهى حرف واحد اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم
اليس فى اسم الفاعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والتالى باطل فالمقدم مثله واجيب عن الاول بان ادوات
النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم يعنى فى المسلم اقل من حرفين وعن
الثانى بانه قد يستر مخوافى بعض
التصريفات وهذا ايضا منع وعن الثالث بان الجملة قد يعرض لها ما يخبر جها من الاستقلال كادوات القسم والشرط للجملة القسمية والشرطية
ايضا منع فافهم منه قوله الجر بحرف النداء الذى سد مسدّه وهذا المذهب فى الحقيقة راجع الى مذهب سيبويه لان ظاهر يقتضى ان يكون نسبة العمل الى حرف النداء مجازا وانه

ان المنادی منصوب بحرف النداء من حیث ان حروف النداء من قبیل اسماء الافعال
والمختار عند المصنف مذهب سیبویه فیصح عدّه مما نحن فیه وعلی المذاهب کلها یا زید
جملة والمنادی لیس جزء الجملة بل جزئی الجملة محذوف فان فعند سیبویه احدهما الفعل
والآخر الفاعل وعند المبرد احد جزئی الجملة حرف النداء الذی هو سادّ مسدّ الفعل
والفاعل[1] محذوف وعند ابی علی احد جزئی الجملة اسم الفعل والآخر الضمیر المستکن فیه
ویبنی علی ما یرفع به ان کان مفردا معرفة فان قیل الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی
وفی یرفع ایضا راجع الی المنادی فعلی هذا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا وهو
محال قلنا الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع راجع الی الاسم فلا یلزم کون الاسم
الواحد معربا ومبنیا لکنه ضعیف لانه مخالف عن سیاق الکلام لان سوق الکلام
وقیل لبیان احکام المنادی فقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی ویرفع مسند
الی الجار والمجرور وقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع ایضا
راجع الی المنادی لکن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء
یبنی فلا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا فان قیل لم یُبْنَ هذا القسم من المنادی مع ان
یبنی الاصل فی الاسماء الاعراب ولِمَ یُبْنَ علی الضمة دون الفتحة والکسرة قلنا انما یبنی لوقوعه
موقع الکاف الاسمیة المشابهة للکاف الحرفیة الخطابیة ویُبْنَی علی الضمة دون
الفتحة والکسرة لانه لو بنی علی الفتحة لالتبس بالمنادی الذی فی آخره الف

---

[1] قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف یکون ههنا محذوفا قلت لعل ذلک عند ذکر الفصل وههنا لیس کذلک کذا قال مولانا ظهیر الله وتردد هذا الجواب بما قیل فی الکشف من ان حذف الفاعل ممنوع الا من ان یکون فعله مذکورا او مقدرا انتهی فتبصر فی النظر قال استاذ الاستاذ اقول یمنع حذف الفاعل مطلقا وقد حذف کثیرا من ان یعد وبحصی کما فی الهاد وسهلا وفی ما اضمر عامله وقع التحذیر وغیرها فلا یخفی بالنظر الامعن انتهی [2] قوله علی ما یرفع به عدل الیه من قول النحاة علی الضم مع کونه اخصر وادفع لعدم شموله التثنیة والجمع وذلک لان المضم والفتح والکسر یطلق علی الحرکات وحدها سواء کانت البناء والاعراب بخلاف الرفع والنصب والجر فانها کما لا یطلق علی الحرکات لا یطلق علی الحروف ایضا لکن ان یتسمح فی جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم یوضع الا للحرکات وانما یطلق علی الحروف مجازا لعلاقة مقامها وعلی هذا لا مانع من ان یطلق المضم والفتح والکسر ایضا علی الحروف القائمة مقام تلک الحرکات مجازا انتهی [3] قوله وانما یبنی علی الضمة اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول وانما یبنی الحرکة سکون السکون لکان اولی بکل لا یخفی اقول انما لم یبن علی السکون اشارة الی بنائه عرضی لاصلی ولا لازم کالضمائر وغیرها اعلم ان المبنی العرضی علی قسمین مبنی عارض ومبنی لازم فالمبنی اللازم ما لا یفترق منه بناؤه فی وقت من الاوقات وفی حین من الاحیان کالضمائر واسماء الاشارة وغیرها والعارض بخلافه فلا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه والی غیره وان المنفی القسم

[1] ای مولانا عبد الحکیم صاحب ۱۲

ثم حذف الالف واكتفى بفتحة ما قبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذى هو مضاف الى ياء المتكلم ثم حذف الياء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدين ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل لم خفض صفة الخافض فلا يصح نسبته الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى يجر والا نجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان المقصود خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس يرتفع قلنا لو يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمى واللام الجارة مع الكاف الاسمى مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف الاسمى فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

---

۵۱ قوله وتخفض الخ قال الرضى وابن الناظم والفاضل اللاري انه لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب الا ياء وحدها لكونها اشهر حروف النداء فكان اولى ان يتوسع فيها قال سيبويه فى كتابه ولم يلزم فى هذا الباب اى الاستغاثة الا ياء التنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك لعمرك لخير منك فلا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو اى وهيا لانهم لما اردوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذى ليس فيه معنى الاستغاثة ولا التعجب ذهم الخليل ان هذه اللام بدل من الزيادة التى تكون فى الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجبا له ويا بكراه اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف ١٢ منه

۵۲ قوله فان قيل ان المخفض صفة الخافض الخ اقول لا يذهب عليك ان المخفض صفة والصفة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع ولا شك ان المخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خفاء فى انه صفة بالطريق الثانى وههنا كذلك لان يخفض على صيغة المجهول كما لا يخفى على المتأمل ١٢ منه

۵۳ قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى فى شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جنى بيا المأخوذ منه معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف فحسب ذلك قال سيبويه اقول لم اجد له اثرا فى كتابه فى هذا الباب اى باب الاستغاثة وقال ابن خروف ذلك لا يتعلق بشئ وذكر المستغاث له بعد مجرور اللام مكسورة وتأتى على الاصل وهى حرف تعليل تعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك كذا انتهى وان شئت تبيانه تفصيلا فارجع الى المطولات ١٢ منه

۵۴ قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمى الخ وقال الاستاذ

علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم تقوي بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المصنف ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطي حكم المنادى وفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح ما قبلها وبينهما تنافٍ في نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان في اخره الف والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه انتهى ۱۲ تحفه قوله وبينهما تنافٍ لقائل ان يقول لانسلم ان بينهما تنافٍ بل التنافي بين الخفض والنصب ههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام تقدر ولا استحالة كما تقول جاءني غلامي فهو مرفوع لاجل الفاعل ومكسور لاجل اللام فافهم ۱۲ تحفه قوله وقوعه موقع الكاف الخ فيه مناقشة تحفه

المذکور فیما سبق اقسام ثلثة وهما ضمیر التثنیة فلا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع
الیه قلنا الضمیر فی ماسواهما راجع الی المنادی المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء
کان مستغاثا باللام او بالف فان قیل هذا ینقض بنحو یا فتی القوم لانه ماسواهما
من القسمین المذکورین ولیس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان یکون لفظا او
تقدیرا وههنا وان لم یکن لفظا لکنه تقدیرا فان قیل هذا ینقض بنحو یا خمسة
عشر لانه ماسواهما من القسمین المذکورین مع انه لیس بمنصوب لا لفظا ولا
تقدیرا قلنا هذا الحکم فی المنادی المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادی مبنی
قبل دخول حرف النداء اعلم ان ماسوی المنادی المفرد المعرفة علی اربعة اقسام
قسم لا یکون مفردا بل یکون مضافا او شبهه وقسم لا یکون معرفة بل یکون نکرة وقسم
لا یکون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو یا عبد الله ومثال الثانی نحو یا طالعا
جبلا ومثال الثالث نحو یا رجلا لغیر معین ای حال کونه مقولا لغیر معین
ومثال الرابع نحو یا حسن وجهه ظریفا فان قیل ما الوجه للمصنف حیث ذکر امثلة
الاقسام الثلثة الاول ولم یذکر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح اشتفاء کل واحد
من القیدین بالمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الی ایراد المثال علیحدة
او نقول ان مثال القسم الثانی یحتمل ان یکون مثالا للقسم الرابع بحیث ان یکون المراد
بیا طالعا جبلا هذه العبارة سواء یرادبه المعین او یرادبه غیر المعین فان ارادبه المعین
کان مثالا للقسم الثانی وان ارادبه غیر المعین فهو مثال للقسم الرابع فان قیل لم اعرب

---

۱ قوله بذا الحکم فی المنادی اقول ولم یقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظی والتقدیری والمحلی لان المنادی المفرد المعرفة
والمستغاث ایضا منصوب المحل فلا فائدة فی قوله وماسواهما الخ منه ۲ قوله مضافا او شبهه سواء کان باضافة معنویة او لفظیة لکن عن
ثعلب اجازة النصب فی المضاف بالاضافة المعنویة والمحضة والشبیهة بالمضاف ما اتصل به شیء من تمام معناه اما بالعمل او مجرورا او بعطف نحو
یا ثلثة وثلثین ۱۲ منه ۳ قوله یا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمد لما الموصوف المحذوف المعرف ای یا ایها الطالع
فحذف الموصوف للاختصار وذکر الطالع لئلا یجتمع آلتا التعریف لا المنکر لان طالعا معرفة بدلیل توصیفه بالمعرفة یقال یا طالعا جبلا
الظریف لکن قال الرضی ان الاعتماد علی الموصوف المحذوف غیر معتبر عند الجمهور او معتمد لحرف النداء کما قال ابن المالک فی الفیته شعر
کفعل امر قال فی العمل ۱۲ منه ۴ قوله ان کان عن مضیه بمعزل ۱۲ ودل استفهاما او حرف نداء او نفی او جاء صفتا او مسندا او علی مذهب الاخفش والکوفیین حیث لم یشترطوا الاعتماد

هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولم نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص العظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف في انما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعها تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضا تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وشبه المضاف لانهما في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل لم لا ينتقض بنحو يا زيد يا زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي

---

۵۱ قوله وهو قوله آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر ۱۲ تحفه ۵۲ قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى ۱۲ تحفه ۵۳ قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلام في قول المصنف كل رجل وضيعته ان وضيعته قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كثير فالاولى ان يقال انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة فتدبر فيما مر منا ۱۲ تحفه ۵۴ قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما سيجئ ۱۲ تحفه ۵۵ قوله لان فيها ايضا تعين النصب لجاز ان الانباري المرفع ۱۲ تحفه

فما الوجه للمصنف حيث لم يقيد التاكيد بالقيد المعتبر لان المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الآتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصنف ذكر التوابع التي يجري فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارضي فيشبه بالمعرب فتابع المعرب تابع لفظه وتنصب على محله لان تابع المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و العاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان في يا تيم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة دائم موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المصنف مثالا لتنبيهها على الجواز اي على جواز توصيفه في الجملة في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

---

۱ قوله لان المختار آه اقول وقال الرضي وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلام لينكشف لك حقيقة المرام ۱۲ تحفه ۲ قوله انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما به الكثرة اشهر في التوضيح والبيان فارتفع ما قال الاستاذ نعم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم ۱۲ تحفه خادميه

ای یختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذکور لما اقتنم دخول حرف النداء علیه فهو لم یکن منادی مستقلاً فی الحقیقة بل یکون تابعاً للمنادی وتابع المبنی تابع لمحله فی محله النصب علی المفعولیة فیکون تابعه منصوباً ایضاً وابو العباس ان کان کالحسن ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل فی اختیار الرفع مع جواز النصب لامکان جعله منادی مستقلاً والا ای وان لم یکن کاسم الحسن فی جواز نزع اللام منه فکابی عمرو فی اختیار النصب مع جواز الرفع لعدم امکان جعله منادی مستقلاً والمضاف ای التوابع المضافة بالاضافة المعنویة تنصب ان التوابع المضافة اذا وقعت عین المنادی فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادی فتنصب بالطریق الاولی مثال الصفة المضافة نحو یا زید ذا المال ومثال التاکید المضاف نحو یا تیم کلهم ومثال عطف البیان المضاف نحو یا زید اخا عمرو ویا زید ابا عبد الله والبدل والمعطوف غیر ما ذکر حکمه حکم المستقل ای حکم المنادی المستقل مطلقاً سواء کانا مفردین او مضافین او شبه مضافین معرفتین او نکرتین مثال البدل المضاف نحو یا زید ابا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو یا زید طالعاً جبلاً ومثال البدل المعرفة نحو یا زید عمرو ومثال البدل النکرة نحو یا زید رجلاً صالحاً وامثلة المعطوف بعینها امثلة البدل مع ایراد الواو فیها اما فی البدل فلانه مقصود بالحکم والمبدل منه توطیة لذکره واما فی المعطوف فلانه لما منع من دخول حرف النداء علیه فکان حرف النداء مقدراً فیه فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا زید بن عمرو لانه منادی مفرد معرفة مع ان فیه اختیار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

قوله کالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الی اللام علی ثلثة اقسام عند المحققین قسم لا یدخله اللام وقسم یدخله وجوباً وقسم یدخله جوازاً قال الملا رحمه فی شرح المفصل فاما الذی لا یدخله فهو کل اسم غیر صفة ولا مصدر ولیس فیه الف ولام فی اصل وضعه کرجل سمیت باسمه وجعفر وما الشبه ذلک کزید واما الذی یدخله وجوباً فهو کل اسم قلب باللام مطلقاً کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس علماً فاذا دخل اللام کثر استعماله حتی کانه علم معه او اسم ولیس بصفة ولا مصدر کالدبران والعبوق فیکون وضعه للعلم مع اللام واما القسم الذی یدخله اللام جوازاً فهو کل ما وضع صفة فی الاصل او مصدراً کالحسن فیکون دخول اللام نظراً الی الاصل ای الی نهج الوصفیة الاصلیة کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ منه

والعلم الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضي
الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال في كلامهم والكثير يقتضي التخفيف فخففوه
باختيار الفتحة فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه
القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لان الرجل في هذه
الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا تؤدي المعرف
باللام قيل في هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هواي وها ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هواي وهذا لا يلزم اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات
لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اي منادى مفرد معرفة والرجل
تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب فمع ان ههنا
جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فاجاب المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه
المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي
توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر
ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب

---

۱ قوله والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ماكونه منادى فلان المتكلم فيه انما كونه مبنيا على الضم فلما فهم من اختيار فتحة المبني وعن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق بها اعني ابنة بلا تحلل واسطة كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج منه مثل يا يزيد الظريف ابن عمر وكذا قال الشارح ۱۲ منه ۲ قوله فخففوه آه اي لفظا وخففوه خطا بحذف الف ابن لانه والكثير
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة مطلقا كان
اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا في الرضي ۱۲ منه ۳ قوله انكم قلتم حيث قال المصنف والمعطوف بالمعرف
المتمتع دخول يا عليه ماذكر الا ناه افاهم ۱۲ منه ۴ قوله اي وها يجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الهاء وان تضم لما ذا اتبعا وعليه قراءة
ابن عامر ايه الثقلان اي الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء في الوصل كذا في المغني وانما زيد ها التنبيه تاكيدا او تعويضا عما يستحق اي من المضاف
اليه ۱۲ منه ۵ قوله والتزموا رفع الرجل وجاز النصب قياسا على يا يزيد الظريف ۱۲ منه ۶ قوله وتوابع المعرب آه
اي المعرب الذي ليس بمحل فلا يرد ما اورد بعض شراح الوافي من انه مشكل لان المعرب لا يستحق اتباعه باعتبار المحل اجماعا فلا يس زيد قائم والقاعدة
بالنصب قال في باب الاستثناء واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد لان هذا الاتباع للمعرب باعتبار المحل انتهى منه

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا الله لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات فاجاب المصنف بقوله وقالوا یا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی اما کونها لازما فلانها جزء من العلم واما کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المکسورة وعوض عنها اللام فصار ال لاه ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل هذا منقوض بقول الشاعر شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی وانت بخیلة بالوصل عنی ان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قیل هذا ینقض بقول الشاعر شعر فیا الخلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبا شرا ان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا شذ شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد المعرفة مع انه مبنی علی الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله قلت فی مثل یا تیم تیم عدی والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب کرر فیه المنادی المفرد المعرفة ویلی الثانی الاسم المجرور بالاضافة الضمنیة المنادی المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضم والنصب لان تیم الاول مضاف الی عدی

۵۱ قوله یا اسد آه قال الرضی والاصل فی یا اسد قطع الهمزة وذلک للایذان بمن اصل الامر ان الالف واللام خرجا عما کانا علیه فی الاصل وصار الجزء الکلمة حتی لایستنکر وا اجتماع یا واللام فلو کانا باقیا علی اصلهما لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل حکی ابوعلی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لیها ای تستر فیقال فی قطع همزته واجتماع اللام ویا ان هذا اللفظ مخص بالاستیلاء لایجوز فی غیره کاختصاص مسماه تعالی ۱۲ تحفه خادمیه ۵۲ قوله شعر آه لم یسم قائله یعنی متحمل شدم من آن امر را از جهت تو ای آنچنان کسی که مائل بخود گردانیدی دل مراد حال آنکه تو بخل کنندهٔ بوصل خود از من قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نخوانت الذی قتل زیدا وانا الذی وهب الالوف ۱۲ تحفه خادمیه ۵۳ قوله بقول الشاعر آه لم یسم قائله و ایاکما تحذیر یعنی ای دو پسران که این صفت دارید بچنان دو پسران هستید که گریخته آید پرهیزید نفس خود را از انکه کسب کنید بدی را بنسبت ما ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ۲۰۔

المذکور وتم الثانی تاکید لفظ فاصلا بین المضاف والمضاف الیه کما هو مذهب سیبویه او ان تیم الاول مضافا الی محذوف بقرینة المذکور کما هو مذهب المبرد والمنادی المضاف من قبیل المنصوبات والمضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه وجوه اربعة لان المنادی المضاف الی یاء المتکلم کثیر الاستعمال فی کلامهم وکثیر الاستعمال یقتضی التخفیف فیختارون التخفیف فیه بکثرة الوجوه نحو یا غلامی بسکون الیاء ویا غلامی بفتح الیاء ویا غلام بحذف الیاء اکتفاء بکسرة ماقبلها ویا غلاما بقلب الیاء الفا وابدال الکسرة فتحة فانقیل هذا منقوض بنحو یا عبد الله لانه المنادی المضاف الی یاء المتکلم لم یجز فیه الوجهان الاخیران قلنا جواز الوجهین الاخیرین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم المشهر بالاضافة الی یاء المتکلم لدلالة الشهرة علی الیاء المغیرة بالحذف وبالقلب وبالهاء وقفا فرقا بین الوصل والوقف وقالوا یا ابی ویا امی بالوجوه الاربعة المذکورة مع زیادة الوجهین الاخیرین لان نداء الاب والام کثیر بالنسبة الی نداء الغلام فاختاروا فیه زیادة الوجهین الاخیرین للتخفیف ویا ابت ویا امت بقلب الیاء بالتاء فتحا ای حال کون التاء مفتوحة موافقة لحرکة الیاء وکسرا ای حال کون التاء مکسورة لمناسبة الیاء وبالالف بعد التاء لانه جمع بین العوض والمعوض عنه وهو غیر جائز ویا ابن ام ویا ابن عم خاصة مثل

---

۵۱ قوله وجوه اربعة قال سیبویه فی کتابه فی باب اضافة المنادی الی نفسک اعلم ان یاء الاضافة لما ثبت فی الواحد کما لم یثبت التنوین فی المفرد لان یاء الاضافة فی الاسم بمنزلة التنوین لانها بدل من التنوین واثبات الیاء فی مارأیت یونس فی المضاف لغة کان ابو عمرو یقول یا عبادِ فاتقونِ انتهی مع حذف ۱۲ تحفه ۵۲ قوله بسکون الیاء وهو الاصل لان الاسم الذی علی حرف واحد کان مفتوحا کالکاف الخطاب ۱۲ تحفه ۵۳ قوله بفتح الیاء وهو الاکثر للتخفیف ۱۲ تحفه ۵۴ قوله اکتفاء بکسرة ماقبلها اذا کان قبلها کسرة فلا یرد نحو یا فتای ۱۲ تحفه ۵۵ قوله فرقا بین الوصل والوقف لقائل ان یقول الفرق حاصل فی الوجهین الاولیین بغیر الهاء ایضا فاقول فینبغی ان لا یزاد الهاء فیهما لانتفاء العلة اللهم الا ان یقال هذه العلة علة للوجهین الاخیرین وما ماثلة الوجهین الاولیین فاظهار الحرکة ۱۲ تحفه ۵۶ قوله موافقة لحرکة الیاء آه لما مر من ان الاصل فی الاسم الذی کان علی حرف واحد الفتح ۱۲ تحفه ۵۷ قوله لمناسبة الیاء ای لمناسبة طبیعة الیاء فان الیاء مرکبة من کسرتین فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان الیاء لا یناسب الکسر العارض علیها بل ینافیها وانما یناسب ماقبلها یعنی لما کانت الکسرة اخت الیاء وکسرت التاء المبدلة من التنوین تذکرة لها دالة علیها ۱۲ تحفه خادمیه

باب یا غلامی بالوجوہ الاربعۃ المذکورۃ وقالوا بزیادۃ وجہ اخر یا ابن ام ویا ابن عم بقلب الیاء الفا وحذف الالف اکتفاء بفتحۃ ما قبلہا لثقل التضعیف لکثرۃ الاستعمال وطول اللفظ ولما کان من خصائص المنادی ترخیم المنادی شرع المصنف فی بیانہ فقال وترخیم المنادی جائز مطلقا سواء کان فی الضرورۃ الشعریۃ او فی سعۃ الکلام وفی غیر ضرورۃ الترخیم فی اللغۃ دم بریدن یا گویند فی الاصطلاح ہو حذف فی اخرہ تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلۃ اخری مقتضیۃ للحذف فان قیل تعریف الترخیم لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ ترخیم غیر المنادی قلنا ہذا التعریف مخصوص بترخیم المنادی وترخیم غیر المنادی معلوم بالقیاس او نقول ہذا التعریف لمطلق الترخیم لان الضمیر المرفوع راجع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور فی اخرہ راجع الی الاسم فیکون المعنی ہو ای الترخیم مطلقا حذف فی اخر الاسم تخفیفا وشرطہ ان لا یکون مضافا لانہ لو کان مضافا فانک لا تخلو اما ان تحذف فی اخر المضاف او فی اخر المضاف الیہ فعلی الاول یلزم الترخیم فی وسط الکلمۃ بالنظر الی المعنی وعلی الثانی یلزم الترخیم فی غیر المنادی بالنظر الی اللفظ ولا مستغاثا الا باللام ولا بالالف اما عدم کونہ باللام فلانہ لم یظہر فیہا ترخیم حروف النداء من الضمۃ والنصب فلا یجری فیہ الترخیم الذی

شرح

---

۵۱ قولہ من خصائص المنادی ترخیم المنادی ای فی سعۃ الکلام فلا یرد ان الترخیم لیس من خصائص المنادی بل یوجد فی غیرہ کما قال المصنف وفی غیرہ ضرورۃ ۱۲ منہ ۵۲ قولہ وشرطہ اعلم ان الاستاذ العلام لما قال ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او الترخیم مطلقا اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی کما قال الشارح اشار الی جواز ارجاع الضمیر علیہما علی کل من التقدیرین وما قال الشارح حق فہم من ظاہر عبارۃ عدم الجواز فتامل ۱۲ منہ ۵۳ قولہ ان لا یکون مضافا قال الفاضل اللاری لو قال ان یکون مفردا کان اولی لانہ اظہر فی اخراج شبہ المضاف اذ سبق منہ جعل المفرد فی مقابلۃ المضاف وشبہہ یعنی انہ تقرر فی صدر البحث ان المفرد فی المنادی یذکر مقابلا للمضاف والمضاف الیہ فلا مجال لتوہم خروج المثنی والجمع الیضا قیل لم تعلل ذلک نصا النفی قول الکسائی والفراء فانہما یجوزان الترخیم فی المضاف وقوعا والحذف فی آخر المضاف الیہ نحو قال الشاعر شعر خذ حظکم یا اکل کعکرم واکرمن لؤاصر فاجرم بالغیب یذکرنی ۱۲ حیث حذف التاء من عکرمۃ وہو مضاف الیہ للاکل ۱۲ منہ ۵۴ قولہ بالنظر الی المعنی بناء ظاہر اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلۃ زای زید اما اذا لم یکن علما فیجوز ان یلحق المضاف من حیثہ مضافا لا یحیدون المضاف شیئا کما قال الفاضل اللاری ولا یقال ان مجموع المضاف والمضاف الیہ ہو المعنی العلمی لاشتراط العلمیۃ فی الترخیم کما قال العلوی کیف تعمل وقد قال الملۃ فان یکون اما علما او ما بتاء التانیث فافہم ۱۲ منہ ۵۵ بالنظر الی اللفظ ظاہرا قالم یکن المرکب الاضافی علما اما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی یراعی حال جزئیہ قبل العلمیۃ فی استقلال کل من الجزئین باعرابہ ۱۲ منہ ۵۶ قولہ ولا مستغاثا وبعض

هو من خصائص المنادى او اما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في اخره للغرض المطلوب وهو
الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغاثا فكذلك كذلك
يشترط ان لا يكون مندوبا فلم يتعرض المصنف لنفيه قلنا المندوب داخل في المنادى
عند المصنف وهذه الشروط شروط ترخيم المنادى ولو سلم ان المندوب داخل في المنادى ففيه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في اخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه والجملة
كان المحل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ويكون اى المنادى المرخم
اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلان العلم لشهرة امره يكون فيه ما يقع دليلا على
ما القي واما كونه زائدا على ثلثة احرف فلئلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة
بالترخيم واما بناء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف فلان وضع التاء على
الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى السقوط فان قيل هذا ينقض نحو يا صاحب فانه
يا صاحب لانه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
له والوجه مع الشذوذ كثرة استعماله منادى لما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم شرع في
بيان كمية المرخم فقال فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا كاسماء اذا
جعلتها فعلاء ومرو ان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل من
ابنية المعرب حذفتا اى الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلمطابقة الرفع بالوضع واما في
الثاني فلئلا يعد قد المثل المشهور وهو قولهم صلعم على الاسد بلت عن النقد فانقيل هذا ينقض
نحو سعلاة لان في اخره حرف صحيح قبله مدة مع انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد بالصحيح الصحيح الاصل
والتاء زائدة فانقيل هذا ينقض نحو عوة ومرمى لانه ليس في اخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيهما الحرفان

---

۵۱ قوله او حرف صحيح اى اصلي حقيقة او حكما قبله مدة زائدة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لئلا يلزم نقص الاسم المعرب وان كان باعتبار
الاصل فافهم ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فلمطابقة الرفع بالوضع يعني انها كما زيدتا معا حذفتا معا ۱۲ تحفه ۵۴ قوله المثل المشهور
اعترض عليه بان آخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غير اصلي قبله مدة اصلية ترخم حرف واحد فقط فيرد المثل السائر كذا قال مولانا ابو البقاء
اقول لما كان آخر المنادى حرفا صحيحا غير اصلي كان كانه كلمة مستقلة برأسها ولا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها ۱۲ تحفه
۵۵ قوله المراد بالصحيح الخ اى لتبادر الذهن اليه لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا ۱۲ تحفه خادميه۔

قلنا الصحیح اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما والحرف الاخیر منہما وان لم یکن صحیحا حقیقۃ لکنہ صحیح حکما لانہ فی حکم الصحیح فی الاصالۃ فان قیل ہذا ینقض بنحو مختار لان فی اخرہ حرف صحیح ماقبلہ مدۃ مع انہ لا یحذف الحرفان الاخیران قلنا المراد بالمدۃ الزائدۃ وہذہ المدۃ مدۃ اصلیۃ وان کان مرکبا من غیر المرکب الاسنادی والاضافی حذف الاسم الاخیر لانہ بمنزلۃ تاء التانیث فی العوض والطرو وان کان غیر ذلک فحرف واحد لعدم موجب حذف الزائد وہو ای المنادی المرخم فی حکم المنادی الثابت علی الاکثر لان المحذوف کالملفوظ فیکون اخرہ کالوسط حکما فیقال یا حار بکسر الراء ویا عمرو بسکون الواو والمطرفۃ قبلہا ضمۃ ویا کروا بواو متحرکۃ قبلہا فتحۃ وقد یجعل اسما برأسہ فی الاعراب والبناء علی الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسیا منسیا فیقال یا حار بضم الراء لانہ منادی مفرد معرفۃ والمنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضمۃ فینبغی ان یبنی علی الضمۃ ویا عمی بقلب الواو یاء وابدال الضمۃ بالکسرۃ لان الواو وقعت فی الطرف وماقبلہا ضمۃ والواو اذا وقعت فی الطرف قلبت یاء وضمۃ ماقبلہا ابدلت بالکسرۃ لمناسبۃ الیاء ویا کرا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء ما منع الاعلال وہو وقوع الساکن بعد الواو وقد استعملوا صیغۃ النداء وہی یا خاصۃ لان یا اشہر من بین صیغ النداء فہی اولی بالتعمیم فی المندوب والمندوب فی اللغۃ میت یبکی علیہ احد ویعد محاسنہ لیعلم الناس

---

۵۱ قولہ بالمدۃ الزائدۃ لتبادرہ الی الذہن لغلبتہا وکثرتہا ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ من غیر المرکب الاسنادی والاضافی لانہ مر حالہا فتذکر ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ لعدم موجب الحذف ای لحصول المقصود وہو التخفیف وعدم موجب الحذف فافہم ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ کالوسط حکما آہ فلا یتغیر عن حالہ بل یبقی علی حالہ السابق ۱۲ تحفہ ۵۵ قولہ والواو آہ ای الواو الاصلی یعنی لا یکون بدلا عن حرف آخر فلا یرد نحو کفو لانہ بدل من الہمزۃ اذ اصلہ کفوء علی ما فی التعزیک فابدل کما فی موجل ولا یتغیر کالحرکات فلا یرد الوتغیرہ ۱۲ تحفہ ۵۶ قولہ وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب آہ قال مولانا عصام الدین لاوجہ لایراد المندوب فی اثناء مباحث المنادی والفصل بینہ وبین مباحثہ فالاولی ان یؤخر عن بحث المنادی انتہی اقول لو تاخر عن بحث المنادی لتوہم انہ بحث مستقل الا لحق بالمنادی فیکون مواضع الحذف الواجبی خمسۃ لا اربعۃ وہو خلاف ما تقرر عند الصرفیۃ فلہذا اورد فی اثناء مباحث المنادی ولم یقل قد استعملوا یا فی المندوب مع کونہ انحصارا شارۃ الی ما بہا موضوعۃ للنداء حقیقۃ لا فی الندبۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ

علی ان موت امر عظیم یعذر فیه فی البکاء ویشارکوه فی التفجع علیه فی الاصطلاح هو المتفجع
علیه وجودا او عدما یا او وا فان قیل ان حکم المندوب کحکم المنادی المفرد المعرفة فی
الاعراب والبناء فالحامل علیهم فی عدم اندراجه فی المنادی فاجاب المصنف بقوله واختص
ای امتاز المندوب عن المنادی بوا وحکمه ای المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی
بشرط وقوعه علی صورة قسم من اقسام المنادی فلا یرد علیه النکرة ولک یاذا الالف
فی اخره لمد الصوت المطلوب فی الندبة فان قیل بتقدیر زیادة الالف یلزم
الالتباس بین ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبین ندبة غلام المثنی وندبة غلام الجمع
فاجاب المصنف بقوله فان خفت اللبس بتقدیر زیادة الف فی اخره عدلت عن الالف
الی حرف کان حرکة اخر المندوب من جنسه قلت واغلامکیه واغلامکموه ولک الهاء
فی الوقف لحفظ المدات ولا یندب الا المعروف لیعذر النادب بسبب معرفة المندوب فی الندبة
فلا یقال وارجلاه اذا لم یشتهر بهذا اللفظ منه وبخاص امتنع وازید الطویلة یعنی امتنع
الحاق الالف فی اخر صفة المندوب خلافا فالیونس فانه یجوز الحاق الالف باخر صفة
المندوب بلانه لما جاز الحاق الالف باخر ما اضیف الیه المندوب مع ان بین المضاف والمضاف الیه مغایرة
بالذات جاز الحاق الالف باخر صفة المندوب بالطریق الاولی لاتحادهما بالذات والاخر بد لیراقولهم ابجمعی

۵۱ قوله فان قیل آه اقول هذا الاعتراض من قبیل ماب اندیدی موزه کشیدی ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلت واغلامکیه قیل نبه بهذا المثال
علی جواز ندبة المضاف الی المخاطب علی خلاف المنادی فانه لا یجوز اذ لا معنی لخطاب اثنین فی کلام واحد من غیر تثنیة او جمع عطف ولا یبعد ان
یکون هذا ما عیا الی اخراج المندوب عن المنادی وعدم جعله منادی علی ضرب من المدعوی والتعویل کما فی یا جبال کذا قال مولانا فوز الحق ۱۲ تحفه
۵۳ قوله واغلامکموه فی ندبة المخاطبین وانما زیدت الواو اذا لیم اصلها الضم کما قرر فی کتب ام العلوم لکن فی زیادة الواو کلام فتامل ۱۲
تحفه ۵۴ قوله خلافا فالیونس مع موافقته الکوفیین کذا فی الرضی وقال سیبویه فی کتابه فی باب ما الالحقة الالف التی تلحق المندوب ما یزید
فیلحق الصفة الالف فیقول وازید الظریفاه وواجمتی الشامیتیناه وزعم الخلیل ان هذا خطاء انتهی ۱۲ تحفه ۵۵ قوله بدلیل قولهم آه قال
مولانا عبد الرحمن واعلم ان الحاق الالف علی اخر صفة المندوب فی هذا المثال علی تقدیر کون الیاء فی عجمتی مشددة بان کان احدهما یاء النسبة
کما فی النسخة الموجودة عندی اقول لعل هذا سهو من الناسخ والعبارة هکذا بان کان احدهما یاء التثنیة وثانیهما یاء المتکلم فانه مضاف الیه والمفرد اذا
کانت مخففة فحینئذ یکون الحاق الالف باخر المضاف الیه انتهی اقول لا یخفی علی من له ادنی مسکة فضلا عن الفضلاء انه علی هذا یلزم ان یقال ان شاء ینام
بدون التاء والیاء والنون هذا کما تری ودونه خرط القتاد وکما لا یخفی علی النقاد فافهم ولا تکن من اهل الجدال والعناد وهذا فضل یوتی الله من یشاء من العباد ۱۲ تحفه

الشامیتیناۃ قلنا لایلزم من جواز الحاق الالف باخرما اضیف الیہ المندوب جواز الحاق الالف باخر صفۃ المندوب لان الاتصال بین المضاف والمضاف الیہ وان کان انقص فی المعنی لکنہ اتم فی اللفظ والاتصال بین الصفۃ والموصوف وان کان اتم فی المعنی لکنہ انقص فی اللفظ والنظر الیہ عند النحوی بحث الالفاظ لا المعانی واما قولہ واجمعتی الشامیتیناۃ فشاذ لا اعتبار ولا یجوز

حذف حرف النداء للتخفیف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا یکثر ندائہ فلا یستبق الذہن الی کونہ منادی علی تقدیر حذف حرف النداء والاشارۃ لانہ بمنزلۃ اسم الجنس فی الابہام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فی اخرہما الزیادۃ وطول الکلام والحذف ینافیہما والبواقی من المعارف التی یجوز معہا حذف حرف النداء اربعۃ احدہا العلم سواء مع ابدال المیم المشددۃ نحو اللہم او بغیرہ نحو یوسف اعرض عن ہذا وثانیہا لفظۃ ای الموصوف بذی اللام نحو ایہا الرجل او بموصوف ذی اللام نحو ایہذا الرجل وثالثہا المضاف الی مطلق المعرفۃ نحو غلام زید اقبل او رابعہا الموصول نحو من لا یزال محسنا احسن الی فان قیل انکم قلتم ان حذف حرف النداء لا یجوز مع اسم الجنس فہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو اصبح لیل وافتد مخنوق

---

۱ قولہ والاشارۃ الکوفیون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارۃ اعتبارا بکونہ معرفۃ قبل النداء واستدلوا بقولہ تعالیٰ ثُمَّ اَنْتُمْ هٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصریون بان ہؤلاء خبر المبتدا وہو منصوب باضمار اعنی ویکون انتم وتقتلون خبرا کذا فی بعض الشروح ۱۲ تحفہ ۲ قولہ والمندوب اقول وقد یحذف حرف النداء مع المندوب کما فی قولہ تعالیٰ وَنَادَوْا یٰمٰلِكُ لِیَقْضِ عَلَیْنَا رَبُّكَ قالہ القاضی البیضاوی ۱۲ تحفہ ۳ قولہ نحو اللہم فالمیم بدل عن یا آخر تبرکا باسم اللہ تعالیٰ وانما عوض المیم دون غیرہ لان المیم یفید التعظیم کما یناسب ان یکون عوضا من حرف النداء الذی ہو للتعریف ووجہ تکریرہ لا یخفی وقال الکوفیون اصلہ یا اللہ امنا بالخیر فحذف وردت بانک تقول لا یوہم بالخیر ولا یوصف اللہم عند سیبویہ ۱۲ اجاز المبرد وصفہ بدلیل اللہم فاطر السموات وہو عند سیبویہ علی الاستئناف ۱۲ تحفہ ۴ قولہ اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل قالتہ امرأۃ امرئ القیس ابن الحجر الکندی حین طال علیہا اللیل مع کواکبہا اللیل فجعلت تخاطبہ وتقول اصبح یا فتی فلم یجب عنہا فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألہا عن سبب کراہتہ فقالت لہ لانک تطیل الصدر بخفیف العجز سریع الارتقاء بطیء الافاقۃ فلما سمع ذلک منہا طلقہا فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدۃ طلب الشئ وقیل یستعمل المذموم ۱۲ تحفہ ۵ قولہ افتد مخنوق قالہ شخص وقع فی اللیل علی سلیک بن سلکۃ وہو نائم مستلق فخنقہ وقال افتد مخنوق فقال السلیک اللیل طویل وانت مغفری انت آمن من ان اغتالک فیہ وانت مستجیر لک فی الاسیر ثم ضغط سلیک فقرط فقال سلیک افرطت وانت الاعلی فصار مثلا یضرب فی حث النفس علی التخلیص من الشدائد والمعنی اعط فدیۃ یا مخنوق ۱۲ تحفہ ۶ کہ قریب دہم تولد ۱۲ ۶ پس در کدام چیز شتابی تو ہست در قید ۱۲

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وجوز حرف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل وجوبا وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بنحو ازيدٌ ذَهَبَ به لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وليس مثل ازيدٌ ذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر اذهب به فعل مجهول وهو ايضا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب اخر اعني اذهب على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادفا للفعل المذكور او لازما مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بمثل قولنا كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وكذا كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ لانه ليس من هذا القبيل اى من باب ما اضمر على شريطة التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فَعَلُوْا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ فيلزم فساد المعنى

ص ۱۳۶ سطر ۱۱

۵۱ قوله بعد حرف الشرط لم يذكر اصلا الشرط وان كان النصب اسم المحذر واجبا بعد ما لان الاشتغال بعد ما لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله اعني اذهب على صيغة المعلوم اه فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد ۱۲ تحفه ۵۳ قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب وهو فاعل وفي الثالث والثاني هو احد ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول مالم يسم فاعله ۱۲ تحفه ۵۴ قوله فالرفع واجب وانما لم يقل للاستاذ العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا بالذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ۱۲ تحفه خادميه

لان الزبر لیس محلا لفعل العباد بل هو محل لفعل کرام الکاتبین وهو کنایة عن افعالهم ۱۲ بل قوله تعالی وکل صغیر وکبیر مستطر فان قیل انکم قلتم ان الاسم المذکور اذا وقع قبل الامر والنهی ففیه اختیار النصب فهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة لان الزانیة واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانیة فتحملوا النحاة لاخراج هذه الآیة عن هذه القاعدة المذکورة لئلا یلزم اتفاق القراء علی غیر المختار فقلنا ومحو الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنی الشرط ای مرتبطة بمعنی الشرط عند المبرد لان اللام فی الزانیة لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنی الشرط وزانیة صلته والفاء فی فاجلدوا فاء جزائیة ومثل هذه الفاء یمنع عمل ما بعدها فی ما قبلها فلا یکون ممکن التسلیط والشرط فی ما اضمر عامله ان یکون الفعل المفسر ممکن التسلیط وجملتان عند سیبویه لان الزانیة مبتدأ محذوف للمضاف وهو الحکم وخبره ایضا محذوف وهو فیما سیتلی علیکم فیکون التقدیر وحکم الزانیة والزانی فیما سیتلی علیکم وقوله فاجلدوا جملة ثانیة ادرجت لبیان الحکم الموعود وجزء احدی الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری فلا یکون ممکن التسلیط

قوله لان الزبر آه قال الحافظ یکن رءوفک فان فعلهم فیها کنایة عن عدم التاخیر کانهم فعلوا فیها بعینه مبالغة انتهی اقول انما یرد ما قال الاستاذ لو کان فی الزبر متعلقا بفعلوا وان کان صفة لشئ فلا کما لا یخفی ثم یرد علیه انه علی هذا یلزم ان یکون فی صحائف اعمالهم علی قبل افعالهم بناء علی قاعدتهم وهی انه اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ مقید بقید یکون تقییده بذلک القید قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسکنه الله بحابح دار السلام ناقلا من صاحب المدارک کما قال حال الناظرین علی التقدیر الذی ذکرنا ای لیس المقصود من الآیة الکریمة هذا ای وان کان معنی مستقیما فلعله غفل عن احد ما ذکرنا والا فاستقامة المعنی بعید جدا فافهم وکن ممن ینظر وبرامد یدا ۱۲ تحفه

قوله منقوضة بقوله تعالی فیه ان الاشتغال بالضمیر او المتعلق وکلاهما مفقود ان اما الاول فظاهر واما الثانی فلان کل واحد عبارة عن الزانیة والزانی والمتعلق یجب ان یکون غیر المتعلق ویمکن ان یقال انه داخل فی الصورة الاولی من الاشتغال او المراد بالضمیر اعم من ان یکون حقیقة او حکما ولفظ کل واحد منهما فی حکم الضمیر لانه عبارة عن الزانیة والزانی المتقدمین علیه فی الذکر کما ان لفظ هما عبارة عنهما ویمکن ادخاله فی الثانیة باعتبار التغایر اللفظی بل المفهومی ولهذا اضیف الی ضمیرهما وان تاملت فی ما ذکرنا من وجوه المتعلق فلا یخفی علیک ههنا شئ ۱۲ تحفه خادمیه

واطرق کرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فانما المصنف
بقوله وشذ ای حذف حرف النداء مع اسم الجنس فی مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد
مخنوف واطرق کرا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا ای حذفا جائزا نحو الا
یا اسجدوا فالقرینة علیه دخول حرف النداء الا ترى ان حرف النداء لا یدخل الا علی الاسم وهٰهنا دخل
علی الفعل فعلم ان المنادی محذوف اعنی القوم وهؤلاء فیکون التقدیر الا یا قوم
اسجدوا والثالث ما اضمر عامله ای الثالث من المواضع الاربعة المذکورة الواجب
فیه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبی القیاسی ای کل مفعول به اضمر عامله
قد عامله الناصب علی شریطة التفسیر ای علی شرط تفسیر العامل فیما بعده الشریطة
بمعنی الشرط واضافة الشرط الی التفسیر بیانیة فیکون حاصل المعنی هکذا الثالث
ما اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیر العامل فیما بعده فههنا الحذف واجب لئلا یلزم الجمع بین
المفسِّر والمفسَّر فان قیل ان کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق
فعلی الاول یلزم تعریف الخاص بالعام وهو باطل وعلی الثانی لا یکون التعریف مانعا عن
دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المفعول فیه فی نحو هذا التركيب یوم الجمعة صمت فیه
قلنا ان کلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بکل اسم هو المفعول به مجازا من قبیل ذکر
العام وارادة الخاص وهو کل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه ای فارغ کل واحد
منهما عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بسبب تسلیطهما بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم
او متعلقه ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیره بحیث لو سلط بمجرد رفع

سلہ قولہ الا یا اسجدوا هذا اذا کان الا بالتخفیف واما اذا کان بالتشدید فلا یکون مما نحن فیه بل یکون ح مرکبا من ان الناصبة
المصدریة ولا النافیة ویسجدوا فعلا مضارعا سقط نونه بأن وعلی الاول الا حرف تنبیه ویا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ۱۲
تحفہ سلہ قولہ الواجب فیه حذف الفعل الناصب الخ اقول لم یعبر العامل ههنا بل الفعل بعد المنصوب بل فیه وفی ضمیره لیصح
تسلیطه علیه والا فالعامل فیه ما یدل علیه الفعل الذی بعده ویسد مسده ففی زیدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غیر
تقدیر ومررت یسد مسده ۱۲ تحفہ سلہ قولہ الشریطة بمعنی الشرط ویحتمل ان یکون فعیلة بمعنی مفعول من الوصفیة
الی الاسمیة او للتانیث بجعلها منقولة من المجاری علی موصوف محذوف هو العلة کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفہ خادمیہ

هذا الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى الفعل او شبهه او مناسبه فى التراد
واللزوم لنصبه على المفعولية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج
منه ما اضمر عامله فى نحو زيدا عمرو ضربه زيدا انت ضاربه لانه ليس بعده فعل او شبهه
قلنا معنى البعدية ان يكون الفعل او شبهه جزءا او اقعا من الكلام الواقع بعده ما اضمر
عامله لانه يليه فان قيل المشتغل لا يخلو اما بمعنى الفراغ او بمعنى التسليط فعلى الاول يصح
تعديته بعن لا بالباء وعلى الثانى يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا ههنا مشتغلان احدهما
مذكور والآخر مقدر فالمذكور بمعنى الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فان قيل
هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل زيد ضربته لانه بعده
فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط فى ما اضمر عامله ان يكون المانع من عمل
الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل معه امر آخر وهو
عمل العامل المعنوى اعنى الرفع بالابتدائية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير
لانه دخل فيه خبر كان فى مثل زيدا كنت اياه لانه بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلط عليه

ف قوله مشتغلان آه اقول لا حاجة الى ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه به باعتبار تضمينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلى اعنى التسليط كما اشار الشارح اليه
بقوله وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالفعل فى ضمير ذلك الاسم ومتعلقا فارغا عن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق
بالمشتغل على تضمين معنى الفراغ والاعراض ويمكن جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق الجر والثانى به انتهى فافهم ولا تكن من اهل الهوى
ف تحفه ف قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدا آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاخير من
على جامعية التعريف فى هذا المقام مع تصريحه فى ما مضى من المرام بان المراد بالاسم فى التعريف المفعول به لا العام فالمبتدا لو لا يكون
داخلا فى الجنس ولا بد للاخراج منه كما لا يخفى على ذوى الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف لما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال
انه الى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ف تحفه ف قوله مجردا اشتغاله قد يشكل بانه مجرد رفع الاشتغال لا ينصب بل لا بد مع ذلك
من تفريغه عن العامل المقدر اذ لا يجوز فى معمول عاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله فى الاسم المذكور وليس فى الكلام
ما يمنع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق ف تحفه ف قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه
امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لا يخفى على ذوى البصيرة ف تحفه خاوميه

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المشار اليه التوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المشتغلات وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا امثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه وزيدا مررت به هذا امثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت لان مر يتعدى بالباء مرادف لجاوز وزيدا ضربت غلامه هذا امثال الفعل المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم لاهانة سيده وزيدا حبست عليه هذا امثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان[1] الاضمار على شريطة التفسير على خمسة اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لاختياره قلنا المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود عامله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

[1] قوله في مظان الاضمار اه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وليس كذلك في الواقع كذا قال الشارح الرضي في منيته لا تحفه خادميه

المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها وايضا
يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة
المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب كما مر اى اما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة
للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول اما قرينة
مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة اما لا تدخل الا
على الاسم غالبا وايضا تأيد بالسلامة عن الحذف واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول اذا اه قرينة مرجحة
للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب لان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالبا وايضا
تأيد بالسلامة عن الحذف فان قيل ههنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظرف بحيث
ان المبتدأ لازم بعد اذا للمفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف اى بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعليه للتناسب اى لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في
كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي اى وايضا يختار النصب في هذا
الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته والاستفهام نحو ازيدا ضربته

قوله كما مر اه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء
فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على
ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب
قيل لان في قوله غير الطلب اشارة الى تصريح الى استثناء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعدا ما هو
الطلب حيث يجزم في الرفع وقوع الطلب خبر المبتدا وهذا المعنى منتف ههنا اى في غير الطلب فلخير الرفع كذا في غاية التحقيق ۱۲ تحف

واذا الشرطیۃ نحو اذا عبد اللہ تلقیہ فاکرمہ وحیث نحو حیث زیدا تجدہ فاکرمہ وفی الامر
والنہی ای قبل الامر والنہی نحو زیدا اضربہ وزیدا لا تضربہ اذ ھذہ ای ھذہ المواضع مواقع
الفعل ای مواضع وقوع الفعل غالبا اما فی حرف النفی وحرف الاستفہام واذا الشرطیۃ
وحیث الشرطیۃ فلانہا لا تدخل الا علی الفعل غالبا وفی ھذہ الصور لیس الفعل ملفوظا
فعلم انہ مقدر واما فی الامر والنہی فلانہ لو کان الاسم مرفوعا بالابتداء لکان الامر والنہی خبرین عنہ وھما
من قبیل الانشاءات والانشاء لا یقع خبرا الا بتاویل بعید وعند خوف لبس المفسر بالصفۃ ای یجب
النصب فی ھذہ الاسم المذکور عند خوف التباس المفسر بالصفۃ فان قیل ان التباس المفسر
بالصفۃ محال لان المفسر فی حالۃ النصب والصفۃ فی حالۃ الرفع فلا یجتمعان فی ترکیب واحد قلنا
المراد بالمفسر الخبر لکن اطلاق المفسر علیہ بطریق المجاز باعتبار انہ یکون مفسرا فی حالۃ النصب مثلا انا
کل شیء خلقناہ بقدر والمراد بمثل ھذا التراکیب کل ترکیب لو کان الاسم فیہ منصوبا بالفعل المقدر
لکان مفید المعنی الصحیح ولو کان الاسم مرفوعا بالابتداء ففیہ احتمالان احدھما ان یکون ذلک الاسم مرفوعا
بالابتداء ویکون جمیع ما بعدہ خبرہ وعلی ھذا التقدیر یکون مفیدا للمعنی الصحیح والاخر ان یکون ذلک

---

۵۱ قولہ واذا الشرطیۃ ہذا عند سیبویہ والاخفش خلافا للکوفیین فی اختیار الرفع بعدہ لان اذا لیس قرینۃ النصب لوقوع الجملتین
بعدہ علی السواء وخلافا للمبرد فی انہ یجب بعدہا الفعلیۃ فیجب النصب بعدہا ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ اذ ھی مواقع الفعل فان قلت کونہا مواقع
الفعل لا یوجب اختیار النصب لجواز ان یرتفع بالفعل المقدر الذی ہو لازم ہذا الفعل فیکون التقدیر فی نحو اذا زید قتلا اذا قتل زید
ولہذا جوز البعض ان یرتفع الاسم المذکور بعد حرف الشرط وکلمات التخصیص فالدلیل لیس مثبت المدعی قلت نعم لکن الاولی
مطابقۃ المفسر بالصیغۃ للمفسر فافہم ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ والانشاء لا یقع خبرا آہ ہذا عند البعض وقیل لا حاجۃ الی التاویل بل ہی
محمولۃ لبعرانہا ۱۲ تحفہ ۵۴ وقولہ عند خوف آہ واما عند تحققہ فالنصب واجب فلا یرد انہ ینبغی ان یجب النصب اذا التحرز
عن اللبس واجب ۱۲ تحفہ ۵۵ قولہ مثل انا کل شیء خلقناہ بقدر ای خلقنا کل موجود من الممکنات مقدرا علی وجہ المصلحۃ او مقدر
مکتوب فی اللوح فکل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعۃ المختار عند الکوفیۃ والرفع وان کان مختارا عند البصریۃ علی
نحو زید ضربتہ الا نہ قراءۃ شاذۃ موہنۃ لجعل الفعلیۃ صفۃ لکل او شیء ومفہومہ انہ من الاشیاء ما لم یخلقہ فلیس بقدر وذا امر ضعیف
عند المفسرین والیضا فی مقابلۃ المنطوق نحو قولہ تعالی خلق کل شیء وخالق کل شیء الی غیر ذلک فثبت ان فعل العبد الاختیاری مخلوق
وقدرۃ تعالی وحدہ کما قال اہل الحق ولم یثبت بل بطل بانہ یخلق العبد وقدرتہ وحدہ کما قال المعتزلۃ خذلہم اللہ تعالی ۱۲ جامی رح

الاسم مرفوعا بالابتداء ویکون مابعدہ قریبا صفۃ لہ ومابعدہ بعید اخبرلہ علی ھذا
التقدیر یکون مفید المعنی الفاسد فھھنا اختیار النصب لان جھۃ النصب خالیۃ عن احتمال المعنی
الفاسد وفی جھۃ الرفع احتمال المعنی الفاسد وحمل الکلام علی طریق خال عن احتمال المعنی الفاسد
اولی من حملہ علی طریق فیہ احتمال المعنی الفاسد ویستوی الاقران فی مثل زید قام وعمرو اکرمتہ
والمراد بمثل ھذا التراکیب کل ترکیب اذا عطف الجملۃ الواقعۃ ذلک الاسم المذکور فیھا علی جملۃ
اخری ھی ذات وجھین ای اسمیۃ باعتبار المبتدأ وفعلیۃ باعتبار الخبر فالعطف علی الکبری
یقتضی الرفع والعطف علی الصغری یقتضی النصب ولا ترجیح لاحدھما علی الاخر فان قیل العطف
علی الصغری لا یصح لان الصغری مشتملۃ علی ضمیر عائد الی المبتدأ ولا ضمیر فی المعطوف قلنا الضمیر
اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فھھنا وان لم یکن الضمیر لفظا لکنہ تقدیرا فیکون التقدیر زید
قام وعمرا اکرمتہ عندہ او فی دارہ فان قیل ینبغی ان یکون ھھنا اختیار الرفع لان السلامۃ
عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامۃ عن الحذف معارض لقرب المعطوف علیہ فان قیل
لا تفاوت بین الصغری والکبری فی القرب والبعد بل الکبری ایضا غیر مفصولۃ قلنا
عدم[۵۲] التفاوت بین الصغری والکبری فی القرب والبعد باعتبار منتھی الجملتین

[۵۱] قولہ وعلی ھذا التقدیر یکون مفید المعنی الفاسد فانہ یوھم کون بعض الاشیاء الموجودۃ غیر مخلوقۃ اللہ تعالی کما ھو مذھب المعتزلۃ فی
الافعال الاختیاریۃ للعباد وقال مولانا ابو البقاء فیہ ان ھذا الوھم صحیح لان الواجب وصفاتہ تعالی من الاشیاء الموجودۃ مع انہ غیر مخلوقۃ للہ
تعالی انتھی اقول اعلم ان الشئ عند اھل السنۃ والجماعۃ قد یجئ بمعنی شایاء ای مرید فیطلق علی الواجب وغیرہ کما قال اللہ تعالی قُلْ اَیُّ شَیْءٍ
اَکْبَرُ شَھَادَۃً وقد یجئ بمعنی مشئی ای مشئی وجودہ حینئذ لا یطلق علی الواجب وصفاتہ کما قال اللہ تعالی اِنَّ اللّٰہَ عَلٰی کُلِّ شَیْءٍ قَدِیْرٌ فلا یجوز ان
یکون الشئ ھھنا بالمعنی الثانی فارتفع ما قال مولانا المذکور فافھم ۱۲ منہ [۵۲] قولہ عدم التفاوت بین الصغری والکبری الخ ھذا یشکل بما ذھب
الیہ بعض المحققین من ان المعطوف علیہ فی الوجھین ھو جملۃ زید قام لانھا ذات وجھین فالرفع بالنظر الی اسمیتھا والنصب بالنظر الی
فعلیتھا والمعطوف علیہ فی الوجھین واحد واختلف الاعرابین باختلاف الاعتبارین وبھذا یحصل المناسبۃ ولا یحتاج الی تقدیر عندہ
او فی دارہ قال العلامۃ التفتازانی فی المطول ولا یخفی علی المنصف لطف ھذا الوجہ ودقتہ وان ذھل عنہ الجمھور وخفی علی کثیر من الفحول فان
قال ذلک البعض بابتداء الرفع والنصب علی ذلک التقدیر مع ان السلامۃ من الحذف مرجحۃ الی الرفع مع انھا غیر معارض بالقرب الا ان یقال اذا کانت
القرینۃ علی المحذوف ظاھرۃ وکان معنی الکلام منتصبا الیہ یخفی علی احد کان الحذف کالاضمار کثیرا لفظا وکان من محسنات الکلام مرجحا تہ فافھم

والشرط فيما اضمر عاملها ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وهاهنا اى وان لم يكن الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب
واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان
والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو معمول
اى كالاسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه
مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه
مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى في ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل معمول على هو
لا يصح لان هو راجع الى التحذير وهو صفة الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات
مع الوصف على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير
اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عن ذكر الضمير والآخر
اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد
عن الذكر الصريح والثاني مراد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير
لانه دخل فيه الضمير المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول
النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر
منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز
قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا وذكر المقدر

ع۱ قوله الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام آه اقول كلام المصنف خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل
لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المعمول بر او مصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المصنف كيف ومن اين علم ان المراد
من التحذير المذكور صريحا معنى لغوي وبدونه شئ آخر فتامل والا كمن من اهل غبي ۱۲ تحفه ع۲ قوله معمول النصب فيه مسامحة
والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ۱۲ تحفه ع۳ قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا ان قرئ على صيغة
المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف
على تحذيرا بحمله او بحمله وقيتين او وقيته اى وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قوله
معمول اى هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جرد قطيفة فتدبر ۱۲ تحفه۔

فان قیل ان عطفه علی حذرا وذکر المقدر لا یجوز ایضا لان ضمیر راجع الی المعمول وهی راجع الیه فی المعطوف قلنا ههنا ایضا ضمیر راجع الی المعمول لکن وضع الظاهر موضع الضمیر للتنبیه علی ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قیل ان ایراد کلمة او فی التعریف مستنکر لان کلمة او للتشکیک وهو بنا فی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک ولان التحذیر علی قسمین احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالشرط فیه ذکر المحذر منه لیقاظ المخاطب والتحذیر اذا کان محذرا منه فالشرط فیه تکرار المحذر منه لیقاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالمحذر منه لا یخلو اما اسم صریح او اسم تاویلی فان کان اسما صریحا فلذکره طریقان الواو ومن وان کان اسما تاویلیا فلذکره طرق ثلثة الواو ومن وتقدیر من مثل ایاک والاسد هذا مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو وتقدیره هکذا اتق نفسک والاسد من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف نفسک من اجزاء المعطوف واکتفی بنفسک فی اجزاء المعطوف علیه فیکون التقدیر اتق نفسک ومن الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف علیه واکتفی بالاسد الاول من اجزاء المعطوف فصار اتق نفسک والاسد ثم حذف اتق لضیق الوقت فلما حذف اتق حذف النفس ایضا لانها انما اوردت للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شئ واحد وهو المخاطب فبقی ایاک والاسد ثم المتصل ابدل بالمنفصل فصار ایاک والاسد وان حذف وهذا مثال لما کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسم تاویلی مذکور بالواو فان قیل ان دأب المصنفین ان یوردوا الامثلة علی طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال للاول والثانی مثال للقسم الثانی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم باعتبار الوجهین الاول ان الشرط فی القسم الثانی ان یکون

قوله ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک ومثله کثیر فی کلام الفصحاء والبلغاء کقوله تعالی ولا تطع منهم اثما او کفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغیر التحذیر ایضا نحو زیدا فی جواب من یقول من اضرب فقوله بتقدیر اتق یخرج عنه مثله فان زیدا فی المثال المذکور وان کان معمولا لکنه لیس بتقدیر اتق بل هو معمول بتقدیر اضرب وقوله تحذیرا مما بعده احتراز عن مثل زیدا فی جواب من یقول ممن اتقی فانه معمول بتقدیر اتق لکن لا تحذیرا مما بعده فانه لیس من هذا الباب لجواز ذکر فعله فتامل البلاغی وانما وجب حذف فعله لعدم الفرضة بتلفظ الفعل ووجود القرینة الدالة علیه وکذا فی البواقی ۱۲ تحفه

التحذیر محذرا منه وههنا التحذیر محذر والثانی ان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان هذین المثالین مثالان للقسم الاول من التحذیر فان قیل ایراد المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحیث ان الاول مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو والثانی مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما تاویلیا مذکورا بالواو فان قیل عطف اسد علی ایاک لا یصح لان القاعدة هی ان عامل المعطوف علیه مقدر فی المعطوف فیکون التقدیر اتق نفسک من الاسد واتق الاسد من نفسک واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فی الطریق الطریق هذا مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا منه ویکون مکررا ای اتق الطریق فان قیل ان تقدیر اتق فی النوع الاول غیر مستقیم لانه فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیة وتقدیر بعد فی النوع الثانی غیر مستقیم لان معنی المثال الثانی علی اتقاء النفس عن الطریق لا علی تبعید الطریق عن النفس

ل قوله فان قیل ان تقدیر آه اقول قال سیبویه فی کتابه فی باب ما جری منه علی الامر والتحذیر وذلک قولک اذا کنت تحذر ایاک کانک قلت ایاک بخ وایاک باعد وایاک اتق وما اشبه ذلک ومن ذلک ان تقول نفسک یا فلان ای اتق نفسک الا ان هذا یجوز فیه اظهار ما اضمرت ولکن ذکرته لانک لا یظهر اضماره ومن ذلک ایضا قولک ایاک والاسد وایای والشر کانه قال ایاک فاتقین والاسد وکانه قال ایای لاتقین والشر فایاک متقی والاسد والشر متقیان ومثله ایای وان یحذف احدکما لان ومثل ایاک وایای وایاه اوبخ وزعم ان بعضهم یقال له ایاک فیقول ایای کانه قال ایای احفظ واحذر وحذفوا الفعل من ایاک لکثرة استعمالهم ایاه فی الکلام فصار بدلا من الفعل انتهی کلام الشریف فهذا یدل علی خلاف ما قال الاستاذ وایضا یناری بالعلی نداء علی انه لا حاجة الی ما قال الاستاذ من زیادة النفس اعلم انه یستنبط من هذا الکلام مسئلة غریبة لعلها لا تسمح اذن واعیة فی القرون الخالیة وهی انه یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین لشئ واحد اذا کان احدهما معتدا بل منفصلا اقتدر ۱۲ تحفه

ل۲ قوله لا علی تبعید آه اقول قال الاستاذ فیما آنفا ان اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فمن این جاء المانع من ان یقال ان تبعید الطریق عن النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس عن الطریق فافهم ولکن الهادی للطریق ۱۲ تحفه خادمیه

فالحق فی الجواب ان یقال وھو معمول بتقدیر بَعِّدْ واتَّقِ فیقدر بَعِّدْ فی جمیع افراد النوع
الاول وفی بعض افراد النوع الثانی نحو نفسک ویقدر اتق فی بعض افراد النوع
الثانی نحو الطریق الطریق فان قیل ان التقدیر اتق فی النوع الثانی غیر مستقیم لان القاء
فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیۃ قلنا ان تقدیر اتق فی بعض افراد النوع
الثانی من باب حذف الایصال فان قیل ینبغی ان یکون تقدیر اتق فی النوع الاول
ایضا من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعی لا قیاسی فلا یقاس
علیہ غیرہ فان قیل لا نسلم ان نفسک نفسک من افراد النوع الثانی لان الشرط
فی النوع الثانی ان یکون التحذیر محذورا ونفسک محذور لا محذر منہ قلنا ان معنی
نفسک ھکذا ابعد نفسک مما یوذیک من التعجب والتکبر فان قیل ھذا الجواب غیر دافع
للاعتراض لان نفسک علی ھذا التقدیر ایضا محذر منہ قلنا ان النفس وان کان محذورا
فی الحقیقۃ لکنہ محذر منہ باعتبار اللازم وھو التعجب والتکبر فان قیل تعریف التحذیر
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ الاسد فی مثل ھذا التراکیب ایاک والاسد
لانہ خارج عن القسمین اما خروجہ عن القسم الاول فلان الشرط فی النوع الاول
ان یکون التحذیر محذورا والاسد محذر منہ واما خروجہ عن القسم الثانی فلان الشرط
فی القسم الثانی تکرار المحذر منہ وھھنا لیس تکرار المحذر منہ قلنا ان کان الاسد
خارجا عنہ فلا ضیر فیہ لانہ تابع للتحذیر لا عین التحذیر والتوابع خارجۃ عن المحدود
بدلیل ذکرھا فیما بعد وتقول ایاک من الاسد ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ
محذورا ویکون المحذر منہ اسما صریحا مذکورا بمن ومن ان تحذف ھذا امثال لما کان
التحذیر فیہ محذورا ویکون المحذر منہ اسما تاویلیا مذکورا بمن وایاک وان تحذف
بتقدیر من ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذورا ویکون المحذر منہ اسما تاویلیا
مذکورا بتقدیر من وانما قدر من فیہ لان من من الحروف الجارۃ وحذف الحرف الجارۃ مع ان وان
قیاسی لان موصولہ حرفی وما بعدھا صلۃ والصلۃ صفۃ الجملۃ تؤدی معنی المفرد فحذف منہ من
للتخفیف ولا تقول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من مع الاسم الصریح فان قیل

ینبغی ان یکون ھذا بتقدیر العاطف قلنا حذف الحروف الجارۃ مع ان وان قیاس بغیرھا
شاذ کثیر وحذف حرف العطف لم یثبت الا نادرا فلما لم یمکن الحمل علی الشاذ الکثیر لم یمکن حملہ
علی النادر بالطریق الاولی المفعول فیہ ھو ما فعل فیہ فعل مذکور والمذکور اعم
من ان یکون مطابقۃ او تضمنا والفعل اعم من یکون لفظا او تقدیرا حقیقۃ کان او
شبہ الفعل فان قیل المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحی الذی ھو المرکب من
النسبۃ والزمان والحدث والقابل للذکر لیس الا الحدث فکیف یصح قولہ ما فعل فیہ
فعل مذکور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنی اللغوی وھو الحدث فان قیل لما کان
المراد بالفعل لفعل بالمعنی اللغوی فلا یکون التعریف جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ
المفعول فیہ فی مثل ضربت یوم الجمعۃ لان الحدث غیر مذکور فیہ قلنا المذکور اعم من
ان یکون مطابقۃ نحو ضربی یوم الجمعۃ او فی ضمن الفعل نحو ضربت یوم الجمعۃ فان
قیل ھذا التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول فیہ فی مثل یوم الجمعۃ
صمت فیہ لان الحدث لم یکن مذکورا فیہ اصلا ای لا مطابقۃ کما ھو الظاھر ولا فی ضمن
الفعل لعدم الفعل ھھنا قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وھھنا وان لم یکن
لفظا لکنہ تقدیرا فان قیل ھذا التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول فیہ
فی مثل انا ضارب یوم الجمعۃ لعدم الفعل ھھنا لا لفظا ولا تقدیرا قلنا الفعل اعم
من ان یکون حقیقۃ او شبھہ وھھنا وان لم یکن الفعل حقیقۃ لکنہ شبہ الفعل

---

۵۱ قولہ لم یثبت الا نادرا کما قال ابو علی فی قولہ تعالی وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ای وقلت کذا فی
الرضی ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ المفعول فیہ فیہ ثلاث احتمالات الاول ان یکون مبتدأ خبرہ مقدم ای ومنہ المفعول فیہ والثانی ان یکون
خبر مبتدأ باضمار المضاف المحذوف ای ھذا باب مفعول فیہ والثالث ان یکون مبتدأ وما فعل فیہ فعل مذکور آہ خبرہ قال بعض
الافاضل فی بعض الشروح ما حاصلہ انہ تعریف الشئ بما یساویہ فی المعرفۃ والجہالۃ اذ یفہم من المفعول فیہ ما فعل فیہ وبالعکس
قلنا ھذا من تعریف لفظ بلفظ مرادف اجلی منہ ومثل ذلک جائز عند اھل التحقیق کتعریف الوجود بالکون انتہی ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ
لان الحدث غیر مذکور فیہ اقول بعد الاقرار والتسلیم ان الفعل الاصطلاحی الذی ھو المرکب من النسبۃ والزمان والحدث
والقابل للذکر لیس الا الحدث فما معنی القول ان الحدث غیر مذکور فتدبر ولا تغفل حقیقۃ المقام لعلک تصل المرام ۱۲ تحفہ

فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل شهدت یوم الجمعة فان یوم الجمعة اسم فعل فیه فعل مذکور وهو الشهود فان الشهود یوم الجمعة لایکون الا یوم الجمعة قلنا قید الحیثیة مراد فی التعریف وهو ان المفعول فیه اسم ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور لا من حیث انه وقع علیه فعل مذکور وذکر یوم الجمعة من حیث وقع علیه فعل مذکور لا من حیث انه فعل فیه فعل مذکور فان قیل لما کان قید الحیثیة مرادا فی التعریف فذکر مذکور بلا فائدة قلنا نعم لکن ذکر مذکور لزیادة تصویر المعرف من زمان او مکان وشیء نصبه تقدیر فی اذا التلفظ بها یوجب الجر فی المفعول فیه ظروف الزمان کلها تقبل ذلک اما فی الزمان المبهم فلان الزمان المبهم جزء من مفهوم الفعل فکان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق یوصل الفعل بالذات فکذا هذا ای الزمان المبهم یوصل الفعل بالذات بلا واسطة فی وامّا الزمان المحدود فمحمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی الذات وهو الزمانیة وظروف المکان ان کان مبهما فکذلک ای تقدیر فی لان المکان المبهم محمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی الوصف وهو الابهام والا ای وان لم یکن مبهما بل هو محدود فلا ای لا یقبل تقدیر فی لان المکان المحدود لم یکن محمولا علی الزمان المبهم لعدم اشتراکهما لا ذاتا ولا وصفا وغرض المبهم

شہود

ص۱ قوله فذکر مذکور بلا فائدة لانه لا حاجة الیه الا لاخراج مثل یوم الجمعة یوم فانا اعتبر الحیثیة خرج مثل هذا المثال من هذه الحیثیة فلا یحتاج الی قوله مذکور کذا قال استاذنا المولی هذا اذا کان قید الحیثیة قید الفعل وان کان قید الظاهر وهو الظاهر کان قید المذکور کما لا یخفی علی من طالع الشرح فنبه عدم الفائدة الی قوله مذکور بلا فائدة وما بعده الا کتبه عدم الفائدة الی السامی فی تعریف الحیوان لان ما یخرجه یخرج المتحرک بالارادة لان المقوم للاعم مقوم للاخص وهذا کما تری فافهم اعلم ان قوله ما فعل فیه فعل جنس متناول لقولنا یوم الجمعة یوم طیب فان یوم الجمعة اسم ما فعل فیه فعل فقوله مذکور خرج به عنه مشله ۱۲ تحفه ص۲ قوله اما فی الزمان المبهم هو ما لا حد له یحصره سواء کان معرفة او نکرة کحین وزمان ۱۲ تحفه خادمیه ص۳ قوله واما الزمان المحدود وهو ما له نهایة یحصره سواء کان معرفة او نکرة کیوم ولیلة وشهر رمضان وغیرها ۱۲ تحفه خادمیه ص۴ قوله لان المکان المبهم اعلم ان فی تغییر المکان المبهم اقوالا شتی والتفصیل یفضی الی التطویل المملل للمفتی والمختار عند الرضی ما مر فی الزمان من ان ما لا حد له یحصره فیخرج منه المقادیر الموضوعة کفرسخ ومیل وما لا خلاف فی انتصابها علی الظرفیة ۱۲ تحفه

من المکان بالجهات الستّ فانّ امامَ زید مثلا یتناول بجمیع ما یقابل وجهه الا انقطاع الارض
فان قیل هذه القاعدة منقوضة عندی ولدی ودون وسوی لانها لیست من الجهات
الستّ مع انها یقدّر فیها فی فاجاب المصنف بقوله وحمل علیه عندی لدی شبهها
لابهامها وما یشابههما فی الابهام فان قیل القاعدة منقوضة بلفظ المکان لانه محدود
مع انه یقدّر فیه فی فاجاب المصنف بقوله ولفظ مکان ای کذا محمول علی المبهم
المفسر بالجهات الستّ لفظ المکان لکثرته فی الاستعمال مثل الجهات الستّ فان قیل
القاعدة منقوضة بما وقع بعد خلتُ کما فی دخلت الدار کان الدار محدود مع انه
یقدّر فیه فی فاجاب المصنّف بقوله وما بعد خلتُ ای حمل علی المفسر بالجهات
الستّ ما وقع بعد خلتُ لکثرته فی الاستعمال مثل الجهات الستّ لابهامه علی الاصح بقوله
علی الاصح احترازعن المذهب الغیر الاصح لان المذهب غیر الاصح ان ما بعد خلت مفعول به
لا مفعول فیه لکن المذهب الاصح ان ما بعد خلتُ مفعول فیه والاصل فیه ذکر فی لکنه حذف
لکثرة استعماله فان قیل ان خاصة المفعول فیه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به
وتمام معنی الدخول لایکون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فیه قلنا ان
الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب فی المفعول به فعلم انه مفعول فیه لا مفعول به
فان قیل ان بعضا من خواص المفعول فیه ان ینسب الفعل الی مکان خاص لوقوعه
فیه ویصح ان ینسب الی المکان الذی شامل له ولغیره وفعل الدخول بالنسبة الی الدار لیس
کذلک فعلم انه مفعول به لا مفعول فیه قلنا هذا الحکم فی کل فعل لم یعتبر فی مفهومه
النقل من الخارج الی الداخل ومن الداخل الی الخارج والمعتبر فی مفهوم الدخول هو النقل
من الخارج الی الداخل وینصب بفعل مضمر بلا شریطة التفسیر فیما بعد نحو یوم الجمعة
فی جواب من قال متی صمت وعلی شریطة التفسیر فیما بعد نحو یوم الجمعة صمت فیه

ل۵ قوله قلنا آه اقول ان تاملت اولی تامل علمت این الجواب من الاعتراض قال مولانا نور الحق یمکن ان یقول هذا الفعل مما یتم معناه بهذا المفعول من غیر احتیاج الی مفعول به فصح ان یقع مفعولا فیه فافهم انتهی ما قال لقائل ان یقول ما هذا المعنی الا معنی المفعول به لا المفعول فیه ولعله اشار الیه بقوله فافهم ۱۲ تحفه ل۶ قوله قلنا هذا الحکم آه لقائل ان یقول قواعد الفن کلیة والتخصیص من غیر سند ممن یوثق علیه لیس علی انه یصح ذلک فی دخلت الباب ودخلت الدار ۱۲ تحفه خادمیه

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده فعل مذكور اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدراً تاديباً فى جواب من قال ضربت زيداً فقوله مذكور احتراز عن التاديب فى هذا التركيب اعجبنى التاديب فان فعله غير مذكور **فان قيل** لا نسلم ان فعله غير مذكور بل هو مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيداً **قلنا** المراد بالمذكور المذكور معه **فان قيل** ان فعله ايضاً مذكور معه كما فى ضربت تاديباً **قلنا** المراد بالمذكور معه ما وقع فعله معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **فان قيل** نوقض بمثل اعجبنى التاديب الذى ضربته لاجله لان فعله وقع معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **قلنا** المراد بذكره معه ايراده معه ايراداً فيه مثل ضربته تاديباً هذا امثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور وهو الضرب وقعد عن الحرب جبناً هذا امثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذكور وهو القعود خلافاً للزجاج **فان قيل** ان خلافاً مفعول مطلق والشرط فى المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملاً عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذى اشتمل معناه عليه **قلنا** الفعل اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وههنا وان لم يكن فعله لفظاً لكنه تقديراً فيكون التقدير القائل يكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافاً للزجاج فانه عنده مصدر **فان قيل** الشرط فى المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملاً عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى ضربت مشتمل على الضرب لا على التاديب ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان يكون صريحاً او تاويلاً وههنا وان لم يكن صريحاً لكنه تاويلاً اذ المعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبنت فى القعود عن الحرب جبناً او نقول ان

ل۱ قوله اعم آه اقول عم الاستاذ المذكور من الحقيقى والحكمى ههنا ولم يعم فى المفعول فيه مع انه لا بد منه ههنا ايضاً لعم ما ذكر من التضمنى والمطابقى وترك ههنا مع انه من الضروريات ههنا ايضاً فتامل وتدبر منه ل۲ قوله قلنا المراد بذكره معه ايراده آه فيه انه يرد عليه ضرب للتاديب فانه مفعول مالم يسم فاعله مع انه لا يصدق عليه انه ذكر ليفعل فيه الا ان يختص الفعل بفعل النصب لان الكلام فى المنصوبات فتامل فيه اعلم ان قوله لما فعل لاجله جنس شامل للمحمود وغيره وقوله مذكور يخرج غير نحو التاديب فى اعجبنى التاديب منه

مصدریۃ مجازا باعتبار المضاف ای ضربتہ ضرب تادیب قعدت عن الحرب قعود جبن
ونقول عن قول الزجاج بان صحۃ تاویل نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقتہ
الا تری انہ یصح تاویل الحال بالظرف مع انہ لا یخرج عن حقیقتہ وشرط نصبہ تقدیر
اللام لان التلفظ باللام یوجب الجر فی المفعول لہ فان قیل کما ان اللام للتعلیل
کذلک من والباء وفی للتعلیل فلم خص تقدیر اللام بالذکر مثال من کما فی قولہ تعالی
وَلَوْ اَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰى جَبَلٍ لَّرَاَيْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ ومثال الباء
کما فی قولہ تعالی فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبٰتٍ ومثال فی کما فی قولہ علیہ
السلام ان امرأۃ دخلت النار فی ھرۃ قلنا ان اللام غالب فی تعلیلات الافعال وتقدیر
من والباء وفی لیس غالبا فی تعلیلات الافعال فلا یقدروا انما یجوز حذفہا اذا
کان فعلا ای حدثا لا عینا احترز بہ عن نحو جئتک السمن لفاعل الفعل المعلل بہ ای
یکون فاعل الفعل العامل والمفعول لہ واحدا احترز بہ عن نحو جئتک لمجیئک ایای
ومقارنا لہ فی الوجود ای یکون زمان احدھما بعینہ زمان الاخر او جزء من زمان الاخر
احترز بہ عن نحو اکرمتک الیوم بوعدک بذلک امس لان المفعول لہ عند وجود ھذہ الشرائط
یشبہ بالمفعول المطلق والیہ یوصل الفعل بالذات فکذا الیہ فتعلق بہ الفعل بلا واسطۃ
تعلق المصدر بہ فان قیل ما الوجہ للمصنف حیث لم یکتف بارجاع الضمیر المستکن
فی یجوز الی تقدیر اللام مع انہ ادل علی المقصود واخصر فی خیر الکلام ما قل ودل وذکر
حذفہا قلنا التقدیر اسقاط عن اللفظ وابقاء فی النیۃ والحذف اسقاط مطلقا سواء کان مع

---

۵۱ قولہ تاویل نوع بنوع آہ ہذا انما یرد علی الزجاج اذا سلم حقیقۃ المفعول اولا ثم اولہ بالمصدر وہو ممنوع عن اصلہ ویقول ان یلزم التناقض کونہ
مفعولا لہ فہو داخل فی المصدر بہذا الطریق ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ فان قیل کما ان اللام للتعلیل آہ وانما تعرض لوجہ تخصیص اللام ہہنا لم یتعرض
لوجہ تخصیص فی فی المفعول فیہ لان ورود اللام المفعول لہ کثیرۃ لانہا ثلثۃ ورود اخل المفعول فیہ قلیلۃ وہی الباء وحدہا فتکون بمنزلۃ
العدم ۱۲ تحفہ ۵۳ کما فی قولہ علیہ السلام ان امرأۃ ہذا الحدیث مختصرا وکلہ مذکور فی صحیح البخاری ای فی ہرۃ حبست حتی ماتت من الجوع
فلم تکن تطعمہا ولا ترسلہا فتاکل من حشاش الارض وہی حشراتہا والعصافیر ونحوہا ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ ای یکون آہ قال الرضی وبعض
النحاۃ لا یشترط تشارکہما فی الفاعل وہو الذی یقوی فی ظنی وان کان الاول اغلب انتہی ۱۲ تحفہ ۵۵ قولہ قلنا آہ قال صدر الافاضل التحقیق قولہ
حذفہا من باب وضع الظاہر موضع المضمر انما عبر عن التقدیر بالحذف للتنبیہ علی جریان الاصطلاح باطلاق کلا اللفظین انتہی ۱۲ تحفہ

ابقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی یحوز الی تقدیر اللام یتوهم الواهم
ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیهما مشروطا بالشروط الآتیة ولیس کذلک
بل البقاء اصلا لا یحتاج الی الشرط المفعول معه فان[۵۱] قیل ان الضمیر فی معه
لا یخلو اما ان یرجع الی لفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیء
مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر
راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر ای الذی
فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعلٌ مجهول یقتضی مفعولا لم یسم فاعله فای شیء
مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب
لفظ معه فان قیل ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب
قلنا[۵۲] نعم لکنه من قبیل الظروف فانه یلزم نصبها وترکها منصوبا اجریا علی ما هو علیه
الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی[۵۳] قوله تعالی لَقَدْ تَقَطَّعَ بَیْنَکُمْ قیل[۵۴] فی الجواب قوله
مفعول معه من قبیل قول الشاعر وقد حیل بین العیر والنزوان ؛ یعنی

---

۵۱ قوله فان قیل ان الضمیر الخ اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تخصیص الضمیر بهذا دون المفعول به والمفعول فیه المفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاول الاولی بخلاف ما قال الشارح لانه قال فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما لم یتعرض لبیان حال به وفیه ولانها مبنیة فرفعها محلی قطعا بخلاف معه فافهم منه ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلنا نعم الخ فی معنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک مثار دخول الجار فی حکایة سیبویه ذهبت من معه فقراءة بعضهم هذا ذو من معی من قبلی وتسکین عینه لغة غنم وسبع للضرورة خلافا لسیبویه اعتبتها حینئذ باقیة وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها حینئذ ثلاثة معان احدها هو موضع الاجتماع ولهذا یجر بها عن المکان تحو الله معک والثانی زمانیة تحو جئتک مع العصر والثالث مرادفة عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفرقة فتنون وتکون وقد جاءت ظرفا وهی فی الافراد بمعنی جمیعا عند ابن مالک وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءوا جمیعا احتمل ان فعلهم فی وقت واحد وفی وقتین وان قلت جاءوا معا فالوقت واحد وتستعمل للمجاعة کما تستعمل للاثنین انتهی ملخصا ۱۲ تحفه ۵۳ قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل فی الفصل والوصل قیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم وتشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه اقیم مقام موصوفه واصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه ۵۴ قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام دین السوانح توجیهان الثانی وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل و الظرف قائم مقامه تقدیره الذی فعل کائن معای مع فعله فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی اقول مع قطع النظر عن المعنی ان کان الظرف مستقر الکان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمل الاعتماد علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا منتف کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

کما ان المفعول ما لم یسم فاعله فی هذا التركیب مصدر الفعل المجهول وبین ظرف ای حیل الحیلولة كذلك مفعول ما لم یسم فاعله فی المفعول معه مصدر مفعول معه ظرف ای الذی فعل فعل بمصاحبته لكن الرأی الاول شریف جدًّا الموافقة التنزیل هو مذكور بعد الواو ولمصاحبته معمول فعل اقام فی الصدور نحو استوی الماء والخشبة او فی الوقوع نحو كفاك ورزیدا درهم لفظا بان یكون الفعل مذكورا او مقدرا فی نظم الكلام او معنی بان یكون الفعل مستفادا من فحوی الكلام من غیر تقدیر وتصریح به فی نظم الكلام فان قیل هذا التقریر لا یكون مانعا عن دخول لغیر لانه دخل فیه المعطوف فی مثل هذا التركیب جاء نی زید وعمرو وضربت زیدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل فی الصدور والوقوع مع انه لیس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فی الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو تشرق وزیدا او المكان نحو لو تركت الناقة وفصیلها لرضعتها فان قیل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا یصح بل هو منصوب بالواو كما نص علیه عبد القاهر فی نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء علی مذهب الجمهور والعامل فیه عند الجمهور الفعل ومعناه بتوسط الواو التی بمعنی مع فان قیل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر فان قیل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ایضا اخصر فلم اختار الواو علی الفاء قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التی فیها معنی الجمعیة فاستعیر معنی المعیة فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ای كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه جائزان لانه لیس المانع من اعتبار الاحتمالین نحو جئت انا وزیدا وزید فان قیل

قوله والعامل فیه عند الجمهور الخ وقال الكوفیون هو منصوب علی الخلاف فیكون العامل معنویا یعنی عامله المعنوی خلاف الجمهور فی الفرق كما ان العامل المعنوی للمبتدا التجرید وان اشتبه علیك بشیء فارجع الی الرضی فی شرح قول المصنف وما وقع ظرفا فالاكثر الخ لعله یزیل الاشتباه كله وقال المرجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوی الماء وصاحب الخشبة وكذا فی غیره وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش انه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقیمت مقام مع المنصوب بالظرفیة والواو فی الاصل حرف فلا تحتمل النصب ای المنصب ما بعدها عاریة كما اعطی ما بعد الا اذا كان بمعنی غیر اعراب نفس غیر اعلم ان قوله هو مذكور بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوی الحال بالواو وبخصوصیته وقوله لمصاحبته اخرج الحال وقوله معمول فعل اخرج نحو جاء زید وعمرو وضربت زیدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل فی الصدور والوقوع مع انه لیس مفعولا معه كذا قال مولانا نور الحق القول فی ضبیعة خلاف للفهری فانه یجوز نصب المفعول عن تمام الاسم كالتمییز ولا تخفه

هذا الحكم كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل فلم خصّ الفعل بهذا الحكم قلنا المراد بالفعل الامر الذى هو دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدًا وعمرًا لان الفعل فيه لفظى والعطف جائز مع انه تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفى هذا المثال واجب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيد لان الفعل فيه لفظى وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف فى هذا المثال ممتنع حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة عن الجانبين والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدًا وان كان الفعل معنوى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى نحو مالزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شانك وعمرًا وانما امتنع العطف فيهما اما فى الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع فى كلامهم واما فى الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان الفعل فى هذه الامثلة معنويا لان المعنى اى معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور فى كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى

قوله الامر الذى الخ يريد عليه انه اذا كان المراد عن الفعل الامر الذى ذكر كان فعل المعنوى داخلا فيه لدلالته امرا عليه فلا حاجة الى قوله اى معنى الخ الا ان يقال انما قال ذلك تمهيدا وطوطية للتفصيل فافهم منه قوله قوله عدم وجوبه اى المراد من الجواز الامكان الخاص منه قوله قوله وفى هذا المثال واجب لان الاصل فى هذا الواو العطف وانما يعدل عنه للتخصيص على المراد وهو المصاحبة وفى المثال المذكور لا يكون التخصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذى هو الاصل فيفوت الغرض كذا قال مولانا عبد الرحمن منه قوله وانما آه حاصل الجواب ان امتناع العطف فيهما لان العطف الخ هو يجر عطف امر على الشان لان المقصود آه كما قال الشارح الا ان يتكلف غاية التكلف ويقال المراد من الصورة الاولى العطف على الضمير واطلاق الاولى عليها تغليب من الصورة الثانية العطف على الظاهر فقد بر منه

ما تصنع فان قیل هذا الدلیل لا یطابق المدعی لان المدعی معنویة الفعل فی الامثلة الثلثة والدلیل یدل علی معنویة الفعل فی المثالین الاخرین فقط قلنا ان عبارة المصنف علی تقدیر المحطوف ای لان المعنی ما تصنع وما یماثله ای ما یصنع لما فرغ المصنف عن بیان المفاعیل شرع فی بیان الملحقات بها فقال الحال ما یبین هیئة الفاعل او المفعول به او کلاهما من حیث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فیذکر الهیئة احترز عن التمیز لانه یبین ذات الشئ قلما اضیف الهیئة الی الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ فی مثل هذا التراکیب زید والعالم الخ واحترز بکلامه عن الهیئة بغیر الفاعل والمفعول فان قیل ان تعریف الحال لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه صفة الفاعل والمفعول فی هذا التراکیب جاءنی رجل عالم ورأیت رجلا عالما لانها ایضا یبین هیئة الفاعل والمفعول قلنا قید الحیثیة مراد فی التعریف ای الحال یبین هیئة الفاعل والمفعول من حیث انه فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها یبین هیئة الفاعل والمفعول لا من حیث انه فاعل ومفعول فان قیل ان تعریف الحال لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال فی مثل ضرب زید عمرا راکبین لانها تبین هیئة احدهما لا هیئة کلیهما او فهمنا المنع الخلو لمنع الجمع فلا یخرج عنه مثل ضرب زید عمرا راکبین فان قیل ان تعریف الحال لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق فی مثل ضربت الضرب شدیدا وکذا الحال عن المفعول معه فی مثل جئت وزیدا راکبین وکذا الحال عن المضاف الیه فی مثل قوله تعالی بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا قلنا المراد بالفاعل والمفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فیدخل فیه الحال عن المفعول المطلق لکونه بمعنی احدث الضرب شدیدا وکذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا یخلو اما مصاحب لمعمول الفعل فی الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل فی الوقوع فان کان الاول فهو بمعنی الفاعل وان کان الثانی فهو بمعنی المفعول وکذا الحال عن المضاف الیه اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا ویصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه

فان قیل هذا منقوض بقوله تعالیٰ اَنَّ دَابِرَهُمْ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِیْنَ فان مُصْبِحِیْنَ حال عن المضاف الیه اعنی هٰٓؤُلَآءِ مع انه لا یصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه اجیب عنه ان ههنا وان لم یصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه لکن المضاف جزء من المضاف الیه الحال عن المضاف الیه بعینه حال عن المضاف فان قیل الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به والدابر فی هذا التراکیب لیس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم ان قلنا الدابر فی هذا التراکیب مفعول[1] ما لم یسم فاعله باعتبار الضمیر المستکن فی مقطوع الراجع الی الدابر لفظا او معنی فالفاعل اللفظی والمفعول اللفظی ما یکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج والملفوظ اعم من ان یکون حقیقة او حکما والفاعل المعنوی ما یکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار المعنی المستفاد من فحوی الکلام من غیر تقدیر وتصریح به فی نظم الکتاب مثل ضربت زیدا قائما هذا مثال للفظی الملفوظ الحقیقی فان فاعلیة تاء المتکلم ومفعولیة زید باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج عنه وهما ملفوظان حقیقة وزید فی الدار قائما هذا مثال اللفظی الملفوظ الحکمی فان فاعلیة الضمیر المستکن فی الظرف انما هی باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار المعنی الخارج عنه والضمیر المستکن ملفوظ حکما وهذا زید قائما هذا مثال المعنوی لان مفعولیة زید باعتبار المعنی المستفاد من فحوی الکلام من غیر التقدیر والتصریح به فی نظم الکلام اعنی اشیر وانبه المستفادین من هذا فان قیل ینبغی ان یکون اشیر وانبه مقدرین فی نظم الکلام فیکون هذا من قبیل الملفوظ الحکمی قلنا لو کان اشیر وانبه مقدرین فی نظم الکلام لکان مقصود المتکلم هو الاخبار بهما عن نفسه والامر لیس کذلک بل مقصود المتکلم هو الحکم علی المشار الیه بالزیدیة فعلم ان مفعولیته انما هی باعتبار معنی اشیر وانبه الخارج

[1] قوله مفعول آه اقول فعلی هذا یلزم ان یصح حال من المبتدا الذی خبره فعل وشبه فعل وظرف عند المصنف لرجوع الضمیر الذی هو فاعل او مفعول الیه الا ترا هم هذا بعید وخلاف عن تصریحاتهم فتامل حق التامل لتوصل التحقیق ۱۲ تحفه خادمیه

عن منطوق الکلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهی معنویة لا لفظیة وعاملها
الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الی تعریفه وشبه الفعل ما یعمل عمل الفعل وهو من
ترکیبه فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر
لانهما یعملان عمل الفعل ولیس[۱] من ترکیبه تامل قلنا فی معنی الفعل وذهبان مذهب المصنف وهذهب الشارح
فمذهب المصنف ان العامل المعنوی ما یکون له حصة فی اللفظ سواء کان مقدرا فی نظم الکلام او
او کان مستفادا من نحوی الکلام ومذهب الشارح ان معنی الفعل ما یکون مستفادا
من نحوی الکلام من غیر تقدیر وتصریح به فی نظم الکلام فالعامل فی شراضربتیها
قائما لفظی اتفاقا والعامل فی مثل هذا زید قائما معنوی اتفاقا والعامل فی مثل
زید فی الدار قائما محل النزاع فعند المصنف العامل فیه معنوی وعند الشارح
العامل فیه لفظی وشرطها ان تکون نکرة لان الغرض من الحال تقیید الحدث
المنسوب الی ذی الحال وهو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة وهاجبها معرفة
غالبا ای فی غالب المواد لان ذا الحال محکوم علیه فی الواقع والاصل فی المحکوم علیه
التعریف فان قیل ان قید غالبا یاتی فی الشرطیة لان الشرط یقتضی عدم جواز
التکلف وقید غالبا یقتضی جواز التکلف وبینهما منافاة قلنا ان غالبا لیس قید
الشرط بل هو قید الاشتراط لان مواد وقوع الحال علی قسمین احدهما ما یکون
ذو الحال فیه نکرة موصوفة نحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا او
مغنیة عن التعریف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالی فیها یفرق

[۱] قوله ولیس من ترکیبه اقول کیف لا یکون من ترکیبه ومعنی ترکیبه منه ان یکون ماخوذا من صیغة الفعل ولفظه ای یشتمل
علی حروف الفعل ومادته ولا شک ان کل واحد منها کذلک ولعله اشار الیه بقوله تامل یتبادر علیه انه خرج منه اسم الفعل لانهم
قالوا انه داخل فیه ولو قیل لعدم دخوله فیه فعدم الدخول فی معنی الفعل ایضا ظاهر لان معنی الفعل ما یکون مقدرا او مستنبطا من
نحوی الکلام علی ما قال الاستاذ واسکت مثلا لیس بمقدر ولا مستنبط من لفظه بل هو معناه کذا قال مولانا عبد الرحمن
فافهم ۱۲ منه [۲] قوله قلنا ان غالبا لیس قید الشرط اقول الصواب ان یقال ان قوله غالبا قید لاشتراط کون صاحبها
معرفة فقط کما قال الشارح ۱۲ منه تامل لعلک لا یخفی علیک وجه الصواب ومن الله التوفیق فی کل باب ۱۲ تحفه خادمیه

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا او وقعت فی حیز الاستفہام نحو ھل اتاک رجلا راکبا او کان الحال مقدما علی ذی الحال نحو جاءنی راکبا رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءنی رجل الا راکبا وثانیھما ما یکون ذو الحال غیر ھذہ الامور المذکورۃ فغالب ما وقع الحال فیہ ھو ھذا القسم الثانی ووقوع الحال فیہ مشروط کون صاحبھا معرفۃ وقیل فی الجواب ان قولہ صاحبھا معرفۃ مبتدأ وخبر معطوف علی قولہ وشرطھا ان تکون نکرۃ من قبیل عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الجملۃ الاسمیۃ فلا یکون قید الغالب قید الشرط حتی یرد النقض لکن ھذا الجواب ضعیف لما فیہ صرف الکلام من الظاھر الی خلاف الظاھر فان قیل انکم قلتم ان الشرط فی الحال ان یکون نکرۃ فھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر ع وارسلھا العراک ولم یذدھا ولم یشفق علی نغص الدخال لان العراک حال مع انہ معرفۃ باللام وبقولھم مررت بہ وحدہ لان وحدہ حال مع انہ معرفۃ بالاضافۃ وبقولھم فعلت جھدک لان جھدک حال مع انہ معرفۃ بالاضافۃ فاجاب المصنف بقولہ وارسلھا العراک ومررت بہ وحدہ ونحوہ متأول بتاویل النکرۃ من وجھین الاول ان ھذہ المصادر مصادر للافعال المحذوفۃ وھذہ الافعال مع المصادر جملۃ فعلیۃ وقعت احوالا فیکون التقدیر ارسلھا تعرک العراک ومررت بہ ینفرد وحدہ وفعلت تجھد جھدک والثانی ان صوتھا وان کانت صوتیۃ المعرفۃ لکنھا فی المعنی نکرۃ کما فی اللام الزائدۃ والاضافۃ اللفظیۃ فیکون التقدیر ارسلھا معترکۃ ومررت بہ منفردا وفعلتہ مجتھدا وتمام البیت ھذا شعر وارسلھا العراک ولم یذدھا ولم یشفق علی نغص الدخال فان قیل لا ارسالا یتصور من

---

۵۱ قولہ من وجھین الاول الخ علی والثانی لیس بوجیہ ولما کان وجہ ابی علی ظاھر قدمہ علی وجہ سیبویہ ۱۲ منہ ۵۲ قولہ تعرک العراک اشار بتقدیر تعرک الی ان مجرد ھذا الفعل غیر مستعمل والاظہر تقدیر ینفرد مع انہ من غیر لفظہ ویحتمل ان یکون مستعملا فی کلامھم قال الشارح فی المنہیۃ العراک مصدر وحد یحد وحدا وحدۃ کوعد یعد وعدا وعدۃ ۱۲ منہ ۵۳ قولہ وتمام البیت الخ قیل انہ خرج لبید یوما مستترا الی جانب الجبل فرأی فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد لعبت ذلک الحمار الاتن الی ماء ھناک ووقفھو علی موضع خال ینظر الیھا خفیۃ من صیادیھجم علیھا فی الماء فلما رأی لبید ذلک الفعل العجیب وصف بقولہ وارسلھا العراک الخ وان تأملت فیما ذکرنا علیک حق التأمل ظھر لک انہ لا حاجۃ الی قول الاستاذ فان قیل الخ ومعنی البیت وفرستاد آن حمار وحش مادہای خود را وان حمار وحش مادہای خود را حالیکہ آن مادہا متراحم بودند ومنع نمی کرد آن حمار وحش آنہا را وعنہ ترسید آن حمار وحش بر نہ تمام شدن آب بعض آنہا بسبب آمدن بعضی بسوئے ۱۲ منہ

ذوی العقول و الحمار الوحشی لیس منہا قلنا المراد بالارسال البعث فان قیل البعث یتعقبہ الممات وہذہ خاصۃ اللہ تعالیٰ قلنا المراد بالبعث تخلیۃ بین المرسل ومایرید ثم النفض عبارۃ عن عدم تمام الشرب و الدخال ہو ان یشرب البعیر ثم یرد من العطن الی الحوض فیدخل بین البعیرین العطشانین لشرب ما بقی فان قیل ہذا المعنی یتصور فی البعیر الحمار الوحشی ارسل الاتن لا البعیر قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنی اللغوی و ہو نفس دخول البعض فی البعض و نقول ان عبارۃ الشارح محمولۃ علی حذف المضاف فیکون التقدیر ہذا علی نفض مثل نفض الدخال فان کان صاحبہا نکرۃ وجب تقدیمہا من وجہین الاول ان الحال وذا الحال فی الاصل المبتدأ و الخبر المبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہ و الثانی فلئلا یلتبس الحال بالصفۃ فی حالۃ النصب اما غیر حالۃ النصب فمحمولۃ علی حالۃ النصب طردا للباب فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسہا لان ذا الحال فیہ نکرۃ مع انہ لا یتقدم الحال علیہ قلنا المراد بالنکرۃ النکرۃ المحضۃ وہذہ نکرۃ مخصصۃ فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل وزید راکبین لان ذا الحال فیہ نکرۃ محضۃ مع انہ لا یتقدم الحال علیہا قلنا ہذا الحکم فیما اذا لم یکن الحال مشترکا بین المعرفۃ و النکرۃ وہذا الحال مشترکۃ بین المعرفۃ و النکرۃ

---

۵۱ قولہ فان کان آہ قال مولانا نور الحق ینبغی ان یقال و الحال معرفا اذ لو کان جملۃ لوجب الواو دون التقدیم نحو جاءنی رجل و علی کتفہ سیف انتہی اقول لعل المصنف لم یرد ہذا القید لانہ فی صدد الحال المفردۃ حیث قال فیما بعد و قد تکون جملۃ خبریۃ ۱۲ منہ ۵۲

قولہ و المبتدأ آہ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہا اذا لم یتخصص بوجہ ما اذ تخصص فلا وجہ لتقدیم الحال ما من الفاعل لا من المفعول و کل منہما تخصص بالحکم المتقدم فلا حاجۃ الی التخصیص آخرا قال مولانا عبد الغفور اللہم الا ان یقال الحال حکم فلا یجری التخصیص الحاصل بالقیاس الی آخر انتہی و فیہ تکلف فان الضروری ہو تخصیص المحکوم علیہ تعلیلا شیوعیا ای وجہ کان و ہو حاصل بتقدیم الفعل فلا حاجۃ الی التخصیص آخرا منہ ۵۳

قولہ فمحمولۃ آہ لا یقال ح یلزم حمل التکثیر و ہو الرفع و الجر علی التقلیل و ہو النصب لانا نقول الحامل لہم علی ہذا الحمل دفع مکسہا الضار عن اللباس و ضبط الاحوال علی نمط واحد و نہج سالم شکر اللہ سعیہم ۱۲ منہ ۵۴ قولہ مشترکۃ آہ قال مولانا نور الحق فان صیغۃ راکبین یجب تقدیرہا راکب و راکب فلا شتی اختصارا فی الکلام تضمنہا حال کل منہما کانہا حال عن کل منہما فیکون مشترکۃ قیل الحاجۃ الی ہذا التعلیل ان الحال المشترکۃ صاحبہا بحیث معرفۃ و بحیث نکرۃ و لیست بنکرۃ فقولہ نکرۃ یخرج صاحب الحال المشترک صریحا ان القول بکون ہذا الحال المشترکۃ مشترکا بین رجل و زید لم یکن محالا بعد ما عرفت فلو کان صاحب الحال بحیث المعرفۃ و النکرۃ یکون القول بکونہا مشترکۃ البعد من الاصابۃ و الصواب ان یتم جانب تقدیم الحال علیہ بان تاخرہ عن اللام من نحو زید فی الدار لعارض کقولہ فافہم انتہی اقول القائل مولانا عصام الملۃ و الدین ۱۲ منہ خادمیہ

ولا یتقدم علی العامل المعنوی لان العامل المعنوی ضعیف العمل فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المعمول المتقدم فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو قاعدا لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي قلنا هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجاز ان يقع كل واحد من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فحينئذ يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يقدم على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا كما هو مذهب المصنف ينبغي ان يقول الا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه قلنا ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي الباء بمعنى

قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض لهذه الورقة على الكرام منه كتبه قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على الاحتمالات الاخر ايضا غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى منقطعا هذا وان لم يكن احسن في نفسه لكنه احسن بالنسبة الى الاختصار المطلوب في المتون منه كتبه قوله والباء بمعنى مع والخلاف هذا تمهيد وتوطئة لجواب الاعتراض الذي سبق من تفسير بالظرف باطل لتقدمه على غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثاني مع ان جوابه ما اورد عليه جواب لما اورد على الاحتمالات الاخر ومع هذا خلاف مذهب المعرج وتفسير كلام القائل بما لا يرضى به قائله اقول لعله لم يتعرض له لما ذكر فيما مر من ان تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه في صورة وهي ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوي ايضا كذلك بان يكون ظرفا او شبهه ومن هذا القبيل قولهم البر الكر حنطة اي الكر من البر حنطة فالعامل المعنوي هنا ايضا ظرف فافهم هذا خلاصة ما قال الاستاذ والحق

مع والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق
مع اختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول
المتأخر لا في المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما ان يكون معتمدا على المبتدأ او لا فان
كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل في
المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه
ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قولنا بخلاف الظرف متعلق بضمير
يتقدم والظرف خبر مندرج في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم الخروج عن المبحث **فنقول** لا يلزم
الخروج عن المبحث لان الحال شابه بالظرف بحيث ان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على
العامل المعنوي فتوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب** المصنف بقوله بخلاف الظرف
او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج في العامل المعنوي
وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل
المعنوي على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف
بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف **فالحاصل** انه
تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح **اي ايضا**
لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور
بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا
مضاف اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاء ضاربة زيد مجردا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

ص قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم
الحال على المضاف اليه نحو هذا شارب سويقا السويق بالخفض لان الاضافة في نية الانفصال فلا يتبعها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وناقشه
ابو حيان انتهى منه **ص** قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع نقض بان الحال عن الفاعل مقدم على العامل مع ان الفاعل لا يتقدم
عليه نحو راكبا جاء زيد فاجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ كذا قال ولا يلزم الجواز

مجرورًا بحرف الجر ففیه مذهبان اصحّ[۱] وغیر اصحّ[۲] فالمذهب الاصح ان ههنا ایضًا لا یتقدم الحال علی ذی الحال لان الحال فرع ذی الحال و تابعه وذو الحال ههنا مجرور و تقدیم المجرور علی الجار ممتنع فتقدیم متعلقات المجرور علی الجار ممتنع بالطریق الاولی والمذهب الغیر الاصح انه یتقدم الحال علیه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فکانها من بعض حروف الفعل وتقدیم الحال علی الفعل جائز فکذا علیها[۳] کما فی قوله تعالی وما ارسلناک الا کافة للناس قلنا ان کافة حال عن کاف الخطاب و التاء للمبالغة او نقول ان کافة صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر وما ارسلناک الا رسالة کافة للناس او نقول[۴] انه مفعول مطلق لفعل محذوف ای وما ارسلناک الا ان تکف کافة للناس[۵] وکل ما دل علی هیئته ای علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به سواء کان جامدًا او مشتقًا صحّ ان یقع حالًا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمشتقات کذلک یحصل بالجوامد وهذا رد علی من شرط الاشتقاق فی الحال واول الجوامد بالمشتق مثل هذا بسرًا الطیبُ منه رطبًا فالعامل فی رطبًا هو الطیب باتفاق النحاة وفی بسرًا مذهبان مذهب المحققین ومذهب العامة فمذهب المحققین ان العامل فی بسرًا ایضا الطیب فان قیل ان الطیب اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم قلنا نعم لکن هذا التقدیر بناء علی قاعدة وهی انه اذا وقع عن شیئین احد

---

[۱] قوله اصح هذا مذهب ابی سیبویه و اکثر البصریة ۱۲ تحفه [۲] قوله وغیر اصح هذا مذهب ابی ابن کیسان وابو علی وابن برهان والفارسی وابن جنی وابن طلحون وبعض الکوفیین ۱۲ تحفه [۳] قوله کما فی قوله تعالی آه حیث ان کافة فی الآیة حال من الناس ومقدم علیه ۱۲ تحفه

[۴] قوله والتاء للمبالغة دفع دخل ظاهر قائل ۱۲ تحفه [۵] قوله او نقول انه مفعول مطلق آه وهذه تکلفات اما التکلف الاول فلان تلک المبالغة فی الفاعل غیر معلومة الوقوع حتی انکر بعضهم فی غیر فعال وفعول ومفعال واما التکلف الثانی والثالث فظاهر فافهم ۱۲ تحفه

[۶] قوله هذا بسرًا الطیب منه رطبا اول ما هدی من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بسر بالتحریک ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر کذا فی القاموس ۱۲ تحفه وتقدم بسرًا علی اسم التفضیل دفع سوال تقریره ان العامل الذی هو ضعیف العمل اعنی اسم التفضیل قد عمل فی المعمول المقدم وذا لا یجوز فلم رفع الالتباس قدم بسرا علی الطیب لانه لو قیل هذا الطیب منه بسرًا رطبًا یلزم الالتباس لانه لا یعلم ان الحال من المفضل هو بسرا من المفضل علیه هو رطبًا ۱۲ کاتب عفی عنه

حالان باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل واحد من الحالین الی ذی الحال ولاشک ان
بسرًا حال من المشار الیہ باعتبار انہ مفضل فیلی الی ھذا ورطبًا حال من المشار الیہ
باعتبار انہ مفضل علیہ فیلی الی منہ فان[۵۱] قیل لما کان بسرًا حالًا من المشار الیہ باعتبار
انہ مفضل وھذہ الحیثیۃ انما تعتبر بعد اضافتہ فی الطیب فینبغی ان یکون بسرًا موخرًا عن
الطیب قلنا نعم لکن الضمیر فی مقابلۃ الظاھر کالعدم فاقیم الظاھر مقامہ ویلی الحال
الیہ ومذھب[۵۲] العامۃ ان العامل فی بسرًا الاشارۃ والتنبیہ المستفادین من ھذا الکن
مذھبھم ضعیف من وجھین الاول ان الحال قید لعامل ذی الحال والبسریۃ[۵۳]
لیس قید الاشارۃ والتنبیہ والثانی انہ یجوز ان یقع موقع اسم الاشارۃ اسم صریح
لا یصح اعمالہ نحو تمرۃ تخلی بسرًا الطیبۃ طبًا وقد تکون جملۃ خبریۃ اما کونھا جملۃ لان الغرض فلان
من الحال بیان ھیئۃ الفاعل والمفعول بہ وھو کما یحصل بالمفردات کذلک یحصل
بالجمل اما کونھا خبریۃ فلان الحال مربوط بذی الحال والانشاء لا یقبل الربط فلا[۵۴] شفیۃ
متلبسۃ بالواو والضمیر لان الجملۃ الاسمیۃ اکدت فی الاستقلال فلابد فیھا من
رابط قوی وھو الواو والضمیر معًا نحو جاء نی زید وھو راکب او الواو وحدہ لان الواو

---

[۵۱] قولہ فان قیل لما کان بسرًا آہ حاصل الاعتراض ان ھذا لیس بمفضل لانہ لیس بفاعل بل المفضل الضمیر المستکن فی اطیب و
حاصل الجواب ان الضمیر فی مقابلۃ الظاھر کالعدم فاقیم الظاھر الذی ھو اسم الاشارۃ مقام الضمیر فی کون الحال بعدہ بلا فاصل و
فاضمحل ما قیل ان الضمیر فی اطیب واسم الاشارۃ قبلہ فلا یقوم المظہر مقامہ منہ [۵۲] قولہ ومذھب العامۃ آہ ھذا ما ذھب الیہ
ابو علی وابنہ منہ [۵۳] قولہ والبسریۃ لیس قیدا آہ لانہ یمکن ان یکون المشار الیہ التمر الیابس منہ [۵۴] قولہ نحو تمرۃ تخلی آہ
لان المبتدأ لا یعمل لانہ جامد والجامد لا یعمل لانہ لیس فیہ شائبۃ من الفعل منہ [۵۵] قولہ فلا اسمیۃ بالواو والضمیر آہ انما ربطوا
الجملۃ الحالیۃ بالواو دون الجملۃ التی ھی خبر المبتدأ فانہ اکتفی فیھا بالضمیر لان الحال تجئ فضلۃ بعد تمام الکلام فاحتیج فالاکثر الی
فضل ربط فصدرت الجملۃ التی اصلھا الاستقلال بما ھو موضوع للربط اعنی الواو التی اصلھا الجمع لیوقن من اول الامر ان
الجملۃ لم تبق علی الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلۃ والصفۃ فانھا لا تجئ الا بالواو لان بالخبر تتم الکلام وبالصلۃ تتم جزء الکلام
والصفۃ لتتمیم الموصوف لفظا وکونھا معنی فیہ کانھا من تمامہ فاکتفی فی ثلاثتھا بالضمیر نعم قد یقید الصفۃ والخبر بالواو اذا حصل
لھما ادنی انفصال وذلک بوقوعھما بعد الا نحو ما حسبتک الا وانت بخیل وما جاءنی رجل الا وھو فقیر واما الصلۃ فلا یعرض لھا مثل ھذا
فلا تری ابدا مصدرۃ بالواو وکذا فی الرضی منہ خادمہ۔

یقع فی اوّل الکلام وجوبًا فیدلّ علی الربط من اوّل لوهلة نحو کنتُ نبیًّا وآدم بین الماء والطین اوبالضمیر علی ضعف لان الضمیر لا یقع فی اوّل الکلام وجوبًا فلا یدلّ علی الربط من اوّل لوهلة نحو کلّمتُهُ فوه الی فیّ والمضارع المثبت بالضمیر وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظًا ومعنًی وهو متلبس بالضمیر وحده فکان ایضًا متلبسًا بالضمیر وحده نحو جاء نی زید یسرع ای جاء نی زید سارعًا وما سواهما بالواو والضمیر اوباحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلیة لیست آکدت فی الاستقلال فلا تقتضی الرابط القوی وهو الواو والضمیر معًا مثال المضارع المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء نی زید وما یتکلم غلامه ومثال المضارع المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء نی زید وما یتکلم عمرو ومثال الماضی المثبت المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء نی زید وقد خرج غلامه ومثال ما کان بالضمیر فقط نحو جاء زید قد خرج غلامه ومثال ما کان متلبسًا بالواو فقط نحو جاء نی زید وقد خرج عمرو ومثال الماضی المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء نی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالضمیر وحده نحو جاء نی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء نی زید وما خرج عمرو ولا بد فی الماضی المثبت من لفظ قد ای من دخول لفظ قد ظاهرة نحو جاء نی زید وقد خرج غلامه او مقدّرة نحو جاء وکم حصرت صدورهم لان قد فی اصل وضعه الواضع لتقریب زمان الماضی الی زمان الحال لکن الماضی اذا وقع حالًا لا بد فیه من قد لیدلّ علی تقریب زمان الماضی الی زمان الحال عامل ذی الحال مجازًا ویجوز حذف العامل ای عامل الحال لقیام قرینة سواء کانت القرینة حالیة او مقالیة مثال القرینة الحالیة کقولک للمسافر راشدًا

سلہ قولہ لو کنت نبیا آہ لا یقال ان الحال فی ہذا الحدیث لم تبین ہیئۃ الفاعل اعنی المفعول بہ فلا یکون التعریف جامعا لانا نقول ان الحال قد تکون باعتبار متعلق ذی الحال کما ان الصفۃ قد تکون باعتبار متعلق الموصوف المعروف ہو الاول والثانی فنقول ان ہہنا الحال تبین ہیئۃ الفاعل لانہ یفہم من ہذہ الحال کونہ موصوفا بان الآدم بین الماء والطین وہو ہیئۃ الفاعل کذا قال مولانا ابو البقاء رحمہ اللہ سلہ قولہ للمضارع آہ اعلم انہ یشترط فی المضارع الواقع حالا خلوہ عن حرف الاستقبال اقول کیف یحکم بان المضارع المثبت بالضمیر وحدہ قد ذکر فی التوضیح انہ یجب الواو قبل ضمیر کونہا داخلۃ علی مضارع مثبت کقولہ تعالی یلقہ تزدہ وہی وقد تعلمون انی رسول اللہ الیکم

محمدیًا ای ستر راشدا فالقرینة علیه حال المسافر مثال القرینة المقالیة کقوله تعالٰی اَیَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰی قٰدِرِیْنَ عَلٰٓی اَنْ نُّسَوِّیَ بَنَانَهٗ ای بلی نجمعها قادرین علی ان نسوی بنانه ویجب حذف عامل الحال فی المؤکدة ای فی الحال المؤکدة فالحال المؤکدة ما لا تنفک عن صاحبها غالبًا والحال المنتقل ما تنفک عن صاحبها غالبًا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤکدة مع انه لا یحذف عاملها قلنا المراد بالحال المؤکدة بعض الاحوال المؤکدة مثل زید ابوک عطوفا ای احقه فان قیل ان احقه لا یخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متکلم من الثلاثی المجرد لا یدل علی المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متکلم من باب الافعال فیدل علی الاحقاق لا علی التحقیق والمقصود فی هذا المقام التحقیق دون الاحقاق قلنا انه بفتح الهمزة لکنه بمعنی تحققته فهذا المجاز یأبی مع اتحاد اللفظ او نقول انه بضم الهمزة لکنه بمعنی اثبته فهذا مجاز لفظ مع اتحاد الباب وشرطها ای شرط وجوب حذف عامل الحال المؤکدة هو ان یکون مقررة ای مؤکدة لمضمون ای لمدلول جملة اسمیة التی هی المرکبة من الاجزاء التی لیست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله تعالٰی[۵۱] اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا ولما قال اسمیة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لمضمون جملة فعلیة نحو قوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ الخ قَآئِمًۢا بِالْقِسْطِ فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله[۵۲] تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًۢا بِالْقِسْطِ لان الحال فیه مؤکد لمضمون جملة اسمیة مع انه لا یحذف

---

[۵۱] قوله تعالٰی اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ الآیة قال العلوی فان قیل قوله رسولا انما یؤکد لبعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا اردت بمعناه اللغوی واما لو اردت به معناه الشرعی وهو انسان بعثه الله تعالٰی الی الخلق بکتاب او شریعة فیؤکد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالٰی قلنا حینئذ یکون المراد بالارسال ایضا معناه الشرعی فیؤکد ایضا علی هذا التقدیر بعض اجزاء الجملة فلیتأمل انتهی اقول لما کان المراد من الارسال الارسال الشرعی یکون اسناد الارسال الیه ای الضمیر البارز بلا فائدة جدیدة وهذا کما تری ولعله اشار الیه بقوله فلیتامل ۱۲ تحفه [۵۲] قوله بقوله تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًۢا الخ اقول هذا لم اجده فی القرآن علی هذا النظم فتفکر لعلک تجده ۱۲ تحفه حامدیه

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وههنا
الجزء الثاني صالح للعمل فههنا الخلف واجب باعتبار القرينة وساد المسد امّا القرينة ففي نصب
المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام المعمول التمييز ما يرفع الابهام المستقر
اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه حالات في مثل هذا التركيب قطرز قه اي فالانه
رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وما فعل
فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اريد الابهام الوضع فهذا ليس الا
مجازا وفي المجاز لابد من القرينة فما القرينة لك ههنا قلنا القرينة ههنا قاعدة العلماء وهي ان
الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضع فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية
لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه واو الصاحبة نحو هذا
الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان
في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام
ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه
الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول او من تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع
له على اختلافهم كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات قيد
الذات احترازا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الذات وتحقيق المقام

قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولا بد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن
طراوة متمسكين بقول الرشيد بن شهاب شعر ارتيك لما ان عرفت وجوهها ۞ صددت وطبت النفس يا قيس
عن عمرو ۞ وحمل الجمهور على الضرورة قال المتوسط وبهذا اخرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله
يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتامل منه قوله او من قوله
استعمل فيه هذا ينافض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام حيث قال هناك اي للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ۱۲ تحفه خادميه۔

ان الواضح وضع الرطل لنصف المزوج لا بهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف يقال مكيال مدينا بغداديا فيسمى بالنعت والحال المذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو رطل زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد ابا فهو في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا فبالمفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احتراز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم

نج از جان من تو مقادير را شناس ۞ كيل است و وزن و مد و ذراع ست و هم قياس اما في العدد نحو عشرون درهما ويسمى ايضا تمييز عشرون في باب اسماء العدد واما في غير نحو طاب زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التمييز رافع الابهام عن الذات والابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هي المقدرات فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعة لها

قوله قسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام فلا يرد ما قال الحافظ من انه لا خفاء في ان تاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لا يرد ما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شئ منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا لبعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم منه

قوله طاب شئ منسوب الى زيد ابا اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديرا لا يقتضيه المثال المذكور لانه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى شئ منسوب الى زيد وهو رجلية وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شئ منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال المناظرين منه

قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المثل في قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمصرح جعله من امثلته فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي المادة المذكورة ليس الابهام في النسبة بل الابهام في ذات المضاف فيكون داخلا في المفرد منه

قلنا الموضوع له اعم من ان یکون موضوعا له بوضع شخصی او نوعی فالمجاز وان لم یکن موضوعا له بوضع شخصی لکنه موضوع له بوضع نوعی فالوضع الشخصی بان یلاحظ اللفظ بخصوصه ویوضع لمعنی بخصوصه کما فی الجوامد والوضع النوعی تعین اللفظ بازاء المعنی باعتبار قاعدة کلیة کما فی المشتقات مثلا کما تقول ان کل لفظ علی وزن فاعل فهو موضوع لذات مبدء له الفعل والوضع النوعی فی المجازات موجود بحیث ان کل لفظ مقارن بقرینة صارفة فهو متعین لمعنی مناسب المعنی الموضوع له ثم الوضع النوعی علی قسمین وضع نوعی فی الحقائق ووضع نوعی فی المجازات فالوضع النوعی فی الحقائق بان یتعین اللفظ للمعنی باعتبار قاعدة کلیة بحیث لا یحتاج هذا اللفظ فی الدلالة علی ذلک المعنی الی انضمام قرینة فان قیل المراد بالقرینة لا یخلو اما ان طباق مع القاعدة الکلیة او امر سواه فالاول کما یوجد فی الوضع النوعی للمجازات کذلک یوجد فی الوضع النوعی للحقائق والثانی کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلک لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات فعلی هذا لا یحصل الفرق بین الوضع النوعی للحقائق وبین الوضع النوعی للمجازات قلنا المراد بالقرینة امر سواه ولا نسلم انه کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلک لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات بل فی النوعی للمجازات لا بد من قرینتین احدهما لحصول الانطباق بالقاعدة الکلیة والاخری لافهام المعنی سواء کانتا مذکورتین حقیقة کما فی رأیت اسدا لیس بمفترس یرمی او کانت احداهما قائمة مقام القرینتین کما فی رأیت اسدا یرمی فان قیل المقادیر خمسة فما الوجه للمصنف حیث ذکر البعض وترک البعض وذکر البعض قلنا ان مطمح نظر المصنف لیس فی بیان مقادیر المفرد المقدار بل فی بیان ما یتم به المفرد المقدار لیتحقق علة نصب التمیز بحیث ان یشبه المفرد المقدار بالفعل وشبه مقدمة

قوله ان یشبه الخ ذکر فی التصریح بشرح التوضیح اختلف فی صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقیل شبهه باسم الفاعل لانه طالب فی المعنی کعشرین درهما فانه یشبه ضاربین زیدا او رطل زیتا فانه یشبه یضارب عمرا فی الاسمیة والطلب المعنوی ویوجد ما التمام وهو التنوین والنون قیل یشبه بافعل من ذلک فی خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه یعمل معتمدا وغیر معتمد واسم الفاعل لا یعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه یعمل فی السببی والاجنبی وهی لا تعمل الا فی السببی ومن الاجنبی وهی اصل الافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا یرفعه الا فی مسئلة وهو اصل المقادیر لانه یحتمل الضمیر وهی لا تحتمله وصحح هذا القول لان حمل الشیء علی ما هو به اشبه اولی والعامل فی التمیز الفعل وشبهه وذهب قوم الی ان العامل فیه الجملة التی انتصب عن تمامها بالفعل او لما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسب الی المحققین انتهی ملخصا

بالفاعل ويشبه تميزه بالمفعول فان قيل ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة
كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل
اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الا
بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على التميز فيقال عندي الرا توخلا قلنا
المراد بالمتمم بين مطلق المتمم ليدل المراد بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل واللام ليس مشابها بالفاعل
لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدم على الاسم فيفرد ان كان جنسا وهو ما يشابه اجزاءه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير وافرد لان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة
على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان
يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه
من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع فان قيل ان التميز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذلك
يثنى ويجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد
بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غير الا ان الاصل
الموافقة بين التميز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة اي المفرد
المقدار الى تميزه لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف
فان قيل ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير في كان راجع الى التميز فيكون المعنى وان كان التميز
مثبتا بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة فحينئذ يلزم الخروج عن المبحث لان المبحث

ل قوله فيفرد ان كان جنسا اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يفرد وان كان جنسا لم يقصد به الانواع لئلا يلزم
استعماله على خلاف وضعه وكذا المراد في قوله الا ان يقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حوالة المصنف تميز العدد الى ما بعد فتامل وينبغي
ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصا بهذا القسم من التميز بل يجري في التميز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره ههنا بالتنبيه وعلى وجه التشريك
رو ما للاختصار ١٢ تحفه ل٢ قوله وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بعينه
سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالابوة فلا قليل ولا كثير
بالابوة لانه لا جزء له فالاولى بالاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الاشكال وارد عليه ايضا اذ القلة
والكثرة منتف عن الابوة فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه ـ

فی تنوین المفرد المقدار لا فی تنوین التمیز قلنا ان الضمیر فی کان راجع الی المفرد المقدار لا الی التمیز فلا یلزم الخروج عن المبحث لکنه مخالف من سیاق[۵۱] الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال وان وجد التمیز متلبسا بتنوین المفرد او بنون التثنیة فانه لما تم الاسم بما اقتضی التمیز فکان التمیز متلبسا بهما حکما والا ای وان لم یتم بتنوین المفرد او بنون التثنیة بان یتم بنون الجمع او بالاضافة فلا ای لا یجوز اضافة المفرد المقدار الی التمیز اما فی الاضافة فلئلا یلزم اضافة المضاف واما فی نون الجمع فلانه جاز ان یضاف الی غیر التمیز فلو اضیف الی التمیز لزم[۵۲] الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فلا یضاف فی غیر ضرورة لالتباس ایضا لاطراد الباب وعن غیر مقدار ای قد یرفع الابهام عن مفرد غیر مقدار نحو خاتم حدیدا والخفض اکثر لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف والقسم الثانی یرفع الابهام عن نسبة ثابتة فی جملة او ماضاهاها ای فی شبه الجملة فان قیل فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل لان الاجمال یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصیل یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن نسبة فی جملة او ماضاهاها قلنا الابهام[۵۳] فی النسبة

---

۵۱ قوله لکنه مخالف من سیاق الکلام لان فیه فواة المناسبة بین المعطوف والمعطوف علیه لان قوله ثم ان کان متنوین عطف علی قوله فغیر وان کان جنسا والضمیر فیه راجع الی المضمر فینبغی ان یکون المعطوف ایضا کذلک فتامل فیه تحفه ۵۲ قوله لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فانه لا یعلم انه ارید الیوم العشرون من رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی التمیز ام ارید عشرون رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی الغیر قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو کان تمیز الکان نکرة ولو لم یکن تمیز الاحتمل ان یکون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لا یکون علما انتهی اقول لان علی تقدیر العلمیة یکون التمیز منصرفا.... غیره وایضا اقول بذه مناقشة علی الامثلة لیس من اهل الکمال فافهم ولا تکن من اهل الجدال ۱۲ تحفه ۵۳ قوله قلنا الابهام فی طرف النسبة المراد بطرف النسبة ههنا ای فی القسم الثانی من تمیز الذات المقدرة لانها التی تقوم النسبة بها حقیقة وهو المتبادر عند کل متعلم ولا شک ان ابهام الذات المقدرة یوجب الابهام فی النسبة التی قامت هی بها وکذلک رفع الابهام عن النسبة المذکورة یستلزم رفعه عنه ولیس المراد ان کل طرف نسبة فیها ابهام یوجب الابهام فی النسبة وکذلک کل ما یرفع الابهام عن النسبة یستلزم رفعه عن طرفها فلا یرد ما اورد علی الحکیمین بان الاول تنقض بقولنا عندی رطل فان فی طرف هذه النسبة ابهاما وهو الرطل ولا یوجب ابهاما فی النسبة بان الثانی تنقض بقولنا طاب رطل زیتا بان رفع الابهام عن الطرف لا یوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فیها باقیة فافهم کذا قال مولانا الدهلوی مع تغییر ۱۲

یستلزم الابہام فی نفس النسبۃ ورفع الابہام عن نفس النسبۃ یستلزم لرفع الابہام عن طرفی
النسبۃ لکن المصنف اقتصر علی النسبۃ للتنبیہ علی ان المقابلۃ بین قسمی التمیز لیست
باعتبار تقدیر الذات وذکرہ بل باعتبار الذات والنسبۃ فان کان التمیز رافعا لابہام
عن الذات فہو القسم الاول سواء کانت الذات مذکورۃ نحو طاب زیدا نفسا اومقدرۃ نحو نعم
رجلا وان کان التمیز رافعا لابہام عن النسبۃ فہو القسم الثانی سواء کانت الذات مذکورۃ
نحو طاب زید نفسا اومقدرۃ نحو طاب زید ابا ای طاب شیئ منسوب الی زید ابا ثم اعلم ان التمیز
عن النسبۃ علی اربعۃ اقسام عین اضافی وعین غیر اضافی وعرض اضافی وعرض
غیر اضافی فالعین الاضافی ما یکون قائما بنفسہ ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی
الغیر کاب والعین غیر الاضافی ما یکون قائما بنفسہ ولا یعتبر فی مفہومہ الاضافۃ
الی الغیر کالنفس والدار والعرض الاضافی ما یکون قائما بالغیر ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ
الی الغیر کالابوۃ والعرض الغیر الاضافی ما یکون قائما بالغیر ولا یعتبر فی مفہومہ
الاضافۃ الی الغیر کالعلم وایضا التمیز عن النسبۃ باعتبار ما انتصب عنہ علی ثلثۃ اقسام
قسم خاص بالمنتصب عنہ وقسم خاص بمتعلقہ وقسم صالح لہما مثل طاب زید نفسا
ہذا مثال الجملۃ والتمیز فیہ عین غیر اضافی خاص بالمنتصب عنہ وزید طیب ابا ہذا
مثال شبہ الجملۃ والتمیز فیہ عین اضافی صالح لہما فان قیل لما کان التمیز فی المثال
الاول خاصا بالمنتصب عنہ وفی الثانی صالحا لہما فالظاہر ان النفس خاص بالجملۃ والاب
بشبہ الجملۃ قلنا لا فرق بین المثالین فی التمیز بحیث ان تمیز الجملۃ کما یجری فی الجملۃ کذلک
یجری فی شبہ الجملۃ وتمیز شبہ الجملۃ کما یجری فی شبہ الجملۃ کذلک یجری فی الجملۃ فضلا
ہذان المثالان فی قوۃ اربعۃ امثلۃ وابوۃ ودارا وعلما قولہ ابوۃ ودارا وعلما ناظر الی
کل واحد من المثالین غیر مختص بالمثال الاخیر فضلا کل واحد من المثالین فی قوۃ خمسۃ
امثلۃ فان قیل المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بالمثال الواحد فلا حاجۃ الی تعدد الامثلۃ

۵۲ قولہ خاص بالمنتصب عنہ وہو زیدا علم ان زیدا فی طاب زید نفسا یسمی بالمنتصب عنہ بضم میم ای اخذ منہ النصب لان انتصاب
التمیز بمعنی ان نسبۃ طاب الی زید صار سببا لانتصاب التمیز فالمعنی انہ عامل فی التمیز وناصب لہ تحفہ حامدیہ۔

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني طيبة ابا وابوة ودارا وعلما وتركه النفس لانه اظهر من التميز اتى لله درّه فارها فان قيل المثال التوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون هكذا يكون مشتقا فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير في درّه لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيّره مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيّره مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينقض بمثل نفسا في طابن زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتي ما يصح جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

ف۱ قوله فالتميز يرفع الابهام الخ اعلم ان هذا صريح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشيء من الاشياء التي ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو ياله رجلا وياله قصته وثانيهما اسم الاشارة نحو ما ابا والله مثله رجلا مثلا فيمن قال انه تميز لا حال فافهم ۱۲ منه ف۲ قوله ولم يكن نصا الخ اقول اشارة الى ان المراد بقوله ليصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولنا عصام وتبعه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها انتهى اقول المراد من القسم الثاني قول المص والا فهو لمتعلقه ۱۲ منه تحفه خادميه

وجمعیته سواء کان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زید اباً وطاب الزیدان ابوین وطاب الزیدون اباء او لموافقة المعنی الذی کان ثابتاً فی ما انتصب عنه نحو طاب زید اباً اذا اردت له اباً واحداً وطاب زید ابوین اذا اردت له اباً واحداً وجداً وطاب زید اباء اذا اردت له اباً واجداً الا ای لا یطابق اذا کان جنساً ووجهه مامر الا ای یطابق ان یقصد الانواع ووجهه مامر وان کان صفة کانت له ای خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضی الموصوف والمذکور اولی بالموصوفیة من المقدر فان قیل ان التمییز رفع الابهام عن الذات فکیف یکون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قیل هذا ینقض بنحو کفی بزید رجلاً لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان یکون صریحاً او تاویلاً فرجلاً وان لم یکن مشتقاً صریحاً لکنه مشتق تاویلاً فیکون التقدیر کفی زید کاملاً فی الرجلیة وطبقه ای مطابقة التمییز مما انتصب عنه فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث لانه حامل لضمیر ما انتصب عنه فان قیل ان قوله وطبقه عطف علی خبر کان محمول علی اسم کان وههنا لا یصح الحمل لانه لزم حمل صریح الوصف علی الذات قلنا الواو لیس للعطف بل بمعنی مع او نقول الواو للعطف والمصدر بمعنی الفاعل فیکون المعنی کانت صفة له مطابقة له واحتملت له الصفة المذکورة الحال استقامة المعنی علی تقدیر الحالیة فان قیل لما کان المعنی مستقیماً علی التقدیرین فما الوجه للمصنف حیث حکم علی الحال علی سبیل الاحتمال قلنا لان زیادة من یؤید جهة التمییز لان من تزاد مع التمییز لا مع الحال او نقول ان مقصوده ان حمله بالفرسیة لا تمنعه بشیء اخر فی حال الفرسیة ولا یتقدم علی عامله اذا کان عامله اسماً جامداً

ف۱ قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق یعنی انه یرفع الابهام عن ذات لا عن وصف قال مولانا نور الحق وفیه تامل لان فارسا فی الترکیب یحتمل الحال ایضا فالفرق انه حینئذ یرفع الابهام عن الوصف وعند کونه تمییزا یرفع عن الذات لا یخلو عن تعسف انتهی ۱۲ تحفه ف۲ قوله لان زیادة من یؤید جهة التمییز کما فی قولهم عزة من قائل یعنی قوی ہست وی تواناہست وے از روے گویندہ گی ۱۲ تحفه ف۳ قوله اذا کان عاملا اسماً اه وکذا لا یتقدم اذا کان افعل التفضیل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فیه معنی الفعل مما لیس من الاسماء المتصلة به فتامل فیما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خامیه-

لان الجامد ضعیف لعمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعیفة فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم
والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لان التمیز عن النسبة فاعل فی الحقیقة وتقدیم الفاعل علی الفعل
ممتنع فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی وفجرنا الارض عیونا لان عیونا تمیز
عن النسبة ولیس بفاعل وبقولهم امتلأ الاناء ماء لان ماء تمیز عن النسبة ولیس بفاعل
قلنا ان الفاعل اعم من ان یکون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زید نفسا لانه فی
قوة قوله طاب نفس زید او یکون فاعل الفعل بعد جعله لازما کما فی فجرنا الارض عیونا
لانه اذا انتقلت الی باب الانفعال فیکون المعنی انفجرت عیونها او بعد جعله متعدیا
کما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الی الثلاثی المجرد فیکون المعنی ملأ الماء فان قیل
ان ماء فی مثل هذا التراکیب امتلأ الاناء ماء فاعل من حیث قصد المتکلم من غیر حاجة الی جعل
الفعل متعدیا لان المتکلم لما قصد اسناد الامتلاء الی بعض متعلقات الاناء ولو علی سبیل
المجاز وقع فیه الابهام فلا حاجة الی تمیزه بقوله ماء فهو فی قوة قوله ملاه الماء کما فی هذا التراکیب
زید تجارة ای ربح تجارة زید خلافا للمازنی والمبرد فانهما یقولان بجواز تقدیم التمیز علی الفعل لان
الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول المتأخر والمتقدم کما فی قول الشاعر شعرا تجحر سلمی بالفراق حبیبها
وما کاد نفسا بالفراق تطیب المستثنی متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنی لا یخلو
اما ان یعلم دخوله فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنی منه قبل
الاستثناء قطعا فان کان الاول فهو متصل وان کان الثانی فهو منقطع فان قیل

قوله لان التمیز عن النسبة فاعل آه اقول قد سبح لی فی هذا المقام شک وتصعب فی کتب المعتبرین له کحاشیة مولانا نور الحق رح
والفاضل اللاری ومولانا عبد الرحمن وغیرها فلم یتیسر حله ثم وجدت فی حاشیة جمال الناظرین وبینه بحیث لا یتصور الزیادة علیه
فان اشتهیت فارجع الیه وطالعه ولو التضییق المقام لاردته ونقل عن سیبویه وسائر المحققین وجه آخر فی امتناع تقدیم التمیز علی
الفعل وهو انه فی المعنی فرع عن الفاعل لانه یمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا یصح تقدیمه فالفرع احری ان لا یصح اقول شکک علی هذا
الوجه ایضا وارد وقیل وجه ثالث فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التمیز کالنعت فی الایضاح و
النعت لا یتقدم علی عامله فکذلک ما اشبهه قاله الفارسی واستحسنه ابن حرون کذا فی التصریح شرح التوضیح ۱۲ تحفه قوله
فان قیل بهذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالی ومثل هذا یحمل طرد اللباب ۱۲ تحفه۔

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط فى التقسيم ان يكون للمقسم
مشترك ومصادق على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك وان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم
اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح
لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كافية لصحة
التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافية لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف
حيث عرف كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن حمل احزائها على كل واحد
من غير معرفة كل واحد منهما فلذا عرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد
لفظا اى سواء كان المتعدد لفظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءنى الا زيد بالا ولكن
والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان
الاخراج عن المتعدد يقتضى العزل فى المستقبل والمستثنى المنقطع غير داخل فى المستثنى منه

---

١ قوله لكنه اعتبار بنى عليها ما ذهب اليه المصرح وقال الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية وكون المستثنى مشتركا لفظيا
بينهما حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها فخالف ما قبلها نفيا او اثباتا ما هذا مثال للقسمين بحسب المعنى اقول وبذا يظهر الاولى بل
الصواب وفيما يفهم مما قال المصنف من ان الوجه انه مشترك لفظى بين المتصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصله الذى يتميز عن الآخر
غير مخرج وان كونان حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركا بينهما وتعريف المشترك بحيث يكون جامعا للمختلفات بالماهية
خلوا على جميع ذاتياتها غير متصور عند العقلاء كيف وامكان تعريفه بهذا الوجه يوجب ان يكون مواطيا انتهى ينظر كيف ويلزم مما قال
ان لا يكون الحيوان والكلمة مثلا مشتركا معنويا بالنسبة الى الانسان والفرس والاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير مقترن
والفعل مقترن الى آخر ما قال وايضا الاشتراك اللفظى خلاف الاصل فافهم وكن من المتبصرين ولا تكن من الجاهلين ١٢ منه ٢ قوله
ان المعلومية بهذا الوجه الخ اقول الاولى ان يقال انا لم نعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلومية بهذا الوجه كان اتم واكمل كما لا يخفى ١٢ منه
٣ قوله هو المخرج عن متعدده جزئياته وهى التى تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاءنى احد الا زيد اى جزئياته وهى التى لا تكون محمولة
عليه كما شربت العبد الا نصفه ١٢ منه ٤ قوله اى سواء كان المتعدد آحادا كذلك بجعله تفصيلا للمخرج لان المستثنى كما يكون ملفوظا يكون
محذوفا نحو ما جاءنى القوم الا عمرا ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالعرض عطف البيان والمكون غيرها وقوله بلفظ واخواتها
خرج كلها سوى المحذوف كذا فى التصريح وفيما قال اشارة من اراد التعرض للمخرج لجزئيات المستثنى المنقطع نظر فقال وعلى هذا قس قوله والمنقطع الى آخره منه

ثم اعلم ان المستثنی علی قسمین متصل و منقطع و فی تفسیرهما خلاف بین العامة والمحققین فمذهب العامة ان المستثنی المتصل ما یکون المستثنی من جنس المستثنی منه و المستثنی المنقطع ما لا یکون المستثنی من جنس المستثنی منه لان المتعدد فی مثال المستثنی المتصل قولهم جاء نی القوم الا زیدا و المشهور فی مثال المنقطع قولهم جاء نی القوم الا حمارا و مذهب المحققین ان المستثنی المتصل ما یکون المستثنی داخلا فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا سواء کان المستثنی من جنس المستثنی منه اولا و المستثنی المنقطع ما یکون المستثنی خارجا من المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا سواء کان المستثنی من جنس المستثنی منه اولا و المختار عند المصنف مذهب المحققین هو منصوب وجوبا اذا کان ای وقع بعد الا غیر صفة فی کلام موجب لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و البدل ههنا ممتنع لان البدل فی حکم تکریر العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تکریر العامل ولا فان کررت یلزم فساد المعنی و الا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قیل وجب علی المصنف ان یقید الکلام بقید تام لیخرج هذا القول قرأت الا یوما کذا لان المستثنی فیه منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثنائیة قلنا لا حاجة الی هذا القید لان کلامنا فی نصب المستثنی مطلقا لا فی نصبه علی الاستثنائیة بدلیل قول المصنف اذا کان بعد خلا وعدا فان قیل وجب علی المصنف ان یقید الکلام بقید تام لیخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا یوم کذا لان المستثنی فیه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الی هذا القید لان هذا المثال فرد من افراد المستثنی المفرغ و المستثنی المفرغ خارج عن هذا القسم بقرینة المقابلة او مقدما علی المستثنی منه مثل ما جاء نی الا زیدا القوم لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و ههنا البدل یمتنع و الا یلزم تقدیم البدل علی المبدل منه و هو لا یجوز او منقطعا نحو جاء نی القوم الا حمارا لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و هذا المثال لا یحتمل البدل الا بدال لغلط لکن بدال لغلط

ل۵ قوله بعد الا غیر صفة قید به و ان لم یکن الواقع بعد الا الا التی للصفة واخلافی المستثنی لشلاید خل عنه کذا قال الشارح ۱۲ منه

ل۶ قوله فی کلام موجب هو لیس شیء نفی او استفهام او تخصیص عند الماز نی خلافا للجمهور فهو عندهم موجب یجب النصب فیه ۱۲ منه

ههنا امتنع لان مبنی البدل لغلط علی السهو والغفلة ومبنی المستثنی المنقطع علی الرؤیة والفطانة وبینهما تنافٍ فی الاکثر ای فی اکثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازیین ولما قال اکثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بنی تمیم لان مبنی المذهب بنی تمیم علی ان المستثنی المنقطع علی قسمین قسم یصح حذف المستثنی منه واقامة المستثنی مقام المستثنی منه وقسم لا یصح حذف المستثنی منه واقامة المستثنی مقام المستثنی منه ففی الاول جواز البدلیة وفی الثانی تعین النصب علی الاستثنائیة کما فی قوله تعالی لَا عَاصِمَ الْیَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَّحِمَ او کان بعد خلا وعدا نحو جاء القوم خلا زیدا وعدا زیدا الا خلا وعدا افعال والمستثنی بعدهما مفعولیة واعرابه النصب علی المفعولیة **فان قیل** ان نصب المستثنی بعد عدا مستقیم وبعد خلا غیر مستقیم لان خلا فعل لازم وهو لا یعمل النصب علی المفعولیة **قلنا** ان خلا وان کان فعلا لازما لکن یتعدی بواسطة حرف الجر کما فی هذا الترکیب خلت الدیار من الانیس **او نقول** ان خلا من باب الایصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنی جاوز وجاوز متعد بنفسه فکذلک خلا متعد بنفسه ایضا **فان قیل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الی زیادة الوجهین الاخیرین **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الایصال لیؤکد مشابهته بالا التی هی ام الباب **فان قیل** ان الضمیر فی خلا وعدا لا یخلو اما راجع الی المستثنی منه

---

۵۱ قوله ثم یصح حذف المستثنی الخ وذلک بان لا یفسد المعنی بذلک نحو ما جاءنی احد الا حمارا فانه یصح ان یقال ما جاءنی الا حمارا او الحمی یتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءنی احد الا الحجر اذ الحمی لا یتصور من الحجر ومنه قوله تعالی لَا عَاصِمَ الْیَوْمَ الخ فانه لا معنی ان یقال لَیْسَ اِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللّٰهُ فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قلنا ان خلا وان کان فعلا الخ اقول هذا لیس بجواب لان ما قال الاستاذ بل تقریر لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تغفل وبالله العیاذ من الخطأ فی کل باب ۱۲ تحفه ۵۳ قوله من باب حذف الخ اعلم ان الفعل المتعدی بحرف الجر اذا حذف الحرف ویوصل الفعل الی مفعوله فیتعدی بنفسه ۱۲ تحفه ۵۴ قوله بالوجه الاول فلا حاجة الخ اقول هذا من بناء الفاسد علی الفاسد ۱۲ تحفه ۵۵ قوله لیؤکد مشابهته الخ فی ان یلی کلا منها المستثنی کالا فتامل ۱۲ تحفه ۵۶ قوله اما راجع الخ اقول القوم اسم جمع ویجوز رجاع ضمیر المفرد المذکر الیه کما سیجیئ من الاستاذ ایضا فی قول المصنف ثم الناس مجزیون باعمالهم الخ حیث رجع الضمیر فی عمله الی الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمیر المفرد المذکر الی المستثنی منه ههنا فتدبر ۱۲ تحفه خادمیه۔

او الی امر اخر فعلی الاول لا یجیء المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر فی خلا وعدا راجع الی مصدر الفعل المذکور او الی اسم فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه فیکون التقدیر جاء فی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم زید او کذا حال عدا القوم فان قیل ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا قلنا ان اعرابهما النصب علی الحالیة فان قیل الماضی اذا وقع حالا لابد فیه من قد ولیس فیهما لفظة قد قلنا ان لفظة قد ههنا مقدر ولم یظهر لیؤکد[۱] مشابهته بالا التی هی ام الباب فی الاکثر ولما قال فی الاکثر احترز عن اقل الاستعمالات لان علی اقل الاستعمالات کان المستثنی بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حرف جارة وعلی الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدهما نحو جاء فی القوم ما خلا زیدا وما عدا زیدا لان ما خلا وما عدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب علی المفعولیة ثم اعلم ان ما خلا وما عدا فی محل النصب اما[۲] علی الظرفیة واما علی الحالیة فان قیل نصب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین زمان ومکان وما خلا وما عدا لا ظرف زمان ولا مکان قلنا ان ظرفیتهما مجاز باعتبار المضاف لان[۳] ما فی ما خلا وما عدا مصدریة وما المصدریة اذا دخلت علی الفعل کان الفعل ماولا بالمصدر فیکونان ماولین بمعنی المصدر وتقدیم الاوقات قبل المضاف شائع فیقدر فیهما وقت فیکون التقدیر جاء فی القوم وقت خلو مجیئهم زیدا او جاء فی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا فان قیل ان نصب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال

---

[۱] قولہ لیؤکد مشابہتہ آہ وذلک لان قد من خواص الفعل فاذا لم یکن معہا قد فیکونان کحرف الجر والا یضا حرف فیکونان حینئذ اشبہ بالا التی ہی الاصل فی باب الاستثناء ۱۲ منہ [۲] قولہ اما علی الظرفیة ولم یتعرض الاستاذ لاعلام لہذا الاحتمال فی خلا وعدا لان مبنی الاحتمال علی ما المصدریة کما سیبین الاستاذ بعد سطرة او سطرتین وہو ہناک منتف فلذا مبنی علیہ منہ [۳] قولہ لان ما فی ما خلا وما عدا مصدریة اقول الاولی ان یقال مصدریة بدون ما وقیل فی ما خلا وما عدا زائدة فیجوز الجر وہذا قول الجرمی والربعی والکسائی والفارسی وابن جنی فعلی ہذا ینبغی للمصنف ان یقول او ما خلا وما عدا علی الاکثر کما قال فی خلا وعدا فافہم ۱۲ تحفہ حامدیہ۔

محمول علی ما مر وھھنا لا یصح الحمل لانہ یلزم حمل ظرف الوصف علی الذات وھو لا یجوز قلنا المصدر مبنی للفاعل فیکون التقدیر جاء فی القوم خالیا مجیئھم زیدا ومتجاوزا مجیئھم زیدا ۱۲ منہ ۵۱ ولیس ولا یکون ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدھما نحو یسبحن اھلک لا یکون بشرا ولیس بشرا الان لیس ولا یکون من الافعال الناقصۃ والمستثنی بعدھما خبر الافعال الناقصۃ وخبرھا من المنصوبات فان قیل ان لیس ولا یکون من الافعال الناقصۃ والافعال الناقصۃ تقتضی الاسم والخبر فخبرھما الاسم الواقع بعدھما فاسمھما قلنا ان اسمھما الضمیر المستکن فیھما الراجع الی فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منہ لکن یلزم اضمار اسمھما فی باب الاستثناء لیؤکد مشابھتہ بالا التی ھی من ادوات الباب ثم اعلم انہ لا یجوز التصرف فی ھذہ الافعال لانھا واقعۃ موقع الاوھو حرف لا یتصرف فیھا فکذا فیما وقع موقعھا وایضا استعملت ھذہ الافعال فی المستثنی المتصل للغیر المفرغ ویجوز فیہ النصب علی الاستثنائیۃ ویختار البدل فیما وقع بعد الا فی کلام موجب وذکر المستثنی منہ نحو ما فعلوہ الا قلیل منھم الا قلیلا لانہ لو حمل ما بعد الا علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالۃ ولو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحق الاعراب بالواسطۃ استحقاق الاعراب بالاصالۃ اولی من استحقاق الاعراب بالواسطۃ فان قیل البدل فی حکم تکریر العامل فانت لا تخلو اما ان کررت العامل ولا فان کررت العامل یلزم فساد المعنی ولا یلزم المخالفۃ عن قاعدۃ البدل قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالعامل صلۃ العامل بدون حرف النفی

۵۱ قولہ لیس ولا یکون الخ ذکر صاحب الوافی وھما بعد المعرفۃ حالان وبعد النکرۃ صفۃ وقیل لا محل لھما وقال بعض شراحہ قال ابن ھشام وھذا مذھب الجمھور فی جمیع افعال الاستثناء واذا دریت ھذا فتامل فی قول الاستاذ فیما مر فی بیان اعراب خلا وعدا ۱۲ تحفہ
۵۲ قولہ والی البعض المطلق من المستثنی منہ آہ اقول لم یتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التی مرت فی خلا وعدا لان خبر الافعال الناقصۃ تحمل علی اسمائھا وعلی ھذا الاحتمال لا یصح الحمل لانہ یلزم حمل الذات علی الوصف والمعنی الانتزاعی وھذا باطل ۱۲ تحفہ خادمیہ
۵۳ قولہ ما فعلوہ الا قلیل آہ لا یقال لو کان البدل مختارا فی ھذا المثال لنصب لان البدل اذا کان نکرۃ والمبدل منہ معرفۃ فالنصب واجب لانا نقول ھذا الحکم فی بدل الکل لا المطلق وھذا بدل البعض وانما استغنی فیہ عن الضمیر البدل منہ لان الاستثناء یفید ان المستثنی بعض من المستثنی منہ علی ان ھذہ المسئلۃ مختلفۃ فیھا ذھب صاحب المفصل الی عدم الوجوب والجمھور الی الوجوب ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد آہ اقول ھذا التقدیر ایضا یفید المعنی فی الجملۃ لفوات الحصر المستفاد من النفی والاستثناء تحفہ خادمیہ

فان قیل لانسلم ان ما بعدا لاو حمل علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالة لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوع قلنا المراد بالاصالة والتبعیة الاصالة والبدلیة بالنظر الی قصد المتکلم لاشك ان البدل مقصود المتکلم والمستثنی غیر مقصود له ویعرب علی حسب العوامل ای علی حسب اقتضاء العوامل اذا کان المستثنی منه غیر مذکور لانه فرغ له العامل عن المستثنی منه فلذلك سمی هذا القسم بالمستثنی المفرغ فان قیل لما فرغ له العامل عن المستثنی منه فینبغی ان یسمی بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له وهو فی غیر الموجب لیفید فائدة صحیحة وهو صحة الحکم علی سبیل الشمول لیدخل المستثنی فی المستثنی منه ثم اخرج بالا مثلا ما ضربنی الا زید فان قیل هذا ینقض بنحو قرأت الا یوما فانه مستثنی مفرغ مع انه موجود فی کلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان یستقیم المعنی وهو صحة الحکم علی سبیل الشمول مثل قرأت الا یوما فانه لیس المراد بالایام جمیع ایام الدنیا بل ایام الاسبوع والشهر والسنة فان قیل کما لا یستقیم المعنی علی تقدیر عموم المستثنی منه فی الموجب فی بعض الصور کذلك لا یستقیم المعنی علی تقدیر عموم المستثنی منه فی غیر الموجب فی بعض الصور نحو ما ضرب الا زید فینبغی ان یشترط استقامة المعنی فیهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب فی غیر الموجب استقامة المعنی وفی الموجب عدم استقامة المعنی لان اشتراک جمیع افراد الجنس فی اسناد تعلق الفعل ومخالفة واحد منها کثیر غالب واشتراک جمیع افراد الجنس فی انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قلیل نادر فان قیل کما یصح قرأت الا یوما فکذا اذا کان المراد بالایام ایام الاسبوع والشهر والسنة ینبغی ان یصح ضربنی الا زید اذا اریدبه جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بین هذین المثالین باعتبار وجود القرینة وعدم القرینة والقرینة بالفعل موجودة فی هذا التراکیب قرأت الا یوما فکذا لا فی هذا التراکیب ضربنی الا زید علی تقدیر وجود القرینة فیه لاشك فی صحته

سلہ قولہ قلنا المراد الخ اقول ان المراد بالاصالة ان لا یکون عمل العامل فیه بواسطة وربط لفظ آخر به الا یوجد الا علی تقدیر البدلیة فتدبر ۱۲ تحفہ

سلہ قولہ والقرینة بالفعل موجودة فی هذا التراکیب الخ اقول لا یخفی علی من له ذهن سلیم وفهم مستقیم انه لا فرق بین المثالین بان القرینة فی احدهما موجودة بالفعل دون الآخر کیف وان کان المراد بالقرینة امر العظیما فهو منتف فی کلیهما وان کان امرا عقلیا فهو موجود فیهما ایضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفہ خادمیہ

ومن ثمه ای لاجل ان المستثنی المفرغ لایوجد فی کلام موجب لم یجز ما زال زید الا عالما لان النفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات فیکون المعنی ثبت زید علی جمیع الصفات الا علی صفة العلم وهذا المعنی فاسد لان صفات زید بعضها مناقض لبعض فکیف تجتمع فی شخص واحد فان قیل ینبغی ان یحمل صفات زید علی الصفات التی یمکن جمعها فی شخص واحد ثم یستثنی من جملتها صفة العلم او یحمل علی کل الصفات مبالغة فی نفی صفة العلم فعلی هذین التقدیرین یرجع هذا المثال الی صورة استقامة المعنی قلنا علی هذین التاویلین یرجع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة مع انه لم یقل به احد من الناس فان قیل قد تقرر فیما سبق ان المستثنی منه اذا کان مذکورا فی کلام غیر موجب ففیه جواز النصب واختیار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءنی من احد الا زید و لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شئ لا یعبأ به لا المستثنی منه فی هذه الامثلة مذکور فی کلام غیر موجب مع انه لا یختار فیها البدل لانه لو کان البدل مختارا لکان المستثنی مجرورا فی المثال الاول ومنصوبا فی المثالین الاخیرین مع انه مرفوع فی الکل فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل علی اللفظ ای من جهة الحمل علی لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی المستثنی منه لان یعمل علی المختار بقدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید و لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شئ لا یعبأ به قوله لا یعبأ به صفة لشئ وانما وصف به لئلا یلزم استثناء الشئ من نفسه فان قیل هذا الدلیل انما یستقیم علی النسخة التی وقع فیها هذا القید لا یستقیم علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لان علی هذه النسخة ایضا یلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لا یلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنی منه شئ مطلق سواء یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة اولا والمستثنی شئ لا یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة

ل قوله فیه جواز النصب واختیار البدل لکن لابد من اشتراط ان لا یکون المستثنی متراخیا من المستثنی منه اذ لو کان متراخیا نحو ما جاءنی احد حین کنت جالسا الا زید لم یکن البدل مختارا وان لا یکون رد الکلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زیدا فی جواب من قال ما قام القوم الا زیدا فان النصب ههنا اولی لیطابق الجواب السوال ولا مواخذة علی المصنف بالاهمال اذ کثیر من القواعد بقی منه مهملا فی هذه الرسالة ۱۲ تحفه خادمیه

۱۲

لان من لاتزاد بعد الاثبات لان من وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد لا موجب
وما ولا لاتقدران عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرواحمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فلا محل لبعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اى التاثير لنقض معنى النفي اى لانتقاض
معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر العاملة هي لاجله اى لامر وهو الفعلية فان قيل
ان نفي ليس لاينفك من فعلية ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا مأول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمة اى
لاجل ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانها مضافة
والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى
مجرورا اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

---

۱ قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال لان من لاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد بمن
من الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما سيجئ في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ۱۲ تحفه ۲ قوله
لانتقاض معنى النفي اه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ۱۲ تحفه ۳ قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله اه من قبيل هند زيد ضاربتي
۱۲ تحفه ۴ قوله وهو الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النصارى
على شيئ وقوله تعالى ليسوا سواء ۱۲ تحفه خادميه ۵ قوله والمضاف ليعمل الجر اى على مذهب سيبويه
وسيجئ تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ۱۲ تحفه خادميه ۔

والمستثنی بعدہ مفعولہ واعرابہ النصب عند عدم المانع واعراب غیر فیہ ای فی باب الاستثناء کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل ای علی التفصیل المذکور لانہ لما کان المستثنی مجرورا بالکلمۃ غیر نقل الیہ اعراب المستثنی وکلمۃ غیر صفۃ فی الاصل لدلالتہا علی ذات مبہمۃ موصوفۃ بصفۃ المغایرۃ حملت علی الا فی الاستثناء بطریق المجاز والعلاقۃ بینہما ان کلا واحد منہما مفید مغایرۃ مابعدہا لما قبلہا کما حملت الا علیہا فی الصفۃ اذا کانت تابعۃ ای واقعۃ بالجمع ای بعد المتعدد منکور غیر محصور اما کونہ بعد المتعدد لیطابق حالہا صفۃ حالہا من اداۃ الاستثناء واما کونہ منکورا لانہ لو کان معرفا باللام لا یخلو اما للاستغراق او للعہد فعلی الاول لا یتعذر المتصل وعلی الثانی فانت لا تخلو اما ان یشار باللام الی الجماعۃ یکون المستثنی داخلا فیہ قطعا والی الجماعۃ یکون المستثنی خارجا عنہ قطعا فان کان الاول فلا یتعذر المتصل ایضا وان کان الثانی فلا یتعذر المنقطع والشرط لکون الا بمعنی غیر تعذر قسمی الاستثناء اما کونہ غیر محصور فلان الجمع علی قسمین احدہما جنس مستغرق والثانی بعض معلوم العدد منہ وعلی کلا واحد من التقدیرین یجب دخول مابعدہا فیما قبلہا فلا یتعذر ..... المستثنی المنفصل والشرط لکون الا بمعنی غیر تعذر

ف۱ قولہ المستثنی بعدہ مفعول بہ فاعلہ ضمیر ہا راجع الی المعہود فی الذہن کما فی نعم رجلا اوالی مصدر الفعل المذکور نحو ضرب القوم عمرو حاشا زیدا فمضاف علی الاول زدند قوم عمرو را در حالتی کہ بری کردند زید را از دون عمرو یعنی ہمہ قوم عمرو را زدند و زید نہ زدند وعلی الثانی زدند قوم عمرو را در حالتیکہ بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نہ شدہ است فافہم وتامل ۱۲ تحفہ ف۲ قولہ واعراب غیر فیہ ای اعراب غیر اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنی بالا علی التفصیل ای کما ان المستثنی بالا غیر الصفۃ اذا کان فی کلام موجب لم یجز الا النصب فکذا ہہنا لم یجز الا النصب تقول جاء فی القوم غیر زید بالنصب فقط وکما انہ اذا کان المستثنی بالا منقطعا وجب النصب کذلک ہہنا تقول جاء فی القوم غیر حمار فافہم الباقیۃ ۱۲ تحفہ ف۳ قولہ وجب دخول مابعدہا فیما قبلہا وفی ہذا المقام شک ظاہر وہو ان المحصور فی الصورۃ الثانیۃ لا یجب ان یکون مابعدہ داخلا فی ماقبلہ وقد اورد ہ مولنا عبد الرحمن ایضا بوجہین آخرین ترسیبین لما اورد نا فاجاب عنہ ان المراد بالوجوب الوجوب فی الجملۃ ولا شک انہ متحقق فی الجملۃ ای فی صورۃ الاستثناء المتصل وذلک لان المقصود ہہنا مجرد نفی تعذر الاستثناء وبیان ان الاستثناء فیہ لیس محالا علی تقدیر کونہ محصورا انتہی ملخصا وعبارۃ النسخۃ الموجودۃ عندی ہکذا وبیان ان الاستثناء فیہ محال لعل ہذا سہو من الناسخ ۱۲ تحفہ خامیہ۔

قسم الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فالواقعة بعد متعدد وهو الآلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى
لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وايضا في هذه الآية مانع اخر عن حمل الا على معنى الاستثناء
لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا لا يدل على اثبات الوحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان
الا بمعنى غير لانه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وايضا
حمل الا بمعنى غير تركي غيره اي في غير جمع المنكور الغير المحصور لاستقامة الاستثناء وهذه سيبويه
انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعر وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان قلنا هذا البيت محمول على
الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على ان في هذا البيت شذوذين احدهما وصف الكل الذي هو المضاف اليه
المقصود وصف المضاف اليه وكلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان في قولك
تعالى مكانا سويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فصار بمعنى المكان على الاصح فقوله

قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل اغلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا
لجمع منكور غير محصور ولقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور
ولقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا المفرد ويمكن الجواب عن الاول
بان الدراهم محصورة في ثلثة عشر عددا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب
الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد المراد بالمحصور ههنا المحصور المذكور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء
عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير
نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير
في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والوافية اقول في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان
يتعذر الاستثناء في نحو ما جاءني رجال الا زيدا لان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب وصفي حيز النفي وهذا كما ترى
ثم قال والعلامة قال اذا كانت تابعة لشئ لم يجب تناوله لما بعده لم يتوجه شئ من هذه الايرادات ۱۲ تحفه خادميه۔

علی الاصح احترازعن مذهب الجمهور والاصح هو مذهب الکوفیین فانهم یجوزون خروجها عن الظرفیة
ویتصرفون فیها رفعا ونصبا وجرا کما فی قول الشاعر شعر صفحنا عن بنی ذهل وقلنا القوم اخوان
عسی الایام ان یرجعن قوما کالذی کانوا: فلما صرح الشر فامسی هو عریان فلم یتوسع
العدوان تامهم کما دانوا: خبر کان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل کان زید قائما
وامره کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام فان قیل لما کان امر خبرها کامر
خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام وخبر المبتدأ اذا کان معرفة لایجوز تقدیم الخبر
علی المبتدأ فخبر هذه الافعال اذا کان معرفة فینبغی ان لایجوز تقدیمه علی اسمائها فاجاب المصنف
بقوله ویتقدم ای خبر کان علی اسم کان معرفة ای حال کونه معرفة لان الالتباس یدفع
باختلاف الاعراب فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا الان خبر کان فیه
معرفة مع انه لایجوز تقدیمه علی اسم کان قلنا هذا الحکم فیما اذا کان الاعراب فیهما او فی
احدهما لفظیا والاعراب ههنا فی الاول تقدیری وفی الثانی محلی وقد یحذف عامله ای عامل خبر کان
وهو نفس کان لان کان کثیر الاستعمال من بین الاخوات فتقدیر حذفه یسبق الذهن
الیه مثل الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر وان شرا فشر والمراد به کان ترکیب اذا ذکر ان
ثم اسم وفاء ثم اسم ویجوز فی مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانی اما
نصب الاول فلانه خبر کان المحذوف وفی خبر کان من المنصوبات واما رفع الثانی فلانه

---

۱ قوله کما فی قول الشاعر آه حیث وقع سوی فاعل یرتفع فی المصراع الاخیر وهذان البیتان لسهل بن شیبان وسمناه اعرابی
کرده بودیم از بنی ذهل وگفته بودیم که قوم برادران ما هست قریب ست که روزهای ما جمع کنند این روزهای قوم را چنانکه بودند
پس چونکه ظاهر شد شر وبدی از جانب قبیلهٔ بنی ذهل پس شام کرد آن لشکر وبدی که کمال وضوح وظهور داشت وباقی نماند
سوای دشمنی وظلم جزا دادیم ما ایشان را بسبب کارهای ایشان پس همچنان که جزا دادند ایشان ما را ۱۲ ۲ قوله خبر کان آه اعلم انهم
یذکرون اسم کان فی المرفوعات قیل نظرا الی انه فاعل فلم یحتج الی ذکره علی حدة بخلاف خبره فانه لیس من المفاعیل بل هو ملحق بها
والحق ان اسمها ایضا ملحق بالفاعل ولیس بفاعل وللتمام الکلام به کذا قال مولانا نور الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل
الغیر وقدم ذکره فی المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۲ تحفه ۳ قوله فی الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ
معنی الاقسام والشرائط والاحکام ومعنی الدخول فتذکر ولیعلم مما سبق ایضا فوائد القیود فتدبر ۱۲ تحفه ۴ قوله قلنا
هذا الحکم آه اعلم ان یعلم مما قاله الاستاذ العلامة انه لو استغنی اعراب کلیهما لایجری فیه هذا الحکم ایضا نحو کان المعنی هذا ۱۲ تحفه خادم

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه خير والثاني نصبهما على ان خيرا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير انكان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة ما مقام كان اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد خولها مثل ان زيدا قائم المنصوبة الا التي لتنفي الجنس هو المسند اليه بعد خولها ليها نكرة مضافا او مشبها به اما الاولى ام

---

۱۵ قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث سيّان كما لا يخفى على اهل البيان لا تحفه ۱۲ قوله فصار اما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فاراده بلا حاجة لكن المصنف رح اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف رح تابع سيبويه في اكثر المسائل وقال سيبويه رح الجزم مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان في الصورتين على ان ما زائدة لا عوض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا سماسيان في قوله تعالى ان تفعل احدهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عدهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ادري قولهم البعد من الصواب كذا في الرضي لا تحفه ۱۲ قوله هو المسند اليه اقول هذا فيها جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخولها فيها يخرج اسم لا واسم ان وغيرهما فافهم فانه دقيق لاشتماله على اختصار حقيق ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله تعالی۔

فلان لاضعیف العمل لا یعمل مع الفاصل و اما النکرة فلان لا لنفی الجنس یقتضی الکثرة
والتعریف یقتضی القلة وبینهما منافاة واما الاضافة وشبهها فلانها من الخواص المعظمة
المکبرة للاسم فیقوی بها جهة الاسمیة ویضعف بها جهة المشابهة بالحرف فان قیل ما الوجه
للمصنف حیث قال المنصوب بلا اولم یقل اسم لا قلنا ان مدخول لا یکون منصوبا لا کلیا وغالبا
احیانا فان قیل ان تعریف مدخول لا حصل بقوله هو المسند الیه بعد دخولها فما الفائدة فی ذکر
هذا القول یلیها نکرة اه قلنا نعم ان تعریف مدخول لا حصل بهذا القدر لکن مراد المصنف
فی هذا المقام حد المنصوب فلذا زاد قوله یلیها نکرة مثل لا غلام رجل ظریف فیها ولا عشرین
درهما لک فان کان ای المسند الیه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبنی علی ما ای بالحرف
والحرکة ینصب به قبل دخول لا اما کونه مبنیا فلانه متضمن لمعنی من الاستغراقیة والمتضمن
لمعنی الحرف مبنی فهو ایضا مبنی واما تضمن معنی من الاستغراقیة لانه وقع فی جواب سوال
السائل الذی هو مشتمل علی کلمة من المذکور فی السوال کالمعنا فی الجواب واما کونه مبنیا
علی الفتح فلموافقة الحرکة البنائیة مع الحرکة الاعرابیة وان کان معرفة بانتفاء الشرط
الثانی او مفصولا بینه وبین لا بانتفاء الشرط الاول وجب الرفع ای رفع المعمول او التکریر
ای تکریر اسم لا مثال الاول نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ومثال الثانی نحو لا فی الدار رجل ولا
امراة اما رفع الاول فلانه لما لم یظهر اثر لا فی المعرفة وجب فیه الرفع علی الابتدائیة واما
التکریر فی الاول فیکون جبرة لما فات من الکثرة واما الرفع فی الثانی فلان لا ضعیف العمل
فلا یعمل مع الفاصل واما التکریر فی الثانی فلمطابقة الجواب مع السوال فان قیل
(فی الصاح رجل اسم امراة ویجاب به لا فی النفی رجل ولا امراة منه ۱۲)
قد تقرر فیما سبق ان اسم لا اذا کان معرفة وجب الرفع والتکریر فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر ع قضیة لا ابا لحسن لها کان اسم لا فیه معرفة

---

۵۱ قوله قلنا ان مدخول آه اقول ان علمت غرض هذا الجواب فلا یرد فان قیل الملحق ۱۲ تحفه ۵۲ قوله مثل لا غلام آه انما اورد
مثالین لان الاول مثال المضاف والثانی مثال شبه المضاف ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فان کان مفردا له آه ولا جار مع لا اذ معه یجب الغاء
فی الاکثر کذا فی الوافی ۱۲ تحفه ۵۴ قوله وجب الرفع آه والتکریر واجاز المبرد وابن کیسان الرفع بلا تکریر ۱۲ تحفه ۵۵ قوله
بقول الشاعر آه اقول هذا البیت لشعر یعلم بالتفحص فی کتب الثقاة ۱۲ تحفه خادمیه

مع انه لایکون مرفوعا ولا مکررا اخلاجا بالمصنف بقوله ومثل قضیة لا اباحسن لها مناول بتاویل النکرة باعتبار الوجهین الاول ان هذه العبارة محمولة علی حذف المضاف ای قضیة ولا مثل ابی حسن لها لان لفظ المثل لتوغله فی الابهام لا یعرف بالاضافة واما الثانی فلان اباحسن کنایة عن الوصف المشتهر صاحب العلم به وهو الفصل بین الحق والباطل ای قضیة ولا فیصل لها وفی مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه المراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب ورد فیه لا علی سبیل العطف وعقیب کل واحد نکرة مفردة بلا فاصلة فتحهما علی ان لا فی الموضعین لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فهو مبنی علی الفتح وفتح الاول ونصب الثانی اما فتح الاول فلان لا الاول لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل اه واما نصب الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل القریب للاول ومحل القریب للاول النصب فهو ایضا منصوب وفتح الاول ورفعه ای رفع الثانی اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل البعید للاول ومحله البعید محل الرفع علی الابتداء فهو ایضا مرفوع ورفعهما مع المطابقة الجواب مع السوال ویجوز فی هذه الوجوه الاربعة المذکورة عطف الجملة علی الجملة علی ان لکل واحد منهما خبرا علی حدة وعطف المفرد علی المفرد علی ان یکون لهما خبر واحد ورفع الاول علی ضعف وفتح الثانی اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنی لیس واسم لا التی بمعنی لیس مرفوع فهو ایضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنی لیس قلیل واما فتح الثانی فلان لا الثانی

---

۸۱ قوله لاحول اه یعنی لاحول عن المعصیة الا بعصمة الله ولا قوة علی الطاعة الا بتوفیقه قال اهل اللغة الحول الحرکة معناه لا حرکة ولا استطاعة للعبد الا بمشیة الله تعالی منه ۸۲ قوله خمسة اوجه بحسب ما یدخل فی التلفظ لا بحسب وجوه الحرکات فانها اذا لوحظت من هذه الحیثیة ترتقی الی اکثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان یکون لا النفی الجنس کلتاهما عن العمل وثانیها ان تکون بمعنی لیس والثالث ان تکون بمعنی لیس فی الاول وزائدة فی الثانی والرابع ان تکون فی الاول للتبرئة والثانی زائدة تاکید للوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثانی تلثة اوجه احدها ان یکون الرافع محمولا علی موضع اسم لا للتبرئة وثانیها ان یکون لا بمعنی لیس والثالث ان یکون لا للتبرئة ملغاة عن العمل وللوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثانی اثنان احدهما ان یکون الاول بمعنی لیس وثانیهما ان یکون للتبرئة ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ایضا اثنان احدهما ان یکون لا فی کل منهما لنفی الجنس وثانیهما ان تکون فی الثانی زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الی لفظها منه تحفه خادمیه۔

لنفی الجنس واسمها نکرۃ مفردۃ بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فھو مبنی علی الفتح وتعین فی ھذا الوجہ عطف الجملۃ علی الجملۃ ولا یجوز عطف المفرد علی المفرد والا لزم کون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا وھو محال وایضا یحتمل ان یکون فی الاول لا لغاء عملہا بالتکرار لان الشرط لصحۃ الغاء عمل لا تکریرہ فقط وھو موجود ھھنا وفی ھذا الوجہ کما یجوز عطف الجملۃ علی الجملۃ کذلک یجوز عطف المفرد علی المفرد واذا دخلت الھمزۃ ای ھمزۃ الاستفہام علی لا التی لنفی الجنس لم یتغیر العمل ای بتاثیر لا فی مدخولہ اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عملہ بدخول کلمات الاستفہام فان غیر معناہ وھو معناھا الاستفہام نحو الا رجل فی الدار والعرض نحو لا تنزل عندنا او التمنی نحو الا ماء اشربہ فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر الا رجل جزاہ اللہ خیرا فان ھھنا تغیر عمل لا عن البناء الی الاعراب قلنا ان لا ھذہ لیست لنفی الجنس حتی دخل علیہا ھمزۃ الاستفہام بل ھی حرف موضوع للتحضیض برأسہ فان قیل حروف التحضیض تدخل علی الافعال وھی داخلۃ علی الاسم قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وھھنا وان لم یکن لفظا

---

۵۱ قولہ کذلک یجوز آہ فیہ انہ یلزم تواردالمؤثرین علی اثر واحد وھو مرفوع الجبر فافہم وتامل ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ واذا دخلت الھمزۃ آہ لما کان عمل لا یتغیر بدخول الجار وکان ان یتوہم متوہم انہ بدخول الھمزۃ ایضا یتغیر فتعرض لہ وایضا قد یتوہم انہ قد صرف باب الاستثناء انہ اذا بطل النفی بطل العمل وھھنا قد بطل لانہ لیس المعنی فی الاماء والنزول علی نفی الماء والنزول فتعرض لہ ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ ومعناہ الاستفہام آہ ایرادہ کلمۃ اما ھھنا کایرادہ فی نحو ہذا الشی اما شجر واما حجر فلا یرد ما قال الفاضل اللاری من ان ظاہر عبارۃ المصنف الحصر فی الثلثۃ لکن لا یحصر فیہا لجواز ان یلقی التقریر والانکار والتوبیخ انتہی کلامہ فافہم وکن ممن یعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ بقول الشاعر الا آہ ہذا صدر البیت عجزہ ع یدل علی محصلۃ تبیت وہو صفۃ رجل وقولہ جزاہ اللہ جملۃ دعائیۃ معترضۃ بین الصفۃ والموصوف والمحصلۃ بکسر الصاد المہملۃ الشدۃ المرأۃ التی تحصل تراب المعدن ای تجعلہ حاصلا المتخرج منہ الذہب وتبیت من البیتوتۃ وخبرہ مذکر بعد ہذا البیت وہو قولہ ترجل فتمسی وتقیم بیتہا وتعطینی الاتادۃ مالبیت پ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانبۃ ہذا محصل ما قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری ومعناہ بالفارسیۃ آیا ہست رجل بد بد خدای تعالی او را جزای خیر چنین رجل کہ دلالت بکند این رجل بر زن کہ بکند آن زن شانہ سر مارا واقامت بکند آن زن در خانۂ من وبد بد آن زن رشوت بر فسق وفجور خود تا کہ زندہ باشم من ۱۲

تحفۂ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالی۔

لکنه تقدیرا فیکون التقدیر الا ترونی رجلا جزاه اه او نقول عن اصل الاعتراض ان
لا هذه لنفی الجنس دخلت علیها همزة الاستفهام لکن النصب والتنوین لضرورة الشعر ولا
اعتبار له و نعت المبنی ای اسم لا المبنی بالفتح الاول مفرد ایلیه مبنی علی الفتح من حیث حمل
النعت علی المنعوت للاتحاد والاتصال بینهما او لتوجه حرف النفی الی النعت حقیقة لان
النفی اذا توجه الی المقید ینفی القید عنه فان قیل انه اذا کرر المبنی یبنی علی الفتح ثم جئ
بنعت لا یجوز فیه الا وجه مثل لا ماء بارد امع انه یصدق علیه نه نعت المبنی الاول مفردا
یلیه قلنا المراد بالمبنی فی قوله و نعت المبنی ما یبنی علی الفتح بالاصالة لا بالتبعیة فانه
المذکور سابقا و بارد انی هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع کما هو الظاهر لو جعل نعتا
للمتبوع فلیس مما یلیه لتوسط التابع بینهما و معرب لان الاصل فی التوابع تبعیتها
لمتبوعاتها فی الاعراب دون البناء رفعا ای حملا علی المحل البعید للاول و نصبا ای حملا علی
المحل القریب للاول نحو لا رجل ظریف و ظریفة و ظریفا و الا ای ان لم یکن النعت هکذا فالاعراب
رفعا ای حملا علی المحل البعید للاول و نصبا ای حملا علی المحل القریب للاول لا یجوز فیه البناء
لان فوات الشرط یستلزم لفوات المشروط و العطف علی اللفظ ای علی لفظ اسم لا والمحل ای
علی محل اسم لا جائز و لا یجوز فیه البناء لوجود الفصل بین المعطوف و المعطوف علیه بالحرف الذی هو
و المغایرة بین المعطوف و المعطوف علیه فی الذات فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل
الاغلام لک و الفرس لان الفرس معطوف علی اسم لا مع انه تعین فیه الرفع قلنا المراد بالمعطوف
المعطوف النکرة و هذا المعطوف معرفة فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل
لا حول و لا قوة الا بالله لان المعطوف فیه نکرة مع انه یجوز فیه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف
النکرة ما یکون بلا تکریر لا و هذا مع تکریر لا و اما البواقی من التوابع فلا یوجد بالتصریح

قوله و نعت المبنی و ما نعت المنصوب فینتصب علی رای ابن برهان و یرفع علی رای الاکثر و منهم ابن المالک ۱۲ تحفه

قوله فانه المذکور الخ ای فان المبنی علی الفتح بالاصالة مذکور سابقا و هو قول المصنف فان کان مفردا فهو مبنی علی آه ۱۲ تحفه

قوله فلا یوجد آه اقول کیف یحکم بالقطع بعدم وجدان التصریح من النحاة مع انه قال الاندلسی کذلک کذا فی بعض شروح الالفیة فتدبر ۱۲ تحفه خادمیه۔

من النحاة قال المولوی عبد الحکیم ان حکم باقی التوابع کحکم توابع المنادی المفرد المعرفة
مثل لا اب وابنا وابنٍ فان قیل انک تقول ان اسم لا اذا کان یلیه نکرة فهو مبنی
علی الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهم لا اباله ولا غلامی له لان اسم لا فیه
یلیه نکرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلامه جائز وانه
والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ویجری علیه احکام
المضاف وهو اثبات الالف فی الاول وحذف النون فی الثانی تشبیها له ای اسم لا بالمضاف
لمشارکته ای اسم لا فی هذین التراکیبین له ای بالمضاف فی اصل معناه وهو الاختصاص
ومن ثمه ای لاجل جواز هذین التراکیبین لمشارکة غیر المضاف مع المضاف لم یجز لا ابا
فیها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الی شئ انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشئ وهذا
الاختصاص غیر ثابت للاب بالنسبة الی الدار ولیس بمضاف فلفساد المعنی بتقدیر الاضافة
لان المعنی المراد بهذین التراکیبین نفی ثبوت جنس الاب لمرجع الضمیر المجرور بلا استقلال من غیر
حاجة الی تقدیر الخبر وهذا المعنی علی تقدیر الاضافة فاسد باعتبار الوجهین اما الاول
فلان هذا المعنی بتقدیر الاضافة لا یفید من غیر حاجة الی تقدیر الخبر فلان معنی هذین
التراکیبین علی تقدیر الاضافة لا اباة ولا غلامیه موجودان والثانی ان المقصود نفی
ثبوت جنس الاب وجنس الغلامین للمضمر المجرور لا نفی ثبوت الاب المعلوم وغلامیه
المعلومین خلافا لسیبویه فان هذین التراکیبین عنده جائزان فانه مضاف حقیقة
لانه یفید مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام بین المضاف والمضاف الیه
لتاکید اللام المقدر ویحذف ای اسم لا کثیرا فی مثل لا علیك ای لا باس علیك

ف قوله لا اب وابنا وابن بالنصب والرفع فی قول الفرزدق همام بن غالب لبعض مروان بن الحکم وابنه عبد الملک وتمام
شعر الاب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدی وتازرا یعنی نیست از جنس پدر و نیست از جنس پسر مثل مروان
پسر وی وقتی که هریک از مروان و پسرش بزرگی را ردا و ازار خود ساخته اند یعنی بزرگ از اعطای ایشان ظاهر
میشود ۱۲ تحفه ق قوله لانه نفی ثبوت الاب المعلوم لان الاضافة تفید التعریف مع المضاف الیه المعرفة ۱۲ تحفه ق
قوله واما اقحام اللام الخ دفع دخل ظاهر واقحام ایراد اللفظ فی النظم وعدم ایراده فی المعنی ۱۲ تحفه حامدیه۔

والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان خبرلا مذكورا فيه لانه لو كان خبره محذوفا فانه لا يجوز حذف اسم لانه لا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الكاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا والاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي اى خبرية خبرلا وكذا اسمية ما ولا لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما في هذه الكلمات اما في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بعاطف هو مفيد للايجاب اى ايجاب الرفع اى حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد للايجاب مثل الا في انتقاض النفي نحو ما زيد قائم بل اسما فاضل ولكن مسافر

المجرورات

هو اى جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اى اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المضاف اليه اى على علامة كون الشئ مضافا اليه اعني

قوله وهي لغة اهل الحجاز ولم يذكروا في المرفوعات ان ثمرة الخلاف تظهر ههنا ودون هناك اعلم ان لات في نحو قوله تعالى ولات حين مناص هي هذه ليست ورد فت بتاء تانيث الكلمة والفعل الاتي حين بحذف الاسم وهو الغالب او بحذف الخبر على الاقل لقراءة بعضهم برفع حين وهذا مذهب سيبويه وعند الاخفش انها غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير الفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وعن عيسى جواز الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وعن ابي عبيدة التاء من جملة حين اى جزء من حين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم المصحف فتامل منه قوله المجرورات آ وانما اتى بصيغة الجمع اما لموافقة اخويه واما لتعدد المجرور وايضا المجرور بالاضافة اللفظية والمجرور بالحروف الاصلية والزائدة كل منهما على اقسام فقوله اما جنس شامل للمرفوع والمنصوب في قوله اشتمل على علم المضاف اليه يخرج به غير المجرور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التثنية والجمع المذكر السالم في حالتيهما لان اشتمالها على علامة المضاف اليه من حيث انها مفاعيل لا من حيث انها مضاف اليها فتخصص

الکسرۃ فی المفردات وفی الجمع المؤنث السالم والفتحۃ فی غیر المنصرف والیاء فی الاسماء الستۃ
وفی التثنیات وفی الجمع المذکر السالم والمضاف الیہ کل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ حرف
الجر لفظا نحو مررت بزید او تقدیرا نحو غلام زید فان قیل ان المصنف فی صدد الاختصار
فینبغی ان یقول المجرور وکل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ اہ قلنا ھذا انما یرد لو کان بین
المجرور والمضاف الیہ ترادف والامر لیس کذلک بل المجرور عام والمضاف الیہ خاص لان
المجرور بحرف الجر الزائد والمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذھب من لا یقول الاضافۃ
اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر مجرور مع انہ لیس بمضاف الیہ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ فی مثل قولہ تعالی یوفیھم اللہ دینھم
الحق ویعلمون ان اللہ ھو الحق المبین لانہ لیس باسم قلنا الاسم اعم من ان یکون صریحا او تاویلا
فالجملۃ وان لم تکن اسما صریحا لکنھا اسم تاویلا بتقدیر ان الناصبۃ المصدریۃ فالتقدیر ھذا یوم ینفع
الصدقین صدقھم فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستۃ وھذا الموضع لیس منھا
قلنا ان تلک المواضع مواضع مشھورۃ وکثیرا ما تقدر ان فی غیرھا کما فی قول الشاعر شعر
تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ ۔ ستعرف قدر ما ان فتح فاہ ۔ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذھب من لا یقول
الاضافۃ اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر قلنا الظاھر من کلام المصنف فی المتن ومن التصریح فی الشرح
ھذا ان الاضافۃ التی تقسیم الی اللفظیۃ والمعنویۃ انما ھی الاضافۃ التی تتقدر بحرف الجر

---

۹۱ قولہ والمضاف الیہ کل اسم آہ ای بالظاہر مرجع الضمیر للتخصیص علی المراد ولا احتمال ان یراد بالمضاف الیہ ہہنا غیر المضاف الیہ
المذکور اولا یکون اعم من المضاف الیہ حقیقۃ وما یشبہ نحو کفی باللہ بخلاف المضاف الیہ المذکور ہہنا فانہ مختص بالمضاف الیہ
حقیقۃ کذا قال الفاضل اللاری اعلم ان فی عامل المضاف الیہ خلافا فذھب سیبویہ الی ان العامل ھو المضاف وھو الاصح لاتصال
الضمیر بہ والضمیر لا یتصل الا بعاملہ وذھب الزجاج الی ان عاملہ معنی اللام وذھب السہیلی وابی حیان الی ان عاملہ الاضافۃ وذھب
ابن الباش الی انہ حرف مقدر ناب عنہ المضاف کما فی التصریح قولہ کل اسم جنس شامل لجمیع الاسماء وقولہ نسب الیہ شئ
خرج بہ ما لم ینسب الیہ شئ وقولہ بواسطۃ حرف الجر خرج بہ المرفوع والمجرور وقولہ مرادا بہ المفعول فیہ والمفعول لہ ۱۲ تحفہ

۹۲ قولہ کما فی قول الشاعر آہ قد مر تحقیقہ فی بحث المبتدأ والخبر فتذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

وقسم الشئ لا یخالف عن المقسم لکن منشأ خطأ هذا البعض هو ان المصنف لم یبین تقدیر
حرف الجر فی الاضافة اللفظیة لا فی المتن ولا فی الشرح وان تکلف بعضهم فی اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
بتقدیر اللام نحو ضارب زید ای ضارب لزید فی اضافة صفة المشبهة الی فاعلها یقدر من
البنائیة نحو حسن الوجه ای حسن من حیث الوجه فان قیل هذا فی الحقیقة تخصیص فکیف
یصح قول المصنف ان الاضافة اللفظیة لا تفید التخصیص قلنا هذا التخصیص حصل قبل
الاضافة لا بالاضافة فان قیل ان تعریف المضاف الیه لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه تدخل
فیه المفعول فیه فی مثل هذا الترکیب قمت یوم الجمعة لان الیوم اسم نسب الیه شئ بواسطة
حرف الجر وهو فی مع انه لیس مضافا الیه فاجاب المصنف بقوله مجردا ای حال کون حرف الجر مرادا
من حیث العمل ابقاء الاثر فالتقدیر ای تقدیر حرف الجر شرطه ای لتقدیر حرف الجر ان یکون
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهی التعریف والتخصیص والتخفیف لانه لو کان المضاف
وجب التلفظ بحرف الجر لایصال الفعل الی المفعول مجردا تنوینه ای منسلخا منه تنوینه او ما یقوم
مقامه من نونی التثنیة والجمع لاجلها ای لاجل الاضافة لان التنوین وما یقوم مقامه یجب

قوله فاجاب الخ اقول ان اراد ان غیر مراد معنی لم یجر اذ معنی الظرفیة والتعلیل فیها ظاهر ایضا انت مقدر تقدیر حرف
الجر فیها وکل مقدر مراد معنی اذ لا معنی له الا هذا وان اراد انه غیر مراد لفظا ای لیس فی الحکم الملفوظ به حیث لم یجر به المقدر
فی الاضافة مراد ای عمله وهو الجر باق کان کانک قلت المضاف الیه کل اسم صفة کذا مجرد بحرف جر مقدر فیکون علی نحو ما ذکرت
من حدیث العرب بانه ما اختلف آخره ویفضی الی الدور کما الزمتهم ان کان المضاف الیه مجرورا یحتاج الی معرفة حقیقة المضاف
الیه حتی اذا عرفت حقیقة جر بعد ذلک کما قلت فی الفاعل انما نحذره لیعرف فیرفع ثم جعلت فی حدک معرفة حقیقة محتاجة الی کونه
مجرورا اذ معنی مرادا علی ما ذکرنا باقیا عمله ای الجر به عبارة الرضی اقول وبالله التوفیق انا نختار الشق الثانی فالمعنی
حال کون ذلک الحرف مرادا من حیث العمل بالبقاء الاثر ولا یلزم ما الزمت من الدور لان بتغایر الجهات یندفع الدور ان کان التغایر
والعنوان وقیل فی دفعه ان التعریف لفظی والاحتراز عن الدور انما یجب فی التعریف الحقیقی المقصود منه تحصیل صورة غیر حاصلة فافهم
۱۲ التحفه

منسلخا منه اقول اشارة الی ان التجرید مجاز عن الانسلاخ ای الزوال من باب ذکر الملزوم وارادة اللازم
ویحتمل التضمن فلا یرد ما قیل ان العبارة محمول علی المقلوب ان المعنی مجردا هو عن تنوینه وقد یجرد المضاف من تاء التانیث
نحو قوله تعالی واقام الصلوة وایتاء الزکوة وهو سماعی عند الجمهور وقیاسی عند الفراء ۱۲ تحفه خادمیه

تمام الکلمة وانقطاع الکلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد الناظم الامتزاج بین الکلمتین بحیث تکسب الاولی من الثانیة التعریف والتخصیص والتخفیف حذف من الاولی علامة تمام الکلمة واتموها بالثانیة وهی ای الاضافة بتقدیر حرف الجر علی قسمین معنویة ولفظیة ووجه الضبط ان المضاف لایخلو اما صفة عاملة فی المضاف الیه قبل الاضافة اولا فالاول اللفظیة والثانی معنویة فالمعنویة ان یکون المضاف غیر صفة ای کون المضاف غیر صفة مضافة الی معمولها یعنی لایکون المضاف صفة اصلا کغلام زید او یکون صفة لکن لایکون عاملا فی المضاف الیه کما فی کریم المصر فان قیل فالمعنویة مبتدأ وقوله ان یکون بتاویل الکون خبره والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لایصح الحمل لانه یلزم حمل عرض الوصف علی الذات وهو لایجوز قلنا ان قوله ان یکون بتاویل الکون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمیة خبر لقوله فالمعنویة فیکون التقدیر فالمعنویة علامتها الخ وهی ای الاضافة المعنویة اما بمعنی اللام فیما ای فی المضاف الیه الذی عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنی من فی جنس المضاف واما بمعنی فی ظرفه ووجه الحصر ان المضاف الیه لایخلو اما ظرف للمضاف اولا الاول ای بمعنی فی نحو ضرب الیوم وان لم یکن المضاف الیه ظرفا للمضاف فایضا لایخلو اما ان یکون بین المضاف والمضاف الیه نسبة التباین او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هی الاضافة بمعنی اللام نحو غلام زید والثانی ممتنع لعدم الفائدة فی الاضافة مثل لیث واسد وحبر ومنع وان کان الثالث فایضا لایخلو اما ان یکون اضافة العام الی الخاص او بالعکس فان کان الاول فهو اضافة بمعنی اللام مثل یوم الاحد فان کان الثانی فهو ممتنع لعدم الفائدة فی الاضافة مثل احد الیوم وان کان الرابع فایضا لایخلو اما ان یکون المضاف اصلا بالنسبة الی المضاف الیه او بالعکس فان کان الاول فهو ایضا اضافة بمعنی اللام نحو فضة خاتمک خیر من فضة خاتمی وان کان الثانی فهو اضافة بمعنی من نحو خاتم فضة والمراد بکون المضاف اصلا بالنسبة الی المضاف الیه

ل۱ قوله کما فی آه فان المصر لیس معمولا فلیس المعنی علی ان کریم کریم فی المصر بل المعنی ان کریم اضاف الی بلده بانه مسکنه او غیره من انواع الملابسات وان اشتهیت زیادة التحقیق فارجع الی حاشیة جمال الناظرین ۱۲ منه ل۲ قوله فی المضاف الیه وجاز ان یراد من کلمة الوقت او الاضافة ویجوز ان یکون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنی اللام فی ترکیب لایکون المضاف الیه فی جنس المضاف ظرفا فی کلام الشارح رحمه فلا یرد ما قیل ان ارادة المضاف الیه من کلمة لما ینهم العقل من الکلام متی یجب الذوق کذا قال

هذا ان یکون المضاف الیه متخذا من المضاف والمراد بکون المضاف الیه کذلک بالنسبة الی المضاف هذا ان یکون المضاف متخذا من المضاف الیه وهو ای الاضافة بمعنی فی قلیل فی استعمال العرب فلذا ردها اکثر النحاة الی الاضافة بمعنی اللام فان معنی قوله ضرب الیوم یعنی ضرب الیوم اختصاص الیوم بملابسة وقوعه فیه فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح رد الاضافة بمعنی من ایضا الی الاضافة بمعنی اللام للاختصاص الواقع بین المبین والمبین قلنا نعم لکن لما کان الاضافة بمعنی فی قلیلا فی استعمال العرب ردوها الی الاضافة بمعنی اللام لتقلیل الاقسام واما الاضافة بمعنی من فکثیر فی کلامهم فلم یردوها الی الاضافة بمعنی اللام بل الاولی ان تجعل قسما علیحدة نحو غلام زید وخاتم فضة وضرب الیوم وتفید ای الاضافة المعنویة

ف۱ قوله وتفید آه اعلم ان المضافة کتب احد عشر امر من المضاف الیه ثلثة منها ما قال المصرح والرابع ازالة القبح او التجوز کمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الکلام بخلو الصفة لفظا عن ضمیر الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائک وصف القاصر مجری المتعدی والخامس تذکیر المؤنث کقول الشاعر شعر انارة العقل مکسوف بطوع الهوی وعقل عاصی الهوی یزداد تنویرا بحیث قال مکسوف ولم یقل مکسوفة مع تانیث المبتدا یعنی روشنائی عقل پوشیده است بسبب اطاعت کردن خواهش نفس وعقل کسیکه مخالفت کننده خواهش نفس است زیاده میشود از حیثیت نور بخشیدن ویحتمل ان یکون منه قوله تعالی اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِیْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِیْنَ والسادس تانیث المذکر کقوله قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالی یَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّیَّارَةِ وشرط هذه المسئلة والتی قبلها صلاحیة المضاف للاستغناء عنه فلا یجوز ذهبت زید جاءه وغلام هند جاءت والسابع الظرفیة کقوله تعالی ثَانِیَ اثْنَیْنِ اَکُلُهَا کُلَّ حِیْنٍ والثامن المصدریة نحو قوله تعالی وَسَیَعْلَمُ الَّذِیْنَ ظَلَمُوْٓا اَیَّ مُنْقَلَبٍ یَّنْقَلِبُوْنَ ای منقلبون مطلق لینقلبون والتاسع وجوب التقدیر ولهذا وجب تقدیم المبتدا فی نحو غلام من عندک والعاشر الاعراب نحو هذا خمسة عشر زید فیمن اعربه والاکثر البناء والحادی عشر للبناء وذلک فی ثلثة ابواب احدها ان یکون المضاف بهما کغیر ومثل ودون وبین کقوله تعالی وَحِیْلَ بَیْنَهُمْ وَبَیْنَ مَا یَشْتَهُوْنَ والباب الثانی ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ کقوله تعالی وَهُمْ مِّنْ خِزْیِ یَوْمِئِذٍ بفتح یوم والباب الثالث ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف الیه فعل مبنی مطلقا کقول الشاعر شعر علی حین عاتبت المشیب علی الصبی ۞ وقلت المشیب رائع ۞ بفتح حین وکلمة علی بمعنی فی وثانیا للتعلیل کما قیل ومعناه وقتی که سرزنش کردم پیری را بر نابودکردن یا بجهت کودکی وسیل بناوانی وگفتم آیا هوشیاری میشوم از مستی وغفلت بعد از آنکه سفیدی موی وپیری باز دارنده است شخص از مرتکب شدن قبائح وان کان المضاف فعلا معربا او جملة اسمیة نحو قال الکبیر یوم یجیء المرء والصحیح جواز البناء ومنه قراءة نافع یَوْمُ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ بفتح الیوم هذا المحض ما فی معنی البیت فاحفظه فانه من لوازم الادیب ۱۲ محمد خادمیه

تعریفا ای تعریف المضاف مع المعرفة ای مع المضاف الیه المعرفة لان الهیئة الترکیبیة
فی الاضافة المعنویة وضعت لمعلومیّة المضاف ومعهودیته لان نسبة الشئ الی
امر معین یفید تعیّن المنسوب الا ترٰی ان الفعل نسب الی فاعل معیّن لا یفید تعیّن
الفعل فان قیل هذه القاعدة منقوضة بغلام زید من غیر اشارة الی معین لانها
اضافة معنویّة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریفات المضاف
قلنا ان حال الاضافة کحال اللام لان اللام فی الاصل وضعه الواضع للتعیّن وقد
لا یقصد به التعین فکذا الاضافة فی الاصل وضعه الواضع للتعین وقد لا یقصد به
التعین فلا تخرج من ادٰة التعریف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل زید وغیر
زید لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریف المضاف
قلنا هذا[1] الحکم فی غیر غیر ومثل لانهما لتوغلهما فی الابهام لا یتعرفان بالاضافة
الا ان یکون للمضاف الیه ضدّ واحد یعرف بغیریة کقولک علیک بالحرکة غیر
السکون وکذلک اذا کان للمضاف الیه مثل اشتهر بمماثلته فی شئ من الاشیاء
کالعلم الشجاعة فقیل له جاء مثلک وتخصیصا مع النکرة ای تفید الاضافة المعنویة
تخصیص المضاف مع المضاف الیه النکرة لان التخصیص عبارة عن تقلیل الشرکاء ولا
شک ان الغلام قبل الاضافة الی الرجل کان مشترکا بین غلام رجل وغلام المرأة فلما
اضیف الی الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها بتجرید[2] المضاف من التعریف لان المضاف
لو لم یکن مجردا عن التعریف فالمضاف الیه لا یخلو اما معرفة واما نکرة فعلی الاول یلزم

مرأة

[1] قوله هذا الحکم آه اقول الاولی ان یقال هذا الحکم فی غیر غیر ومثل وغیرهما من المبهم لان حکم النظیر والشبه والسوی والبین شبهها
ایضا کذلک منه [2] قوله تجرید المضاف فان کان ذا اللام حذف لامه وان کان علما نکر بان یجعل واحدا من جملة من سمی
بذلک اللفظ ولا یجوز فی سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنکیرها وعندی انه یجوز اضافة العلم مع بقاء تعریفه اذا لم
من اجتماع التعریفین اذا اختلفا ولذلک اضیف العلم الی ما هو متصف بمعنی نحو زید صدق یجوز ذلک ان لم یکن فی الدنیا الا زید
واحد کذا فی الرضی وقال البعض شرط المضاف تجریده عن حرف التعریف لا عن التعریف مطلقا ذکره فی العباب ولا بد فی الاضافة
المعنویة ان یتجرد المضاف عن حرف التعریف فعلی هذا یجوز زیدنا مثلا بلا قبح ۱۲ تحفه خادمیه۔

۱۳

تحصیل الحاصل وعلی الثانی یلزم طلب الادنی من حصول الاقوی فان قیل ان تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف غیر لازم قلنا ان التجرید بمعنی التجرد والخلو سواء کان نکرۃ بنفسہ او یکون نکرۃ بتجرید المتکلم او نقول ان فی عبارۃ المصنف تقدیرا فیکون التقدیر شرطها تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفۃ فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بمثل قولهم الثلثۃ الاثواب والخمسۃ الدراهم والمائۃ الدینار لانها اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیه غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجازہ الکوفیون من ترکیب الثلاثۃ الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدودہ ضعیف قیاسا واستعمالا اما قیاسا فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الرمۃ شعر

ایا منزلی سلمی سلام علیکما ... هل الا زمن اللاتی مضین رواجع

وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی ... ثلاث الاثافی والدیار البلاقع

فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بقول النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم بالف الدینار لانه اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف قلنا هذا التراکیب محمول علی البدل دون الاضافۃ فان قیل لا فرق بین الاضافۃ المعرفۃ وجعل المعرفۃ علما فی لزوم تعریف المعرف کما فی قوله النجم والصعق والثریا وابن عباس فما وجه ان اضافۃ المعرفۃ لا یجوز وجعل المعرفۃ علما یجوز قلنا لا نسلم ان فی هذه الامثلۃ لزوم تعریف المعرف بل فیه زوال التعریف وهو التعریف الحاصل

ل قولہ وہو قول ذی الرمۃ ایا منزلی آہ واسمہ غیلان بن عقبۃ ومعناہ ایا دہ منزل سلمی سلام بر شما آیا زمانہائے گذشتہ اند باز می گردند وجواب می دہد سلام کردن مرا یا آنکہ ظاہر و برطرف می کند راہ نزد آن محبوبہ عمہ سنگ ویگیدان وخانہای خالی از اہل خود ۱۲ تحفۂ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ

ل قولہ ثلاث الاثافی الاثافی جمع اثفیۃ وہی واحد من الاحجار الثلاث التی ینصب القدر علیہا والبلاقع جمع بلقع یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الجامی قدس سرہ ۱۲ کاتب عفی عنہ وعن والدیہ۔

باللام او الاضافة وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد اذا هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيدة الفائدتين في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية تبين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الامتزاج في اللفظ فترتب عليه

قوله وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي انه لا يجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ليفيد اشارة تميذ الشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع المتعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت للعلومية المضاف وضعا ثانيا بالمرتبة ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بانه في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل منه

قوله ان يكون المضاف صفة الخ والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عروض في اعمالها بالعمول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالخزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال رد ذلك بانه ظل ان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان مجدي بك الشديد اماني عاذراه فوصف مجدي بالمعرفة اي الشديد

فائدۃ لفظیۃ وایضا حصل الاتصال فی المعنی فرتب علیہ فائدۃ معنویۃ وفی الاضافۃ اللفظیۃ
بین المضاف والمضاف الیہ انفصال فی اللفظ مع الاتصال فی المعنی فلما اضیف حصل الاتصال
فی اللفظ فرتب علیہ فائدۃ لفظیۃ فقط ومن ثمہ ای لاجل ان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف
فی اللفظ فقط لا التعریف ولا التخصیص جاز مررت برجل حسن الوجہ وامتنع مررت بزید
حسن الوجہ لان الاضافۃ اللفظیۃ لو کان مفیدا للتعریف لامتنع الاول وجاز الثانی واما
امتناع الاول فلانہ یلزم توصیف النکرۃ بالمعرفۃ وذا لا یجوز واما جواز الثانی فلانہ یلزم
توصیف المعرفۃ بالمعرفۃ وھو لا یجوز فان قیل ان المشار الیہ بثمہ امور ثلثۃ حصول التخفیف وانتفاء
التعریف والتخصیص فینبغی ان یکون لھذہ الامور الثلثۃ دخل فی ھذا التقریع والامر لیس
کذلک لان انتفاء التخصیص لا دخل لہ فی ھذا التقریع قلنا نعم ان المشار الیہ
بثمہ امور ثلثۃ لکن جاز ان یکون ھذا التقریع باعتبار بعض الامور او نقول ان ھذا
التخصیص حصل قبل الاضافۃ لانہ حصل بالاضافۃ وجاز الضارباً زیدٍ والضاربو زیدٍ لان
فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط وھو حاصل ھھنا بحذف نونی التثنیۃ والجمع
وامتنع الضاربا زیدٍ لان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ التخفیف فی اللفظ فقط وھو غیر حاصل
ھھنا لان التنوین سقط باللام دون الاضافۃ فان قیل الواجب علی المصنف ان یقدم ھذا
التقریع علی التقریع الاول باعتبار الوجھین الاول ان اصلہ مذکور صریحا واصل الاول
مفھوم ضمنا والمذکور مقدم علی المفھوم والثانی ان اصلہ مفرد واصل الاول مرکب والمفرد
مقدم علی المرکب قلنا نعم لکن اخرہ لکثرۃ لواحقہ خلافا للفراء فانہ یقول ان نحو الضاربا
زیدٍ جائز لان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط وھو حاصل ھھنا لان التنوین
سقط بالاضافۃ واللام عقیب عن الاضافۃ قلنا ان القول بتاخیر اللام المقدم حسا
خلاف الظاھر ثم استدل الفراء بوجہ اخر وھو الضاربی زید جائز بدلیل شعر
الاعشی وھو قولہ ع الواھب المائۃ الھجان وعبدھا فان قولہ وعبدھا بالجر
معطوف علی المائۃ فصار المعنی بطریق العطف ھکذا الواھب وعبدھا فھو من قبیل الضاربی
زید وھو جائز فینبغی ان یکون الضاربی زید ایضا جائزا فاجاب المصنف

بقوله وضعف الواهب المائة الجمان وعبدها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في ربّ شاةٍ وسُخْلَتِها وتمام البيت هذا شعر الواهب المائة الجمان وعبدها: عوذا يزجي خلفها اطفالها: فان قيل ان اضافة العبد الى الجمان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الجمان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيدا جائز ومحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار اي على الوجه المختار في الحسن لوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد لان المضاف

---

۹۱ قوله وضعف آه قيل الاولى ان يكون من التضعيف يعني صغه الضعفاء فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الضعفاء فلو قصده المصنف لكان ينقل من احدهم حتى يتم الرد على الفراء كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه ۹۲ قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على ربعة اضرب على ما قالوا الاول ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ويحتمل ان يكون قول الاستاذ لان آه دليلا على انه فيه شوب المصادرة لا عينها فان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ۱۲ تحفه

۹۳ قوله وتمام البيت آه هو للاعشى واسمه ميمون بن قيس معناه كسى كه بخشنده است صد شتر سفيد را با شبان وخادم آن شتران در حالتى كه آن شتران تازه زائيده اند ودر حالتى كه مى راند آن شبان در پشت آن شتران بجهاى آن شتران را ۱۲ تحفه خاوميه۔

فیه وان کان صفة لکن المضاف الیه لیس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه اخر وهو ان الضارب زید جائز ومحمول علی الضاربک فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربک وشبهه وهو الضارب والضاربة فیمن ابی فی قول من قال انه ای الضارب فی الضاربک مضاف حملا علی ضاربک لان القاعدة هی انهم اذا اراد وا اتصال الاسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولاتها وکانت الحال ان مفعولاتها مضمرات فالنحاة التزموا الاضافة ولم ینظروا الی تحقق تخفیف ضاربک وبلا تخفیف بالاضافة فلما جاء ضاربک بلا تخفیف حملوا علیه الضاربک والعلاقة بینهما انهما من باب واحد والمضاف فیهما صفة والمضاف الیه ضمیر متصل والتنوین فیهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف الضارب زید لان المضاف فیه وان کان صفة لکن المضاف الیه لیس بضمیر فان قیل ما الدلیل علی ان التنوین فی ضاربک سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدلیل علیه انه لو سقط التنوین فی ضاربک بالاضافة لتصوا ولا ضاربک کما یتصوا ولا ضارب زیدا ولم یتصوا هذا فعلم ان التنوین فی ضاربک سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قیل یجوز ان یکون ضاربک فی الاصل ضارب ایاک ثم سقط التنوین بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربک لان فیه نهایة التخفیف قلنا ان التخفیف فی الاضافة اللفظیة علی قسمین احدهما فی جانب المضاف وثانیهما فی جانب المضاف الیه اما فی جانب المضاف فبحذف التنوین وما یقوم مقامه واما فی جانب المضاف الیه فبحذف الضمیر واستتاره فی الصفة واما ابدال

ص۱ قوله بلا تخفیف ای لان بالتخفیف حصل بفصل اتصال الضمیر اه تحفه ص۲ قوله لان فیه نهایة التخفیف اه لوجود التخفیفین فی جانب المضاف بحذف التنوین وفی جانب المضاف الیه بابدال المنفصل بالمتصل اه تحفه ص۳ قوله واما ابدال المنفصل بالمتصل فلیس منها اه لقائل ان یقول الحصر المذکور ممنوع کیف وان سلم هذا الحصر فینبغی ان یحصر فائدة الاضافة اللفظیة فی التخفیف وذلک ترکی لانهم مصرحون بان الاضافة اللفظیة کما تفید ما ذکر کذلک تفید رفع القبیح نحو الرجل الحسن الوجه بجر الوجه بانه لو رفع او نصب علی التشبیه بالمفعول به لزم خلو الصفة واجراء وصف الفعل القاصر اللازم مجری المتعدی وکلاهما قبیح فاذا جر برتبة ای الوجه تنصبت عنهما فافهم فالاولی فی الجواب ان یقال انه لا یجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلک التعذر فی عدة مواضع ولیس هذا منها فکیف یجوز ان یکون اصل ضاربک ضارب ایاک اعلم ان خلاف الفراء بل فی المعارف فقط ام فی المنکرات ایضا فذکر فی الرضی ان السیرافی نقل عنه فی المنکرة ایضا نحو الضارب رجل وذکر فی التوضیح ان الفراء وافق الجمهور فی المنکرة لامتناع اضافة المعرفة الی النکرة فتدبر اه تحفه

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولٌ على ضاربٌ زيدًا او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولًا على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه بينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير جبة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجبة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفًا والمضاف اليه لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجهٍ واحدٍ بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

۵۱ قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اي على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وبقلة الحمقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رضي كانت تحب هذه البقلة فكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة بقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا لم يكن مثالًا للماخن فيه ۱۲ تحفه ۵۳ قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل لتعليمه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقال اي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ۱۲ تحفه ۵۴ قوله والمضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ۱۲ ۵۵ قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على حباب المعالج فالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف اصلًا وان كان مضافًا اليه لاي المضاف فافهم تحفه

لاتوصیف المکان بالغربی قلنا ان المکان علی قسمین المکان الکل والمکان الجزء فالمراد بالمکان ههنا المکان الجزء وهو لایغایر الجانب فان قیل لما کان المراد بالمکان المکان الجزء فحینئذ لایحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا ان هذه الاضافة اضافة بیانیة فان قیل انک قلت انه لایجوز اضافة الصفة الی موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جردُ قطیفةٍ واخلاقُ ثیابٍ فان اصلهما قطیفة جردٍ وثیابُ اخلاقٍ ثم قدمت الصفة علی الموصوف واضیف الصفة الی موصوفه مع انه غیر جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطیفة واخلاق ثیاب متاول بحیث انهم لما حذفوا قطیفة من قولهم قطیفة جرد بقی الصفة بلاموصوف واستعمال الصفة بلاموصوف لایجوز فی کلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتیة وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الی شئ هو موصوف فی الواقع للبیان والتخصیص فصار من قبیل اضافة العام الی الخاص وکذا حال اخلاق وثیاب ولایضاف اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص کلیث واسد وحبر ومنع لعدم الفائدة فی الاضافة فان قیل انک قلت ان اضافة احد المتساویین الی الاخر لایجوز فهذه القاعدة منقوضة بکل الدراهم وعین الشئ لانه من قبیل اضافة احد المتساویین الی الاخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف کل الدراهم وعین الشئ فانه ای المضاف فی هذین الترکیبین یختص ای یصیر خاصا بسبب الاضافة حاصله انه لانسلم ان هذه اضافة احد المتساویین الی الاخر بل من قبیل اضافة العام الی الخاص فان قیل ان اللام فی الشئ لو کان

---

۵۱ قوله جرد قطیفة آه الجرد خورده شده از کهنگی وفرسودگی والقطیفة معامه که از ابریشم ساخته می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کهنه ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالی

۵۲ قوله ولایضاف اسم مماثل آه اراد بالمماثلة فی العموم ان یکون مدلولاهما کلیین اتحدا فردا هما سواء کانا مترادفین کلیث واسد او متساویین کالانسان والناطق وبالمماثلة فی الخصوص ان یکون مدلولاهما شخصا واحدا کسعید کرز اعلم ان المصنف ترک بیان عدم اضافة الخاص الی العام ولعله اعتمد علی فهم الناظرین لان عد فائدتها اظهر ۱۲

تحفه خادمیه

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشئ مشكلة
قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعمية العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم
بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في
الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قولنا
فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة مخصصة
فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة
على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد اضيف احدهما الى الآخر مع انه غير
جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متاول بان المراد بالاول مدلول والمراد
بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى
الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء
المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة
به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي واما كان ملحقا بالصحيح لا حرف العلة بعد السكون حرف

قولہ عن الشئ مشکلۃ لان الشئ اذا لم یکن المراد منہ معہودا فردا ذہنیا او خارجیا یکون علی طبقۃ المفہومات العامۃ الشاملۃ
لجمیع المفہومات الکلیۃ والجزئیۃ کیف وقد اتفقوا ان اعم المفہومات انما ہو الشئ متناول کل ما یعلم ویخبر عنہ سواء کان موجودا
او معدوما ممکنا او ممتنعا ولہذا یقال لا فرد للمفہوم لا شئ لا ذہنا ولا خارجا لاستواء الشئ بجمیع المفہومات الذی ہو نقیضہ و
اجتماع النقیضین محال وہذا ہو المقرر عند اہل اللغۃ وارباب الحصل وجعلہ فی کتبہم ولو سلم ان لفظ العین بمعنی الذات ایضا یکون
مساویا لہ فلا یصح القول بان العین اعم من الشئ وما یقال ان الشئ بمعنی الموجود کما مر منا فقد ذکرنا ان اللام الجنسی اذا دخل
علیہ یکون اخص من العین فہو اصطلاح جدید من المتکلمین غیر معتبر فی الاستعمال لا ینبغی ان یکون مدار کلامہم علیہ قال مولانا
عصام وما یزول بہ الخفاء ان لام الجنس اذا اردید بہ الاشارۃ الی الطبیعۃ من حیث ہی فالعین اعم لصدق علی فرد الطبیعۃ
والطبیعۃ بخلاف الطبیعۃ فانہا لا تصدق علی نفسہا اقول اذا لم یصدق علی نفسہا یلزم سلب الشئ عن نفسہ وہو محال وایضا
یلزم صدق نقیضہ علیہا لامتناع ارتفاع النقیضین وایضا یلزم خلاف ما تقرر عندہم من ان الشئ اعم المفہومات یصدق
علی کل مفہوم حتی علی نفسہ ونقیضہ ثم قال وان اردید الطبیعۃ من حیث ہی فی ضمن الفرد فالعین یصدق علیہا وعلی
الطبیعۃ من حیث ہی انتہی وفیہ ایضا تامل فافہم کلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفۂ خادمہ لحافظ محمد شعیب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان اخره الفا تثبت لعدم موجب الانقلاب وهذيل تقلبها لغير التثنية اى لغير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب تفاؤلا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت ياء ثم ادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخى وابى بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخى وابى بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابى جمع اب اصله ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابى

قوله وهذيل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هداى على قراءة البعض ۱۲ تحفه قوله وفتحت آه وقد جاء بالكسر بعد الالف في قراءة نافع وكسرها بعدها في قراءة الاعمش والحسن وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انت بمصرخي بكسر الياء كذا في شرح الوافي ۱۲ تحفه قوله وابى هذا عجز البيت وصدره ع قد رأى احلك ذا المجاز قد اري ۽ لم يسم قائله والشاعر يخاطب لغته ومعناه حكم خداوندى كه اين صفت دارد كه مغلوب نميشود قرار دادترا اى نفس در ذا المجاز يعنى صبر بايد كرد وتحقيق كه گمان مى كنم قسم بپدرم كه نيست از براى تو صبر ذا المجاز خانه كه صلاحيت داشته باشد از براى تو اى نفس ولائق باشد شان ترا اى نفس ۱۲ تحفه قوله يجوز ان يكون آه قال مولانا نور الحق انت خبير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لا يعقل والاب ليس كذلك فكيف يصح حمله على هذا المعنى انتهى ومثل هذا ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عاملته العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ۱۲ تحفه خادميه۔

کما فی قول الشاعر[1] شعر فلما تبین اصواتنا بکین وفدینا بالابینا وتقول[2] حمی وهن بلا رد المحذوف بجعله نسیا منسیا ویقال ای فی الفم فی بالرد والقلب والادغام فی الاکثر ای فی الاستعمال الاکثر وفمی فی بعضها ای فی بعض الاستعمال بابقاء المیم المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قیل اخ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفوٌ بالحرکات الثلثة فی الفاء وفتح الفاء افصح منهما ای من الضمة والکسرة لخفة الفتحة وجاءحم مثل یدٍ بلا رد المحذوف ودلو بالرد فقط وخبٌ بالرد والقلب بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء کان مضافا او غیره وجاء هن مثل یدٍ بلا رد المحذوف مطلقا سواء کان مفردا او مضافا وذو[3] لا یضاف الی مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصیف لشیٔ باسم الجنس والضمیر لا یقع اسم الجنس فان قیل ان ذو کما لا یضاف الی مضمر کذلک لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم الموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر اسم الجنس قلنا نعم لکن المصنف خصص الضمیر بالذکر لان لهذه الاسماء الخمسة احکاما خاصة[4] عند اضافتها الی یاء المتکلم فنفی المهم اضافة ذو الی الضمیر مطلقا لانتفاء هذه الاحکام الخاصة فان قیل انک قلت ان ذو لا یضاف الی مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه لان ذو یضاف الی مضمر ههنا مع انه غیر جائز قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولا یقطع ای ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع وصلة لتوصیف الشیٔ باسم الجنس وضعه

[1] قولہ کما فی قول الشاعر فلما آہ ہو زیاد بن واصل یعنی پس چونکہ شناختند آن جماعت زنان صوتہا و آوازہای ما را گریستند وفدائی ما کردند پدران خود را یعنی فدای شما باد پدران ما ۱۲ تحفہ [2] قولہ حمی آہ وتقول حم زوجی علی حذف المضاف فتامل وتذکر ما مر من معنی الحم ۱۲ تحفہ [3] قولہ وذو لا یضاف الی مضمر ہذا عند سیبویہ واما عند غیرہ فیجوز اضافہ الی الضمیر وفی البسیط منع اکثر النحویین اضافۃ ذو الی مضمر او علم کذا فی الوافی وبعض شروحہا قولہ وقد جاء اضافتہ الی العلم فی قولہ صلی اللہ علیہ وسلم لجریر الا یحیینی من ذی الخلصۃ فاما فحرقہا ثم بعث رجلا من احمس الی البنی علیہ الصلوۃ والسلام بشیرہ یکنی ابا ارطاۃ حیث اضاف ذو الی الخلصۃ وہی علم ۱۲ تحفہ [4] قولہ احکاما خاصۃ آہ کعدم الروی فی اخ وحاب بالروی فی فم یعنی لیس المراد ہہنا بیان الاضافۃ حتی یلزم بیان تعیین المضاف الیہ بانہ اسم الجنس دون ما عداہ ۱۲ تحفہ [5] قولہ انما آہ ہذا صدر البیت وعجزہ ہہنا المعروف مالم یتبدل غیر الوجہ کذا سمعت من بعض الاساتذہ المشفقۃ وقال مولانا نور الحق احسن المعروف الخ وعناہ مبارکہ خوشتر از نعمتہا آن نعمت است کہ معروف نشدہ باشد در ان نعمت در دنیا یعنی السوال بغیر تی حاصل نشدہ باشد وتحقیق می شنا سد صاحب فضل را الا مرد مان عوام آن فضل ۱۲

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب
بالاصالة شرع فى بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال التوابع اى جنس التابع ثم
اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط
ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثانى
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت فى متبوعه او تقريره او توضيحه
فالاول نعت والثانى تاكيد الثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف وكل
ثانٍ[1] اى كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اى متلبسا
بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع والتابع على وزن
فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل
على قسمين صفتى واسمى فالصفتى[2] لا تجمع على هذه الصيغة والاسمى يجمع والتابع فاعل اسمى لا صفة
ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل لهذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه
التابع الفعلى والحرفى فى نحو ان وضرب ضرب لان الثانى ليس معربا فههنا باعراب سابقه قلنا ان

[1] قوله كل ثان آه اى ثان رتبة فلا يرد الثانى من الاخبار والاحوال وغيرها فقوله كل ثان جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبران وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت وغيرهما
تحفه [2] قوله فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتى لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان
الفاعل الصفتى على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثانى يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق
وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى فتدبر اعلم ان فى عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال
سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثانى مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول
وذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف ان العامل فى البدل وهو العامل فى المبدل منه واما عطف النسق ففيه الخلاف
ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى وابن جنى ان العامل فى الثانى مقدر
من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف فى هذه جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل
فى الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا خلاصة ما ارضى ان اوردت الاطلاع على دلائل الفرق فارجع اليه تحفه

کلامنا فی توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی هی من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلی والحرفی لاضیر فیه فان قیل هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانی والثالث والرابع فصاعدا لانه لیس بثان بالنسبة الی المتبوع قلنا المراد بالثانی کل متأخر اذ الوحظ مع متبوعه کان فی المرتبة الثانیة منه فان قیل لما کان الثانی معربا باعراب سابقه یکون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لاعین اعراب السابق فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه یخرج فیه المفعول الثانی من باب ظننت واعطیت لانه ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهی المفعولیة قلنا المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصیة لا النوعیة وههنا نوعی لان ظننت من حیث انه یقتضی مظنونا فیه یعمل فی الاول ومن حیث انه یقتضی مظنونا یعمل فی الثانی واعطیت من حیث انه یقتضی اخذا یعمل فی الاول من حیث انه یقتضی الماخوذ یعمل فی الثانی فان قیل هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الذی یکون الاعراب فیهما او فی احدهما تقدیرا او محلا لان الثانی لایکون معربا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة الی السابق واللاحق اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا فان قیل ان التوابع جمع والجمع انما یتصور فی الافراد وکلمة کل لاحاطة الافراد فعلی هذا یلزم تعریف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود فی الحقیقة جنس التابع بناء علی ان اللام اذا دخل علی الجمع یبطل معنی الجمعیة ویراد به الجنس والحد مدخول کلمة کل وکلمة کل لیست جزءا من التعریف فیکون التقدیر التابع ثان باعرابه فان قیل لما لم یکن کلمة کل جزءا من التعریف فما الفائدة فی ایرادها قلنا انما اوردها لمحض التصریح علی طریق التعریف النعت[1] تابع یدل علی معنی[2] فی متبوعه مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی فی

[1] قوله النعت قدمه علی سائر التوابع لکونه اکثر استعمالا فی کلامهم واو فرمتابعة اذ یتبع فی الاعراب والافراد والتثنیة وغیرها ویستطلع علیها واعظم فائدة واکثر تبیانا ۱۲ تحفه [2] قوله علی معنی فی متبوعه وان کان باعتبار المتعلق فلا یرد انه یخرج من هذا التعریف النعت بحال متعلقه فتامل ۱۲ تحفه نخار دمیه۔

متبوعه احترازعن باقی التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا یرد الاعتراض علی لبد فی
مثل اعجبنی زید علمه وعلی المعطوف فی مثل اعجبنی زید علمه وعلی التاکید فی مثل جاءنی القوم کلهم
لان دلالة هذه التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتها انما الخصوصیة موادها وفائدته
توضیح فی النعوت المعرفة کزید الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون
لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او التاکید
نحو نفخة واحدة لان التاء فی نفخة للوحدة وهذه الوحدة تاکید لتلك ولا فصل ای لا
فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره لان الغرض من النعت دلالة علی المعنی الذی
هو ثابت فی متبوعه وهذا کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد اذا کان وضعه
ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی
جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل اما علی ذات منسوبة الی قبیلة
بنی تمیم وذو مال یدل اما علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات
مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی هذا التراکیب یدل علی معنی هو ثابت فی متبوعه
وهو الکمال فی الرجلیة فیصح وقوعه نعتا واَیّ رجل فی قوله ایّ رجل عندك لا یدل
علی هذا المعنی فلا یصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا الرجل فان هذا فی هذا التراکیب یدل

ص۱ قوله وفائدته آه والغرض الاصلی من ایراد هذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منهما یدل علی معنی فی غیره یعنی
لیس الغرض من النعت ثبوت الشیء للشیء بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلك وان حصل الفرق بینهما بالتعریفین لکن بین ثانیا اتمامًا بشانه
فلا یرد ان هذا لیس من وظائف النحوی بل وظائف علم المعانی فافهم ۱۲ تحفه ص۲ قوله توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحهم عبارة
عن رفع الاشتراک الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق
والواقع فلا فرق کما ذهب الیه علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیره من کتب هذا الفن ۱۲ تحفه ص۳
قوله او التاکید وقد یکون لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین المؤکد والکاشفة ان الاول مقررة
والکاشفة موضحة مفسرة والفرق بین الایضاح والتقریر ظاهر فتامل ۱۲ تحفه ص۴ قوله ولا فصل آه ولما کان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویه نحو مررت برجل اسد
وصعفاتا ولوا غیر المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف فرده بقوله ولا فصل آه ۱۲ تحفه خادمیه

علی ذات مبہمۃ والرجل یدل علی تعین الذات المبہمۃ وھذا التعین معنی ثابت فی الذات المبہمۃ فیصح وقوعہ نعتا والرجل فی ھذا التراکیب جاء نی الرجل لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتا وبزید ھذا فان ھذا فی ھذا التراکیب یدل علی معنی ھو ثابت فی زید وھو کونہ مشارا الیہ بالاشارۃ الحسیۃ فیصح وقوعہ نعتا لزید ھذا فی مثل ھذا التراکیب بھذا زید لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتا وتوصیف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لا للمعرفۃ لان الجملۃ من حیث ھی فی قوۃ النکرۃ والنکرۃ لا تقع صفۃ للمعرفۃ وانما توصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ اما بالجملۃ فلان الغرض من النعت ھی الدلالۃ علی معنی ھو ثابت فی متبوعہ وھذا الغرض کما یحصل بالمفرد اذا کذلک یحصل بالجملۃ واما بالخبریۃ فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا یقبل الربط الا بتاویل بعید ویلزم الضمیر لان الجملۃ مستقلۃ بنفسہا فلا بد فیہا من الربط والربط لا یجیء الا بعائد وتوصیف بحال الموصوف والصفۃ بحال الموصوف ما یکون المعنی النعتی ثابتا للمنعوت حقیقۃ بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقۃ والصفۃ بحال متعلقہ ما یکون المعنی النعتی ثابتا المتعلق للمنعوت حقیقۃ وللمتعلق اعتبار المحو مررت برجل حسن غلامہ فالاول بتبعہ ای یتبع متبوعہ فی عشرۃ امور لکنہ یوجد فی کل ترکیب اربعۃ منہا لمنافاۃ البعض بالبعض فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیۃ والجمعیۃ والتذکیر والتانیث فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ برجل صبوۃ وامرأۃ صبوۃ ورجل جریح وامرأۃ جریح ورجل علامۃ وامرأۃ علامۃ لانہ صفۃ بحالہ ولم یتبع النعت متبوعہ فی التذکیر والتانیث قلنا ھذا الحکم فی الصفۃ التی لا یستوی فیہا المذکر والمؤنث ولا صفۃ مؤنث جاء علی المذکر والثانی فی الخمسۃ الاول لکن یوجد فی کل ترکیب اثنان منہا لمنافاۃ البعض بالبعض فی الباقی کالفعل ای فی الخمسۃ الباقیۃ کالفعل لانہ یشبہ بالفعل والفعل اذا اسند

سلہ قولہ فلان النعت مربوط ای یعنی ان الصفۃ یجب ان یکون مضمونہا معلوما للمخاطب قبل ذکرہا وکذا حکم الصلۃ وہذا فی الجملۃ الانشائیۃ لا یتصور ۱۲ تکملہ سلہ قولہ لمنافاۃ البعض ای مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا یوجد النصب والجر للمنافاۃ الظاہرۃ بینہا وکذا لو وجد من الثانی التعریف فلا یوجد التنکیر للمنافاۃ فلم یوجد الا اثنان ۱۲ تکملہ خادمیہ۔

الی الظاهر کان مفردًا ابدًا واذا اسند الی الضمیر یثنی بتثنیته ویجمع بجمعیته واذا اسند
الی الظاهر المؤنث الحقیقی بلا فصل او الی ضمیر المؤنث مطلقا فحینئذ تانیث الفعل واجب واذا
اسند الی الظاهر المؤنث غیر الحقیقی او الی الظاهر المؤنث مع الفصل ففیه تخییر بین التذکیر
والتانیث فان قیل ما وجه الفرق بین القسم الاول والثانی ان القسم الاول یتبع منعوته
فی عشرة امور والثانی یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل قلنا ان التبعیة فی
الخمسة الاول بناءً علی ما جری علیه وفی الخمسة الباقی بناءً علی ما اسند الیه وما جری علیه
والمسند الیه فی القسم الاول احد وهو المنعوت فالنعت یتبع منعوته فی عشرة امور وفی القسم
الثانی ما جری علیه غیر من المسند الیه لان ما جری علیه هو المنعوت والمسند الیه هو المتعلق
فالنعت یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل ومن ثمه ای لاجل ان التبعیة فی
الخمسة الباقیة کالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة یقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعدون غلمانه فالحاق علامة التثنیة والجمع بالفعل المسند الی
الظاهر ضعیف لانه جمع الفاعلین فی الظاهر فان قیل ان جمع الفاعلین ممتنع فینبغی ان
یمتنع هذا التراکیب فلم حکم بالضعف قلنا نعم لکن جوازه لاحتمال وجه اخر وهو یخرج الالف
والواو عن الاسمیة الی الحرفیة ویکونان حرفین دالین علی تثنیة الفاعل وجمعیته ویکون
الفاعل ضمیرًا والظاهر بدلا منه او یکون الظاهر مبتدأ والصفة خبرًا مقدمًا علیه
فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قعود غلمانه لانه جمع بجمعیة الفاعل فاجاب المصنف
بقوله ویجوز قعود غلمانه لانه جمع بجمع التکسیر فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته
فلا یجری علیه احکام الفعل والضمیر لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف

قوله او یکون الظاهر مبتدأ آه قول العلیم من ملاحظة کلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة یقعدون غلمانه الی هذا ان الاحتمال
الاخیر یجری فی یقعدون غلمانه مع انه صرح فیما سبق فی قول المصنف او کان الخبر فعلا انه وجب تقدیمه لوجب تقدیم الخبر مطلقا ای سواء
کان مفردا او مثنی او مجموعا اللهم الا ان یقال هذا مبنی علی مذهب من لا یوجب تقدیم المبتدأ علی الخبر فی صورة التثنیة والجمع وقد سلکت
فی هذا المقام من له شهرة بهذا الفن فی الانام فلم یفتح علیه الباب من الله العلام فافهم لعل الله یرزقک الی زبدة المرام ۱۲
تحفه خادمیه۔ ای ملا صاحب بخته وهی قریة من قری الصلات ۱۲ منه۔

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردا للباب وكذا الوصف المادح
والذام وغيرهما محمول عليهما طردا للباب ولا يوصف به لان الصفة كما تان يدل على معنى ثابت
في متبوعه والضمير دال على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوف اخص او مساو لئلا
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويا بل هو اعم قلنا المراد
بالخصوص المساواة الخصوص المساواة في التعريف والمعلومية لا في ما صدق عليه ثم اعلم
ان اعرف المعارف هي المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما
المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وهو الموصول وذو اللام الاخرا او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناء على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة
باسم الاشارة الآخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف ذا بهذا بدل اللام فاجاب المصنف

قوله والضمير دال الخ يعني ان وضع المضمرات للذوات الشخصية لا لمعنى قائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالته على
هذا المعنى حين يرجعه الى المشتق هو دلالة المرجع دون المرجع والفرق بين فلا يرد ما اورد من ان الضمير الراجع الى المفهوم
المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بانه ناظر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فيحمل عليه قول ويمكن ان يقال ان الشيء
ما دل على معنى في المتبوع مطلقا بالخصوصية مادة دون هيئة كما مر ودلالة الضمير على ذلك المعنى مخصص بكون مرجعه مشتقا لا المجرد والهيئة
التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصنف فانه كان وضعه لتعرض المعنى عموما او خصوصا فما يفهم منه
مناف لما قال مولانا المذكور اه تفهم قوله ان اعرف المعارف الخ هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين
الاستاذ المضاف الى احدها مع انه لابد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما
عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه وهذا مقتضى القياس فجعل ظلام احسن الظريف صفة الغلام عند سيبويه
وبدل عند المبرد وذهب الكوفيون الى ان اعرف المعارف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص و
ضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب العائد على الابهام ثم المشار اليه المنادى ثم الموصول ذو اللام والمضاف بحسب المضاف اليه الخ

بقوله وانما التزم وصف باسم هذا بدئ اللام للابهام اى للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب
اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام
بالمضاف او باسم الاشارة او بدئ اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى
الثانى لا يتصور رفع الابهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم فى نفسه فكيف يرفع الابهام
عن الغير فتعين ذو اللام بالضرورة ومن ثمه اى لاجل ان التزام وصف باسم هذا
بدئ اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لان البياض[1] لا يختص بجنس دون
جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مررت بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان
بل هو غالب فى الرجال العطف اى المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل فان قيل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل
لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما وام لان
المقصود مع هذه الحروف احد الامرين اى التابع او المتبوع لا كلاهما قلنا المراد بكون المتبوع
مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع بكون التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيجئ اى تفصيل الحروف العشرة فى بحث الحرف مثل قام زيد وعمرو فان
قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما الحاجة الى ذكر قوله ويتوسط الخ قلنا انما زاد
قوله ويتوسط لزيادة التوضيح فان قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعية وهما يحصلان
بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه اه فما الحاجة الى قوله تابع مقصودا بالنسبة

---

[1] قوله لان البياض الخ اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولو خظ الدخول اما اذا لوحظ اللام ففيه خفاء لعل لا يخفى على العقلاء
فافهم ولا تكن من اهل الهوى منه [2] قوله المراد اه يعنى ان المصدر مبنى للمفعول يقول فعلى هذا ينبغى ان يكون هذا مرادا
فى الكل للمصدرية على ما قالوا فيقال المنعوت والمبدل والمؤكد ومعطوف البيان وهذا كما ترى خصوصا فى الاول والآخرة
دعوى العلمية فيما سوى العطف تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح والعلم الحق عند الاول والآخر منه خادمه۔

مع متبوعه قلنا لو اکتفی بهذا القدر وهو قوله تابع یتوسط الخ لم یکن التعریف مانعا عن
دخول الغیر لانه دخل فیه الصفات المتوسط بینها وبین متبوعها احد حروف العشرة
کما فی قوله جاء نی زید العالم والشاعر الدبیر فان قیل العاطف لم یتوسط بین الصفة
والموصوف بل بین الصفات قلنا ان توسط حرف العاطف بین الشیئین لا یلزم ان یکون
عطف الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات
فی حد المعطوف فان قیل ان الحرف المتوسط بین الصفة والموصوف تدل علی معنی العطف
وهو الجمعیة والترتیب فجعلها عاطفة فی غیر الصفة والموصوف وجعلها غیر عاطفة
بین الصفة والموصوف لیس لا رتکاب امر بعید من غیر ضرورة داعیة الیه قلنا بین المعطوف
والمعطوف علیه مغایرة بالذات بین الصفة والموصوف اتحاد بالذات فکیف یکون احدهما عین
الاخر واذا عطف ای اذا ارید العطف علی المرفوع المتصل اکد بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل
کالجزء من الفعل لفظا ومعنی فلو عطف علیه بلا تاکید بمنفصل لزم العطف علی بعض حرف فی الکلمة
وهو باطل فان قیل لما اکد بمنفصل فالعطف لا یخلو اما علی المؤکد او علی المؤکد فعلی
الاول یلزم المحذور المذکور وعلی الثانی تاکید لا عطف قلنا لما اکد بمنفصل فالعطف علی المؤکد
ولا یلزم المحذور المذکور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاکید نحو ضربت انا
وزید الا ان یقع فصل بین الضمیر فی المعطوف فیجوز ترکه ای ترک التاکید بمنفصل لان طول الکلام یجی
بوجوب الفصل فاحسن الاختصار بترک التاکید سواء کان الفصل قبل حرف العاطف نحو ضربت الیوم وزید
او کان بعده کما فی قوله تعالی ما اشرکنا ولا اٰباؤنا وقوله یجوز ترکه فیه اشارة الی جواز تاکیده بالمنفصل مع
وجوب الفصل کما فی قوله تعالی فکبکبوا فیها هم والغاوون واذا عطف علی الضمیر المجرور اعید الخافض لان
الاتصال بین الجار والمجرور اشد من الاتصال الذی بین الفعل والفاعل فلما لم یجز العطف علی الضمیر

قوله اکد الخ الظاهر من قوله اکد الوجوب وهو مخالف للقبیلتین البصریین والکوفیین لان البصریین یجوزونه بلا تاکید
لکن مع القبح والکوفیین بلا قبح اقول علی تقدیر صحة هذه الروایة عند اللهم یمکن ان یقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانی
فلم یخالف البصریین لا یقال یابی عن هذه الارادة ما ذکره فی بحث المفعول من انه اذا لم یجز العطف تعین النصب لانا نقول
من اول قوله اکد عن الوجوب الی الاستحسان فلا یبالی ان یاول قوله تعین النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحسانی منه

المرفوع المتصل بلا تاكيد بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض
فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير
منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع
للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المجرور لانه استعارة الاعلى
للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفى بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل و لا يكون للمجرور ضمير منفصل فحينئذ لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك و بزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف
فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط و اعادة
الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول و الثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم المال بيني و بينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان
المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل و ايضا لا يجوز العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل و الابدال منه بلا
تاكيد بالمنفصل و ايضا لا يجوز تاكيد الضمير المجرور و الابدال منه بلا اعادة الخافض قلنا
المؤكد عين المؤكد و البدل كل ما كل مبدل منه او بعضه او متعلقه و الغلط نادر فهما
ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف
اذ المعطوف غاير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد
بالمنفصل في صورة المرفوع و اعادة الجار في صورة المجرور و المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز و يمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه مما قبله بشرط ان لا يكون ما

قوله للاولى لان الفعل عمدة والجر فضلة منه قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل اه اقول الظاهر من كلام
الاستاذ تسليم الاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر وبالعكس فغيره من المركبات المناقضة
وبهذا كله ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبالعكس لكيف يمنعون ما ذكره الاستاذ فتامل منه

یقتضیها منتفیا فی المعطوف فان قیل لانسلم ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه اذ
ربما یکون المعطوف مبنیا والمعطوف علیه معربا او بالعکس او یکون المعطوف معرفة والمعطوف
علیه نکرة او بالعکس او یکون المعطوف مفردا والمعطوف علیه تثنیة او جمعا او بالعکس او
قلنا الاحوال علی قسمین قسم عارض للمعطوف علیه عما قبله وقسم عارض له من
حیث نفسه فالمعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله لا فی الاحوال
العارضة له من حیث نفسه وهذه الاحوال من قبیل القسم الثانی فان قیل ان
القاعدة منقوضة بمثل یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من حیث
تجریده عن اللام قلنا المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله بشرط
ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف وههنا المقتضی لتجرید اللام خواه حرف النداء وهو
منتف فی المعطوف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها فان
سَخْلَتها معطوف علی شاة ولیس فی حکمه لان رب یقتضی ان یکون مدخولها نکرة وسخلتها
معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها مأول بتاویل النکرة لقصد عدم التعین ای رُبَّ شاة
وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة علی نکارة الضمیر ای رُبَّ شاة وسخلة شاة فان
قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل یا زید وعمرُ لان عمرا معطوف علی زید وهو فی حکمه
فی البناء علی الضمة والبناء من الاحوال الذاتیة لا من الاحوال العارضة قلنا
المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة لا فی الاحوال الذاتیة اذا لم یکن المعطوف
مثل المعطوف علیه واما اذا کان المعطوف مثل المعطوف علیه فی المعطوف فی حکم
المعطوف علیه فی مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف علیه فی کون کل واحد
مفردا معرفة فلذلک امتنع بناء المعطوف فی یا زیدُ وعبد الله فان عبد الله لیس مثل

قوله لقصد عدم التعین بناء علی ان الاضافة للعهد الذهنی ۱۲ تحفه قوله او نقول آه وفیه نظر وجهه ان الضمیر انما
یکون نکرة اذا لم یکن له مرجع یعود الیه اما اذا کان له مرجع فلا وجه للتنکیر وضمیر سخلتها عائد الی الشاة فلا یکون کضمیر ربه رجلا قال
الشیخ الضمائر کلها نکرة اذا لم یسبق اختصاص المرجع الیه بحکم او صفة نحو ربه رجلا وربّ رجل اخیه وان سبق اختصاص المرجع
الیه فالضمیر معرفة فلو قلت ربّ رجل کریم اخیه لم یجز فعلی هذا الاشکال فی ربّ شاة وسخلتها ۱۲ تحفه

زید ومن ثمہ ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فیما یجوز ویمتنع لو لم یجز فی ما زید بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع ای رفع ذاهب لانہ لو کان منصوبا او مجرورا لکان معطوفا علی قائم اوقائما وهو لا یصح لان فی المعطوف علیہ ضمیرا راجعا الی اسم ما والمعطوف خال عن الضمیر ولقائل ان یقول لهذه القاعدة منقوضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید بالذباب فان فی یطیر ضمیر یعود الی الموصول فیغضب المعطوف علیہ لیس فیہ ذلک الضمیر فاجاب المصنف بقولہ انما جاز الذی یطیر فیغضب زید من الذباب لانها فاء السببیة ای لکون معنیٰها السببیة لا للعطف فلا یرد النقض علی تلک القاعدة او نقول ان معناها السببیة مع العطف لکنها تجعل الجملتین کجملة واحدة فیکتفی بالرابط فی الاول او نقول ان العائد ههنا مقدر فیکون المعنی الذی یطیر فیغضب زید یطیر انہ الذباب واذا عطف ای اذا زید العطف علی عاملین مختلفین ای علی معمولی عاملین مختلفین لم یجز لان الواو فحرف ضعیف العمل لا یقوم مقام عاملین مختلفین ای لا یتوسط فی وصول اثر عاملین مختلفین الی معمولین مختلفین فان قیل عبارة المصنف لا یؤدی ما هو المراد لان مراده عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین لا علی نفس العاملین قلنا عبارة المصنف محمولة علی حذف المضاف تقدیرہ واذا عطف علی معمولی عاملین مختلفین او نقول المراد بالعاملین المعمولین من قبیل ذکر الاثر وارادة المؤثر او نقول المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنی اللغوی وهو امالة الاسمین الی نحو العاملین بان یجعلا معمولیهما خلافا للفراء فانہ یجوز هذا العطف بدلیل قولهم ما کل سوداء تمرة وبیضاء شحمة

---

۱ قولہ والمعطوف آہ فیہ ان یمکن ان یقدر فی هذا الترکیب مثل عندہ او فی دارہ کما قال فی بحث شرطیة التفسیر فی ترکیب زید قام وعمرا اکرمتہ ان مقدر بعندہ او فی دارہ فلا مانع ح من ان یکون معطوفا علی الخبر واجیب بان عدم جواز النصب والجر علی تقدیر عدم التقدیر واما اذا کان مقدرا فلا قال فیہ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رح

۲ قولہ فانہ آہ اعلم انہ اذا وقع فصل بین العاطف والمعطوف المجرور نحو زید فی الدار وعمرو والحجرة فلا یجوز هذا اجماعا منهم فلا بد ان یقال خلافا للفراء اذا لم یقع الفصل بین العاطف والمعطوف المجرور ۱۲ تحفہ خادمیہ

۳ قولہ ما کل آہ فبیضاء معطوفة علی سوداء والعامل فیها کل وشحمة معطوفة علی التمرة والعامل فیها ما ۱۲ تحفہ

وبدلیل قول الشاعر شعر اکل امرء تحسبین امرءا ونارا توقد باللیل نارا: قلنا
هذان المثالان مقتصران علی مورد السماع علی مذهب الجمهور او علی حذف العوامل بناء علی
مذهب سیبویه الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التراکیب کلما ترکیب کان المجرور
مقدما فی باب المعطوف والمعطوف علیه لان هذا العطف مسموع فی کلام العرب علی خلاف
القیاس فاقتصر عمله علی مورد السماع خلافا لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف ایضا لان الواو
حرف علة ضعیف العمل فلا یقیم مقام العاملین المختلفین ای لا یتوسط فی وصول الخ التاکید
تابع یقرر امر المتبوع ای حال المتبوع وشانه فی النسبة ای فی کونه منسوبا او منسوبا الیه او
الشمول ای فی شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یقرر امر المتبوع احتراز
عن باقی التوابع اعلم ان الغرض من جمیع الفاظ التاکید اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع
ظنه بالمتکلم الغلط او دفع ظنه بالمتکلم مجازا او دفع ظنه بالمتکلم تخصیصا وهو لفظ ومعنوی
ووجه الضبط ان التاکید لا یخلو اما بتکریر اللفظ الاول لفظا ومعنی او معنی فقط فالاول اللفظی
والثانی معنوی فاللفظی تکریر لفظ الاول ای مکرر اللفظ الاول نحو جاءنی زید زید ویجری
الالفاظ کلها فان قیل الظاهر ان الضمیر یجری راجع الی التاکید اللفظی لا الاصطلاحی قلنا

حاشیہ

۵۱ قولہ وبدلیل قول الشاعر اکل آہ ہذا البیت لابی داود الایادی واسمہ جاریۃ بن الحجاج یخاطب بہ امرأتہ حین فضلت غیرہ علیہ یعنی آیا گمان می کنی ہر مردی را مرد کامل در انسانیت وہر آتش افروختہ را در شب کہ آن آتش حقیقی ست کہ بجہت راہنمائی وہمان دگم شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی کہ ہر شخصی کہ صورت مرد دارد مرد کامل است در انسانیت بلکہ چنین نیست وگمان می کنی ہر آتش کہ برافروختہ شدہ است در شب آتش بلکہ آتش آنست کہ برای ضیافت مہمان افروختہ شدہ است ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ او علی حذف العوامل قال مولانا نور الحق ونجعلہا من باب العطف علی معمولی عامل واحد فلیفہم انتہی ۱۲ تحفہ خادمہ

۵۳ قولہ ویجری الخ اعلم ان المؤکد اما مستقل یجوز الابتداء بہ الوقف علیہ او غیر مستقل فغیر المستقل ان کان علی حرف واحد یتکرر بتکرار اعادہ فی السعة نحو بک بک وضربت ضربت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریرہ وحدہ نحو ان زیدا قائم وقد جوز فی تکریر الضمیر المتصل المرفوع والمجرور التاکید بالمرفوع المنفصل نحو بک انت وضربت انت وفی تکریر الضمیر المنصوب المتصل التکریر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربتہ ایاہ وہو واما المستقل فتکریرہ بلا فصل نحو زید زید ومع الفصل نحو قولہ تعالی وہم بالاخرة ہم کافرون کذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ تحفہ خادمہ۔

الاصطلاحی لا یجری فی الافعال والحروف والمرکبات فکیف یصح قوله فی الالفاظ کلها
قلنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللغوی هو التکریر مطلقا لکن هذا الجواب
ضعیف لانه یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی لا فی
التاکید اللغوی والاولی فی الجواب ان یقال ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی
الاصطلاحی والمراد بالالفاظ الاسماء فان قیل البعض من الاسماء اجمع واکتع واخواتهما
مع ان التاکید اللفظی الاصطلاحی لا یجری فیها قلنا المراد بالاسماء ما عدلها فان قیل
علی هذا یلزم المجاز فی جمیعها وهو باطل المعنوی بالالفاظ محصور فی نفسه وعینه وکلاهما
وکله واجمع واکتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فیها فقیل
لا معنی لهذه الکلمات الثلاثة فی حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذکرت مع اجمع فهی بمعنی
اجمع وقیل لها معنی فی حال الافراد لان اکتع مشتق من قولهم حول کتیع ای تام وابصع
بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق ای سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع
ای روی وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة معززه ویمکن استنباط مناسبات
خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان یعمان من حیث
الاستعمال باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم
وانفسهن والثانی للمثنی تقول کلاهما وکلتاهما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی
کله وکلها وکلهم وکلهن والصیغ فی البواقی تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا یؤکد
بکل واجمع الا واجزاء لان کل یدل علی الکلیة واجمع علی الجمعیة وهما لا یتحققان

قوله الا یجری آه لم لا یمنع هذا القول کیف ولم یوجد اثره فی الکتب المعتبرة بل یوجد عکسه ۱۲ تحفه خادمیه

قوله معززه من المعزز موضع اتصال العنق بالصدر ۱۲ تحفه

قوله مناسبات آه اما مناسبة الکتع بمعنی التمام للمعنی التاکیدی فظاهر لانه ایضا عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنی السیلان او الری فلان السیلان لا یکون الا بالکثرة والغلبة وهو مناسب للمعنی التاکیدی لان فیه ایضا الغلبة والکثرة لان تمام الافراد وکثیر دلان الری عبارة عن تمام الشرب وهو یناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحکم واما مناسبة البتع وهو طول العنق مع شدة معززه فان الشدة تناسب الاحاطة لان فیه ایضا شدة باعتبار تمام الافراد کذا قال جمال المناظرین ۱۲ تحفه خادمیه

الا فی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء و افراد قلنا المراد بذی الاجزاء ذی متعدد و المتعدد اعم من الاجزاء
و الافراد او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا لان الکل ما لوحظ
افراده بجمیعته و لم تصر اجزاء له لا یصح تاکیدا لکل بکل و اجمع و اذا لوحظ افراده بجمیعته
فهو ذو اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما لیکون التاکید بکل و اجمع مفیدا لفائدة مثل
اکرمت القوم کلهم و اشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله لانه لا یصح افتراق اجزائه
فی المجیئة لا حسا و لا حکما و اذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس او العین اکد ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لالتبس التاکید بالفاعل فی صورة المستکن
فی مثل زید اکرمنی هو نفسه و البارز محمول علی المستکن طردا للباب نحو ضربت انت
نفسک و اکتم و اخواه اتباع لاجمع لانه ادل منها علی المقصود و هو الجمیعة فلا یتقدم ای
اکتم و اخواه لئلا یلزم تقدیم التابع علیه ای علی المتبوع و ذکرها دون ضمیر لعدم ظهور
کلا منها علی المعنی الجمیعة و ایضا لزم ذکر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بما نسب الی
المتبوع دونه ای دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها و قوله مقصود احتراز
عن غیر المقصود و قوله دونه احتراز عن المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا

لوحظ

---

۱ قوله المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانه یفید جواز مجاء فی الانسان کله من غیر جهة یراد به
الاناث فهذا فاسد من اصله قول المصنف و ذو اجزاء بتاویل ذو متعدد و افرادا کان اجزاء ۱۲ تحفه خادمیه

۲ قوله او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان بینهما شیئان
ذو الاجزاء و ذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد و لیس کذلک فان ذا الافراد بعد الملاحظة المذکورة لیس
ذا الاجزاء و ان کان المراد قبل الملاحظة فبطلانه ظاهر لتباین الظاهر بینهما اللهم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق
علی ذی الافراد بعد الملاحظة المذکورة و اطلاق ذی الاجزاء علیه باعتبار ما کان فتامل ۱۲ تحفه خادمیه

۳ ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة نسب الیه بل تکون النسبة الیه توطئة و تمهیدا
للنسبة الی التابع سواء کان منسوبا الیه سندا او غیر مثل جاءنی زید اخوک و ضربت زیدا اخاک ۱۲

شرح مولانا الجامی رحمه الله تعالی

عن دخول الغیر لانه دخل فیه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا
ان متبوعه مقصود ابتداء لکن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فکلاهما
مقصودان بهذا المعنی فان قیل هذا الحد لا یتناول البدل الذی وقع بعد
الامثل ما قام احد الا زید فانه لیس مقصودا بنسبة ما نسب الی المتبوع قلنا
ما نسب الی المتبوع ههنا القیام ونسبة القیام بعینه مقصود الی التابع لکن فی الاول
سلبیا وفی الثانی ایجابیا والنسبة الماخوذة فی تعریف البدل اعم من ان یکون سلبیا او
ایجابیا وهو ای البدل علی اربعة اقسام بدل الکل والبعض والاشتمال والغلط ووجه
الضبط ان البدل اما ان یکون بینهما ملابسة او لا الثانی البدل الغلط
والاول لا یخلو اما ان یکون البدل کل المبدل منه او جزؤه او یکون احدهما مشتملا
علی الاخر فالاول بدل الکل والثانی بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله
مدلول الاول فان قیل فعلی هذا لا یحصل الفرق بین بدل الکل وعطف البیان لان
مدلول الثانی فی عطف البیان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو کان المقصود
بالحکم الاول والثانی لا یصلح الاول فهو عطف البیان ولو کان المقصود بالحکم الثانی
والاول توطیة للثانی فهو بدل الکل فان قیل لا نسلم ان المبدل منه لیس بمقصود
لانه وان لم یکن مقصودا اصالة لکنه مقصود توطیة قلنا المراد بالمقصود المقصود
الاصلی والثانی جزؤه والثالث بینه وبین الاول ملابسة بغیرهما ای بغیر الکلیة
والجزئیة فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه البدل
الغلط فی مثل ضربت زیدا غلامه وضربت زیدا حماره لان بینهما ملابسة بغیر الکلیة
والجزئیة وهو المالکیة والمملوکیة قلنا المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته
الی المتبوع النسبة الی التابع اجمالا وتبعا فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال فی مثل نظرت الی القمر فلکه لان بینهما
ملابسة من حیث الکلیة والجزئیة لان القمر جزء من الفلک قلنا معنی قولنا بغیرهما
ان لا یکون البدل کل المبدل منه وههنا لیس کذلک بل البدل کل المبدل منه جزؤه

فان قیل لانسلم ان القمر جزء الفلک بل مرکوز فیه قلنا هذا مناقشة فی المثال والمناقشة فی المثال ممنوعة لان المثال لتوضیح المثل فیکفی فیه مجرد الفرض فیمکن ان یورد له مثال آخر مثل رأیت درجة الاسد برجه فان قیل ما الوجه للمصنف حیث لم یجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم یسم ببدل الکل من البعض قلنا انما لم یجعله قسما خامسا لقلته وندرته بالعدم وقوعه فی کلام العرب فان قیل لانسلم انه لم یقع فی کلامهم وارد قع کما فی المثالین المذکورین قلنا هذان المثالان المذکوران ممنوعان لانا سموعیان والرابع ان تقصد الیه

قوله والرابع ان تقصد الیه بعد ان غلطت بغیره اعلم ان صاحب التوضیح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع المسمی بالمباین ولم یذکره المصنف والشیخ الرضی جعله مقسما وقال هذا الذی یسمی بدل الغلط علی ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذکر المبدل منه ثم تقصد تعمدا ثم توهم انک غالط لکون الثانی اجنبیا وهو معتد الشعراء لتکثیر المبالغة والتفنن فی الفصاحة وشرطه ان یرتقی من الادنی الی الاعلی کقولک هذا نجم بدر کانک وان کنت معتد الذکر النجم تتغلط نفسک وتری انک لم تقصد فی الاول الا تشبیهها بالبدر وکذا قولک بدر شمس وقال فی التصریح قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فیه فقیل من البداء وقیل معطوف حذف عاطفه قال فی الحواشی وهو الحاد والابل لانه لا یثبت حذفها انتهی واما غلط صریح محقق وصاحب التوضیح یسمی هذا القسم بدل الغلط کما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنی حمار فسبقک لسانک الی رجل ثم تدارکت الغلط فقلت حمار واما نسیان وصاحب التوضیح یوافقه فی هذه التسمیة وهو ان تعمد ذکر ما هو غلط ولا یسبقک لسانک الی ذکره لکن تنسی المقصود ولا یجیئ الغلط الصرف والابدال النسیان فی کلام الفصحاء وما یصدر عن رجنة وفطانة فلا یکون فی شعر اصلا وان وقع فی کلام فصحة الاعراب عن الاول المغلوط فیه ومعنی بدل الغلط البدل الذی کان سبب الاتیان به الغلط فی ذکر المبدل منه لا ان یکون البدل هو الغلط وبدل الکل من الکل یجب موافقة المتبوع فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث فقط لا فی التعریف والتنکیر واما الابدال الاخر فلا یلزم موافقتها للمبدل منه فی الافراد والتذکیر وفروعها ایضا انتهی عبارة الرضی مع زیادة ومعنی کلام المصنف والرابع یحصل بان تقصد الیه اه لان حذف حرف الجر مع ان وان قیاس فلا یرد ان کل القصد علی البدل الغلط لا یصح والمراد بالغیر البدل منه والمصنف یتلفظ به لان البدل منه حین ذکره لم یذکر بحیثیة کونه مبدلا منه او متبوعا بل بحیثیة کونه غلطا فلم یذکره باسم المتبوع ولا باسم البدل منه اعلم ان الاقسام المذکورة فی الاسم کما هو الظاهر والفعل فلا یجیئ من الاقسام الا بدل الکل اذا کان الفعل الثانی راجعا فی البیان علی الاول کقولک عمق تاینا تلهم ذئبا فی دیارنا فان قوله تلهم من الالمام وهو النزول بدل من تاینا تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله تعالی۔

بعد ان غلطت بغیرہ ویکونان معرفتین نحو جاءنی زید اخوک ونکرتین نحو جاءنی رجل غلام لک ومختلفین بان یکون المبدل منہ معرفۃ والبدل نکرۃ نحو قولہ تعالیٰ بالنّاصِیَۃِ ناصِیَۃٍ کاذِبَۃٍ او بالعکس نحو جاءنی رجل غلام زید واذا کان البدل نکرۃ مبدلۃ من معرفۃ فالنعت ای نعت البدل النکرۃ واجب لانہ لایلزم انقضیۃ المقصود من غیر المقصود من کل وجہ مثل بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ ویکونان ظاہرین نحو جاءنی زید

۱۲ قولہ او بالعکس آہ نحو جاءنی رجل غلام زید اعلم انہ لابد ہہنا من ستۃ عشر امثلۃ حاصلۃ من ضرب الاربعۃ فی الاربعۃ ذکر الاستاذ اربعۃ منہا وترک الباقیۃ فلنذکرہا والباقیۃ فالمثلۃ البعض یزید راسہ یرجل راس لہ یزید راس لہ یرجل راسہ امثلۃ الاشتمال یزید علمہ یرجل علم لہ یزید علم لہ یرجل علمہ امثلۃ الغلط یزید الحمار یرجل حمار یزید حمار یرجل الحمار ۱۲ قولہ واجب آہ اقول علی حسب الاحتمالات قال بعضہم واجب وظاہر لفظ الکتاب یشیر الی بداد وقال بعضہم حسن والیہ ذہب الزمخشری کذا فی الغایۃ وقال الرضی ولیس ذلک ای الوجوب علی الاطلاق بل ہو فی بدل الکل من الکل قال ابو علی فی الحجۃ وہو الحق یجوز ترک وصف النکرۃ المبدلۃ من المعرفۃ اذا استفید من البدل مالیس فی المبدل منہ کقولہ تعالیٰ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًی اذا لم یجعل طوی اسم الوادی بل کانہ مثل جم وشتم من العلمی لانہ قد سمی مرتین فکانہ طوی بالتقدیس انتہی وذکر فی النجد انی واذا کان البدل من المبدل منہ ای من لفظہ کما فی مثال المتن اما اذا کان المبدل من غیر لفظ المبدل منہ فلا یجب الاتیان نحو الحمد للہ جاعل النور فی الکلام کالملح فی الطعام فجاعل بدل من الاول وہو نکرۃ ولم یوصف ۱۲ منہ خادمیہ ۱۲ قولہ مثل بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ اقول لااجد انفعا من جعل الناصیۃ الثانیۃ تاکید الاول وان لم یقل بہ احد من نحاۃ ہذا الفن فتدبر التعبیر ان احتیج فی صدر ک المطابقۃ بین المؤکد والمؤکد فی التعریف وہہنا اختلفت فلذا لم یقل بہ احد فانہ حینئذ بعض جزء ذکرنی یا تیم تیم عدی فجزء لم یکن مثالا قطعیا للمقصود فافہم وقد عرضت ہذا علی الاستاذ فلم یفد ما اکتفی بہ اہل الفن ۱۲ منہ خادمیہ ۱۲ قولہ ویکونان ظاہرین ومضمرین آہ اعلم انہ لابد فی ہذا المقام ایضا من ستۃ عشر مثالا حاصلۃ من ضرب الاربعۃ فی الاربعۃ وذکر الاستاذ اربعۃ منہا وترک الباقی وانا نوردہا ہاہنا قلما من الرضی لما ان ما ذکرہ القوم لایخلو عن الخدشات فامثلۃ الکل من الکل وہما مظہرین بزید اخیک واذا کانا مضمرین فنحو لقیتہم ایاہ اذا تقدم لفظ الزیدین واخوتک وکان الزیدان اخوۃ المخاطب نحو جاءنی الزیدون اخوتک النجاۃ یردون فی ہذا المقام نحو زید ضربتہ ایاہ وہو تاکید لفظی لمرجعہا الی شیء واحد وقد التقوا کلہم فی مثال اُسْکُنْ اَنْتَ وَزَوْجُکَ الْجَنَّۃَ ان انت تاکید کذا فی مرت بک انت بہ ہو فکذا ہذا والمضمر من المظہر نحو اخوک لقیت زیدا ایاہ بتقدیر ان زیدا اخوک ولو رجع ایاہ الی زید علی ما یورد النحاۃ لکان تاکید لفظیا ایضا لانہ یکون کقولک رایت زیدا زیدا کما ان مررت بک انت تاکید لفظی عندہم اتفاقا والمظہر من المظہر نحو اخوک لقیتہ زیدا والخ زید ہامثلۃ البعض قطعت ید زید ہا والمظہر من المظہر نحو کسرت ید زید قطعت زیدا ایاہ والنحاۃ یردون فی مثالہ نحو زید قطعت زیدا ایاہ لیتولون ہو تکلف لاحاجۃ الیہ فالظاہر لفظ فی جملۃ واحدۃ ونحن ذکرنا جملتین لیرتفع التکلف ان کان من اجلہ والمظہر من المضمر نحو زید قطعتہ یدہ وامثلۃ الاشتمال نحو کرہت زیدا جہالتہ والمضمر من المظہر نحو کرہت جہالۃ زید لینصب ایاہ والمظہر من المضمر نحو زید کرہت جہالتہ وامثلۃ الغلط نحو کرہت زیدا ایاہ والمضمر من المضمر نحو کرہتہ ایاہ اذا تقدم ذکر زید والبقیۃ والمضمر من المظہر نحو کرہت زیدا ایاہ مع تقدم ذکر الجملۃ

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم مختلفين بان يكون المبدل منه ظاهرا والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا او كلاهما يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وفصله اى فرق عطف البيان من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل شعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا والمراد به كل تركيب

---

۹۱ قوله ولا يبدل آه خلافا للاخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بى المسكين ومررت عليك الكريم ۱۲ تحفه

۹۲ قوله لفظا واما الفرق المعنوى فهو ان المقصود فى عطف البيان هو الاول وبه يدور عليه الحكم وفى البدل هو الثانى والحكم دائر عليه ويتفرع على هذا الفرق ما نقله بعض الشارحين من انه قال بعض النحويين فى الفرق بينه وبين المبدل انه لو قال زوجتك بنتى فاطمة وكان اسمها عائشة فانه على تقدير عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وعلى تقدير البدل لم يصح اذ الغلط وقع فيما هو المقصود بالنسبة ۱۲ تحفه نخاديه لحافظ محمد شعيب ولايتى رحمه الله تعالى

۹۳ قوله شعر آه هذا البيت لمراد الاسدى وقصتان رجلا من بنى اسد جرح بشر بن عمرو بن زيد البكرى ولم يعرف جارحه فافتخر المراد بجرحه كاذبا وعليه يتعلق قوله وقوعا المنصوب على التعليل كما قيل او على الحالية من فاعل ترقبه فهو جمع واقع بمعنى الواقف والطير جمع طائر وهو مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال من البكرى اى انا ابن الذى ترك البشر الذى هو من قبيلة بكر بحيث تنتظر الطيران تقع عليه لاتى جرحه جراحة قرب من الموت فالطير تنتظره وتتناوله بالفارسى منم پسر آنچنان كسے كه واگذارنده است مرد منسوب بقبيلة بكر بن وائل را كه اسم آن مرد بشر است درحاليكه انتظارى كشند مرغان مردن او را بجهت آنكه واقع شوند بر او وبخورند گوشت او را يا آنكه مرغان انتظارى كنند مردن او را درحاليكه استاده اند بالاسراد ۱۲ تحفه خاديه لحافظ محمد شعيب باجورى ولايتى رحمه الله تعالى

اذا وقع عطف البیان للمعرف باللام المضاف الیہ الصفۃ المعرفۃ باللام فہنا عطف البیان جائز
والبدل لا یجوز لان البدل فی حکم تکریر العامل فلو کرر العامل صار من قبیل الضارب
وہو ممتنع فکذا ہذا والمراد بمثل ہذا التراکیب کل ترکیب فاجعلہ عطف البیان کان حکمہ
خیر مما جعلہ بدلا فیتأول صورۃ النداء ایضا لکن التوجیہ الاول اظہر والثانی افید

قولہ الاول اظہر والثانی افید اما کون الاول اظہر فلانہ المتبادر من قولہ انا ابن آہ واما کون الثانی افید
فلشمولہ صورۃ النداء ایضا ولما حان لنا ان نشرع فی بحث المبنیات فغلبنی الموانع والعوائق فاجلستنی
فی زاویۃ البوارق وکتب القلم بنان البیانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفیق والخلیل
الوثیق من ہذہ الدار المملوۃ بالکدورات الی الدار الذی ینادی فیہ بسلام ادخلوہا
الیہ من غیر حساب من عزیز ذی انتقام وہو مجیب الدعوات
غیاث الدین جعل اللہ تعالی وجہہ ناضرا یوم الدین و
وصول الخبر المذکور فی تالیف ہذہ الکلمات

تحفہ خادمیہ لمولنا
الحافظ محمد شعیب
البلایتی
رحمہ ربہ

فائدۃ اعلم ان مرادی بالاستاذ العلام والشارح فی اثناء البیان مولنا نور الدین عبد الرحمن
المخلص بالملا جامی قدس سرہ قد تم وقت عشاء الثالث والعشرین من شعبان ہذہ الحاشیۃ
المسماۃ بالتحفۃ الخادمیۃ للحافظ محمد شعیب الباجوری الکابلی من تلامذۃ الشارح البارع ومن تلامذۃ
مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحی اللکنوی غفر اللہ تعالی لہما

بحث المبنيات

المبنى ما اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل المأخوذ
فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا
التعريف ينظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم
ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعهما
صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابه بالماضى فى
وجوه الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة
ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة
فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق
المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما
صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته مبنى الاصل كمشابهة
اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وقد تحصل باعتبار
تضمنه بمعنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد
تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كدراك وتراك الواقعين موقع اترك وانزل
وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كحضار وطمار المشابهتين بتراك
ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل
كزيد فى يا زيد ن الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه
المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم
اعلم انه لابد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة
والمماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما
ومشهور به احدهما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة الاسد مشهور

بحالة الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف للاخر لهما سواء كان احدهما مشهورا به كالشجاعة اولا كالحمى والمجانسة عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس كمشاركة الانسان بالفرس في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كمشاركة زيد بعمرو في الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين في الصورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الخارج او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبني مقابل المعرب والمأخوذ في تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبني بالمشابهة رعاية للمقابلة قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل تعريف المبني لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر من التركيب التركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي وتركيب المعنوي مع اللفظي محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان عامله او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خمسة لم يركب اصلا لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد بالتركيب التركيب الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او احد الامرين فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعني المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة قلنا القرينة هي المقابلة بين المبني والمعرب لان المعتبر في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر في مفهوم المبني انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف حيث غير ترتيب كل من المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرف الوجود على العدم وحكمه اي الاثر المرتب على بناء المبني ان لا يختلف لخروجه باختلاف العوامل وان اختلف بغيره اختلاف العوامل مثل جاءني رجل منور ايت رجلا منا ومررت برجل منى والقاب المبني

من حیث حرکات اٰخرہ وسکون اٰخرہ ضم وفتح وکسر للحرکات الثلاث ووقف للسکون
کما ھو مذھب البصریین والکوفیون لایفصلون بین القاب المبنی والمعرب فیستعملون
القاب المبنی فی المعرب وبالعکس فان قیل اضافۃ الالقاب الی المبنی لایصح لان
ھذہ الالقاب لقاب لما ھو عارض للمبنی اعنی الحرکات والسکون قلنا ان اضافۃ الالقاب
الی المبنی اضافۃ بحال متعلقہ لابمحالہ فان قیل لانسلم ان ھذہ الالقاب القاب الحرکات
المبنی لانھا کما تستعمل فی الحرکات البنائیۃ کذلک تستعمل فی الحرکات الاعرابیۃ بدلیل
قول المصنف رح بالضمۃ رفعا والفتحۃ نصبا والکسرۃ جرا قلنا ان للقب معنیین لقب
بمعنی خاص ولقب بمعنی عام فاللقب بالمعنی الخاص مایکون الخصوص من الجانبین
واللقب بالمعنی العام مایکون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ھھنا المعنی الثانی
یعنی ان الحرکات البنائیۃ لایعبر عنھا الا بھذہ الالقاب وھذہ الالقاب کما یعبر بھا عن
الحرکات البنائیۃ کذلک یعبر بھا عن الحرکات الاعرابیۃ وھی المضمرات واسماء الاشارۃ
والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف فان
قیل المبنی مذکر والضمیر الراجع الیہ مؤنث فلایحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع
قلنا ان تانیث الضمیر باعتبار الخبر فان قیل کما ان جمیع الظروف لیس من المبنیات
کذلک جمیع اسماء الاشارۃ لیست من المبنیات لان ذان وذین معربان عند البعض
فینبغی ان یقیدھا بقید البعض قلنا لاعتبار لخلاف البعض فان قیل
کما لایکون جمیع الظروف من المبنیات کذلک لایکون جمیع الموصولات من المبنیات لان
اللذان واللتان معربۃ بالاتفاق فینبغی ان یقیدھا بقید البعض قلنا ان اعرابھما مختص ببعض
الاحوال وھی ان لایحذف صلتھما فلا اعتبار لہ فصار الابواب ابوابا ثمانیۃ فی بیان
اسماء المبنیۃ ولابد لکل واحد منھما من علۃ البناء لان الاصل فی الاسماء الاعراب فاذا کان
مبنیا فلابد من علتین اخرین احدھما علۃ البناء علی الحرکۃ فان الاصل فی البناء
السکون والاخر للحرکۃ المعینۃ اعلم ان الاسم المبنی المبحوث عنہ فی اصطلاح النحاۃ
علی ثمانیۃ انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارۃ اٰہ ووجہ الضبط ان علۃ

بناء المبنی لا یخلو اما عدم التركيب واما مناسبته بمبنی الاصل فالاول هی الاصوات فان
بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبا لكنها حكاية عنها والثانی اما ان يكون مناسبا
بالماضی او الامر الحاضر او الحرف فالاول هی اسماء الافعال والثانی اما ان يكون مناسبا
بالحرف من حيث المعنی فان كان الاول فهی الكنايات مثل كم وكذا وغير ذلك مما
يكون موضوعا بوضع الحرف مثل مذ ومنذ وعن وعلی وان كان الثانی فايضا لا يخلو اما
ان يكون متضمنا لمعنى الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف فی الاحتياج فان كان الاول فهی
المهكبات وان كان الثانی فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما اولا فان كان
الاول فهی الموصولات وان كان الثانی فذلك المحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مذكورا او
غير مذكور فان كان الثانی فهی الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون
اشارة حسية او قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة والثانی المضمرات
فان قيل ان عد كم الخبرية من القسم الذی يناسب بالحرف مستقيم لكن عد كم
الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف من حيث الصورة
فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام قلنا الانفصال بين هذه الابواب الثمانية
من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع فان قيل عد كم الخبرية والاستفهامية من
القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عد كيت وذيت وكذا من هذا القسم
لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف قلنا هذا التقسيم بالنظر الى هذه الابواب
والاصل فی الكنايات هو كم الاستفهامية والخبرية فان قيل ان الظروف من
القسم الذی يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعد لا بالنظر الى اذ وحيث
لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعنی الجملة قلنا المضاف اليه لهما فی
الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهی ليست مضافة اليها
فی الحقيقة المضمر ما ای اسم وضع لمتكلم او مخاطب فان قيل ان تعريف المضمر المتكلم
والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه لفظ المتكلم وعلمه فی الاول ودخل
لفظ المخاطب وعلمه فی الثانی قلنا ان قيد الحيثية مراد فی التعريف يعنی ضمير المتكلم

ما وضع لمتکلم من حیث انه متکلم یحکی عن نفسه وضمیر المخاطب ما وضع لمخاطب من حیث
انه مخاطب بهذا اللفظ یتوجه الیه الخطاب او غائب تقدم ذکره لفظا او معنی او حکما
التقدم اللفظی ما یکون المقدم ملفوظا حقیقة سواء کان مقتضا حقیقة کما فی ضرب
زید غلامه او حکما کما فی ضرب غلامه زید والتقدم المعنوی ما لا یکون المقدم مذکورا امر
حیث اللفظ بل من حیث المعنی سواء کان المعنی مفهوما من لفظ بعینه کما فی قوله تعالی اِعْدِلُوْا
هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰی او مفهوما من سیاق الکلام کما فی قوله تعالی وَلِاَبَوَیْهِ لِکُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
السُّدُسُ والتقدم الحکمی ما لا یکون المقدم مذکورا لا من حیث اللفظ ولا من حیث المعنی
بل هو مفروض تعظیما لقصته کما فی قوله تعالی قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل
لانه اما یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری اولا الاول متصل والثانی منفصل فالمنفصل
هو المستقل بنفسه یعنی لا یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری والمتصل غیر مستقل
بنفسه یعنی یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری فان قیل تقسیم الضمیر الی المتصل و
المنفصل تقسیم بعد تقسیمه الی المتکلم والمخاطب والغائب وهو تحصیل الحاصل وذا باطل
قلنا ان التقسیم الاول فی الضمیر بالنظر الی مرجعه هذا التقسیم بالنظر الی ما قبله فلا یلزم تحصیل
الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتض الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع
والثانی منصوب والثالث مجرور فان قیل ان تقسیم الضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور تقسیم
بعد تقسیمه هو تحصیل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسیم الاول بالنظر الی مرجعه والثانی
بالنظر الی ما قبله وهذا التقسیم باعتبار الاعراب فان قیل ان تقسیم الضمیر الی المرفوع
والمنصوب والمجرور لا یصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمیر مبنی قلنا ان التقسیم
الی هذه الاقسام لقیامه مقام الظاهر الذی هو منقسم الی هذه الاقسام الثلثة فالاولان
ای المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل ای کل واحد منهما والثالث ای المجرور متصل
فقط فذلک خمسة انواع ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل فقط اعلم ان القیاس یقتضی ان یکون لکل واحد من ضمیر المتکلم
والمخاطب والغائب ستة فیصیر مجموع الضمائر تسعین لفظا دالة علی تسعین معانی

لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین الیٰن علی ستة معانٍ وللمخاطب خمسة الفاظ الدالة علی ستة معانٍ لاشتراک التثنیة وللغائب یضاکذلک لاشتراک التثنیة فیصیر مجموع الضمائر ستین لفظا الدالة علی تسعین معانٍ فالاول ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ ای ضَرَبْتَ وضَرَبْتِ الی ضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ وطریق التصریف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضَرَبْتُ ضَرَبْنَا اه فان قیل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفیین بابتدائه بالمتکلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور فی نظر الصرفیین هو البحث عن الصیغة وصیغة الغائب اصل بالنظر الی المتکلم والمخاطب من جهة تجریدها عن الزوائد بالنظر الی اصل الصیغة والمنظور فی نظر النحوی هو البحث عن الضمیر وضمیر المتکلم اصل بالنظر الی المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الی الغائب فان قیل اَلْاَوَّلُ مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لایصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمیر وضربت لیس ضمیرا بل الضمیر جزء منه قلنا العبارة محمول علی حذف المضاف فیکون التقدیر الاول ضمیر ضربت والثانی انا الی هن هذا مثال المرفوع المنفصل وطریق التصریف هذا اَنَا نَحْنُ اَنْتَ اَنْتُمَا اَنْتُمْ الثالث ضَرَبَنِیْ الی ضَرَبْنَهُنَّ وانتی الی انهن هذا مثال المنصوب المتصل وتصریفه هذا ضَرَبَنِیْ ضَرَبَنَا ضَرَبَکَ ضَرَبَکُمَا الخ وانتی اَنَا اِنَّکَ اِنَّکُمَا الخ والرابع ایای الی ایاهن هذا مثال المنصوب المنفصل وتصریفه هذا اِیَّایَ اِیَّانَا اِیَّاکَ اِیَّاکُمَا ثم اعلم ان فی ایای اختلافات کثیرة فذهب البعض الی ان اِیَّا ضمیر واللواحق للدلالة علی احوال المرجع من الافراد والتثنیة والجمعیة والغیبة والخطاب والتکلم والتذکیر والتانیث والبعض ذهبوا الی ان اِیَّا حرف عماد واللواحق ضمیر والبعض ذهبوا الی ان المجموع ضمیر والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخیران محل الاعتراض اما الاعتراض علی المذهب الثانی فهو انه یلزم ان یکون الضمیر المنصوب متصلا لامنفصلا وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض علی المذهب الثالث فهو انه لما کان المجموع المرکب من اللاحق والملحق ضمیرا فیفوت الدلالة علی احوال المرجع وهو غیر مستحسن والخامس غلامی ولی الی غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطریق التصریف هذا غلامی غلامنا غلامك غلامکما الخ الی النا لك
لکما الخ فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور یستتران ضمیر المرفوع المتصل کالجزء
من الفعل فیستتر فیه لدلالة الفعل علیه فی الماضی للغائب الغائبة وفی المضارع
المتکلم مطلقا سواء کان المتکلم واحدا او مع الغیر والمخاطب والغائب والغائبة وفی
الصفة مطلقا سواء کان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضیل
مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا فان قیل ینبغی ان یکون الالف فی ضاربان والواو
فی ضاربون ضمیرین لما یتغیر بدخول العوامل لان الضمیر لا یتغیر بدخول العوامل وهما یتغیران
فعلم ان الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون لیسا بضمیرین بل الضمیر مستتر فیهما کما
یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للایجاز والاختصار والمتصل اخصر من
المنفصل وذلک بالتقدیم علی عامله لان الاتصال انما یکون باخر العامل لا باوله او بالفصل
لغرض لئلا یفوت الغرض المطلوب علی تقدیر الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما یکون
بالملفوظ لا بالمحذوف اذ لیس له وجود فی اللفظ او یکون العامل معنویا لان الاتصال
انما یکون بالملفوظ لا بالمعنوی اذ لیس له وجود فی اللفظ او حرفا والضمیر مرفوع لان
الضمیر المرفوع قوی والحرف ضعیف والاتصال للقوی بالضعیف خلاف لغتهم او بکونه
مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له لانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم
الالتباس فی بعض الصور کما فی زید عمرو ضاربه هو وحمل علیه الالتباس فیطرد الباب
فان قیل علی تقدیر الانفصال یلزم الالتباس ایضا لان هو مثلا کما یصلح لزید کذلک
یصلح لعمرو قلنا ان بتقدیر الانفصال لا یلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمیر علی
خلاف القیاس علم ان مرجعه ایضا خلاف القیاس وهو البعید مثل ایاک ضربت
مثال لتقدیم الضمیر علی العامل وما ضربک الا انا مثال لفصل الغرض وهو التخصیص
فهنا وایاک والشر مثال لحذف العامل ای اتق نفسک والشر وانا زید مثال کون
العامل معنویا وما انت قائما مثال کون العامل حرفا وهند زید ضاربته هی مثال
الضمیر الذی اسندت الیه صفة جرت علی غیر من هی له فان قیل هذا المثال

انما یستقیم اذا کان هی فاعلا لصفة والامر لیس کذلك اذ یجوز ان یکون هی تاکیدا للضمیر
المستکن فی الصفة علی ان التاکید لا یرد بدلیل قولهم نحن الزیدون ضاربوه هو نحن
قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشری وهو صاحب الکشاف وحکی عنه ضاربهم نحن
فعلم ان هی فاعل لا تاکید فان قیل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة
عدم الالتباس فیها قلنا انما اختارها لیثبت الحکم فی صورة الالتباس بالطریق الاولی
واذا اجتمع ضمیران ولیس احدهما مرفوعا اذ لو کان احدهما مرفوعا یجب الاتصال
فی الضمیر الثانی لان ضمیر المرفوع کالجزء من الفعل فکانه لم یتحقق الفصل بین
الفعل والضمیر الثانی فان کان احدهما اعرف فی قدمته فلك الخیار فی الثانی ان
شئت اوردته متصلا نظرا الی لفظ الاول نحو اعطیتکه وان شئت اوردته منفصلا
نظرا الی معنی الاول نحو اعطیتك ایاه وضربیك وضربی ایاك والا ای وان لم یکن
احدهما اعرف او کان اعرف لکن ما قدمته فهو منفصل اما فی الاول فلئلا یلزم
الترجیح بتقدیم احد المثلین علی الاخر فی الکلمة الواحدة حکما واما فی الثانی
فلئلا یلزم تقدیم الاضعف علی الاقوی فی الکلمة الواحدة حکما نحو اعطیته ایاه
او اعطیته ایاك والمختار فی خبر باب کان الانفصال ای انفصال الضمیر ان
خبر کان فی الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا
وایضا یشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمیر المفعول واجب الاتصال
فههنا الاتصال والانفصال جائزان لکن الانفصال مختار علی الاتصال لان
رعایة الاصل اولی من رعایة المشابهة مثل زید قائم وکنت ایاه والاکثر لولا
انت الی اخره یعنی ان الاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا الا ما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا وعسیت
الی اخره لان ما بعد عسی فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك
وعساك الی اخرهما اعلم ان فی لولاك وعساك مذهبین مذهب الاخفش
ومذهب سیبویه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمیر مجرور وقع فی

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض فمذهب سيبويه انّ لولا فى هذا المقام حرف جر وما بعدها ضمير مجرور وقع فى موقعه وما بعدعسى ضمير منصوب عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعلّ لتقاربهما فى المعنى عند سيبويه وما بعدها ضمير منصوب وقع فى موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف فى المحمول وسيبويه تصرف فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لازمة فى الماضى لتقى اخر الماضى من الكسرة التى هى اخت الجر المختص بالاسم ولهذا سميت هذا النون نون الوقاية وفى المضارع عريا عن نون الاعراب لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسرة تضرب بين لانها كسرة فى اخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون فى وسط الكلمة حكما فان قيل هذا ينقض بكسرة لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَقُلِ الْحَقُّ لان هذه الكسرة فى اخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض التقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر وانت مع النون فيه ولدن وانّ واخواتها مخير بين الاتيان والترك اما الاتيان فلمحافظة الحركات البنائية فى غير لدن ولمحافظة السكون فى لدن واما الترك فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكما كما فى لعلّ وليت محمول على اخواتها ويجتلب فى ليت لانه مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ للمحافظة على السكون الذى هو اصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها لعلّ لثقل التضعيف وطول اللفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة رعاية للمطابقة بين الراجع ومرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا التباس فيه طرد الباب نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ و شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس ولا التباس انما يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا الالحاقه بالمعرفة فى امتناع دخول اللام به

مثل کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له ای لا محل للفصل من الاعراب عند الخلیل
لانحرف اورد علی صورة الضمیر والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب
یجعله مبتدأ وما بعدہ خبرہ ای یستعمله بحیث یحکم النحاة بکونه مبتدأ وما بعدہ
خبرہ والا فالعرب لا یعرف المبتدأ والخبر لکن یعلم النحوی من اعراب ما بعدہ
فان کان اعراب ما بعدہ رفعا فهو مبتدأ وان کان اعراب ما بعدہ نصبا فهو ضمیر
الفصل ویتقدم قبل الجملة ضمیر غائب یسمی ضمیر الشان اذا کان مذکرا والقصة
اذا کان مؤنثا لان الجملة المذکورة بعدہ لا تخلو اما ان تبین حال المذکر فقط او المؤنث
فقط او کلیهما فالاول ضمیر الشان نحو هو زید قائم والثانی ضمیر القصة نحو هی هند
قائمة والثالث اما ان یکون العمدة فیها مذکرا او مؤنثا فالاول ضمیر الشان نحو هو
ضربنی ید هند او الثانی القصة نحو هی ضربت هندٌ زیدًا فان قیل
ان معنی قبل ویتقدم واحدٌ فذکر قبل بعد یتقدم مستدرک لا فائدة فیه
قلنا ایراد لفظ قبل بعد یتقدم لتاکید معنی یتقدم لان تقدم الضمیر علی مرجعه
غیر معهود او نقول ان معنی تیقدم هذا انه یقع من غیر سبق مرجع ضمیر غائب
وهذا المعنی اعم بحسب المفهوم من ان یکون قبل الجملة او بعدها والمراد
ما یکون قبل الجملة فلذا اقیدہ بقوله قبل الجملة فان قیل ان قوله یسمی ضمیر الشان
والقصة صفة ضمیر الغائب والاصل فی الصفات الاحتراز فینبغی ان یکون هذا
القید داخلا فی بیان هذه القاعدة قلنا ان قوله یسمی ضمیر الشان والقصة جملة
معترضة اوردت لبیان الواقع ولیست داخلة فی بیان هذه القاعدة لان
هذا الحکم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمیة اولا وایضا یلزم استدراک
قوله یفسر بالجملة بعدہ فان قیل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زید
قائم لانه ضمیر غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة ولا یکون ضمیر الشان قلنا
لما حملت التقدم علی ما ذکرنا لم ینقض القاعدة بقوله الشان هو زید قائم لان
مرجعه مذکور سابقا ویکون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا علی حسب العوامل لان

عامله اما ان یکون صالحا للاتصال اولا الثانی منفصل والاول اما ان یکون قابل
الاستتار اولا فالاول مستتر والثانی بارز مثل هوزید قائم وکان زید قائما وانه لزید
قائم وحذفه منصوبا ضعیف اما جوازه فلوقوعه علی صلة الفضلة اما ضعفه فلانه
حذف الضمیر المراد بلا دلیل علیه کما فی قول الشاعر تشعی ان من یدخل الکنیسة یوما
یلق فیها جاذرا وظباءً والامع ان اذا خففت فانه لازم کما فی قوله تعالی وان کلا لما لیوفینهم
ان الحمد لله رب العلمین لان اعمال المذکورة بعد تخفیفها موجود فی سعة الکلام کما فی قوله تعالی
وان کلا لما لیوفینهم واعمال المفتوحة بعد تخفیفها غیر موجود فی سعة الکلام
ففرضوا اعمالها فی ضمیر الشان المقدر لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل فان قیل
زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال المکسورة فی الظاهر واعمال المفتوحة فی المقدر
قلنا دوام العمل فی الضمیر اقوی من العمل فی الظاهر احیانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار الیه ای وضع للمعنی المشار الیه اشارة حسیة بالجوارح والاعضاء حقیقة
او حکما فلما قید الاشارة بالحسیة لم یرد النقض علی ضمیر الغائب واللام الذهنیة لانهما
وضعا لمشار الیه اشارة ذهنیة لا حسیة وتعمیم الحسیة عن الحقیقی والحکمی لئلا یرد
النقض بمثل قوله تعالی ذلکم الله ربکم لانه لزیادة التمکن فی ذهن المؤمنین نازل بمنزلة
المحسوس فان قیل المشار الیه ماخوذ من الاشارة والمبدأ مرعی فی المشتق فحینئذ یلزم
تعریف الشیء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة فی المحدود اصطلاحی وفی الحد
لغوی فتغایر الجهة واندفع الدور وهی فی المذکر فان قیل ان للمذکر حال عن ذا والحال
انما یکون عن الفاعل او المفعول وذا لیس احدهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوی المفهوم
من نسبة الخبر الی المبتدأ ولمثناه ذان وذین فان قیل ان ذان وذین معطوف
علی ذا ولمثناه حال عنه فحینئذ یلزم تقدیم الحال علی العامل المعنوی وهو باطل
قلنا نعم لکنه قدم علیه لتقرب الضمیر الی مرجعه فان قیل ان قوله هی مبتدأ وذات ما عطف
علیه کل واحد منهما خبر للمبتدأ فحینئذ یلزم حمل الجزء علی الکل والواحد علی المتعدد
وهو باطل قلنا ان فی امع ما عطف علیه خبر عن المبتدأ بطریق تقدیم العطف علی الربط

وللمؤنث تا وذی قیل تا اصل فی لغات المؤنث فانه لم یثن منها الا هی وقیل
هذا اصل لکونها باذاء ذا للمذکر فینبغی ان ینا سبها وقیل هما اصلان للقول باصالتهما
قد مناهما علی سائر لغات المؤنث وتی وته وذه وتهی وذهی لمشناه تان وتین فان
قیل اختلاف ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل فهی معربة فلا یصح عدها
من المبنیات قلنا لیس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ان تان موضوعتان
لتثنیة المرفوع وذین وتین لتثنیة المنصوب والمجرور ووقوعهما علی صورة المعرب
اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فیهما کما فی باقیهما ولجمعهما اولاء مدا وقصرا
ویلحقها ای یدخل علی اوائل اسماء الاشارة علی سبیل اللحوق والعرض حرف التنبیة
للتنبیه علی المشار الیه قبل التلفظ به فان قیل اللحوق ذکر الشئ فی اخر الشئ وحرف
التنبیه مقدم علی اسم الاشارة فکیف یصح قوله ویلحقها حرف التنبیه قلنا المراد
باللحوق الدخول فی اوائلها لکن اطلاق اللحوق علیها اشارة الی عروضها وبتصل
ای باواخرها حرف الخطاب للتنبیه علی حال المخاطب من الافراد والتثنیة والجمعیة
والتذکیر والتانیث وهی خمسة فی خمسة ای مضروبة فی خمسة انواع اسماء الاشارة
فتکون ای الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فی الخمسة خمسة وعشرین وهی ذا والی
ذاکز وذانک الی ذانکز وکذلک البواقی ویقال ان اللقریبی ان قلة الحروف یدل علی قلة
المسافة وذلک للبعید لان کثرة الحروف یدل علی کثرة المسافة وذاک للمتوسط لان حروفه
متوسطة بین ذلک وذا فیدل علی توسط المسافة فان قیل لم لا یناسب تاخیر البعید
عن المتوسط رعایة للمطابقة بین الوضع والتبع قلنا نعم لکن اخر المتوسط لان التوسط
لا یتحقق الا بعد تصور الطرفین فان قیل لم ذکر هذا الحکم علی صیغة المجهول مع ان صیغة
المجهول خلاف الاصل قلنا لما رای المصنف کثرة استعمال کل من هذه الکلمات الثلثة مقام
الاخرین لم یاخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الی غیره وتلک وتانک وذانک مشددتین
واولاک ومثل ذلک فی افادة البعد تاک وتانک وذانک مخففتین واولاک بغیر اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقریبی اما شبه

اللهم اغفر لصاحب تصفیة وتصحیح هذا الکتاب محمد قاسم غازی ابادی

وهُنا وهنا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى هُنالِكَ الوَلايَةُ لِلّٰهِ الحَقِّ فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نقل هذا الحكم بكلمة اما قلنا للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد فان قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ مأخوذ في المشتق فيجيء يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في الحد اصطلاحي وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل لهذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام قلنا ان جزء منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصول ما لا يكون جزء تاما الا بصلة وعائد او نقول ان لا يتم بمعنى لا يصير هو من الافعال الناقصة وجزء خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزء تاما الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا وليا يدخل اليه المركب ولا الى انضمام اخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول حد جزء الجزء وجزء جزء الشئ وان لم يكن جزء تاما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل المعنى اللغوي مجاز بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي قلنا القرينة عليه قوله عائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بما سيجيء لا يتم

الاسم هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل ذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضمير او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مربوطة بالموصول بالانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول صلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فى الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه الحقيقة وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانى لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المذكر اشهر والذين هو لجمع المذكر خاصة واللائى واللاء واللاى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المؤنث اشهر اللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى ذوى العقول ايضا نحو قوله تعالى والسماء وما بناها ومن بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضا كما فى قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه واى واية فالاول بمعنى الذى للمذكر والثانى بمعنى اللتى للمؤنث ذو الطائية اى المنسوب الى بنى طى كما فى قول الشاعر

فان الماء ماء ابى وجدى ؛ وبئرى ذو حفرت وذو طويت

اى اللتى حفرتها واللتى طويتها وذا بعدما للاستفهام كما فى قوله ماذا صنعت اى

ما الذی صنعت والالف واللام والعائد المفعول یجوز حذفه لانه فضلة وحذف
الفضلة جائز نحو قوله تعالیٰ اَللّٰهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ یَّشَآءُ ای یشاؤه فان قیل هذا
ینقض بقوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لان العائد فیه مفعول ولا یجوز حذفه قلنا المراد
بالعائد ما یکون راجعا الی الموصول وههنا لیس کذلک فان قیل هذا ینقض بمثل
الذی ضربته فی داره لان العائد فیه مفعول راجع الی الموصول ولا یجوز حذفه
قلنا العائد المفعول یجوز حذفه اذا لم یوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع
الضمیرین فی صلة واحدة. اعلم ان النحاة وضعوا بابا یسمونه بالاخبار بالذی وغرضهم
من وضعه تمرین المتعلمین فیما یتعلق فی مسائل هذا الفن فقال المصنف

واذا اخبرت بالذی صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمیرا لها واخرته خبرا عنه فاذا
اخبرت عن زید من ضربت زیدا قلت الذی ضربته زید وکذلک الالف واللام فی
الجملة الفعلیة خاصة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام
لا تکون الا اسم الفاعل والمفعول ولا یمکن اخذهما الا من الجملة الفعلیة فان قیل
هذا ینقض بنحو لیس زید قائما لانه جملة فعلیة ولا یصح الاخبار عن جزئها بالالف
واللام قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس فعل جامد
فان قیل هذا ینقض بنحو سیقوم زید وسوف یقوم زید وان یقوم زید وما یقوم
زید لانها جمل فعلیة وفعله متصرف ولا یصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام
قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس بمصدر فلا یستفاد
معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمه
ای من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر
الشان لانه واجب التقدیم علی الجملة فلو اخر عنه بالذی لفات التقدیم
والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زید
العاقل للزوم کون الضمیر موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل
بدون المعمول نحو عجبت من دَقِّ القصار الثوبَ لانه یؤدی الی

اعمال الضمیر و الضمیر لیس بعامل و الحال لان الحال واجب التنکیر و الضمیر واجب
التعریف فکیف یقع المعرفة موقع النکرة و الضمیر المستتر لغیرها و الاسم المشتمل علیه فی
نحو زیدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلامه و قلت الذی زید ضربته غلامه فالضمیر فی
ضربته ان کان راجعا الی الموصول بقی المبتدأ بلا عائد و ان کان راجعا الی المبتدأ
بقی الموصول بلا عائد و کل واحد منهما باطل و ما الاسمیة لا الحرفیة موصوفة نحو عرفت
ما اشتریت و استفهامیة نحو ما عندک و شرطیة نحو ما تصنع اصنع و موصوفة
سواء کان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجبٍ لک او بالجملة کما فی قول الشاعر شعر
ربما تکره النفوس من الامر؛ له فرجةٌ کحل العقال و تامة بمعنی شیء منکر عند ابی علی و شیء
معرف عند سیبویه نحو قوله تعالی فنعما هی و صفة نحو اضرب ضربا ما و من کذلک و مثال
الموصولة نحو اکرمت من جاءک و مثال الاستفهامیة نحو من غلامک و مثال
الشرطیة نحو من تضرب اضرب و مثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر کفی بنا فضلا
علی من غیرنا؛ حب النبی محمد ایانا؛ الا فی التامة و الصفة و ای ایة کن فی
ثبوت الامور الاربعة الا فی التامة و الصفة مثال الموصولة نحو اضرب ایهم
لقیت و مثال الاستفهامیة نحو ایهم اخوک و مثال الشرطیة قوله تعالی ایا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنی و مثال الموصوفة نحو یا ایها الرجل فان قیل
ان ای یجی صفة کما فی قوله مررت برجل ای رجل فکیف یصح تشبیهه بمن و هو لا یجی
صفة اصلا قلنا ان ای الواقعة صفة فی الاصل استفهامیة لکن نقلت عن معنی
الاستفهام الی معنی الصفة بعارض الاستعمال و العوارض لا تعتبر و هی ای کل من
ای و ایة معربة و حدها لانها لازمة الاضافة الی المفرد و الاضافة الی المفرد من خواص
الاسم المتمکن فیقوی بها جهة الاسمیة و یضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالی ثم لننزعن من کل شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا
و انما بنیت لزیادة الاحتیاج الاول الاحتیاج الی نفس الصلة و الاخر الاحتیاج الی
الصلة و بنیت علی الضم تشبیها بالغایات فان قیل ان ای الموصوفة ایضا مبنیة

فلم لم یستثن بناؤها قلنا ان بناؤها مذکور فی باب المنادی بان کل ما وقع منادی
معرفة فهو مبنی فلا حاجة الی ذکره ثانیا وفی ما اذا صنعت وجهان احدهما ما الذی وجوابه
رفع علی انه خبر المبتدأ المحذوف لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة اسمیة
والاخر ای شیء وجوابه نصب علی انه مفعول به لفعل محذوف لیکون الجواب
مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة فعلیة ویجوز فی الاول نصب الجواب وفی الثانی
رفع الجواب لکن لم یتعرض المصنف له لفوات المطابقة بین الجواب والسؤال اسماء
الافعال ما کان بمعنی الامر او الماضی فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه اف بمعنی التضجر واوه بمعنی اتوجع لانهما بمعنی المضارع
مع انهما من قبیل اسماء الافعال قلنا ان اف فی الاصل بمعنی تضجرت واوه بمعنی
توجعت لکن عبر عنهما بالمضارع الحالی لان معناهما علی الانشاء والحال انسب بالانشاء
مثل رویدَ زیدًا ای امهله وهیهاتَ ذاک ای بَعُدَ فان قیل لم قدم مثال اسم فعل
بمعنی الامر علی مثال اسم فعل بمعنی الماضی قلنا انما قدم لان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر
والعزة للتکاثر فان قیل لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر او الماضی فما الباعث علیهم
حیث جعلوها من قبیل الاسماء لا من قبیل الافعال قلنا ان الحامل علیهم ان الفعل کلمة
دلت علی معنی فی نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة وهی لا تدل علی هذا المعنی بالتبادل
علی صیغة الماضی والامر لکن هذا الجواب ضعیف لان العرب القحّ یتلفظون بلفظ صه ومه
ولم یخطر ببالهم لفظ اسکتُ وامنعُ فالحق فی الجواب ان یقال ان الحامل علیهم ان
صیغتها مخالفة لصیغة الافعال ویتصرف فیها تصرف الاسماء ولا یتصرف فیها تصرف الافعال ولهذا
قال ما کان بمعنی الامر او الماضی ولم یقل ما کان معناه الامر او الماضی فان قیل هذا
التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه ضاربٌ فی مثل زید ضاربٌ امس لانه دال
بمعنی الماضی فینبغی ان یکون اسم الفعل لیکن ذلک قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل
الوضع وهذه الدلالة بعارض القرینة والعوارض لا تعتبر فعالٌ ای ما یؤذن بفعال الکائن بمعنی
الامر المشتق من الثلاثی المجرد قیاسی کنزالٍ بمعنی انزل قال سیبویه هذا الحکم مطرد فی

* اللهم ارحم یا رب تلمیذه ومؤلفه وجمیع من له اذکر بخیر *

الثلاثی المجرد فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قوائم وقعاد لانهما لا یجیئان
بمعنی قوم واقعد قلنا المراد بالاطراد الکثرة فان قیل لما کان المراد بالاطراد الکثرة
فکیف یصح نسبة القیاس الیه قلنا ان نسبة القیاس الیه ایضا للکثرة وفعال مصدر
معرفة کفجار بمعنی الفجرة قال الشارح الرضی ما وجدنا دلیلا قاطعا علی تعریف المصدر و
تاینثه قلنا لا یلزم من عدم وجدانک عدم الوجود فی نفس الامر وصفة مثل یا
فساق بمعنی یا فاسقة مبنی لمشابهته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلان
فعال بمعنی الامر معدول من الامر الفعلی للمبالغة فان قیل ان کون اسماء الافعال
معدولة من الفاظ الفعل شیء لا دلیل لهم علیه لان المعدول لا یخرج بسبب العدل
عن نوعه فکیف یخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الی الاسم قلنا ان الدلیل علیه موجود
هی المبالغة لکن هذا الجواب ضعیف لان المبالغة موجودة فی جمیع اسماء الافعال ولم یقل
بعدلها احد فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شک ان لا اشتقاق
یخرج الشیء عن نوعه وفعال علما للاعیان مؤنثا کقطام وغلاب مبنی فی الحجاز لمشابهته
للفعال بمعنی الامر حدلا وزنة ومعربة فی تمیم لعدم علة البناء فی ذاتها علی فعال بمعنی الامر
وزنة خلاف الاصل الا ما کان فی آخره راء نحو حضار لان الراء حرف ثقیل الکونه فی المخرج
کالمکرر فاختیر فیه البناء لان السلوک بطریقة واحدة اسهل من السلوک بطرق مختلفة

الاصوات کل لفظ حکی به صوت او صوت به البهائم فالاول کغاق حکایة عن صوت
الغراب الثانی کئج لاناخة البعیر فان قیل ان تعریف الاصوات لا یکون جامعا لافراده
لانه خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة فقط مثل واها للتعجب وایضا
خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة ومن المصدریة الی اسم فعل
کصه بمعنی اسکت وه بمعنی امنع وایضا خرج منه الصوت الذی یجری علی لسان الانسان
عند عروض المعنی له کقول المتندم والمتعجب عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان
الاصوات الحکایة علی لسان الانسان علی قسمین منقولة وغیر منقولة فالمنقولة لا یخلو
اما منقولة الی المصادر فقط او منقولة الی المصادر ومن المصادر الی اسماء الافعال فالاول

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات الاضیر فیہ وغیر المنقولۃ علی
ثلثۃ اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیہا باصوات الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان
للبہائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی لہ فلما کان القسمان الاولان
ملحقین بالاسماء المبنیۃ مع تعلقہما بالغیر فہذا القسم الثالث لما لم یکن متعلقا
بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیۃ بالطریق الاولی اعلم ان علۃ بناء الاصوات
عدم التراکیب کما فی الاسماء المعدودۃ فان قیل لما کان علۃ بناء الاصوات عدم
التراکیب مع غیرہ فعلی ہذا لو کان مرکبا مع غیرہ کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب
اوغاق عند صوت الغراب قلنا ہی فی ہذہ الحالۃ ایضا مبنیۃ لا من حیث انہا اصوات
بل من حیث انہا حکایۃ عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع
فان قیل لما لم یکن الاصوات دالۃ علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء
فلم ذکرہا فی باب الاسماء المبنیۃ قلنا ان ذکرہا فی باب اسماء المبنیۃ لاجرائہا مجراہا
واخذ ہا حکمہا المرکبات کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینہما نسبۃ فان
قیل تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ مثل سیبویہ لانہ مرکب
من کلمۃ وصوت لا من الکلمتین قلنا المراد بالکلمتین اعم من کونہما حقیقۃ او حکما
فان قیل المتبادر من الکلمتین ما ہو مرکب من الاسمین او من فعل واسم فحینئذ
خرج من تعریف المرکبات ما ہو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین قلنا المراد بالکلمتین
اعم من کونہما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین فان قیل تعریف المرکبات لا یکون
جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المرکب التعدادی کخمسۃ عشر لان بین جزئیہ نسبۃ العطف
قلنا المراد بالنسبۃ ما ہو غیر نسبۃ العطف لکن ہذا الجواب ضعیف لان النسبۃ نکرۃ وقعت
فی سیاق النفی والنکرۃ الواقعۃ فی سیاق النفی عامۃ وارادۃ الخصوص مع قرینۃ العموم
اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبۃ نسبۃ مفہومۃ من ظاہر ہیئۃ
ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع اخرہ
فی وسط الکلمۃ ووسط الکلمۃ لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنہ معنی الحرف

16

لخمسة عشر وحادي عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه
المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عدة امركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل
المشتق منه فان قيل لانسلم ان الجزء الثاني في حادي عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم
فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادي عشر
وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه
لان حادي عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة الا اثنى عشر فانه
لا يبنى فيهما الجزء ان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون الاعرابي والثاني مبني
لتضمنه معنى الحرف والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه هو
التضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبني الاول لوقوع الخرة في وسط الكلمة في الاصح احترازا عن
لغتين اخرين احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف الثاني وثانيهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا فان قيل
الكنايات مبتدأ وكم وكذا اخبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل
الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري فان قيل
ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه
معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق
او بعض معين فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول
لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه
اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين وذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظرفاء فان قيل بحث الشئ موقوف على معرفة نفس الشئ والمصنف
لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

مفہوم مشترک اونقول التعریف انما یکون لشئ اذا کان افرادہ متعددۃ متکثرۃ
غیر محصورۃ وافراد الکنایات المعددۃ من المبنیات محصورۃ کم بناؤھا لکونھا موضوعۃ
بوضع الحرف ولکون الاستفھامیۃ متضمنۃ لمعنی الحرف وحمل الخبریۃ علیہ کذا بناؤھا
لکونھا مرکبۃ من کاف التشبیہ واسم الاشارۃ فصار المجموع بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ بمعنی کم
وبقی باصل البناء للعدد وکیت وذیت للحدیث وبناؤھما لان کل واحد منھما کلمۃ واقعۃ
موقع الجملۃ التی ھی من حیث ھی لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعھا ولم یجز
خلوہ عنھما رجح البناء الذی ھو الاصل فی الکلمات قبل التراکیب ومن الکنایات کاین وانما
بنی لانہ مرکب من کاف التشبیہ ولفظ ای فصار المجموع کلمۃ واحدۃ بمعنی کم الخبریۃ فصار
کأنہ اسم مبنی علی السکون مثل کم فان قیل لما کان بعض من الکنایات کاین فلم لم
یذکرہ المصنف قلنا انما لم یذکرہ المصنف تنبیھا علی ان مرتبتہ فی البناء منحطۃ عن اخواتھا
فکم الاستفھامیۃ میزھا منصوب مفرد لان کم الاستفھامیۃ کنایۃ عن مطلق العدد
فلو اعطی لھا تمیز العدد الاقل لعارضہ تمیز عدد الاکثر ولو اعطی لھا تمیز عدد الاکثر لعارضہ
تمیز عدد الاقل فاعطی لھا تمیز العدد الاوسط لان خیر الامور اوسطھا والخبریۃ مجرورۃ
مفرد لان کم الخبریۃ کنایۃ عن العدد الکثیر وتمیز العدد الکثیر مجرور مفرد فکذا تمیزھا مجرور
لان العدد الکثیر صریح فی الکثرۃ وکم الخبریۃ لیست کذلک فلا بد فیھا من جمعیۃ التمیز
لیکون ھذا جبیرۃ لما فات من الصراحۃ وقد تدخل من فیما ای علی تمیز الاستفھامیۃ
والخبریۃ لان التمیز للبیان وکلمۃ من ایضا للبیان فبینھما مناسبۃ فان قیل ان دخول
من فی تمیز کم الخبریۃ مستقیم لموافقتہ اعراب التمیز وفی تمیز کم الاستفھامیۃ غیر مستقیم
لعدم موافقتہ اعراب التمیز قلنا ان کم فی قولہ تعالی سَلْ بَنِیٓ اِسْرَآءِیْلَ کَمْ اٰتَیْنٰھُمْ مِّنْ اٰیَۃٍۭ بَیِّنَۃٍ
یحتمل کم الاستفھامیۃ والخبریۃ وعلی کل من التقدیرین دخل من فی میزھا ولما صدر الکلام
لان الاستفھامیۃ تتضمن الاستفھام وھو یقتضی صدر الکلام والخبریۃ تدل علی انشاء التکثیر
فوجب التنبیہ علیہ من اول الامر فان قیل کیف یجمع الخبریۃ والانشائیۃ فی کم الخبریۃ
لمنافاتھما لان الخبر یحتمل الصدق والکذب دون الانشاء قلنا لا منافاۃ بینھما

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجر فكذا حكمها فكل ما بعدها فعل غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التمييز يعني ان كان تميزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة فما صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فهو فوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجل اخوتك وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ وما واىٌّ واين وانى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايان وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غير ظرف فان كان ظرفا فايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجرى فيه الوجوه الثلثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط
فيجرى فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اى لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف
فايضا لا يخلو اما ان لا يلزم الاضافة اولا نحو اى واين ويجرى فيه الوجوه الاربعة الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثانى نحو مَنْ وما ويجرى فيه الوجوه الثلثة سواء
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس
بظرف وفى مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحكم التمييز
وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجرى فى نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان
تميزها مذكورا اعنى عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير
كم الاستفهامية يكون كم عمة لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى
كم عمة لك يا جرير وخالة الخ والثانى النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعنى مرة
فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشارى
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعنى حلبت فعلى تقدير كم
الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشارى ويحتمل ان تجرى
هذه الوجوه الثلاثة فى تميز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كم محذوفا
اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة

علی الاستفهامیة او کم مرة علی الخبریة قد حلبت علی عشاری الثانی نصیب عمة لو کان
تمیز کم الاستفهامیة فیکون المعنی کم عمة لك یا جریر الخ والثالث جزعة لو کان تمیز کم
الخبریة فیکون المعنی کم عمة لك یا جریر وخالة اه لکن التوجیه الاول الیق بما سبق
لانه بناء علی وجوه اعراب کم ووجوه اعرابها مذکورة فیما سبق فکانه تفریع علی ما سبق
بخلاف التوجیه الثانی لان بناءه علی حذف التمیز وذکره وهو لیس بمذکور فیما سبق
بل هو مذکور فیما بعده فالالیق تاخیر هذا المثال من قول المصنف رح وقد یحذف فی
مثل کم مالك وکم ضربت فان قیل ان تعدیة حلبت بعلی لا یصح لان صلة حلبت کلمة
اللام لا کلمة علی قلنا ان تعدیة حلبت بکلمة علی لتضمنه معنی الثقل فان قیل الذم کما
یحصل بهذا النوع من الخدمة کذلك یحصل بنوع اخر فلم خص هذا النوع قلنا انما خص
هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشی خدمة المواشی ابلغ فی الذم من خدمة
الاناسی فان قیل الذم کما یحصل بحلب العشار کذلك یحصل بحلب غیر العشار فلم خص
العشار قلنا انما خصها لان فی حلبها زیادة مشقة فان قیل الذم یحصل بذکر
العمة فما الحاجة الی ذکر الخالة قلنا ان فی ذکر الخالة اشارة الی زالة طرفی الاب والام
فان قیل الذم علی تقدیر کم الخبریة مستقیم وعلی تقدیر کم الاستفهامیة غیر مستقیم
قلنا الذم علی تقدیر کم الخبریة علی سبیل التحقیق وعلی تقدیر کم الاستفهامیة
علی سبیل التهکم وقد یحذف فی مثل کم مالك وکم ضربت والمراد به کل ترکیب قامت فیه
قرینة علی حذف التمیز ولا شك ان فی هذین المثالین وجدت القرینة علی حذف التمیز لانه
اذا سئل عن کمیة المال او اخبر عن کثرته فظاهر الحال قرینة علی ان المسئول عنه
او المخبر عنه کمیة الدراهم والدنانیر فیکون التقدیر کم درهما او کم دینارا مالك او کم درهم او
کم دینار مالی وکذا اذا سئل عن کمیة الضرب او اخبر عن کثرته فظاهر الحال قرینة علی ان
المسئول عنه او المخبر عنه هی المرات او الضربات فیکون التقدیر کم مرة او کم ضربة ضربت او
کم مرة او کم ضربة ضربت فان قیل لو کان المصدر لبیان النوع فالفرق بین المصدریة والظرفیة
ظاهر ولو کان المصدر لبیان العدد فالفرق بین المصدریة والظرفیة مشکل قلنا الفرق بینهما ثابت

لانه لو کان المقصود الزمان والحدث مقصود بالتبع فهو ظرف ولو کان الامر بالعکس فهو مصدر والظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف الیه عن اللفظ وبقائه فی النیة لانه لو سقط عن النیة لکان المضاف معربا مع التنوین کما فی قول الشاعر رب بعد کان خیرا من قبل ؛ وهذا القسم من الظروف یسمی بالغایات لان غایة الکلام کانت ما اضیفت هذه الظروف الیه فلما حذف المضاف الیه صارت غایة وبنیت علی الضمة اما بناء وهما فلمشابهتها بالحرف فی الاحتیاج واما علی الضم فتکون الضمة جبیرة للنقصان کقبل وبعد فی قوله تعالیٰ لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وجاز فی هذه الظروف علی سبیل لقلة التنوین عوضا عن المضاف الیه فتعرب کما فی قول الشاعر

شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص بالماء الفرات ؛ واجری مجراه لا غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضمة لشبهه بالغایات وانما کان بعد لا ولیس لان غیر بعدها کثیر الاستعمال وکثرة الاستعمال یقتضی التخفیف فخففوه بحذف المضاف الیه وحسب لشبهها بغیر فی کثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها حیث ولا یضاف الا الی جملة وانما بنی علی الضم کالغایات لانها غالبة الاضافة الی الجملة والاضافة الی الجملة کلا اضافة لان المضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی مضمون الجملة وهو لیس مذکورا وما هو مذکور فی اللفظ فهو لیس مضافا الیه فکانه قطع عن الاضافة حکما فشابهت بالغایات فی الابهام وهو مبنی فکذا هذا ایضا مبنی فی الاکثرای فی اکثر الاستعمالات وعلی الاستعمال الاقل یضاف الی المفرد کما فی قول الشاعر شعر اما تری حیث سهیل طالعا ؛ نجم تضیء کالشهاب ساطعا ؛ وعند اضافتها الی المفرد یعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهی الاضافة الی الجملة لکن الاشهر بقاؤه علی بنائه لشذوذ الاضافة الی المفرد ومنها اذا بنیت لما ذکر فی حیث وهی للمستقبل وان کانت داخلة علی الماضی لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتکلم بوقوع الحدث فیه والاستعمال دلیل الوضع کما فی قوله تعالیٰ اذا الشمس

کُوِّرَتْ وکذا فی قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها فان قیل اذا کما یستعمل فی
المستقبل کذلك یستعمل فی الماضی کما فی قوله تعالی حَتّٰی اِذَا بَلَغَ بَیْنَ السَّدَّیْنِ وَحَتّٰی
اِذَا سَاوٰی بَیْنَ الصَّدَفَیْنِ وَحَتّٰی اِذَا جَعَلَهٗ نَارًا قلنا المراد باستعمالها فی المستقبل
الاستعمال علی سبیل الکثرة لا علی سبیل الکلیّة وفیها معنی الشرط وهو ترتب مضمون
جملة علی مضمون جملة اخری فلذلك اختیر بعدها الفعل لمناسبته
بالشرط وجوّز الاسم ایضًا علی الوجه الغیر المختار لعدم اصالتها فی الشرط وقد تکون
للمفاجاة فیلزم المبتدأ بعدها للفرق بین اذا هذه وبین اذا الشرطیة والمراد بلزوم المبتدأ
غلبة وقوعه بعدها فلا ینافی ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فی باب الاضمار
علی شریطة التفسیر نحو خرجت فاذا السبع ای فاذا السبع حاضرٌ فان قیل ان
اذا ظرف والظرف ما فعل فیه فعل ولیس ههنا فعل وقع فیه قلنا ان العامل فی
اذا ههنا معنی المفاجاة وهو عامل لا یظهر قد استغنی عن اظهاره بقوة ما فیه من الدلالة
علیه فان قیل الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلیة والجملة الواقعة بعدها اسمیة
فیلزم عطف الاسمیة علی الفعلیة وهو قلیل قلنا هذه الفاء جزائیة لان ما قبلها
سبب لما بعدها لا عاطفة او نقول انها للعطف بحسب المعنی فیکون المعنی
خرجت ففاجأتُ زمان وقوف السبع کما هو مذهب الزجاج او مکان وقوف السبع
کما هو مذهب المبرد فیکون عطف الجملة الفعلیة علی الفعلیة ومنها اذ للماضی
وبناؤها لما مرّ فی حیثُ او لکون وضعها وضع الحرف فان قیل ان اذ کما یکون
للماضی کذلك یکون للمستقبل کما فی قوله تعالی فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِیْٓ اَعْنَاقِهِمْ
قلنا المراد بکونها للماضی علی سبیل لغلبه لا علی سبیل الکلیة وقد یقع بعدها
الجملتان لعدم اشتمالها علی معنی الشرط المقتضی اختصاصها بالفعلیة فان
قیل کما ان اذا تکون للمفاجاة کذلك اذ ایضًا تکون للمفاجاة نحو خرجت فاذ زیدٌ
قائمٌ فلم لم یذکروها للمفاجاة قلنا ان کونها للمفاجاة قلیل غایة القلة فهو
فی حکم العدم فلم یذکره المصرح ومنها این للمکان استفهامًا وشرطًا

ومتى للزمان فيهما وأيان للزمان استفهاماً وكيف للحال استفهاماً وبناء هذه الظروف
لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مُذْ ومُنْذُ بنيا لمشابهتهما مُذْ ومُنْذُ
اللذين هما حرفان وهو مبنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المفرد اما كونهما
مفردا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرا واحدا لا شيئين ولا اشياء واما كونهما
معرفة فلانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رايته مذ
يومان اللذان صاحبتنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقي
والحكمي فالحقيقي نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكمي نحو ما رايته مذ يومان اللذان
صاحبتنا فيهما لان اليومين ما داما لا يلاحظا مرارا واحدا لا يحكم عليه باولية
المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رايته
مذ يوم لقيتني فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة
وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد اى حال
كونه متلبسا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او أن سواء كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت مذ
ذهبت فيقدر فان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير في نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد
من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورة لكنهما معرفتان معنى لانهما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة في شر قولك
مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من مذ
ومنذ مبتدأ او خبرا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجازا باعتبار انهما
اسمان للزمان لانهما يقعان ظرفا فی تراکیبهم ومنها لَدی ولَدُنْ وقد جاء لَدُنِ ولَدُنْ
ولَدُنِ ولَدُ ولَدُ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى
عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فی خزانته ولا يقال
المال لدی زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قَطُّ مع لغاته وبنی لكون المخففة موضوعا
بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضی المنفی والغرض منه استغراق النفی لجميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط ای ما رأيته فی شئ من الازمنة الماضية ومنها عَوَضُ
للمستقبل المنفی وبناؤه علی الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ
والغرض منه استغراق النفی لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض ای لا اراه فی شئ
من الازمنة الآتية والظروف المضافة الی الجملة واذ يجوز بناؤها علی الفتح نحو قوله تعالی
يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالی مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ بناؤها لانها اكتسبت
البناء من المضاف اليه وهی الجملة ولو بواسطة كما فی اذا وامّا علی الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل
وغير مع ما وان لمشابهتهما الظروف المضافة الی الجملة نحو قيامی مثل ما قام زيد مثل
ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامی غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
المتكلم والمخاطب فی الخارج فالشئ المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم
فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهی المعرفة
ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلی بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكی عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا انا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع
عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

بین المتکلم والمخاطب فی الخارج او علم جنس کذا اذا قصد مفہوم الاسد وھو الحیوان المفترس
ووضع لفظ اسامۃ بازائہ من حیث معلومیتہ ومعرفیتہ بین المتکلم والمخاطب فی
الخارج والمبہمات یعنی اسماء الاشارۃ والموصولات وانما سمیت مبہمات لان اسماء الاشارۃ
من غیر اشارۃ حسیۃ مبہم والموصول من غیر صلۃ مبہم وفی ھذا القسم ایضا لوضع
عام الموضوع لہ خاص ما عرف باللام سواء کانت اللام للجنس او للاستغراق او للعھد
فان قیل لم قال ما عرف باللام ولم یقل ما دخلت علیہ اللام قلنا انما قال ذلک
لئلا یدخل فیہ ما دخل علیہ اللام الزائدۃ لتحسین اللفظ فان قیل المیم بدل للتعریف
فلم لم یجعل مدخولہ قسما علیحدۃ من المعارف قلنا المیم بدل من اللام فلا یعد
مدخولہ قسما علیحدۃ من المعارف والنداء نحو یا رجل اذا قصد بہ معین والمضاف الی
احدھا ای احد الامور المذکورۃ معنی ای بالاضافۃ المعنویۃ لا بالاضافۃ اللفظیۃ لان الاضافۃ
اللفظیۃ لا تفید التعریف فان قیل ان بعضا من الامور المذکورۃ المنادی والاضافۃ الی
المنادی ممتنع قلنا ان صحۃ الاضافۃ الی احدھا لا یستلزم صحتھا بالنسبۃ الی کل واحد منھا
فان قیل کان الواجب علی المصنف ان یقول والمضاف الی المعرفۃ لیدخل فیہ المضاف الی
المضاف الی معرفۃ مثل غلام ابیک قلنا الاضافۃ الی احد الامور المذکورۃ اعم من ان یکون
بالذات او بالواسطۃ فان قیل ان لفظ غیر ومثل مضافان الی ھذہ الامور ولم تتعرف
بالاضافۃ فکیف یطرد ھذا الحکم قلنا ھذا الحکم فی غیر ومثل لانھما لتوغلھما فی الابھام
لا یعرفان بالاضافۃ العلم ما وضع لشئ بعینہ غیر متناول لغیرہ بوضع واحد ثم اعلم ان العلم
علی ثلثۃ اقسام کنیۃ ولقب ومحض لان العلم لا یخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت
او لا فان کان الاول فھو کنیۃ والثانی ایضا لا یخلو اما قصد بہ مدح او ذم او لا فالاول واللقب والثالث
محض فان قیل لم خص العلم بالتعریف من بین سائر المعارف قلنا ان تعریف اسماء الاشارۃ
والمضمرات والموصولات مذکور فیما سبق فلا حاجۃ الی تعریفھا ثانیا ومعنی المضاف
الی احد الامور المذکورۃ ظاھر والمعرف باللام والنداء مستغنیین عن التعریف
وتعریف العلم غیر مذکور ولا ظاھر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعریف فان قیل تعریف العلم

لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ العلم الذی تعین لفرد بغلبۃ استعمالہ فیہ لعلم
الوضع فیہ قلنا الوضع اعم من الحقیقی او الحکمی فھذا العلم وان لم یکن موضوعا بوضع
حقیقی لکنہ موضوع بوضع حکمی لان غلبۃ استعمال المستعملین بمنزلۃ وضع الواضع
واعرفھا المضمر المتکلم لبعد وقوع الالتباس فیہ ثم المخاطب فانہ یعرض الالتباس
الیہ فی بعض الاحیان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم یذکرہ لانہ علم مزاعرفیۃ المتکلم
والمخاطب اذ دون منھما فان قیل لم بیّن التفاوت بین اصناف المضمرات
ولم یبین التفاوت بین سائر المعارف قلنا لاتفاوت بین اصناف سائر المعارف من
غیر اضافتھا الی احد لکن تفاوتہ یعلم من المضاف الیہ والنکرۃ ما وضع لشئ لابعینہ
لا من حیث معلومیتہ ومعھودیۃ ذلک الشئ بین المتکلم والمخاطب فی الخارج فقولنا ما وضع
لشئ شامل للمعرفۃ والنکرۃ وبقولہ لابعینہ خرجت المعرفۃ اسماء العدد فان
قیل ان اسماء العدد اما معربۃ واما مبنیۃ فالاول داخل فی المعربات والثانی
داخل فی المبنیات فما الوجہ للمصنف حیث افردھا بالذکر قلنا انما افردھا بالذکر
لان لھا احکاما خاصۃ لیست لغیرھا ما وضع لکمیۃ احاد الاشیاء فالاشیاء عبارۃ عن المعدود
واحادھا عبارۃ عن کل واحد منھا وکمیۃ احادھا عبارۃ عن مرتبۃ واقعۃ فی جواب سوال
السائل بکم والالفاظ الدالۃ علی تلک الکمیات اسماء العدد وعلم من ھذا التحقیق ان
الواحد والاثنان داخلان فی تعریف العدد فی اصطلاح النحاۃ وان لم یکونا داخلین فی
اصطلاح اھل الحساب فان قیل ان التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل
فیہ جل وزجل من رجل ومنان من ذراع وذراع عن لانھا ایضا تدل علی کمیۃ احاد الاشیاء
قلنا ان الموضوع لہ لاسماء العدد کمیۃ احاد الاشیاء فقط وھذہ الالفاظ تدل
علی الکمیۃ مع الجنسیۃ اصولھا ای اصول اسماء العدد التی یشتق منھا باقیھا اما بالحاق
علامۃ التانیث او باسقاطھا او بالتثنیۃ او بالجمعیۃ او بالترکیب اضافیا او امتزاجیا
او عطفیا اثنتا عشرۃ کلمۃ واحدۃ الی عشرۃ ومائۃ والف تقول ای فی استعمال
الاعداد واحد واثنان فی المذکر واحدۃ واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ما ھو

القیاس وثلاثة الی عشرة للمذکر بالتاء لان الجمع بتاویل الجماعة مؤنث وثلاث
الی عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بین المذکر والمؤنث فان قیل الفرق یحصل
بالعکس فلم لم یعکس قلنا انما لم یمکن العکس لان المذکر اسبق فی الاعتبار احد عشر
واثنی عشر فی المذکر بتذکیر الجزئین اما تذکیر الجزء الاول لان المرکبات فرع المفردات فلان
والجزء الاول فی المفردات بالقیاس فکذلک ههنا واما تذکیر الجزء الثانی فلموافقته
بالجزء الثانی فی سائر المرکبات واحد عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانیث
الجزئین اما تانیث الجزء الاول فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول فی المفردات
بالقیاس فکذا ههنا واما تانیث الجزء الثانی فلموافقته بالجزء الثانی فی سائر المرکبات
ثلاثة عشر الی تسعة عشر للمذکر بتانیث الجزء الاول وتذکیر الثانی اما تانیث الاول
فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول منها فی المفردات علی خلاف القیاس فکذلک
ههنا واما تذکیر الثانی فلئلا یجتمع علامتا التانیث فیما هو کالکلمة الواحدة فان قیل
قد نقض باحد عشرة لاجتماع علامتی التانیث فیه قلنا المراد بالعلامتین کونهما
من جنس واحد وههنا لیس کذلک فان قیل هذه القاعدة منقوضة بثنتا عشرة
لان العلامتین فیه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتین ما یکون من جنسین
واحد ومحضا للتانیث والتاء فی ثنتا بدل عن الیاء فان قیل ینقض باثنتا عشرة
لان العلامتین فیه من جنس واحد ومحض للتانیث قلنا اثنتا عشرة محمول علی ثنتا
عشرة وثلث عشرة الی تسع عشرة للمؤنث بتذکیر الجزء الاول وتانیث الثانی اما تذکیر
الاول فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول منها فی المفردات علی خلاف القیاس
کذلک ههنا واما تانیث الثانی فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء
الاول وتمیم تکسر الشین فی المؤنث لئلا یلزم توالی اربع فتحات مع ثقل الترکیب والحجازیون
یسکنونها لان التوالی یدفع بالسکون مع الخفة وعشرون واخواتها فیهما للمذکر
والمؤنث من غیر فرق لانک ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون وبعدها
فعلی الاول یلزم اجراء العلامة فی وسط الکلمة حکما وهو لا یجوز وعلی الثانی یلزم

فلان

فکذلک

اللهم اغفر لصاحب تصفیة هذا الکتاب ولوالدیه آمین

اجراء العلامة على كلمة اخر حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
تغيير العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين
ومائة والف ومائتان فالفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة و
الالف مشابهتان بالعقود فى اشتمالها على مراتب العدد فلم يفرق فى العقود بين المذكر
والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف بعطف الزوائد عليهما او عطفهما على الزوائد
اما عطفهما على الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما
فلان لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للخفة على ما تقدم
اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقته
باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب فنحذفها
بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فلا لبس بحذف الياء بقاء الكسرة
وميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فيختار الاضافة فيه
للتخفيف والمضاف يعمل الجر فى المضاف اليه اما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه ليس تمييزه
مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم والثانى فى صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التمييز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التمييز على الثانى فالتمييز اخذ العادة بعد ما هو
فى صورة الجمع المذكر السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكره فى كلامهم
فلان وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا ما نصبه لان ما يخلف نصب التمييز
بناء على التمييز هو الجر على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون ليست

او تقدیرا حقیقة او حکما کعقرباذ الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث والمذکر بخلافه ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حقیقة ولا حکما وعلامة التانیث والالف مقصورة او ممدودة وهو ای التانیث علی قسمین حقیقی ولفظی فالحقیقی ما بازائه ذکر من الحیوان کامرأة وناقة واللفظی بخلافه ای لیس بازائه ذکر من الحیوان اتبل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا کظلمة وعین اعلم ان بین اللفظی والتقدیری مباینة وکذا بین الحقیقی واللفظی بالمعنی الثانی مباینة وبین اللفظی بالمعنی الاول وبین الحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع کامرأة وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کظلمة ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی کهند وکذا بین التقدیری والحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کهند ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کعین ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کعین وکذا بین التقدیری واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کعین ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کهند ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کظلمة واذا اسند الفعل فبالتاء ای وجب تانیث الفعل للایذان بتانیث الفاعل من اول لوهلة فان قیل هذا ینقض بضرب الیوم امرأة لان الفعل مسند الی المؤنث ولم یجب تانیثه قلنا المراد بالاسناد الاسناد بلا اصالة وهذا بالواسطة فان قیل هذا ینقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند الی المؤنث بالاصالة ولم یجب تانیث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقیقی والشمس مؤنث غیر حقیقی کما اشار الیه المصنف بقوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار وحکم ظاهر الجمع غیر المذکر السالم مطلقا سواء کان الواحد مؤنثا کمؤمنات او مذکر کرجال ۱۷

حکم ظاہر غیر الحقیقی لان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث وضمیر العاقلین غیر المذکر السالم
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لھذا النوع من الجمع فی ضمیر النساء والایام فعلت و فعلن اما فعلت فی النساء لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلن فیھا فلان النون موضوع لھذا النوع من الجمع والایام
محمول علی النساء وھذا مذھب الشارح وقال شارح الرضی ان فعلت فی الایام لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث وفعلن فیھا لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء والنساء محمول
علی الایام لنقصان عقولھن **المثنی** ما لحق آخرہ ای آخر مفردہ الف او یاء مفتوح
ما قبلھا ونون مکسورۃ لیدل ای اللحوق وحدہ او اللاحق وحدہ او اللاحق مع ملحوق
علی ان معہ مثلہ من جنسہ انما قال مفتوح ما قبلھا لئلا یلتبس بالجمع فی حالۃ
النصب والجر **فان قیل** الالتباس یدفع بالعکس ایضا فلم لم یعکس **قلنا** انما
لم یعکس لان التثنیۃ کثیرۃ والفتحۃ خفیفۃ فاعطی الخفیف للکثیر رعایۃ للتعادل والجمع
قلیل والکسرۃ ثقیلۃ فاعطی الثقیلۃ للقلیل رعایۃ للتعادل وانما قال ونون مکسورۃ
لئلا یلزم توالی الفتحات فی صورۃ الرفع ای فتحۃ ما قبلھا والالف فی حکم الفتحتین وفتح
النون واما حال النصب والجر فمحمول علی صورۃ الرفع **فان قیل** تعریف المثنی
لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ المفرد لان لحوق الزوائد انما یکون
باٰخر المفرد لا باٰخر المثنی **قلنا** العبارۃ محمول علی حذف المضاف ای المثنی ما لحق آخر
مفردہ الف الخ **او نقول** ان عبارۃ المصنف محمول علی حذف عبارۃ اخری بعد قولہ
ونون مکسورۃ مع لواحقہ **فان قیل** ان اللحوق یشتمل علی لحوق النون ایضا
مع انہ لا یدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ **قلنا** لا نسلم انہ لا یدل علی ھذا اللغۃ
بل یدل علیہ ان سلم انہ لا یدل علیہ فنسبۃ الدلالۃ الیہ تغلیبا لانہ اذا دل امران تغلیب
من الامور الثلثۃ علی الشئ فنسبۃ الدلالۃ الیھما تغلیبا **فان قیل** ینبغی ان یکون تغلیب
المراد بالمثل المثل فی الوحدۃ والجنسیۃ فلا حاجۃ الی قولہ من جنسہ **قلنا**
المراد بالمثل لا یخلو اما مثل فی الوحدۃ فقط او مثل فی الجنسیۃ فقط فان اردت ھما خرج

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثانى ايضا باطل لان هذه النون على صورة نون الجمع المذكر السالم فينبغى ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية وامّا فى المركبات فلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا ينقض بخمسة عشر فانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه جائز قلنا المضاف اليه فيه غير التمييز فلم يكن امتزاجه للمضاف مثل امتزاج التمييز مع المميز فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة والمضاف اليه فيه تمييز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على الجزء وامّا افراده فلانه لما كان منصوبا صار فضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة ومميز مائة والف تثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفردا امّا كونه مخفوضا فلان المائة والالف مشابهتان بالاحاد فى الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزها ايضا مجرورا وامّا كونه مفردا لانهما فى جانب الكثرة والاحاد فى جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفردا رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة النساء اذا عبرتما بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتما بلفظ نفس فوجهان اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث احدهما بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحدا اثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هى الدلالة على الكمية وتميزها يدل عليها مع الجنسية فان قيل فى عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحدا واثنان يشعر بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجه التميز ومعنى قوله ولا يميز واحدا واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول انه لا تميز لهما والمراد بالتميز فى قوله استغناء بلفظ التميز هو الشئ الصالح للتميز بتقدير ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم فى تميز الواحد وغير مستقيم فى تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اى النحاة جمعية التميز فى سائر الاحاد اعتبروا فى ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

اللهم اغفر لصاحب تصفية هذا الكتاب محمد قاسم غازى ابادى

وهو الاثنينية او نقول المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من
اسماء العدد من واحد الى عشر لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال
اما طريقة بيان التصيير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد
الواحد وعلامته ان يبدأ من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون
مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوي والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز
من العشرة لان اسم الفاعل لا يجيء من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة
وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يؤول الواحد بالاول لان
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوي والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب
ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول في المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر التاسعة عشرة ومن ثمه اي من
اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة من ثلثتهما
وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة الثالثة
وتقول حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني على الثاني خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف
الجزء الثاني من المركب الاول اكتفاء بذكره في المركب الثاني الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه في وسط الكلمة المذكر والمؤنث
فان قيل لم قدم المذكر على المؤنث قلنا افاقدم المذكر لاصالته فان
قيل ينبغي ان يقدم في التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودي وتعريف
المذكر عدمي والوجودي اشرف من العدمي المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

الاخر ولو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلابد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة ان هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا الايصح تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلايقال قروء ان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران او الحيضان فان قيل هذا ينقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جاز ان يسمى الام باسم الاب ويدخل الاب المسمى بالاب في بعده يثنى بالابوين وكذا حال القمرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا التاويل في مثل القروء ان من غير حاجة الى اعتبار التثنية قلنا كلامنا في عدم صحة التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلاشك في صحة التثنية

فالمقصور ان كان الفه عن الواو اى منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واوا ثم قلبت الفا لفظا او حكما بان يكون مجهول الاصل لم يعلم فيه كالى وهو ثلاثي قلبت واوا رعاية للاصل حقيقة او حكما والخفة الثلاثي والا اى وان لم يكن منقلبا عن الواو بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان زائدا على ثلثة احرف فبالياء رعاية للاصل حقيقة او حكما والتخفيف فيما زاد على ثلثة احرف المدود ان كانت همزته اصلية اى لازائدا ولا منقلبا عن الاصلي ولا عن الزائد تثبت لاصالتها كقروء وان كانت للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين الالفين فالواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصليتين كما في كساء ورداء فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء هما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين حقيقة فشابهت همزة قروء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان قيل ان عبارة المصنف رح يشعر بانه لايجوز في رداء الا الرداء ان بالهمزة او

ردّ اوان بالو اومع ان المشهور ردایان بالیاء فینبغی ان یقول فوجهان بغیر لام العهد
لیکون کنایة عن اثبات الهمزة وردها الی الاصل بلا اشارة الی الوجهین المذکورین
کما هو المتبادر من اللام **قلنا** قد تصفحت کتب الثقاة کالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدت فیها اثرا مما حکم باشتهاره لکن وقع فی شرح الرضی انه تقلب الهمزة یاء
سواء کان اصله واوا او یاء ویحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقیامها مقام التنوین
یوجب تمام الکلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبینهما
منافاة **فان قیل** قد تقرر فیما بینهم ان الاسم المتلبس بتاء التانیث لا یحذف
تاؤه عند التثنیة فهذا ینقض بخصیان والیان لان مفردهما متلبس بتاء التانیث
اعنی الخصیة والالیة مع انه حذف تاؤهما فی المثنی **فاجاب** المصنف بقوله
وحذف تاء التانیث فی خصیان والیان علی خلاف القیاس لان کل واحد من الخصیتین
والالیتین لشدة اتصال احدهما بالاخر بحیث لا یمکن الانتفاع باحدهما بدون الاخر
بمنزلة المفرد وایراد التاء فی حشو المفرد باطل **او نقول** ان خصیان تثنیة خصی
والیان تثنیة الی وان کان غیر مشهور **فان قیل** ینبغی للمصنف ان یکتفی بالعطف
ویقال ویحذف نونه بالاضافة وتاء التانیث فی خصیان والیان لانه اخصر وادل
علی المراد وخیر الکلام ما قل ودل **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة فلم یات فی
بیانها بالمضارع المجهول المفید للاستمرار وحذف التاء وقع علی خلاف القیاس
فی مادة مخصوصة فاتی فی بیانه بالماضی المجهول المفید للتقلیل **المجموع** ما دل
علی احاد مقصودة بحرف مفرده بتغیر ما ای ای نوع من التغیرات سواء کان بزیادة
کرجال او بنقصان کطلبة او باختلاف الحرکات والسکنات حقیقة کاُسد او حکما
کفُلک لان ضمته اذا فرضت کضمة قُفل یکون مفردا واذا فرضت کضمة اُسد
یکون جمعا وانما عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی ان التثنیة والجمعیة
یختصان بالاسم **فان قیل** هذا ینقض بتثنیة الفعل وجمعه **قلنا** ان تثنیة الفعل
وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم **فان قیل** ان تعریف الجمع لا یکون مانعا

عن دخول الغیر لانه دخل فیه الاسم المستغرق فی نحو قوله تعالی اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ لانه دل علی احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة احاد وهذه الدلالة علی سبیل الانفراد فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون مانعا عن دخول الغیر ایضا لانه دخل فیه لفظا الکل الذی مضاف الی المعرفة نحو کل القوم او کل الناس لانه یدل علی جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة الاحاد التی فی ضمن ذلک الاسم والدلالة ههنا حاصلة من المضاف الیه فقوله ما دل علی احاد جنس یشمل الجمع واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم یدل علی الاحاد وضعا لکن یدل علیها استعمالا ثم اسم الجنس لا یخلو اما ان یکون المقصود به الماهیة او الافراد فان کان المقصود الماهیة فهو خارج بقوله مقصودة وان کان المقصود به الافراد فهو خارج بقوله بحروفه مفرده اذ لیس له مفرد وکذا اخرج به اسم الجمع واسم العدد اذ لیس لهما مفرد فنحو نفر رکب لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع لانه لا یقع علی الواحد والاثنین وضعا فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی لفظة کل لانه اسم الجنس مع انه لا یدل علی الکلمة والکلمتین قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شک انه دال علیهما بحسب اصل الوضع ولکن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول یجوز ان یکون الکل اسم جمع ونحو فلک جمع لان التغایر المأخوذ فی تعریف الجمع اعم من التحقیقی والحکمی وههنا وان لم یوجد الحقیقی لکن الحکمی موجود بحیث انه اذا فرضت ضمته کضمة اسد فهو جمع واذا فرضت ضمته کضمة قفل فهو مفرد وهو ای الجمع علی قسمین صحیح ومکسر لان مفرده اما سالم عن التغییر او لا فالاول جمع سالم والثانی جمع مکسر فالصحیح لمذکر ولمؤنث فالصحیح المذکر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة لبدل ای اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوق به علی ان معه اکثر منه فان قیل ان اکثر

اسم التفضیل وھو یوجب ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیہ لاکثرۃ فی الواحد
قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان یکون حقیقۃً او اعتبارًا وھھنا وان لم یکن حقیقۃ لکنہ
اعتبارا کما یقال فلان افقہ من الحمار واعلم من الجدار فان کان اٰخرہ یاء قبلھا کسرۃ
حذفت بعد سلب حرکۃ ماقبلھا طلبًا للخفۃ وحذفت الیاء لالتقاء الساکنین مثل قاضون
وان کان اٰخرہ مقصورًا حذفت الالف لالتقاء الساکنین وبقی ماقبلھا مفتوحًا لیدل الفتح
علی حذف الالف مثل مصطفون وشرطہ ای شرط الاسم الذی اریدجمعیتہ جمع
الصحیح المذکر فان قیل ان قولہ وشرطہ مبتدأ وقولہ مذکر خبرہ والخبر محمول
علی المبتدأ وھھنا لایصلح الحمل لانہ یلزم حمل الذات علی الوصف قلنا ان قولہ
فمذکر مأول بالمکون فیلزم حمل الوصف علی الوصف وھو جائز فان قیل ان توصیف
العلم بالعاقل لایصح لان مدار توصیف الشیٔ بالمشتق قیام مبدأ ذلک المشتق بذلک
الشیٔ والعقل لیس قائمًا بالعلم قلنا ان توصیف العلم بالعاقل باعتبار مسماہ والعقل
قائم بہ ان کان اسمًا ای اسمًا ذاتیًا فمذکر علم یعقل لان ھذا الجمع اشرف الجموع
لصحۃ بناء الواحد فیہ والعلم المذکر الذی یعقل اشرف الجموع لصحۃ بناء
الواحد فیہ والعلم المذکر الذی یعقل اشرف من الاسماء فاعطی الاشرف للاشرف
فان قیل کان علیہ ان یقول بعد قولہ فمذکر مجرد عن التاء لیخرج نحو طلحۃ ویدخل نحو
سلمی وورقاء اسمی رجلین قلنا المراد بالمذکر مایکون مجردًا عن التاء ملفوظًا او
مقدرۃً فخرج عنہ نحو طلحۃ ودخل فیہ ورقاء وسلمی وشرطہ ای الاسم الذی اریدا
جمعیتہ بجمع المذکر السالم ان کان صفۃ ای اسمًا صفتیًا فمذکر یعقل لان جمع المذکر
السالم اشرف الجموع وھذہ الصفۃ اشرف من الصفات فاعطی الاشرف للاشرف
رعایۃ للمناسبۃ وان لایکون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلی جمع علی ھذا الجمع
کافضلون فلو جمع افعل فعلاء علی ھذا الجمع لزم الالتباس بین افعل التفضیل وبین
افعل الصفۃ فان قیل ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی ان یعکس
قلنا لایمکن العکس لان افعل التفضیل اصل بالنسبۃ الی افعل الصفۃ لانہ کامل

فی الدلالة علی معنی الوصفیة وان لایکون فعلان فعلی مثل سکران سکری لان فعلان
فعلانة جمع علی هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلی علی هذا الجمع لزم الالتباس بین
جمع فعلان فعلی و فعلان فعلانة فان قیل ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی
ان یعکس قلنا لایمکن العکس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الی فعلان
فعلی لان الفرق فیه بین المذکر والمؤنث بالتاء وهی موضوعة للفرق ولا مستویا
فیه ای فی الوصف مذکر مع المؤنث مثل جریح وصبور فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث
لم یحسن ان یجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل یجمع جمعا یستویان فیه ولا بتاء التانیث
مثل علامة لئلا یلزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فی کلمة واحدة حکما ولو حذف
التاء لزم اللبس ویحذف نونه لما مر فی نون التثنیة فان قیل هذه القاعدة
منقوضة علی سنین وارضین لان السنین جمع سنة وارضین جمع ارض مع انها
لیست علما ومذکرا یعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنین وارضین
لانتفاء التذکیر والعقل المؤنث ملحق اخره الف وتاء وشرطه ان کان صفة
وله مذکر ان یکون مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل
وان لم یکن له مذکر فان لایکون مجردا عن تاء التانیث کحائض لان المتلبس بالتاء جمع
علی هذا الجمع فلو کان المجرد عن التاء جمعا علی هذا الجمع لزم الالتباس والجمع مطلقا لان
جمع المؤنث السالم فی اسم ذات المؤنث سماعی لا قیاسی ولا یقاس به غیر جمع التکسیر
ما تغیر بناء واحده فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
الجمع السالم لانه تغیر فیه بناء واحده بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغیر التغیر فی نفس
المفرد وامور الداخلة فیه فان قیل ان التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه
دخل فیه مثل مصطفون لان تغیر بناء واحده من حیث نفسه وامور الداخلة قلنا
المراد بالتغیر ما یکون لحصول الجمعیة وهذا التغیر انما جاء بعد حصول الجمعیة فان
قیل لما کان المراد بالتغیر ههنا التغیر فی نفس المفرد وامور الداخلة فتوهم الواهم
ان المراد بالتغیر المذکور فی تعریف مطلق الجمع ایضا تغیر فی نفس المفرد

وامورہ الداخلۃ فحینئذ خرج الجمع السالم عن تعریف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغیر المأخوذ فی تعریف مطلق الجمع مطلق التغیر کما دل علیہ بلا نہایۃ المفیدۃ للعموم کرجال و افراس جمع القلۃ کأفعل ای یکون علی وزن أفعل کأفلس جمع فلس و أفعال ای جمع یکون علی وزن افعال کأفراس جمع فرس و أفعلۃ کأرغفۃ جمع رغیف و فعلۃ کغلمۃ جمع غلام والصحیح وما عدا ذلک جمع کثرۃ والفرق بینہما ان جمع القلۃ مایطلق من ثلاثۃ الی عشرۃ وجمع کثرۃ مایطلق من ثلثۃ او من عشرۃ الی ما لا نہایۃ لہ المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل المراد بالحدث معنی قائم بالغیر سواء کان صدر منہ کالضرب والمشی او لا کالطول والقصر ومعنی جریانہ علی الفعل ان یجیء بعد اشتقاق الفعل منہ لتاکید الفعل ولبیان نوعہ او عددہ وہو من الثلاثی سماعی ومن غیرہ قیاسی مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ویعمل عمل فعلہ یعنی ان کان المصدر للفعل اللازم فیعمل عمل الرفع فی الفاعل فقط نحو اعجبنی قیام زید وان کان المصدر للفعل المتعدی فیعمل عمل الرفع فی الفاعل وعمل النصب فی المفعول نحو اعجبنی ضرب زید عمرا امس او غدا لان عملہ لمناسبۃ الاشتقاق لا للمشابہۃ فلذا لم یشترط فیہ الزمان اذ لم یکن مفعولا مطلقا ولا یتقدم معمولہ علیہ لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل وان موصول حرفی ومابعدہ صلتہ وتقدیم الصلۃ علی الموصول ممتنع فکذا تقدیم ما ہو من معمولاتہا بالطریق الاولی ولا یضمر فیہ لانہ لو ضمر فی المفرد لا ضمر فی المثنی والمجموع قیاسا علی المفرد فیلزم اجتماع التثنیتین والجمعین احدہما بالنظر الی المصدر والاخر بالنظر الی الفاعل فان قیل ان اجتماع التثنیتین والجمعین جائز کما فی تثنیۃ الافعال وجمعہا قلنا ان تثنیۃ الفعل وجمعہ باعتبار الفاعل وہو اسم ولا یلزم ذکر الفاعل لان النسبۃ الی فاعل ما غیر مأخوذۃ فی مفہوم المصدر فلا یتوقف تصور مفہومہ علیہ ویجوز اضافتہ الی الفاعل وقد یضاف الی المفعول لان اضافۃ المصدر الی الفاعل

کاسناد الفعل الی الفاعل واضافة المصدر الی المفعول کاسناد الفعل الی المفعول
والاول حقیقة والثانی مجاز وحمل الکلام علی الحقیقة اولی من حمله علی المجاز واعماله
باللام قلیل لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل ودخول اللام علی
الفعل ممتنع فینبغی ان یمتنع علی المصدر المؤول ایضا لکنهم جوزوا ذلک للفرق بین نفس
الشیء والمؤول بالشیء کما فی قوله تعالی لَا یُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْٓءِ فان کان مطلقا
ولم یحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا یلزم اعمال الضعیف مع وجود القوی
وان کان بدلا منه ای بحیث حذف فعله حذفا واجبا واقیم المصدر مقامه فوجهان
اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنیابة وقیل اعمال المصدر للمصدریة واعمال
المصدریة للنیابة فان قیل لم فصل بین قسمی المصدر اعنی ما یکون مفعولا
وما لا یکون کذلک بالجملة المعترضة بل المناسب ان یذکر قسمی المصدر اولا متوالیا
وذکر احکامهما عقیبا قلنا انما فصل بین قسمی المصدر بالجملة المعترضة لان عمل
المصدر فی القسم الاول اظهر واکثر فلو اخر عن القسمین توهم تعلقه بالقسمین
علی السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث قوله
ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضیل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضیل اما الاحتراز
عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضیل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من
قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضیل من قام به مع الزیادة وقوله بمعنی الحدوث واحتراز
عن الصفة المشبهة فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
صیغة المبالغة لان الموضوع له لصیغة المبالغة ایضا من قام به مع الزیادة قلنا
لو خرجت صیغة المبالغة عن اسم الفاعل لاضیر فیه لجواز ان المصنف التزم الخروج
باعتبار الوجهین اما الاول فلان صیغ اسم الفاعل محصورة فی اوزان مخصوصة
وصیغة المبالغة لیست علی هذه الاوزان واما الثانی فلانه جعل احکام صیغة المبالغة
مثل احکام اسم الفاعل ومثل الشیء غیر الشیء لاعینه وصیغته من الثلاثی علی فاعل

ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مُدخِل ومستخرج
فيعمل عمل فعله يعني ان كان اسم الفاعل للفعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل
فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدي يعمل عمل الرفع في الفاعل
ويعمل عمل النصب في المفعول نحو زيد ضاربٌ ابوه عمرًا بشرط معنى الحال والاستقبال
لان عمله لشبهه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان
قيل هذا ينقض بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لان اسم الفاعل فيه
عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل هو ههنا بمعنى الماضي قلنا المراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقًا او حكاية وههنا حكاية فان باسط ههنا
وان كان ماضيًا لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعني ان يكون ما قبله
مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفًا وهو صفته او ما قبله موصولًا وهو صلته او ما قبله
ذا الحال وهو حال لان الاصل في العمل الفعل لانه وضع للعمل وما سواه يعمل لمشابهته
به والفعل معتمد على الفاعل فينبغي ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم
زيادة الفرع على الاصل والهمزة او ما لان حرف النفي والاستفهام لا تدخلان الا على حرفان
الفعل غالبًا فلما دخلتا على اسم الفاعل قويتا مشابهة بالفعل وان كان الماضي جيت
الاضافة معنى اي اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو
اضافة العامل الى المعمول خلافًا للكسائي فان عنده لا يجب اضافته اصلًا بل يعمل مطلقًا
سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال كما في قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
بِالْوَصِيدِ وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو
مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه تام ان قيل
فان قيل هذا ينقض بمثل زيد معطى عمرو درهمًا امس لان معطى اسم الفاعل
بمعنى الماضي ويعمل عمل النصب بالمفعولية في درهمًا فاجاب المصنف بقوله

فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهمًا امس فان
دخلت اللام استوى الجميع لان اسم الفاعل فعل في الحقيقة لكن عدل عن

صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم دخول اللام علی الفعل وما وضع منه للمبالغة
کضرّاب ضَروب مِضراب وعلیم وحَذِر مثله ای مثل اسم الفاعل الذی لیس
فیه مبالغة لانه وان فات فیه المشابهة اللفظیة لکن الزیادة فی المعنی
قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظیة والمثنی والمجموع مثله ای مثل المفرد من اسم الفاعل
لانه لا یتطرق خلل الی صیغة المفرد بلحوق الزوائد ویجوز حذف النون مع
العمل والتعریف للتخفیف لطول الصلة بالنون فحذف فیهما النون للتخفیف نحو
قوله تعالی مُقِیمِی الصَّلٰوةِ **اسم المفعول** ما اشتق من فعل لمن وقع علیه فقوله
ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغیره وقوله وقع علیه یخرج ما عدا المحدود
وصیغته من الثلاثی علی مفعول ومن غیره علی صیغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الاخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول المستخرج وامره فی العمل والاشتراط کامر اسم الفاعل
نحو زید معطًی غلامه درهمًا الان او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل
فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث ما اشتق من فعل لازم لمن
قام به علی معنی الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعدیین وقوله لمن قام به علی معنی الثبوت احتراز عن اسم الفاعل
للفعل اللازم **فان قیل** هذا التعریف لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه رحیم
مشتق من رَحِمَ بکسر العین لانه لیس بلازم **قلنا** المراد باللازم اعم من ان یکون
اللازم ابتداءً او عند الاشتقاق فرحِمَ بکسر العین وان لم یکن لازمًا ابتداءً لکنه
لازم بعد نقله الی رَحُمَ بضم العین فرحیم مشتق من رَحُمَ بکسر العین بعد نقله الی رَحُمَ
بضم العین **فان قیل** هذا التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
ضامر وطالق لانهما بمعنی الثبوت **قلنا** انهما فی الاصل للحدوث لکن عرض لهما
الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصیغتها مخالفة لصیغة اسم
الفاعل علی حسب السماع قوله علی حسب السماع منصوب علی الحالیة

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة
كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى
مخالفة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة
تكون كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة اسم المفعول
فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف
خص مخالفتها الصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل حسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق
الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق
الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل
على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرهما وتقسيم مسائلها اى جعل الصفة المشبهة
قسما قسما وبيان حكم كل واحد منها هذ ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها
ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعني هذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجْهُهُ هذا امثال الصفة المجردة
عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اى هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجهِ هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجه هذا امثال
الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة
باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

ومعمولها مضاف فهو ایضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام ومعمولها ایضا باللام فهو ایضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن وجه هذه امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ایضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا فان قيل لم ترك العاطف فی امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف اشارة الی انه شروع فی قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام علی الصفة المجردة عن اللام فی الاجمال واخره فی التفصيل قلنا الصفة التی باللام مفهومه وجودی والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمی والوجود اشرف من العدم فلذا قدمها فی الاجمال واما تاخيرها فی التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية هو التخفيف فی جانب المضاف والمضاف اليه اما فی جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه من نونی التثنية والجمع واما فی جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره فی الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين فی هذا التركيب والحسن وجهه لان اضافة الحسن الی وجهه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فی الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الی النكرة فشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الی المعرفة واختلف فی حسن وجهه فالبصريون يجوزونه علی قبح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فی جانب المضاف والمضاف اليه وفی هذه الصورة حصل التخفيف فی جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصل فی المضاف اليه لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل فی هذه الصورة والبواقی ما كان فيه ضمير واحد منها حسن لانه

مشتمل علی ضمیر محتاج الیہ من غیر زیادۃ علی قدر الحاجۃ وھذہ الاقسام تسعۃ
الحسن الوجہ بنصب المعمول وجرہ وحسن الوجہ بنصب المعمول وجرہ والحسن
وجہا وحسن وجہا بنصب المعمول فیہما وحسن وجہ بجر المعمول والحسن وجہہ
وحسن وجہہ برفع المعمول فیہما وما کان فیہ ضمیران منہما حسن لاشتمالہ علی
ضمیر محتاج الیہ غیر احسن لان فیہ زیادۃ علی قدر الحاجۃ والحسن قبیح وحسن وجہہ
والحسن وجہہ بنصب المعمول فیہما وما لا ضمیر فیہ قبیح لعدم الرابط بین الصفۃ
والموصوف والقبیح اربعۃ اقسام الحسن الوجہ وحسن الوجہ وحسن وجہہ
والحسن وجہہ برفع المعمول فیہما ومتی رفعت ای معمول الصفۃ بہا فلا ضمیر فیہا
لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا یخلو اما فیہ ضمیر او لا فان کان فیہ ضمیر فہو احسن
والا فہو قبیح فہی کالفعل یعنی کما ان الفعل لا یثنی ولا یجمع بتثنیۃ الفاعل الظاہر وجمعہ
کذلک الصفۃ لا یثنی ولا یجمع بتثنیۃ معمولہا وجمعہ والا ففیہا ضمیر الموصوف لیکون
فاعلا لہا ثم المعمول لا یخلو اما فیہ ضمیر او لا فان کان فیہ ضمیر فہو حسن والا
فہو احسن تؤنث وتثنی وتجمع بتانیث الموصوف وتثنیتہ وجمعہ لان حال الصفۃ
کحال الفعل والفعل اذا اسند الی الضمیر تؤنث بتانیثہ وتثنی بتثنیتہ وتجمع بجمعیتہ
واسما الفاعل والمفعول غیر المتعدیین مثل الصفۃ فیما ذکر ای فیما ذکر من الاقسام الثمانیۃ
عشر فقولہ غیر المتعدیین احترازا عما اذا کانا متعدیین فانہ لا یجوز اضافتہما الیہما
ولا نصبہما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانک اذا قلت مثلا زید ضارب اباہ
وزید معطی اباہ لم یعلم ان اباہ فی المثال الاول مفعول الضارب وفاعل لہ نصب
تشبیہا بالمفعول وفی المثال الثانی انہ مفعول ثان لمعطی او مفعول اول قیم مقام الفاعل
ونصب تشبیہا بالمفعول والمفعول الثانی محذوف **اسم التفضیل**
ما اشتق من فعل لموصوف بزیادۃ علی غیرہ فقولہ ما اشتق من فعل جنس
شامل للمحدود وغیرہ من اسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ والظرف والالۃ
وقولہ لموصوف احترازعن الظرف والالۃ لان المراد بالموصوف الذات المبہمۃ

ولا ابہام فیہما وقولہ بزیادۃ علی غیرہ احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفۃ
المشبہۃ فان قیل ہذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ
زائد وفاضل وغالب لانہا مشتقۃ من فعل موضوع للذات الموصوفۃ بزیادۃ
علی غیرہ قلنا المراد بالزیادۃ الزیادۃ فی اصل ذلک الفعل وتلک الاسماء تدل علی
مطلق الزیادۃ لا علی زیادۃ فی اصل ذلک الفعل وہو اَفْعَلُ وفُعْلٰی اَفْعَل للمذکر وفُعْلٰی
للمؤنث فان قیل ان اسم التفضیل لا ینحصر فی اَفْعَلُ وفُعْلٰی لانہ یجیٔ من غیرہما
نحو انصَرُ ونُصْرٰی واَضْرَبُ وضُرْبیٰ الی غیر ذلک قلنا المراد انحصارہ فیہما من
حیث الصیغۃ لا من حیث المادۃ بل مادتہ تجیٔ من غیر ہذا اللفظ فان قیل ہذا
التعریف لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ خیر وشر لانہما اسما التفضیل ولیسا
علی ہذہ الصیغۃ قلنا وزن افعل اعم من ان یکون فی الحال وفی الاصل وہہنا
وان لم یکن فی الحال لکنہ فی الاصل وتطرق لہ تغیر بعارض الاعلال وشرطہ ان
یبنی من الثلاثی المجرد لیمکن بناء افعل منہ لان بناء افعل من غیر الثلاثی المجرد مع
محافظۃ تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف یلزم الالتباس لیس بلون
ولا عیب لان منہما افعل لغیرہ ای لغیر افعل التفضیل فلو اشتق اسم التفضیل ایضا یلزم
الالتباس بین افعل التفضیل وافعل الصفۃ فان قیل ہذا الدلیل انما یستقیم اذا
کان بناء افعل الصفۃ مقدما علی بناء افعل التفضیل ولیس کذلک بل یجوز ان یکون بناء
افعل التفضیل مقدما علی بناء افعل الصفۃ قلنا بناء افعل الصفۃ مقدم علی بناء
افعل التفضیل لان افعل الصفۃ یدل علی مطلق الصفۃ وافعل التفضیل یدل علی الصفۃ
مع الزیادۃ والمطلق مقدم علی المقید فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ باجہل وابلہ
لانہما مشتقان من الجہل والبلاہۃ وہما من العیوب قلنا المراد بالعیب العیب الظاہر
وہما من العیوب الباطنۃ فان قیل علی ہذا ینبغی ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غیر
شذوذ قلنا المراد بالعیب الغیب الظاہر اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وہہنا وان لم یکن
العیب ظاہرا حقیقۃ لکنہ ظاہر حکما باعتبار ظہور اثارہ کما حکی من ہبنقۃ من

تعلیق الخرزات والعظام والخیوط بعنقه وهو ذو لحیة طویلة مثل زید افضل الناس
فان قصد اداء معنی التفضیل من غیره ای غیر الثلاثی المجرد توصل الیه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبیاضا وعمی یعنی یبنی اسم التفضیل من فعل
یدل علی الشدة والقوة وذکر مصدر الفعل الممتنع بعده علی سبیل التمیز واعطی هذه
الزیادة لذلک المصدر وقیاسه ای قیاس اسم التفضیل للفاعل ای اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقیاس لکثر الالتباس فاقتصر علی ما هو الاشرف
وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فی مواضع عدیدة نحو اعذر واشغل واشهر اعرف
ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من
اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی غیره فلابد من ذکر ذلک الغیر وهو لا یحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر واما باللام فلانه یشار بها الی المعین
بتعیین المفضل علیه فلا یجوز زید الافضل من عمرو یعنی لا یجوز الجمع بین الامرین
لئلا یکون ذکر احدهما لغوا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاکثر منهم حصی ؛ وانما العزة للکاثر ؛ لانه جمع بین الامرین وهو غیر جائز
قلنا ان من فیه بتعیضیة لا تفضیلیة ولا زید افضل یعنی لا یجوز الخلو عنهما لئلا
یفوت الغرض فان قیل هذه القاعدة منقوضة بالله اکبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله الا ان یعلم ای یجوز الخلو ان علم
المفضل علیه بالقرینة فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان عند الاضافة
احدهما وهو الاکثر ان تقصد به الزیادة علی من اضیف الیه فیشترط فی استعمال اسم التفضیل
بهذا المعنی ان یکون ای الموصوف بعضا منهم ای من القوم یعنی یکون الموصوف داخلا
فی المضاف الیه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی من شارکه فی المفهوم العام واما خروجه
بحسب الارادة فلئلا یلزم تفضیل الشیء علی نفسه مثل زید افضل الناس
فلا یجوز ویوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم الیه والثانی ان تقصد به

اللهم اغفر لصاحب تصفیة وتصحیح هذا الکتاب محمد قاسم غازی اباد ؛

زیادۃ مطلقۃ ویضاف للتوضیح ای الی المضاف الیہ الخاص فلا یشترط فی استعمالہ
بھذا المعنی ان یکون موصوفہ داخلا فی المضاف الیہ بل یضاف الی جماعۃ یکون
موصوفہ داخلا فی الجماعۃ نحو محمد صلی اللہ علیہ وسلم افضل لقریش وایضا یضاف
الی جماعۃ لا یکون موصوفہ داخلا فی الجماعۃ نحو یوسف احسن اخوتہ وایضا یضاف
الی غیر الجماعۃ نحو فلان اعلم بغداد فیجوز یوسف احسن اخوتہ ویجوز فی الاول ای فی
النوع الاول من نوعی اسم التفضیل المضاف الافراد لانہ مشابہ باسم التفضیل المستعمل
بمن فی ذکر المفضل علیہ فیفرد ومثلہ والمطابقۃ لمن ھو ای اسم التفضیل صفۃ لانہ
مشابہ باسم التفضیل المعرف باللام فی التعریف فیطابق مثلہ والثانی ای النوع الثانی
من نوعی اسم التفضیل المضاف وھو الذی یقصد بہ زیادۃ مطلقۃ والمعرف باللام
منہ فلا بد من المطابقۃ لان الاصل ھو المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف عند عدم
المانع وھو امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیۃ حقیقۃ او حکما والذی ای اسم التفضیل
المستعمل بمن مفرد مذکر لانہ علی تقدیر لزوم المطابقۃ اما ان تورد العلامۃ قبل من
او بعدہ فعلی الاول یلزم اجراء العلامۃ فی وسط الکلمۃ حکما وھو لا یجوز وعلی الثانی یلزم
اجراء العلامۃ علی کلمۃ اخری حقیقۃ وھو باطل ولا یعمل ای اسم التفضیل الرفع علی
الفاعلیۃ فی مظھر ای فی الاسم الظاھر اعلم ان عمل اسم التفضیل علی قسمین عمل النصب وعمل
الرفع وعمل النصب علی قسمین عمل النصب علی المفعولیۃ وعمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز
اما عمل النصب علی المفعولیۃ فلیس بواقع اصلا لان مفعول اسم التفضیل لیس الا المفضل
علیہ المفضل علیہ اذا کان مذکورا فاعرابہ جر فان قیل ان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولہ
تعالی ھُوَ اَعْلَمُ مَنْ یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ لان اعلم اسم تفضیل وھو یعمل عمل النصب فی مَنْ قلنا ان
مَنْ فی ھذا المثال مفعول لفعل محذوف وھو یَعْلَمُ تقدیرہ ھو اَعْلَمُ مِنْ کُلِّ اَحَدٍ یَعْلَمُ مَنْ
یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ واما عمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز فواقع بلا شرط اما
فی الظرف والحال فلانہ یکفی لعملھما ادنی رائحۃ من الفعل وفی اسم التفضیل معنی
الفعل وھو الاشتمال علی المعنی الحدثی نحو زید احسن منک الیوم راکبا واما فی التمیز فلان التمیز ۱۸

ینصب بما یخلو عن معنی الفعل نحو رطل زیتاً وفی اسم التفضیل معنی الفعل نحو زید افضل ابا وعمل الرفع ایضاً علی قسمین عمل الرفع فی الضمیر وعمل الرفع فی الظاهر واما عمل الرفع فی الضمیر فواقع بلا شرط لان العمل فی الضمیر عمل فی المقدر وهو اسهل فلا یحتاج الی قوة العامل واما العمل فی الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فی العمل للفعل لوضعه للعمل وما سواه انما یعمل لمشابهته اسم التفضیل لیس بمشبه بالفعل لانه لیس له فعل بمعناه فی الزیادة لیعمل عمله فان قیل ینبغی ان یعمل اسم التفضیل الرفع فی الاسم الظاهر علی الفاعلیة لمشابهته باسم الفاعل فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث والصفة المشبهة قلنا هذا لا یمکن لان الاصل فی اسم التفضیل هو المستعمل من وهو مفرد مذکرا ابدا واما القسمان الاخیران فلا اعتبار لهما فان قیل ینبغی ان یعمل اسم التفضیل الرفع علی الفاعلیة فی الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظیة لکن الزیادة فی المعنی قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظیة کما فی صیغ المبالغة قلنا الزیادة فی اسم التفضیل زیادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فیقوی جهة الاسمیة ویضعف جهة المشابهة بالفعل والزیادة فی صیغ المبالغة مطلق الزیادة الا اذا کان صفة فی اللفظ الشئ لیحصل له صاحبه یعتمد علیه وهو فی المعنی لسبب ذلک الشئ لیحصل له اسم ظاهر ویعمل فیه مفضل باعتبار الاولی باعتبار تقیده بالشئ الاول علی نفسه باعتبار غیره ای باعتبار تقیده غیر الشئ الاول یعنی یکون المفضل والمفضل علیه متحدین بالذات ومتغایرین بالاعتبار لیضعف الزیادة التفضیلیة المقتضیة للمغایرة بین المفضل والمفضل علیه منفیا ای اسم التفضیل بحرف النفی لیزیل الزیادة التفضیلیة بحرف النفی ویبقی اصل الفعل مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فاحسن اسم التفضیل وهو فی اللفظ صفة لرجل لانه جار علیه ومعرب باعرابه وفی المعنی صفة الکحل لانه مسند الی الکحل والکحل مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار عین زید واسم التفضیل منفی بحرف النفی فان قیل لا نسلم ان الکحل مفضل باعتبار عین الرجل ومفضل علیه باعتبار عین زید بل الامر بالعکس لان المقصود مدح کحل عین زید لا مدح کحل عین الرجل قلنا

ان المفضل والمفضل علیه علی قسمین مفضل ومفضل علیه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل علیه بحسب القصد والعنایة فالکحل مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار عین زید بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعنایة فالامر بالعکس والمصّ نظر الی اللفظ لا الی القصد والعنایة لانه بمعنی حسن لان الزیادة التفضیلیة زالت بحرف النفی فبقی المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرینة العرف لان المساواة ابیة لمقام المدح فبقی الدنوة فقط فصار احسن اولان الزیادة والمساواة زالتا معا بحرف النفی والعرف قرینة علی توجه حرف النفی الی نفی المرتبتین فبقی الدنوة فقط فصار بمعنی حسن فان قیل لما کان زوال الزیادة التفضیلیة بحرف النفی مقتضیة لجواز عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فینبغی ان یجوز عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فی مثل ما رایت رجلا افضل ابوه من زید کما جاز فی مثال المتن قلنا فرق بین المثالین بان فی مثال المتن المفضل والمفضل علیه متحدین بالذات ومتغایرین بالاعتبار فیضعف الزیادة التفضیلیة المقتضیة للمغایرة بین المفضل والمفضل علیه ثم زالت بحرف النفی بالکلیة فلا یبقی له قوة حتی یعود حکمه وهو عدم العمل فی الظاهر وفی هذا المثال المفضل والمفضل علیه متغایران بالذات فلا یضعف الزیادة التفضیلیة فلا یزول بحرف النفی فبقی له قوة حتی یعود حکمه وهو عدم العمل فی الظاهر فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریة والکحل مرفوعا بالابتدائیة فلا یلزم عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فی اسم ظاهر فاجاب المصّ بقوله مع انهم لو رفعوا ای احسن علی الخبر والکحل علی الابتدائیة لفصلوا بین الحسن ومعموله بالاجنبی وهو الکحل فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالابتدائیة ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان الخبر عامل فی المبتدأ علی مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول لیس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضیل من حیث انه اسم التفضیل فیه معنی الفعل والخبر لیس عاملا فی المبتدأ من هذه الحیثیة فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریة والکحل مرفوعا بالابتدائیة ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان المبتدأ والخبر معمولان للعامل المعنوی قلنا لا یخرجان عن الاجنبیة بکونهما معمولین للعامل المعنوی

بل یجوز جان یکون احدهما عاملاً فی الآخر من حیث التفضیلیة وههنا لیس کذلک
فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة ویقدم قوله
منه فی عین زید علی الکحل فلا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا علی هذا التقدیر ان لم یلزم
الفصل بالاجنبی لکن یلزم فیه تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر ورکاکة
من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یکون بالمسند الیه
غیر مذکور فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة
ویکون التقدیر هکذا ما رایت رجلاً احسن فی عینه من الکحل هو فی عین زید فلا یلزم
الاضمار قبل الذکر قلنا علی هذا التقدیر ایضا یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر الی الضمیر
المستکن فی احسن ورکاکته من حیث المعنی کما عرفت انفاً او نقول فی الجواب من
الاعتراضین ان کلامنا فی المثال المشهور وهذا التقدیر لیس من قبیل المشهور اعلم
انه لما قرر مسئلة الکحل مع بیان شرائطها ومع بیان ما یعبر به عنها علی الوجه الذی یطابق
المقصود من غیر زیادة ونقصان اراد المصنف التنبیه علی ان التعبیر عنها کما کان بالمثال
المشهور کذلک یعبر عنها بعبارتین اخریین احدهما قصیر منه والاخری اقصر منه فقال ولک ان
تقول فی اداء هذا المعنی ما رایت رجلاً احسن فی عینه الکحل من عین زید قصیر من الاول
بحذف الضمیر المجرور وکلمة فی ولوحظ فی لفظ احسن والتفت بعین زید کان اخصر مع
ظهور المعنی المقصود فان قیل المقصود تفضیل حسن کحل عین الرجل علی حسن
کحل عین زید لا تفضیل حسن کحل عین الرجل علی ذات زید قلنا المعنی المقصود ظاهر
بقرینة ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قیل ینبغی ان یکون هذا
المثال علی حذف المضاف فیکون التقدیر ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل من کحل عین
زید قلنا ان معناه الآن باق علی ما کان علیه قبله لان هذه العبارة علی حذف المضاف والالتفات
شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذاتی لتعدد الکحل فان قدمت ای اسم التفضیل ذکر
العین علی سبیل التشبیه التی الکحل فیها مفضل علیه قلت ما رایت کعین زید احسن فیها الکحل اصله
ما رایت عیناً احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین علی سبیل التشبیه

اذ الکحل فیہا مفضل علیہ لا حاجۃ الی ذکر العین ثانیا فیکون التقدیر ما رایت کعین زید احسن فیہا الکحل فان قیل علی ھذا التقدیر یلزم مساواۃ الشئ بالشئ فی الوصف وتفضیل الشئ علی الشئ فی ذلک الوصف بینہما منافاۃ قلنا المساواۃ بینہما فی اصل التکحل والزیادۃ فی صفۃ الحسن فیکون تقدیرہ ما رأیت عینا مماثلۃ لعین زید فی اصل التکحل احسن فیہا الکحل فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریۃ والکحل مرفوعا بالابتدائیۃ وفی ھذا المثال لا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائیۃ فی المطول ممتنع فکذا فی المختصر او نقول ان من التفضیلیۃ مع مجرورھا مقدرۃ فی ھذا المقام اعلم ان ھذہ التعبیرات الثلاثۃ کما تجری فی المثال المشہور کذلک تجری فی قول الشاعر کما اشار الیہ المصنف بقولہ مثل ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا: اقل بہ رکب اما العبارۃ الطویلۃ وصل البیت مع ما یلیہ فہذا مرت علی وادی السباع ولا اری: وادیا اقل بہ رکب منہم: فی وادی السباع اتوہ تأیۃ: واخوف الا ما وفی اللہ ساریا: واما العبارۃ القصیرۃ فہی مرت علی وادی السباع ولا اری وادیا اقل بہ رکب من وادی السباع اتوہ تأیۃ واخوف الا ما وفی اللہ ساریا واما العبارۃ الاقصر فولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل بہ کب اتوہ تأیۃ واخوف الا ما وفی اللہ ساریا فان قیل لم ترک المصنف صدر البیت قلنا انما ترکہ لیکون مبتدیا علی ما ھو مبدأ المماثلۃ فان قیل لم ترک المصنف موصوف احسن فی المثال المشہور وذکرہ فی قول الشاعر مع ان کمال المماثلۃ فی ذکر الموصوف قلنا المصنف فی بیان مقام الاختصار اولا وفی التشبیہ ثانیا الفعل ما دل علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فان قیل ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والکل باطل اما الاول فلانہ ینقض بنحو ضرب المنقوش فی القرطاس لانہ شئ دال علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس بفعل واما الثانی فلانہ ینقض بنحو ضرب زید لانہ لفظ دال علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس بفعل بل الفعل جزء منہ واما الثالث فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا یلزم

شئ من المحذورات المذکورۃ فان قیل لما کان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ فحینئذ لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع الیہ بل المناسب ان یقول ما دلت قلنا ان تذکیر الضمیر باعتبار التعبیر اعنی ما لا باعتبار المعبّر عنہ اعنی الکلمۃ فان قیل المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینہما فالمناسب ان یقول الفعل ہو ما دلّ قلنا ہذا انما یرد لو کان ما موصولۃ ولیس کذلک بل ہی موصوفۃ بدلیل تفسیر الشارح بالنکرۃ فان قیل ان الضمیر فی نفسہ لا یخلو اما راجع الی الکلمۃ او الی المعنی وعلی کلا التقدیرین یلزم محذور اما علی الاول فلان کلمۃ فی للظرفیۃ والظرف علی قسمین زمان ومکان والکلمۃ لیست منہما وایضا لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع لہ وامّا علی الثانی فلانہ یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ وایضا یلزم المخالفۃ بین التفصیل والاجمال قلنا ان الضمیر فی نفسہ راجع الی الکلمۃ وکلمۃ فی نقلت عن الظرفیۃ بل صار بمعنی الاعتبار کما فی قولہم الدار فی نفسہا حکمہا کذا ای باعتبار ذاتہا حکمہا کذا وامّا تذکیر الضمیر فی نفسہ بناءً علی لفظ الموصول اعنی ما فان قیل علی ہذا یلزم التناقض فی عبارۃ الشارح لان تعبیر ما بالنکرۃ یشعر بکونہا موصوفۃ وہذا الجواب یشعر بکونہا موصولۃ قلنا لا تناقض فی عبارۃ الشارح بل تفسیر ما بالنکرۃ بناء علی قاعدۃ کلیۃ وہی ان ما الواقعۃ فی محل المبتدأ یجوز موصولیتہا وموصوفیتہا لکن موصولیتہا اولی لان الاصل فی المبتدأ التعریف والمعرفۃ لا یکون الا موصولۃ وما الواقعۃ فی محل الخبر یجوز موصولیتہا وموصوفیتہا لکن موصوفیتہا اولی لان الاصل فی الخبر التنکیر والنکرۃ لا تکون الا موصوفۃ ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمیر فی نفسہ راجع الی اللفظ ولا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کلمۃ فی نقلت عن الظرفیۃ وصار بمعنی الاعتبار کما عرفت انفا وایضا لا یلزم المخالفۃ بین التفصیل والاجمال لان کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ وکینونۃ المعنی فی نفس المعنی راجع الی امر واحد وہو الاستقلال بالمفہومیۃ فان قیل المراد بکون المعنی فی نفس الکلمۃ او فی نفس المعنی لا یخلو اما المعنی المطابقی او التضمنی او الالتزامی او مطلق المعنی والکل باطل امّا الاول فلان معناہ المطابقی لیس کائنا فی نفسہ لانہ

مرکب من النسبة والزمان والحدث والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل واما الثانی فلان معناہ التضمنی اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غیر مستقل والزمان وان کان مستقلا لکنه یلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان کان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لکن یلزم الترجیح بلا مرجح واما الثالث فلان اخذ المعنی الالتزامی مجوز فی التعریفات واما الرابع فلان ما ورد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید **قلنا** المراد بکینونة المعنی کینونة مطلق المعنی ولا شک ان الفعل باعتبار معناہ التضمنی ای الحدث مستقل بالمفهومیة **وان قلت** ان الوارد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید **فنقول** ان کلامنا فی الارادة لا فی الوجود ولا شک ان المطلق یراد بدون المقید **فان قیل** اذا کان مال کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی الی امر واحد وهو استقلال بالمفهومیة فهما متساویان کیف یرجح الاول علی الثانی **قلنا** مرجح الاول علی الثانی المطابقة بما سبق فی وجه الحصر **فان قیل** تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه اسماء الافعال لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانیها غیر مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران وعدمه بحسب الوضع ولا شک ان اسماء الافعال غیر مقترنة بحسب الوضع لکن اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لکن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قیل** تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المصدر لان معناہ مقترن باحد الازمنة الثلثة فی نفس الامر **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم لا فی التحقیق **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه اسم الفاعل فی مثل زید ضارب امس او الان او غدا لان معناہ مقترن باحد الازمنة الثلاثة فی الفهم **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم عن اللفظ الدال علیه لا علی القرینة الخارجیة وههنا

الاقتران عن القرینة الخارجیة فان قیل ان تعریف الفعل لا یکون جامعا لافراده
لانه خرج منه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانین
اعنی الحال والاستقبال قلنا لما کان معناه مقترنا بالزمانین کان مقترنا بالزمان
الواحد بالطریق الاولی لوجود الواحد فی الاثنین اولانه مقترن بحسب کل وضع
بواحد وان عرض الاشتراک من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت
فی الاصل لتحقیق الفعل ولتقلیله وهما مختصان بالفعل وکذا لفظ دال علیهما مختص به اعنی
قد والسین وسوف لان الاول دال علی الاستقبال القریب والثانی دال علی الاستقبال
البعید وهما مختصان بالفعل وکذا لفظ دال علیهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت
فی الاصل لنفی الفعل کلم ولما وبعضها لطلب کلام الامر او النهی عنه کلام النهی وبعضها لتعلیق
الشیء بالفعل کادوات الشرط وکل من هذه المعانی لا یتصور الا فی الفعل ولحوق تاء التانیث
عطف علی قوله دخول قد لا علی قد کما یتوهم من الظاهر فلا یرد ان اضافة الدخول الی اللحوق
لا یصح لان اللحوق نسبة بین اللاحق والملحوق لیس قابلا للذکر فی الاول واللحوق فی الاخر
وانما خص لحوق تاء التانیث بالفعل لانها تدل علی تانیث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والفاعل لا یکون الا للفعل فان قیل ان الفاعل کما یکون للفعل کذلک یکون
للصفة فینبغی ان تلحق بالصفات ایضا قلنا الصفة مستغنیة عنها للحوق التاء المتحرکة
الدالة علی تانیث الصفات وتانیث فاعلها ساکنة احتراز عن المتحرکة لانها مختصة
بالاسم لان المتحرکة ثقیلة والاسم خفیف فاعطی الثقیل للخفیف رعایة للتعادل والساکنة
خفیفة والفعل ثقیل فاعطی الخفیف للثقیل رعایة للتعادل فان قیل هذا ینقض
بتاء ضربت لانها متحرکة قلنا المراد بالساکنة ما کانت ساکنة فی الاصل ولا شک ان
التاء فی ضربت فی الاصل ساکنة والحرکة عارضة للحوق الالف نحو تاء فعلت المراد
بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحرکة المرفوعة فدخل فیه تاء فعلت ایضا وذلک
لان هذه التاء ضمیر الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما یکون للفعل فان
قیل ان الفاعل کما یکون للفعل کذلک یکون لفروعه قلنا نعم لکن خط فروعه ممنوع احد

الفعل الماضی
الفعل المضارع

نوعی الضمیر تحرزا عن لزوم تساوی الفرع والاصل فان قیل التساوی یدفع بمنع المستکن فلم خصص البارز بالمنع قلنا انما خص البارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر فهو اولی بالتعمیم الماضی ماد ل علی زمان قبل زمانک فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده ولا مانعا عن دخول الغیر فیه اما عدم کونه جامعا فلانه خرج منه الماضی الداخل علیه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم کونه مانعا فلانه دخل فیه المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا شک ان الماضی الداخل علیه اداة الشرط دل علی زمان قبل زمانک وان عرض له الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا یدل علی ان قبل زمانک وبحسب الوضع وان عرض الیه المضی بعارض دخول لم فان قیل المتبادر من القبلیة القبلیة الزمانیة فحینئذ یلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلیة القبلیة الذاتیة التی تکون بین اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان علی الزمان انما یکون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا یلزم للزمان زمان فان قیل هذا التعریف یصدق بمثل ضرب لانه دل علی زمان قبل زمانک قلنا المراد بما الموضوعة الفعل لا لفظ ولا شئ حتی یرد النقض مبنی علی الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعراب فیه وهی عروض المعانی المعتورة علیه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء علی الحرکة دون السکون الذی هو الاصل فی البناء فلشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم واما البناء علی الفتح فلکونه اخف الحرکات فان قیل هذا ینقض بنحو دعا ورمی لانه ماض وهو لیس بمبنی علی الفتح قلنا الفتح اعم من ان یکون لفظا نحو ضرب او تقدیرا نحو دعی مع ضمیر الضمیر المرفوع المتحرک فانه لو کان مع الضمیر المرفوع المتحرک فهو مبنی علی السکون لئلا یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیات فیما هو کالکلمة الواحدة حکما والواو لانه لو کان مع الواو فهو مبنی علی الضمة لفظا کضربوا او تقدیرا کرموا لان الواو یقتضی ضمة ما قبلها

المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نایت لوقوعه مشترکا بین الحال والاستقبال کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددة وتخصیصه باحدهما فی الحال والاستقبال کتخصیص احد من معانی المشترک بواسطة القرائن یاسیز وسوف فان قیل لم خالف المضا

عن تعریفات القوم وهی المضارع ما فی اوله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
دال علی زمان یترتب قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریفی المصنف دال
علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هی
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی هذا
المعنی فالهمزة للمتکلم مفردا والنون له اذا کان مع غیره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل واو والواو من منتهی المخارج والمتکلم منتهی
الکلام وبینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل وورود جل
فی حالة العطف فی المؤنث والمؤنثین غیبة فان قیل لم لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء
کما فی امثلة الغائب المذکر قلنا لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذکر والمؤنث فان قیل
فعلی هذا یلزم الالتباس بین الغائب المؤنث والمخاطب المذکر قلنا هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس فان قیل ان غیبة حال عن المؤنث والمؤنثین لابد من المطابقة
بین الحال وصاحبها فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث ولا مطابقة بینهما قلنا
ان غیبة مؤول بتاویل الغائبات نظرا الی معنی المؤنث والمؤنثین او نقول ان الحالة تحمل
علی حذف المضاف ای ذوغیبة والیاء للغائب غیرهما لان الیاء من وسط المخارج والغائب واسطة
بین المتکلم والمخاطب وبینهما مناسبة فان قیل ان قوله غیرهما بدل عن الغائب ولا یبدل النکرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالناصیة ناصیة کاذبة ولا صفة ههنا فکیف یصح
جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرج بها عن النکارة
الصرفة فهو فی قوة النکرة الموصوفة او نقول ان غیرهما بالنصب حال وهو الاولی لموافقة الکلام
وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل هذا منقوض بنحو ینصر ویضرب ویعلم
فانه رباعی وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعی ما کان ماضیه علی اربعة
احرف سواء کانت اصلیة کدحرج اولا کفعل وفعّل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال
فلئلا یلتبس بمضارع الثلاثی المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة علیه طردا للباب
فان قیل حمل القلیل علی الکثیر اولی اذا لم یکن فی القلیل فساد الالتباس وههنا

فی القلیل فساد الالتباس فحمل الکثیر علیه اولی من العکس ومفتوحة فیما سواه لان ما سواه کثیر من حیث الاستعمال ومن حیث الحروف والکثرة یقتضی التخفیف فتخفف باختیار الفتحة ولا یعرب من الفعل غیره لعدم وجود علة الاعراب فیه وهی عروض المعانی المقررة او المشابهة التامة بالاسم اذ لم یتصل به نون التاکید او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد نونیه یکون مبنیا امّا فی الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الاعراب قبلها یلزم اجراء الاعراب فی وسط الکلمة ولو دخل الاعراب علیها لزم اجراء الاعراب علی کلمة اخری حقیقة وامّا فی نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع مؤنث فی الماضی فیقتضی ان یکون ما قبلها ساکنا کما فی الماضی فان قیل الظاهر ان قوله اذا لم یتصل به قبل قوله ولا یعرب من الفعل غیره فینبغی ان یکون عدم اعراب الغیر مقیدا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونین یکون الغیر معربا والامر لیس کذلک بل غیر المضارع لم یکن معربا اصلا قلنا ان قوله اذا لم یتصل قید للمقدر لا للمذکور فیکون التقدیر ولا یعرب من الفعل غیره بل یعرب المضارع اذا لم یتصل الخ ولا شک ان اعراب المضارع مقید بعدم اتصال النون واعرابه رفع ونصب یشترک الاسم فی هذین النوعین الاعراب وجزم یختص الجزم بالفعل کالجر یختص بالاسم فالصحیح الجر من ضمیر یازمن المخاطبة للتثنیة والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة فی حالة الرفع والفتحة فی حالة النصب لفظا والسکون فی حالة الجزم مثل یضربن لن یضربن ولم یضربن فان قیل هذا الحکم منقوض بنحو یقول ویبیع ویخاف لانه لیس بصحیح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالصحیح الصحیح فی اصطلاح النحاة وهو ما لم یکن فی اخره علة وهذه الامثلة صحیحة بهذا المعنی والمتصل بذلک بالنون وحذفها فان النصب فیه تابع للجزم کما ان النصب تابع للجر فی الاسماء مثل یضربان ویضربان وتظهر بین المعتل بالواو والیاء بالضمة تقدیرا لان الضمة ثقیلة علی الواو والیاء والفتحة لفظا لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم یجد حرکة اسقط الحرف المناسب بالحرکة والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقدیرا لان الالف ساکن دائما لا یقبل الحرکة اصلا لا ثقیلة ولا خفیفة والحذف لان الجازم لما لم یجد الخ ویرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید ثم اعلم ان فی عامل

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد
عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع
الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعرابه الاسم فان قيل ان
المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذى يضرب يقوم الزيدان قلنا
المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذى يضرب فى الاصل الذى ضارب هو ويقوم
الزيدان فى الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان قائما
معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب تقديرا
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع فى نحو سيقوم زيد وسوف يقوم
زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا
ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم فى السين لانى سوف لانه
ليس جزءا قلنا ان سوف فى حكم السين فان قيل المضارع فى كاد زيد يجئ ليس واقعا
موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل فى خبر افعال المقاربة الاسم وانما عدل عنه لما يجئ
فى باب افعال المقاربة وينصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام
الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جارة وهى لا تدخل الا على الاسم
فلابد من تقدير ان ليجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر
على الانشاء ممتنع فلابد من تقدير ان يؤول الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق
او نحو لازمنك او تعطينى حقى لان او بمعنى الى او الا والاول من الحرف الجارة والثانى
من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلابد من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل
بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التى ينتصب بها المضارع
مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة فان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان المضارع وقع

بعد ان مع انه لا یکون منصوبا فاجاب المص بقوله والتی تقع بعد العلم هی المخففة من
المثقلة ولیست هذه لان المخففة من المثقلة دالة علی تحقیق فیناسب العلم بخلاف
ان الناصبة المصدریة فانها للطمع والرجاء فلا یناسب العلم نحو علمت ان سیقوم
وان لا یقوم والتی تقع بعد الظن ففیها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته علی غلبة
الوقوع یلایم المخففة الدالة علی التحقیق وباعتبار عدم تیقنه یلایم ان المصدریة ولا
مثل ان ابرح ومعناها نفی المستقبل نفیا مؤکدا لا مؤبدا والا یلزم التناقض فی قوله تعالی
لن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی لان لن لیکون للتابید حتی یاذن لی ابی للانتهاء واذن
اذا لم یعتمد بعدها علی ما قبلها لانه لو کان ما بعدها معتمدا علی ما قبلها فهو فی
حکم المقدم علیها واذن ضعیف العمل لعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم وکان الفعل
مستقبلا لکونه جوابا وجزاء وهما لا یمکنان الا فی المستقبل مثل اسلم اذن تدخل الجنة
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففیها الوجهان النصب بناء علی ضعف الاعتماد بالعاطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان کان ضعیفا وکی مثل اسلمت کی ادخل الجنة ومعناها
السببیة کسببیة الاسلام لدخول الجنة فی المثال المذکور وحتی اذا کان مستقبلا بالنظر الی
ما قبلها لان ان الناصبة المصدریة للطمع الرجاء وهما لا یتصوران الا فی المستقبل بمعنی کی
او الی لیکون نصا فی معنی حتی الجارة ویکون باعثا علی تقدیر ان الناصبة المصدریة مثل
اسلمت حتی ادخل الجنة مثال لحتی بمعنی کی واستقبال المضارع بالنظر الی ما قبله بالنظر
الی زمان المتکلم ایضا وکنت سرت حتی ادخل البلد مثال لحتی بمعنی کی اوالی واستقبال
المضارع بالنظر الی ما قبله واما بالنظر الی زمان التکلم یحتمل ان یکون ماضیا او حالا او مستقبلا
واسیر حتی تغیب الشمس مثال لحتی بمعنی کی اوالی واستقبال المضارع بالنظر الی
ما قبله واما بالنظر الی زمان التکلم ایضا فان اردت الحال تحقیقا او حکایة کانت حتی
ابتدائیة ای لا یکون مرتبطة بما قبلها ارتباطا لفظیا من حیث الاعراب والمشارکة فی العامل
من حیث تعلیق الجار والمجرور بالفعل بل هو کلام مستانف عما قبله ویجب السببیة الی
سببیة ما قبله لما بعده لیحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی مثل

مرض فلان حتی لا یرجونه ومن ثمه امتنع الرفع فی کان سیر حتی ادخلها فی الناقصة
لانها لو کان حرفا لابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقی الناقصة بلا خبر فیلزم فساد
المعنی واسیرت حتی تدخلها لانه لا یمکن سببیة ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتی فی
هذا المثال مشکوک الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو کان ما بعدها سببا لما قبلها
یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشک فی السبب وهو محال وجاز فی التامة کان سیری
حتی ادخلها لان التامة لا تقتضی الخبر فلو کان ما بعد حتی منقطعا عما قبلها لا یلزم
فساد المعنی وایهم سار حتی یدخلها لان السیر فی هذا المقام متحقق الوجود لکن الشک فی تعین
الفاعل فلا یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشک فی السبب ولام کی مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود لام تاکید نفی بعد نفی لکان مثل وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فان
قیل لما کان الفعل بمعنی المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قلنا ان هذه العبارة
علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفة الله تعذیبهم او من الخبر ای ما کان الله
ذا تعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل ای ما کان الله معذبهم والفاء بشرطین
احدهما السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی
السببیة من حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی والثانی یکون قبلها امر او نهی او
استفهام او نفی او تمنی او عرض بیعد بتقدم الانشاء عن توهم کون ما بعدها جملة معطوفة
علی الجملة السابقة فان قیل کما ینصب المضارع بعد الامر والنهی بان المقدرة کذلک
ینصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لی فانو ولا تؤاخذنی فاهلک قلنا ان الدعاء مندرج
فی الامر والنهی فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد النفی کذلک ینصب بعد
التحضیض نحو قوله تعالی لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا قلنا التحضیض
مندرج فی النفی لاستلزامه نفی الفعل فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد
التمنی کذلک ینصب بعد الترجی کما فی قوله تعالی أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ
فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوسٰى قلنا الترجی مندرج فی التمنی فان قیل کما ینصب المضارع
بان المقدرة بعد هذه الاشیاء کذلک ینصب بدونها کما فی قول الشاعر

شعر ساترك منزلی لبنی تمیم ؛ والحجاز فاستریحا ؛ قلنا هذا محمول علی ضرورة
الشعر الواو بشرطین احدهما الجمعیة ای مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الی النصب للتخصیص علی المصاحبة حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی
وان یکون قبلها مثل ذلك فی کون احد الاشیاء الستة وامثلة الواو بینما امثلة الفاء بابها
الفاء بالواو والشرط معنی الی ان او الا ان فان قیل الظاهر من کلام المصنف ان ان فی
قوله بشرط معنی الی ان او الا ان داخلة فی مفهومهما فیلزم من تقدیر ان بعد او تکرارها
قلنا ان ان فی قوله بشرط معنی الی ان او الا ان لیس من مفهوم الی ان او الا ان بل
المفهوم منهما هی ان المقدرة بعدهما والعاطفة اذا کان المعطوف علیه اسما صریحا فان قیل
الظاهر منه الحرف العاطفة المذکورة سابقا والامر لیس کذلك بل کما یجری هذا الحکم فیها
کذلك فی غیرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء کانت
مذکورة او غیر مذکورة وانما تقدران بعدها بشرط کون المعطوف علیه اسما صریحا
لان عطف الجملة علی مفرد ممتنع فلا بد من تقدیر ان بعدها یاول الفعل بالمصدر لیصح
عطف ما بعدها علی ما قبلها مثل اعجبنی ضربك زیدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم
ای ضربك زیدا او شتمك فان قیل ان قوله العاطفة اتم مرفوع معطوف علی قوله و
حتی اذا کان مستقبلا او مجرورا معطوف علی قوله بان المقدرة بعد حتی فان کان الاول
فالمراد بالحروف العاطفة لا یخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذکورة فعلی الاول
یلزم فی التفصیل بیان ما لم یکن فی الاجمال وعلی الثانی یلزم تخصیص الحکم بالبعض
ولیس الحکم مخصوصا به ان کان الثانی فالواجب علی المصنف ذکرها مرتین مرة فی الاجمال ومرة
فی التفصیل کسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف علی حتی فی قوله وحتی اذا
کان مستقبلا لکن الحروف العاطفة علی قسمین قسم تقدیر ان بعده مشروط بشرطین
احدهما الشرط المخصوص والثانی مشترك بین هذه الحروف العاطفة المذکورة وغیرها
وقسم غیرها فتقدیر ان بعد الحروف العاطفة المذکورة مشروطة بشرطین شرط مخصوص
بها وشرط مشترك بینها وبین غیرها فذکرها المصنف مرتین اولا مع الشرط المخصوص بها والثانی

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح
وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيما ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
واما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء وأو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم
توالي اللامين المتحركين وهما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر
ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع
العمل وتقديران في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدران مع العمل في
غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائمي احضر الوغى قلنا تقديرا في هذا
المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له وينجزم بلم ولما وبلام الامر ولا النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما
واذما وحيثما واين ومتى وما من واي واني فان قيل كما ينجزم المضارع مع هذه الكلمات
كذلك ينجزم مع كيفما واذا ظم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ
اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القارئ كيفما تقرأ اقرأ ويتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال واما الكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها
على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان مقدرة
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد وما مثلها
ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف
يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص
ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر هی المطلوب بها الفعل فان قیل کما یجزم المضارع
بلام الامر کذلک یجزم بلام الدعاء نحو لیغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل فی لام الامر
وهی مکسورة من وجهین اما الاول فلئلا یلتبس بلام الابتدائیة التاکیدیة واما الثانی
فلانها مشابهة باللام الجارة فی الاختصاص فلما کانت اللام الجارة مکسورة فهی ایضا مکسورة
ولام النهی هی المطلوب بها الترک وکلم المجازاة تدخل علی الفعلین لسببیة الاول
ومسببیة الثانی فان قیل ان سببیة الاول لا یستقیم فی مثل ان تکرمنی الان فقد اکرمتک
امس فی مثل قوله تعالی اِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَاِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَاِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّكَ اَنْتَ الْعَزِیْزُ
الْحَكِیْمُ قلنا تقدیر الجزاء فی امثال هذه الجمل الشرطیة واقامة علة مقامه فیکون
التقدیر ان تکرمنی الان فقد ادیت حقی لانی قد اکرمتک امس ان تعذبهم فلا تظلم
فی شیء لانهم عبادک وان تعذبهم فلا تعذب فانک انت العزیز الحکیم فان قیل ان
کلم المجازاة لا تجعل لشیء سببا لشیء اخر فکیف یستقیم قولهم ان کلم المجازاة تجعل الفعل الاول
سببا للثانی قلنا المراد بجعلها الشیء سببا ان المتکلم اعتبر سببیة شیء لشیء وجعل کلم
المجازاة دالة علیها بل المتکلم اعتبر ملزومیة شیء لشیء سواء کان الشیء الاول سببا حقیقیا
للثانی اولا کما فی قوله ان تشتمنی فاکرمتک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام الاکرام سببا
حقیقیا له لا ذهنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک السببیة بینهما اظهارا لمکارم الاخلاق
بمعنی انه ضما کان یصیر الشتم الذی هو مسبب الاهانة عند الناس سبب الاکرام عنده ویسمیان شرطا
وجزاء اما کون الاول شرطا لانه شرط التحقق الثانی واما کون الثانی جزاء لانه بناء علی الاول والبناء الجزاء
علی الشرط فان کانا مضارعین او الاول فالجزم ای جزم المضارع واجب لانه یتعلق بالجزاء مع صلاحیة
المحل وان کان الثانی فالوجهان الجزم لانه تعلق بالجزاء مع صلاحیة المحل والرفع لضعف التعلق
بسبب خلو الماضی الفعل بغیر المعمول وان کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا مثل قوله تعالی
اِنْ یَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنی مثل قوله تعالی اِنْ كَانَ قَمِیْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ
مِنَ الْكٰذِبِیْنَ ای فقد صدقت لم یجز الفاء لتحقق تاثیر حرف الشرط وهو قلب معنی الماضی الی
المستقبل فلا یحتاج الی رابط اخر وهو الفاء فاذا قال بغیر قد احترز به عن الماضی لانه هو تلبس بقد

فان ههنا دخول الفاء على الجزاء واجبا لان قد مقدرة للماضي في المعنى ومنعت حرف الشرط
عن التغير فلابد من رابط آخر وهو الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
اى الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في
معنى الماضي واما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصت للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا مثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ومثال ترك الفاء مثل قوله تعالى اِنْ يَّكُنْ مِّنْكُمْ اَلْفٌ يَّغْلِبُوْا
اَلْفَيْنِ والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا هما مذكوران فالفاء لازمة لان الجزاء
في غيرهما اما ماضيا بقد او الجملة الاسمية او الامر او النهي او التمني او العرض في جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط فلابد من رابط وهو الفاء ويجئ اذا مع الجملة الاسمية لان
معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتنبيه على حدوث امر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله
وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ اى فهم يقنطون وان مقدرة
اى يجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وحرف الشرط
ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدر نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت واما الامتناع عند الجمهور
فلان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون
المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ
وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ وقوله تعالى ثُمَّ نَذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ وقول الشاعر شعر وقال
رائدهم ارسوا نزاول ها فكل هتف امرئ يجري بمقدار قلنا هذا الحكم فيما اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما بالوصفية كما

فلان

فی المثال الاول او بالحال کما فی المثال الثانی او بالاستیناف کما فی المثال الثالث الامر
صیغة یطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفی بعض النسخ
مثال الامر فان قیل علی هذا التقدیر لا یکون التعریف لعین الامر بل هو تعریف لمثال
الامر والمقصود تعریف عین الامر قلنا المراد بمثال الامر صیغة الامر بقرینة الاصطلاح
لانهم یذکرون الامثلة ویریدون بها الصیغ فان قیل لما کان المراد بالمثال الصیغة
فلم اختار الصیغة علی الامر قلنا الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال کذلک اشتهر فی
المعنی المصدری فاراد النص علی المقصود وقوله صیغة یطلب بها الفعل جنس شامل لکل
امر غائبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول
مطلقا وقوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله
تعالی فَبِذٰلِکَ فَلْیَفْرَحُوْا وحکم اخره فی الحقیقة عند البصریین الوقف والبناء علی
السکون واما بحسب الصورة حکم المجزوم فی اسکان الصحیح وسقوط نون الاعراب
وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فیه اللام من المجزوم اعطی حکمه فان قیل
ان حکم المجزوم یختص بالمجزوم فکیف یوجد فی اخر الامر حکم المجزوم ولان خاصة الشیء
ما یوجد فیه لا یوجد فی غیره وایضا یلزم حلول عرض احد فی محلین مختلفین وهو محال
قلنا عبارة المتن محمول علی حذف المضاف فیکون التقدیر وحکم اخره مثل حکم المجزوم
لا عین حکمه حتی یرد النقض فان کان بعده ساکن لیس برباعی المراد بالرباعی ما یکون
فیه اربعة احرف زیدت همزة وصل لیتوصل بها الی النطق بالساکن مضموما ان کان
بعده ضمة لئلا یلتبس بالمضارع المعلوم للمتکلم علی تقدیر الفتحة وایضا لئلا یلزم
الخروج عن الکسرة الی الضمة علی تقدیر الکسرة ومکسورة فیما سواه اقاف مکسور العین فلئلا
یلتبس بالامر من باب الافعال علی تقدیر الفتحة وبالماضی المجهول من باب الافعال علی
تقدیر الضمة واما فی مفتوح العین فلئلا یلتبس بالماضی المجهول من باب الافعال
علی تقدیر الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب علی تقدیر الضمة مثل اقتل
واضرب واعلم ان کان رباعیا فمفتوحة لان الهمزة لیست بوصلیة بل

هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجبة لها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل مالم يسم فاعله فان قيل** ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما في طرفي النقيض فكيف يضاف احدهما الى الآخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ويراد بما الموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله **فان قيل** لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلنا** اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا **فان قيل** الظاهر ان الضمير في كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذى حذف ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره والفعل لا يصير مجهولا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل آخره فحينئذ يلزم ضمة المضموم **قلنا** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذى اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى وَاِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله الخ **او نقول** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذى حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يئول اليه كما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في الدرج والوقف والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل والمضارع المعلوم من باب الفعللة في تفعلل خوفا للبس ومعتل العين الافصح قِيْلَ وَبِيْعَ

فعل مالم يسم فاعله

فان قیل هذا منقوض بمثل طوی وروی فانه معتل العین ولا ینقلب العین فیه الفا قلنا المراد بمعتل العین ما یکون عینه معتلا فقط فانه لو کان لامه معتلا ایضا لا یعل عینه لئلا یفضی الی اجتماع الاعلالین فی المضارع فان قیل لابد من قید آخر وهو ان یکون معتل العین منقلبة عینه الفا لئلا یرد علیه مثل عُوِرَ وحِیِدَ لانه معتل العین نقط ولا یعل عینه قلنا ان معتل العین ینقلب العین فیه الفا اذا لم یکن ما قبلها فی حکم السکون وفی عُوِرَ ما قبلها فی حکم السکون لانه من العیوب والاصل فی الافعال التی من العیوب هو المزید لا المجرد فیکون ما قبلها فی عور فی حکم ما قبل عین اِعْوَرَّ اما صِیِدَ فانه شاذ فان قیل لم خص معتل العین بالذکر مع ان حکمه معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذکر لزیادة غموض واختلاف فی المبنی للمفعول من ماضیه اما الغموض فهو نقل الکسرة الی ما قبلها ثم ابدال الواو یاء واما الاختلاف فیه فانه یاتی فیه لغات ثلثة کما قال المصنف فان قیل ان علة التخصیص بالذکر هی الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفیة فی المضارع المجهول فلم خص معتل العین منه بالذکر قلنا انما خص معتل العین من المضارع المجهول بالذکر للتبعیة للماضی وجاء الاشمام وفی الاشمام لختلافات قال بعضهم هو ان تمیل بکسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الکسرة بعدها نحو الواو قلیلا اذ هی تابعة للحرکة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتین فقط مع الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتی بضمة خاصة بعدها یاء ساکنة والمراد بالاشمام فی هذا الموضع الاشمام بالمعنی الاول والغرض من الاشمام الایذان بان الاصل فی اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله ای مثل باب الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب اختیر وانقید فی مجیء اللغات الثلاث کاختیر وانقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت ودون استخیر واقیم لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل وان کان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لخفته وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین ینقلب العین فیه الفا لتحرک حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقیقة او حکما المتعدی وغیر المتعدی فالمتعدی ما یتوقف فهمه علی متعلق

المتعدی وغیر المتعدی

فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف علی متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غیر الفاعل یتعلق الفعل به فان قیل ان کل واحد من الزمان والمکان امر غیر الفاعل یتعلق الفعل اللازم به فالاشکال باق علی حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غیر الفاعل ویتوقف فهم الفعل علیه ولیس هو الا المفعول به فان قیل لم خص المتعلق بامر غیر الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما یتعلق به الفعل سواء کان عمدة او فضلة قلنا ان کل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق القیام والصدور او الاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند الیه ولا یقال فی الاصطلاح انه متعلق فان المتعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل کضرب وغیر المتعدی بخلافه کقعد والمتعدی الی واحد کضرب والی اثنین کاعطی والی ثلثة کاعلم وارای وهما اصلان فی التعدیة الی المفاعیل الثلثة لانهما کانا فی الاصل متعدیین الی المفعولین فلما ادخلت علیهما الهمزة زاد مفعول اخر وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الافعال لیست اصلا فی التعدیة الی المفاعیل الثلثة بل تعدیتها الیها انما هی بواسطة اشتمالها علی معنی اعلم وهذه الافعال المتعدیة الی ثلثة مفاعیل مفعولها الاول کمفعول باب اعطیت فی جواز الذکر والاقتصار علیه الثانی والثالث کمفعولی علمت فی جواز ذکرهما وحذفهما معا افعال القلوب انما سمیت بافعال القلوب لان جمیعها یصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمی افعال الشک والیقین ایضا لان بعضها للشک وبعضها للیقین فان قیل لیس شئ منها للشک المقتضی للتساوی الطرفین فکیف یصح تسمیتها بافعال الشک قلنا المراد بالشک الظن علی سبیل المجاز من قبیل اطلاق العام علی الخاص وهی ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للشک وعلمت ورأیت ووجدت وهذه الثلثة للیقین وزعمت مشترک بین الشک والیقین تدخل علی الجملة الاسمیة لبیان ما هی علیه وانما دخلت هذه الافعال علی الجملة الاسمیة لان الفعل اذا دخل علی الجملة المقصود منه الخبر فی اجزائها وعمل الفعل فی

جملة فعلية متعذرا اما فى الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل فى فعل آخر وامّا فى الجزء الثانى فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰىهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول وبقول الشاعر شعر لَا تَخْلُنَّا عَلٰى عِزَّانَكَ اِنَّا طَالَمَا قَدْ وَنَى بِنَا الْاَعْدَاءُ فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفى هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلا من المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء اذا توسطت وتأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا وجاز اعمالها ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء فى معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيدٌ قائم فى ظنى فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولى ان وبين شرط ومصححها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء فى هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا

ولا یجوز ذلک فی سائر الافعال فلا یقال ضربتنی بل یقال ضربت نفسی وذلک لان الاصل ان یکون الفاعل مؤثرا والمفعول بہ متأثرا والمؤثر یغایر المتاثر لفظا ومعنی وہما متحدان معنی فلا بد من تغایرہما لفظا لحصول المغایرۃ بقدر الامکان **فان قیل** ان الضمیرین فی ضربت نفسی یکونان متفقین من حیث ان کل واحد منہما ضمیر متصل لان النفس عین ضمیر المتکلم **قلنا** ان النفس باضافتہا الی ضمیر المتکلم صارت کانہا غیر لغلبۃ مغایرۃ المضاف للمضاف الیہ فصدا الفاعل والمفعول بہ متغایرین بقدر الامکان **فان قیل** ان الدلیل المذکور کما یجری فی غیر افعال القلوب کذلک یجری فیہا ایضا فان الفاعل والمفعول الاول فی مثل علمتنی منطلقا متحدان لفظا ومعنی فلا بد من مغایرتہما لفظا لحصول المغایرۃ بقدر الامکان **قلنا** ان مفعولہا الاول لیس مفعولا بہ فی الحقیقۃ بل مفعولہا مضمون الجملۃ وہو لیس بضمیر فلا یرد الاشکال **فان قیل** فقد تنی وعدتنی لیسا من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فیہما ضمیران متصلان بشیء واحد **قلنا** انہما نقیضا وجد تنی فحملا علیہ حمل النقیض علی النقیض **فان قیل** ان الفاعل والمفعول ضمیر لشیء واحد فی مثل قول الشاعر **شعر** لقد رانی للرماح دریۃ من عن یمینی تارۃ وامامی وکذلک قولہ تعالی اِنِّیْٓ اَرٰىنِیْٓ اَعْصِرُ خَمْرًا مع انہما لیسا من افعال القلوب بل الاول رؤیۃ بصریۃ والثانی رؤیۃ علمیۃ **قلنا** ان رؤیۃ البصریۃ والعلمیۃ محمولۃ علی رؤیۃ القلبیۃ ولبعضہا معنی اخر **فان قیل** لا وجہ للتخصیص بالبعض لان لکل واحد معنی اخر فان خلت جاء بمعنی صرت ذا خال وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وزعمت بمعنی کفلت **قلت** المراد بالمعنی الاخر المعنی الذی ہو قریب الی المعنی الاول بحیث یمکن ان یتوہم انہ بہذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین یتعدی بہ الی واحد فظننت بمعنی اتہمت وعلمت بمعنی عرفت ورأیت بمعنی بمعنی ابصرت ووجد بمعنی اصبت

الافعال الناقصۃ

ما وضع لتقریر الفاعل علی صفۃ **فان قیل** ہذہ الافعال مشتملۃ علی معان زائدۃ علی ذلک التقریر کالزمان فی الکل والانتقال والدوام والاستمرار فی بعضہا فکیف وضع لتقریر الفاعل علی صفۃ فقط **قلنا** ہذا التقریر ہو العمدۃ فیما وضعت لہ ہذہ الافعال

لاتمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضي ان الصفة مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها والصفة في الافعال التامة عين مصدرها فافترقا واجاب الشارح باجوبة ثلثة حاصل الاول ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثاني ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلي فصار كانه موضوع لتقرير الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها وحاصل الثالث ان اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاء من الافعال الناقصة لفظ جاء كما في قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففي جاءت الضمير المستكن الراجع الى الغزارة فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعت كانها حربة ففي قعدت ضمير مستكن راجع الى الشفرة هو اسمها وكانها حربة خبرها دخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشيء منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعني زيد غنى اعطى الخبر وهو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر بمعنى صار

کقول الشاعر شعر بیتها قفز القطا کأنها ؛ قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضها ؛ ای صارت
فراخا ویکون فیها ضمیر الشان کقول الشاعر شعر اذا مت کان الناس صنفان شامت
والآخر مثن بالذی کنت اصنع ؛ وتکون تامة بمعنی ثبت کقوله تعالی کُنْ فَیَکُوْنُ وزائدة
وهی التی وجودها وعدمها لا یخل بالمعنی الاصلی کما فی قوله تعالی کَیْفَ نُکَلِّمُ مَنْ
کَانَ فِی الْمَهْدِ صَبِیًّا فان قیل لم ذکر هذین القسمین مع انهما لیسا من الافعال
الناقصة قلنا انما ذکرا استیفاءً لجمیع استعمالاتها وصار للانتقال قالوا من صفة الی
صفة نحو صار زید عالما واما من حقیقة الی حقیقة نحو صار الطین خزفا وتامة
بمعنی الانتقال من مکان الی مکان او من ذات الی ذات وعلامته ان یتعدی بالی نحو
صار زید من بلد الی بلد کذا او من بکر الی عمرو فان قیل لم یذکر کونها تامة قلنا
ان کونها تامة قلیل غایة القلة فالحق بالعدم فان قیل ان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول ایضا بمعنی صار فلم لم یذکر فی الافعال الناقصة مثل آل زید غنیا ای
صار زید غنیا ورجع زید مقیما ای صار زید مقیما وارتد بصیرا ای صار یعقوب بصیرا وان
العداوة یستحیل مودة ای صارت العداوة مودة ع فیالک من نعمی تحولن ابؤسا ؛
ای صارا بؤسا قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم یذکرها الکفایة بصار واصبح وامسی
واضحی لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التی هی مدلول علیها للمادة لا مدلول علیها للصیغة
مثل اصبح زید کاتبا ای حصل کتابته فی وقت الصباح فان قیل ان کل فعل یدل
علی اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحکم قلنا المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول علیها بموادها لا بصوغها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل علی اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول علیها بصوغها وبمعنی صار
نحو اصبح وامسی واضحی زید غنیا ای صار زید غنیا وتکون تامة بمعنی دخول الفاعل فی هذه
الاوقات تقول اصبح زید ای دخل فی وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتیهما تقول ظل زید سائرا ای حصل سیره فی تمام النهار وبات زید نائما
ای حصل نومه فی تمام اللیل وبمعنی صار نحو ظل الصبی بالغا ای صار الصبی بالغا

وبات الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت مكان كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلة في حكم العدم فان قيل ان اض وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله غافرا ولا يصدق على الحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فان قيل ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل مادة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذه ينقض بقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي قلنا ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف ودام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع نحو آتيك الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه ظرف لما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

فلابد من کلام آخر لحصول الفائدة ولیس لنفی مضمون الجملة حالا لان معنی قوله لیس زید قائما
ای لیس زید قائما الآن وقیل مطلقا ولذلك تقید تارة بزمان الحال کما تقول لیس قائما
الآن وتارة بزمان الماضی کما فی قول القائل لیس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال
کما فی قوله تعالی اَلَا یَوْمَ یَاْتِیْهِمْ لَیْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ هذا فی الاستعمال وکلامنا فی الوضع
والوضع موجود فی الحال لا فی الماضی والاستقبال ویجوز تقدیم اخبارها کلها علی اسمائها
لانه تقدیم المنصوب علی المرفوع وهو جائز فان قیل علی هذا ینبغی ان یجوز تقدیم
تمہما خبرها ولا علی اسمها لانه ایضا تقدیم المنصوب علی المرفوع قلنا ان تقدیم المنصوب علی
المرفوع جائز فی ما کان عامله قویا اعنی الفاعل والعامل ههنا حرف فان قیل المراد
بجواز التقدیم لا یخلو اما بمعنی الامکان الخاص المقتضی لسلب الضرورة من الجانبین فهو
منقوض بنحو کم کان مالك ونحو صار عدو صدیقی لان التقدیم فی الاول واجب والتاخیر فی
الثانی واجب اما بمعنی الامکان العام المقتضی لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض
بنحو کم کان مالك لان التقدیم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص
عند عدم ما یقتضی تقدیمها او تاخیرها وفی المثال الاول وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام
وفی الثانی وجد مقتضی التاخیر وهو الالتباس لتقدیر الالتباس ونقول العدم عند عدم
ما یقتضی تقدیمها وفی المثال المذکور وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام وهی فی تقدیمها علیها
علی ثلثة اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها وهی من کان الی راح لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول
المتقدم المتاخر وقسم لا یجوز وهو ما فی اوله ما نافیة کانت او مصدریة اما فی النافیة فلان النفی
یقتضی الصدارة فان قدم الخبر علی الفعل فات صدارة النفی واما فی المصدریة فلان المصدر
ضعیف العمل فلا یعمل فی المعمول المتقدم خلافا لابن کیسان فی غیر ما دام لان النفی اذا دخل علی
الفعل یفیده الاثبات فصار بمنزلة کان وتقدیم خبر کان علی کان جائز فکذا هذا فان قیل
ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یشتمل معنی الفعل علیه من
قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس ههنا فعل یشتمل معناه علیه قلنا الفعل ههنا مقدر ای بخلاف
هذا الحکم خلافا لابن کیسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور کما

یقتضیه باب المفاعلة لان باب المفاعلة یقتضی ثبوت الفعل من احد الجانبین صریحا
والاخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه یقتضی ثبوت الفعل من الجانبین صریحا وقسم مختلف
فیه **فان قیل** فی حکم هذا القسم معارضة ومجادلة بین الفریقین اعنی البصریین
والکوفیین فالواجب علی المصنف ان یقول وقسم متخالف فیه لان باب التفاعل یقتضی
المشارکة فی اصل الفعل من الجانبین صریحا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنی التفاعل وهو
لیس **ثم اعلم** ان فیه مذهبین احدهما مذهب الکوفیین والاخر مذهب
البصریین فمذهب البصریین ان تقدیم خبر لیس علی لیس جائز لان لیس مشابه
للفعل الذی یکون مصدره بحرف النفی فی الصورة ومذهب الکوفیین ان تقدیم خبر لیس علی
لیس غیر جائز لان لیس مشابه للفعل الذی یکون مصدره بحرف النفی فی المعنی **افعال**
المقاربة ما وضع لدنو الخبر ای للدلالة علی قرب حصوله للفاعل جاء وحصوله
واخذ فیه الدنو الرجائی ان یکون للمتکلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو
الاخذی ان یکون للمتکلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه فی الخبر فالاول عسی
خبره لا یکون الا فعلا مضارعا مع ان اما کونه مضارعا فلان عسی معناه مقاربة الشخص
الی فعل فی الاستقبال وذلک لا یتصور الا فی المضارع واما کونه مع ان فلان ان للطمع
والرجاء فیقوی بها معنی الترجی المقصود فی عسی وهو غیر متصرف لان عسی متضمن
لانشاء الطمع والانشاءات فی الاغلب من معانی الحروف والحروف لا یتصرف فیها ثم فی عسی استعمالان
احدهما ان یذکر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدریة والثانی ان یذکر بعده فعل مضارع
مصدر بان فعلی الاستعمال الاول کان عسی من الافعال الناقصة وعلی الاستعمال الثانی کان
عسی من الافعال التامة تقول علی الاستعمال الاول عسی زید ان یخرج فزید اسم عسی وان یخرج
فی محل النصب خبره فیکون عسی ناقصة **فان قیل** خبر عسی محمول علی اسم عسی وههنا لا یصح
الحمل لعدم صحة حمل الوصف علی الذات قلنا هذه العبارة محمولة علی تقدیر المضاف اما فی جانب
الاسم ای عسی حال زید الخروج واما فی جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج **وقیل** ان المضارع مع ان مشابه
بالمفعول لان معناه الاصلی قارب زید ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع مع ان

فان لو یبق علی المفعولیة فی صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذی فی الخبر فالاولی فی
الجواب ان یقال المضارع فی محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذی فیه اجمال ثم
تفصیل وهو اوقع فی النفس وعلی هذین الاستعمالین عسی تامة وتقول فی الاستعمال الثانی
عسی ان یخرج زید وفی هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسی مشتمل علی المنسوب
والمنسوب الیه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهی ناقصة وان اقتصر علیه
من غیر قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنی قرب خروج زید فهی تامة والاحتمال الثانی
ان یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر الی زید ویخرج مع الضمیر فی محل
النصب بانه خبر عسی والاحتمال الثالث ان هذا الترکیب من باب التنازع بین عسی ویخرج
فی زید فان عمل الثانی کان اسم عسی ما استکن فیه من ضمیر زید وخبرها ان یخرج وعلی
هذین الاستعمالین ناقصة وقد یحذف ان من خبر عسی کان عسی مشابه بکاد وخبر
کاد مضارع بدون ان فخبر عسی ایضا قد یکون بدون ان کما فی قول الشاعر شعر
عسی الکرب الذی امسیت فیه ۞ یکون وراءه فرج قریب ۞ والثانی کاد تقول
کاد زید یجیء وقد تدخل ان علی خبر کاد لان کاد مشابه بعسی وخبر عسی مضارع مع ان
فخبر کاد ایضا قد یکون مضارعا مع ان کما فی قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا
واذا دخل النفی علی کاد فهو ای النفی الداخل علی کاد کالافعال ای کالنفی الداخل علی سائر
الافعال فی افادة نفی المضمون علی الاصح وقیل یکون للاثبات مطلقا سواء کان فی الماضی
او فی المستقبل اما فی الماضی فبدلیل قوله تعالی وَمَا کَادُوا یَفْعَلُونَ فالمراد منه اثبات
الفعل لانفیه لئلا یکون مناقضا بقوله تعالی فَذَبَحُوهَا واما فی المضارع فبدلیل
بخطبة الشعراء قول ذی الرمة وبدلیل تسلیم ذی الرمة وتغیر ذی الرمة لم یکد بلغ
وهو هذا المریکد رسیس الهوی من حبّ میّة یبرح ۞ واجیب عن الدلیل الاول ان
قوله تعالی وَمَا کَادُوا یَفْعَلُونَ یدل علی نفی الفعل فی الزمان وقوله تعالی فَذَبَحُوهَا یدل علی
اثبات الفعل فی زمان اخر وانتفاء الفعل فی وقت اثباته فی وقت اخر لا یعد تناقضا واجیب عن
الدلیل الثانی بانه قد تخطی بعض الفصحاء مخطی ذی الرمة وتسلیمه تغیر ذی الرمة لم یکد بلغ اجد

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالٰی یکاد زیتها الآیة وقیل یکون فی الماضی للاثبات وفی
المستقبل کالافعال تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالٰی وما کادوا یفعلون وفی الدعوی
الثانیة بقول ذی الرمة تسعی اذا غیر الہجر المحبین لم یکد: رسیس الہوی من حب میة
یبرح: والثالث جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کاد واوشک وهی مثل عسی
وکاد فی الاستعمال فعل لتعجب ما وضع لانشاء التعجب قال فی بعض النسخ فعل التعجب
نظرا الی ان التعریف انما یکون للجنس فی بعض النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة نظرا الی
نوعی صیغته وفی بعضها افعال التعجب نظرا الی کثرة افراده فان قیل التعریف انما یکون
للجنس لا للنوع ولا للافراد فکیف یصح صیغة التثنیة والجمع قلنا علی کل تقدیر
التعریف للجنس المفہوم فی ضمن التثنیة والجمع فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا
عن دخول الغیر لانه یدخل فیه مثل له دره فارسا وواها له لانه لفظ وضع لانشاء التعجب قلنا
ان کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتی یرد النقض فان قیل علی هذا التقدیر
ینقض بقوله قاتله الله من شاعر لا مثل عشتر لانه فعل وضع لانشاء التعجب قلنا هذه
الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فی التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او
نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکره من موارد
النقض فی الدعاء وله صیغتان ما افعله ای احدهما ما تضمن له ترکیب ما افعله فان قیل
ان قوله ما افعله خبر مبتدا محذوف ای احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صیغة
التعجب لیس کذلک بل صیغة التعجب افعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدا محذوف ایضا
وهو قوله صیغة الفعل الذی تضمنه ما افعله فان قیل ان تضمن فعل ما افعل
فاعل الفاعل لا یکون الا اسما مفردا وما افعله جملة فکیف یکون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل
محذوف وهو لفظ ترکیب مضافا الی ما افعله وافعل به الثانی ما یتضمن له ترکیب افعل به فان
قیل لما کان افعل ما افعل به من صیغ التعجب ینبغی ان یکون اکرم فی اکرم زید وعمرا واکرم
فی اکرم زیدا من صیغ التعجب لانه ایضا علی افعل وافعل قلنا ان ما افعل وافعل
من صیغ التعجب بشرط ان یکون فی هذین الترکیبین ای بزیادة کلمة ما مع الضمیر

المبتدأ

افعل
افعل

فی الاول و بزیادۃ الجار والمجرور فی الثانی وھما غیر متصرفین لانھما لما انقلا الی معنی التعجب
جریا مجری الامثال وفی الامثال لا یتصرف فکذلک لا یتصرف فیھما مثل ما احسن زیدا
واحسن بزید ولا یبنیان الا مما یبنی منہ افعل التفضیل لمشابھتھما لہ من حیث ان کلا
منھما للتاکید والمبالغۃ اما کون اسم التفضیل للتاکید والمبالغۃ فلما فیہ من الزیادۃ
فی الفعل المستلزم لتقریر الفعل ففیہ تاکید وتقریر للفعل واما کون فعل التعجب
للمبالغۃ والتاکید فلانہ لا یتعجب من الشیٔ الا اذا زاد علی غیرہ فی الصفۃ ویتجاوز
حد اشکالہ فلا جرم یکون فیہ من الزیادۃ المقدرۃ لتاکید اصل الفعل وتقریرہ وکذا
لا یبنیان الا للفاعل کاسم التفضیل فان قیل ھذا ینقض بمثل ما اشتھی لطعامک
وما امقت الکذب لانہ فعل تعجب بمعنی المفعول لان معنی الاول المشتھی او المرغوب
ومعنی الثانی الممقوت او المکروہ قلنا ھذا شاذ لا اعتبار لہ ویتوصل فی الممتنع بمثل ما
اشد استخراجہ اشد باستخراجہ ای یبنی صیغۃ التعجب من الفعل الذی یدل علی شدۃ وقوۃ
ویذکر مصدر الفعل الممتنع علی سبیل المفعول فی الاول وعلی سبیل الجار والمجرور فی الثانی
ولا یتصرف فیھما بتقدیم وتاخیر لانھما بعد النقل الی التعجب جریا مجری الامثال فلا یغیران
کما لا یغیر الامثال فان قیل عدم التصرف بالتقدیم یستلزم عدم التصرف بالتاخیر وکذا
بالعکس فلو اکتفی باحدھما لکفی قلنا ان ذکر التاخیر انما ھو للتاکید لا للتاسیس او
نقول ان کل واحد منھما وان لم ینفصل عن الاخر بالوجود لکن ینفصل عنہ بالقصد
فکانہ اعتبر القصد والفصل واجاز المازنی الفصل بالظرف لانہ مسموع من العرب
نحو ما احسن بالرجل ان یصدق وما ابتداء فان قیل ان ما مبتدأ وابتداء خبرہ
والخبر محمول علی المبتدأ وھھنا لا یصح الحمل لانہ حمل الوصف علی الذات وھو لا یجوز قلنا
ان الابتداء مصدر بمعنی المفعول ای مبتدأ او علی تقدیر المضاف ای ذو ابتداء او علی حذف یاء
النسبۃ ای ابتدائیۃ ونکرہ بمعنی شیٔ لان النکارۃ مناسب للتعجب لان التعجب یکون فیما خفی
سببہ عند سیبویہ وما بعدھا الخبر وموصولۃ عند الاخفش وما بعدھا صلۃ
والموصول مع الصلۃ مبتدأ والخبر محذوف ای الذی احسن زیدا شیٔ عظیم بہ فاعل عند

سیبویہ فان قیل ان بہ مرکب من الجار والمجرور فکیف یکون فاعلا قلنا المراد بمجرور الباء فقط من قبیل ذکر الکل وارادۃ الجزء فان قیل ان وصول الفعل الی الفاعل بالذات فکیف یوصل بالباء قلنا الباء زائدۃ فان قیل لما کانت الباء زائدۃ ینبغی ان یجوز حذفہا قلنا الباء زائدۃ لازمۃ فلا تحذف الا اذا کان المتعجب منہ ان مع صلتہا نحو ما احسن بالرجل ان یقول ای بان یقول علی ما ہو القیاس فلا ضمیر فی افعل لئلا یلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدیۃ علی ان یکون ہمزۃ احسن للصیرورۃ لا للتعدیۃ او زائدۃ علی ان یکون احسن متعدیا بنفسہ نفیۃ ضمیر فہو فاعلہ افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فان قیل ہذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ امدح واذم لانہما ایضا وضعا لانشاء مدح او ذم مع انہما لیسا من افعال المدح والذم قلنا المراد ہہنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشہورۃ بہذا اللقب عند النحاۃ وہما وان کانا موضوعین لانشاء المدح او الذم لکنہما لیسا بمشہورین بہذا اللقب عندہم فمنہا نعم وبئس فان قیل ان عدہما من الافعال لا یصح لانہ لیس فعل من الافعال بہذا الوزن قلنا انما فی الاصل علی فعل بفتح الفاء وکسر العین ثم نقل کسر العین الی الفاء للتخفیف وہذہ لغۃ مشہورۃ وفیہما لغات اخر غیر مشہورۃ وشرطہما ان یکون الفاعل معرفا باللام الذہنی لان المقصود بہما المدح او الذم المعلوم الذہنی فینبغی ان یکون اللام ایضا ذہنیا لیطابق الملفوظ للمقصود نحو نعم الرجل ومضافا الی المعرف بہا نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا مبینا بنکرۃ منصوبۃ نحو نعم رجلا او بما مثل نعما ہی تامۃ بمعنی الشیء المعرف عند سیبویہ لکونہ فاعل نعم وہی مخصوص وبعد ذلک المخصوص لبیان الفاعل فان قیل المخصوص قد یقدم علی الفعل کما صرح بہ فی المفتاح قلنا ان بعدیۃ المخصوص انما ہو بحسب الغالب لا بحسب الکلیۃ وہو مبتدأ وما قبلہ خبرہ فان قیل الجملۃ الواقعۃ خبرا لابد فیہا من عائد الی المبتدأ ولا ضمیر ہہنا قلنا ان لام التعریف قائم مقام الضمیر او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زید فعلی الوجہ الاول نعم الرجل زید جملۃ واحدۃ وعلی الثانی جملتان الاول فعلیۃ والثانی اسمیۃ ۲۰

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل وبين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط فان قيل هذا ينقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس اعم من ان يكون حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد اى نعم الشجاع زيد فان قيل هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا لانه ليس مطابقة في الافراد والجمعية فاجاب المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا وشبهه متاول بتقدير مثل اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فان قيل هذا منقوض بمثله قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ وَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم العبد اى ايوب والقرينة عليه سياق الاية وَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ اى نحن والقرينة عليه صدر الاية وهو قوله تعالى وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ وَسَاءَ مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها جد او فاعلة او لا يتغير لفظها مجرى الامثال التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصلها عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة قلنا انما فصلها عنهما لاختصاصها بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فيجب ازيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والعامل في الحال والتميز هو جد في جد فان قيل الاصل المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التميز قلنا نعم لكن لما لم تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتميز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص ولما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحرف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

یدل علی معنی کائن فی غیرہ وایضاً لما کان الحرف الاعلی معنی کائن فی غیرہ کان ذلک المعنی معنی الغیر لا معناہ اجیب عنہما ان عبارۃ المتن محمولۃ علی حذف المتعلق وجعل فی معنی الباء السببیۃ فیکون المعنی الحرف ما دل علی معنی متعقل بسبب غیرہ ثم الحرف اثنان وعشرون قسماً لان الحروف لا تخلو اما عاملۃ او غیر عاملۃ فالحروف العاملۃ اما عاملۃ فی الفعل وعاملۃ فی الاسم فالعاملۃ للفعل ما ناصبۃ لہ او جازمۃ فالناصبۃ اربعۃ کما فی قول الناظم بیت ان لن کی اذن این جار فحر مقترنہ بصب مستقبل کند این جملہ دائم انتفاء والعاملۃ فی الاسم لا تخلو اما عاملۃ فی الاسم الواحد او فی الاسمین فالعاملۃ فی الاسم الواحد اما ناصبۃ الاسم او جارۃ لہ فالناصبۃ ستۃ کما فی قول الناظم بیت واو یا ہمزہ ولیتما حاشیا ناصب اسم اندآ: والجارۃ ثمانیۃ عشر حرفاً سمیت بالحروف الجارۃ کما فی قول الناظم بیت نوع اول ہفدہ حرف جر بود میدان یقین: الخ والعاملۃ فی الاسمین اما رافعۃ للاول وناصبۃ للثانی او بالعکس فالاول ما ولا المشبہتین والثانی اما فی موجب او فی غیر موجب فالاول ہی الحروف المشبہۃ بالفعل وہی ستۃ کما فی قول الناظم ان وان کان لیت لکن لعل: ناصب اسم اند الخ والثانی لا التی لنفی الجنس والحروف الغیر العاملۃ خمسۃ عشر حرفاً لانہا اما مزدوا خل لفعل فقط او مزدوا خل الاسم فقط او غیر مختصۃ باحدہما فالاول لا یخلو اما محل ورودہ اول الفعل او اخرہ فان کان محل ورودہ اول الفعل فایضاً لا یخلو اما لتحقیق الفعل او تعلیقہ او تخصیصہ فالاول حرف التوقع وہی قد والثانی حرف الشرط وہی ان ولو واما والثالث حرف التحضیض وہی ہلا والا الا لو لولا لوما وان کان محل ورودہ اخر الفعل فایضاً لا یخلو اما ان یکون لتانیث الفعل او لتاکیدہ فالاول تاء التانیث والثانی نونا التاکید الثقیلۃ والخفیفۃ وان کان من دواخل الاسم فقط فہو التنوین باقسامہ الاربعۃ تنوین التمکن وان کان غیر مختص باحدہما فایضاً لا یخلو اما ان یخل المبنی بسقوطہ او لا الثانی حرف الزیادۃ وہی ان وان وما ولا ومن والباء واللام الاول ایضاً لا یخلو اما ان دل علی اشتراک ما بعدہا لما قبلہا او لا الاول ہی الحرف العاطفۃ العشرۃ کما فی قول الناظم بیت او فا وثم حتی الخ والثانی ایضاً لا یخلو اما لایقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشک المتکلم او لایجاب ما قبلہا

وللتعیین المبہم او للتاویل المرکب بالمفرد فالاول حروف التنبیہ وھی ھا والآ اما والثانی حرف الردع وھی کلا فقط والثالث حرفا الاستفہام وھی الھمزۃ وھل والرابع حروف الایجاب وھی نعم وبلیٰ واَیْ واَجَلْ وجیْرَ وان والخامس حرفا التفسیر وھما اَیْ واَنْ والسادس حروف المصدر وھی ما واَنَّ وان من قولہ ومن ثمہ احتاج الی اسم او فعل

حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناہ الی ما یلیہ **یرد علیہ** ان معنی الافضاء الوصول فکیف یصح تفسیرہ بالایصال فی قول الشاعر ای ایصال احببت عنہ ان معناہ الوصول لما عدی بالباء صار معناہ الایصال وقدم الحروف الجارۃ علی سائرھا لانہا کثیرۃ والعبرۃ للکاثر وسمیت ھذہ الحروف حروف الجارۃ لانہا تجر معانی الافعال الی مدخولہا او لان اثرھا جر المدخول ثم الحروف الجارۃ علی ثلثۃ اقسام لانہا اما حروف فقط واما مشترکۃ بین الاسمیۃ والحرفیۃ واما مشترکۃ بین الفعلیۃ والحرفیۃ فالاول احد عشر حرفا والثانی خمسۃ حروف والثالث حروف قولہ وھی من والی وحتی وفی والباء واللام ورب وواو ھا **یرد علیہ** ان عدھا من الحروف الجارۃ لا یصح لانہا لیست بجارۃ بل الجارۃ ھی رُبَّ التی تقدر بعد الواو **واجیب عنہ** ان عدھا من الحروف الجارۃ بطریق المجاز لقیامہ مقام رب قولہ وواو القسم وتاؤہ وعن وعلی والکاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فمن للابتداء ای لابتداء الغایۃ **یرد علیہ** ان اضافۃ الابتداء الی الغایۃ لا یصح لان الابتداء عبارۃ عن اول الشیء والغایۃ عبارۃ عن اٰخر الشیء فہما فی طرفی النقیض فی الاضافۃ لابد من المناسبۃ بین المضاف والمضاف الیہ **اجیب عنہ** المراد بالغایۃ المنتہا طلقا لاسم الجزء علی الکل او المراد بالغایۃ الغرض وھو الفعل لانہ مقصود الفاعل وھم یطلقون الغایۃ علی المقصود ولذا سمی الملک بالعلۃ الغائیۃ لانہ مقصود المالک وعلامۃ من الابتدائیۃ ان یصح ابتداء الی او ما یفید فائدتہا فی موضعہا فالاول نحو سرت من البصرۃ الی الکوفۃ والثانی نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم لان معنی اعوذ بہ التجیء الیہ قولہ او التبیین وعلامتہ وضع الموصول فی موضعہ نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان ای الذی ھو الاوثان

والتبعیض وعلامته وضع لفظ بعض فی موضعه نحو اخذت من الدراهم ای بعض
الدراهم وزائدة وهی التی لا یخل المعنی بسقوطها فی غیر الموجب نحو ما جاءنی من احد
خلافا للکوفیین والاخفش فانهم یجوزون زیادتها فی الموجب ایضا مستدلین بقولهم
وقد کان من مطر فاجاب بقوله وقد کان من مطر وشبهه متأول بکونها للتبعیض
او للتبیین ای کان بعض مطر او شیء من مطر او هو وارد علی سبیل الحکایة والی
للانتهاء ای لانتهاء الغایة یرد علیه ان اضافة الانتهاء الی الغایة لا یصح لانه
اضافة الشیء الی نفسه والاضافة نسبة تقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه
اجیب عنه المراد بالغایة المسافة اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فیکون من قبیل اضافة
الجزء الی الکل او المراد بالغایة الفعل لان الغایة عبارة عن المقصود ولا شک ان الفعل
مقصود الفاعل وبمعنی مع قلیلا کقوله تعالی ولا تأکلوا اموالهم الی اموالکم ای مع
اموالکم وحتی کذلک وبمعنی مع کثیرا نحو اکلت السمک حتی راسها ای مع رأسها
ویختص بالظاهر لانها لو دخلت علی المضمر لانقلب الضمیر المجرور بها منصوبا لجواز وقوعها بدل
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی الضمیر استدلالا بما وقع فی بعض اشعار العرب کما فی قول
الشاعر فتی حتاک یا ابن ابی زیاد: لکن استدلاله ضعیف بوجوه الاول انه قیاس
غیر الشعر علی الشعر وهو ضعیف لانه یجوز فیه ما لا یجوز فی غیره والثانی انه قلیل
والقلیل فی حکم العدم والثالث عدم معلومیة صاحبه لذلک قال الشارح والجمهور
یحکمون بشذوذه وفی للظرفیة ای لظرفیة مدخولها حقیقة نحو الماء فی الکوز ومجازا
نحو النجاة فی الصدق وبمعنی علی قلیلا کقوله تعالی لأصلبنکم فی جذوع النخل ای علی
جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزید یرد علیه ان الباء فی هذا المثال لیس
لافادة لصوق المرور بزید لانک تقول مررت بزید مع انه بینک وبین زید مسافة بعیدة
اجیب عنه ان هذا مثال للالصاق المجازی ای مررت بمکان یقرب منه زید
من قبیل ذکر الحال والمراد المحل یرد علیه ان الاقتصار علی مثال الالصاق المجازی
لیس علی ما ینبغی لخفائه بل الاولی مثال الالصاق الحقیقی نحو به داء کما لا یخفی

اجیب عنہ ان ذکر مثال الالصاق المجازی وترک والحقیقی لخفاء المجازی وظہور الحقیقی
والاستعانۃ ای لجعل مدخولہ معاونا للفاعل فی صدور الفعل عنہ نحو کتبت بالقلم
والمصاحبۃ ای لجعل ما بعدھا مصاحبا لما قبلھا فی تعلق الفعل منہما نحو اشتریت
الفرس بسرجہ ای مع سرجہ یرد علیہ ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج کونہ
ملصقا بالفرس ھذا بعینہ معنی الالصاق فیلزم التکرار فی عبارۃ المصنف اجیب عنہ
انہ لا یستلزم ان یکون السرج حال شراء الفرس ملصقا بہ فان المصاحبۃ لا یستلزم
الالصاق بخلاف العکس فان الالصاق یستلزم المصاحبۃ اذ لا یتصور الصاق بدون المصاحبۃ
لان الخاص لا یتصور بدون العام والعام یتصور بدون الخاص ھذا احاصل الزبدۃ
والمقابلۃ ای لجعل مدخولہ عوضا عن شیء آخر نحو بعت ھذا بذاک والتعدیۃ ای
لجعل الفعل اللازم متعدیا بتضمنہ معنی التصییر بادخال الباء علی فاعلہ نحو ذھبت بزید
ای صیرتہ ذاھبا یرد علیہ ان التعدیۃ لا یختص بالباء لوجودھا فی جمیع الحروف
الجارۃ اجیب عنہ ان للتعدیۃ معنیین احدھما تضمین الفعل معنی التصییر وثانیھما
ایصال الفعل الی معمولہ فالمراد بالتعدیۃ ھھنا المعنی الاول وھذا مختص بالباء
والظرفیۃ نحو جلست بالمسجد زائدۃ فی الاستفھام والنفی قیاسا فقولہ قیاسا مصدر
باعتبار الموصوف المحذوف ای زیادۃ قیاسیۃ ویحتمل التمیز ایضا لاستقامۃ المعنی مثال
الاستفھام نحو ھل زید بقائم وذکر مثال ھل دون الھمزۃ لانھا لا تزاد مع الھمزۃ قیاسا
فلا یقال ازید بقائم ومثال النفی نحو ما زید بقائم وفی غیر ھما سماعا نحو بحسبک زید کفی باللہ
شھیدا والقی بیدہ واللام للاختصاص سواء کان الاختصاص بسبب الملک نحو المال لزید
او غیرہ نحو الجل للفرس او للتعلیل ای بیان علۃ شیء لشیء سواء کانت ذھنیۃ نحو ضربتہ
للتادیب فان تادیبہ علۃ غائیۃ للضرب مقدم فی الذھن ومؤخر فی الوجود وبینھما تقاوت
اعتباری لا حقیقی فان الضرب باعتبار انہ مؤلم للمضروب یسمی ضربا وباعتبار انہ موجب
للاخلاق الحسنۃ فی المضروب یسمی تادیبا او خارجیۃ نحو خرجت لخافتک وبمعنی عن مع القول
نحو قلت لزید ان لم یفعل الشر وزائدۃ نحو ردف لکم بعض الذی تستعجلون وبمعنی الواو

فی القسم للتعجب نحو للہ لا یؤخر الاجل ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرۃ
لان التعجب انما یکون فیما ھو عظیم الشان لا فیما ھو حقیر الشان و رب للتقلیل و لھا صدر
الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصۃ بنکرۃ موصوفۃ لانھا التقلیل
نوع مبھم من الجنس و ھو یحصل بالنکرۃ فلا حاجۃ الی المعرفۃ الی موصوفہ لتحقیق
التقلیل الذی ھو مدلول رب لان الشیء الموصوف اخص و اقل من غیر الموصوف یرد علیہ
ان قولہ حیوان ماش فالحیوان فیہ موصوف ای بالماشی مع انہ غیر اقل من الحیوان
المطلق بل مساو لہ اجیب عنہ المراد بالقلۃ بحسب العقل لا فی الوجود و لا شک ان
الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان ھذا الدلیل
فیما لم یکن المقید مساویا للمطلق و ھذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی
المصنف لما کان رب لانشاء التقلیل صلۃ فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورۃ لعدم
القائل بالاشتراک فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینۃ و یحتاج فی
المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنہ انہ فی معنی التکثیر مجاز متعارف و فی التقلیل
حقیقۃ مھجورۃ و الحقیقۃ المھجورۃ یحتاج الی القرینۃ دون المجاز المتعارف و فعلھا ماض لانھا
للتقلیل المحقق و ذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیتہ محذوف غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیتہ یرد علیہ نحو ربما
قولہ تعالی ربما یود الذین لان فعلھا مضارع لا ماض اجیب عنہ انہ و ان کان
مضارعا لکنہ نازل منزلۃ المحقق لکونہ مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
او انہ بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین او ان کون فعلھا ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن
مکفوفۃ بما و قد تدخل علی ضمیر مبھم لیس لہ مرجع معین یقصد الرجوع الیہ الا انہ لا
مرجع لہ لان کل ضمیر لا بد لہ من المرجع کما یدل علیہ حدہ فمیز بنکرۃ منصوبۃ لرفع
الابھام عن ذلک الضمیر و الضمیر مفرد مذکر لان المقصد من ھذا الضمیر الابھام و المفرد
المذکر ادخل فی الابھام فکان اولی من غیرہ خلافا للکوفیین فی مطابقۃ التمیز لان الاصل
مطابقۃ التمیز مع المیز و تلحقھا ما فتدخل علی الجمل لانھا بسبب لحوق ما الکافۃ خرجت

عن العمل فلا یشترط ان یکون مدخولها صالحًا لعملها نحو ربما یود الذین کفروا
یرد علیه ان نحو ربما ضربته بسیف صیقل لحقتها ما الکافة ولم تخرجها عن العمل
اجیب عنه بان ما فیه زائدة لا کافة وواو ها تدخل علی نکرة موصوفة لانها بمعنی
رب وهی تدخل علی نکرة موصوفة فکذا هذه نحو شعر بلدة لیس بها انیس الا الیعافیر
والعیس یرد علیه ان سیبویه ربما جر المحاة وهو قائل بکون هذا الواو للعطف
فکیف یصح القول بکونها جارة اجیب عنه ان المصنف فی هذه الواو ذهب الی مذهب
الکوفیین وهم قائلون بکونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصیرورتها بمعنی رب لان مذهب سیبویه محل الاعتراض وهو ان کون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا کانت فی وسط الکلام واما اذا کانت فی اول الکلام فلابد له من تقدیر المعطوف
علیه والتقدیر خلاف الاصل وواو القسم انما یکون عند حذف الفعل لان الواو
اکثر استعمالا فی القسم فعند حذف الفعل یسبق الذهن الیه یرد علیه ان الباء ایضا
کثیر الاستعمال فی القسم فینبغی ان یلزم معها حذف الفعل کما لزم مع الواو ولیس کذلک
بل الباء انما یکون عند حذف الفعل وذکره اجیب عنه الواو اکثر استعمالا من اصلها
اعنی الباء فلزم معها حذف الفعل وزالباء للتفاوت الواقع بینهما فی القلة والکثرة
وایضا لو جامع الواو ذکر الفعل کما جاز حذفه لزم المساواة بین الاصل والفرع لغیر السوال
حطا للواو عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین اعنی غیر السوال مختصة بالظاهر
حطا للفرع عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین وهو الظاهر یرد علیه ان حط الفرع
عن الاصل یحصل بتخصیصه بالضمیر ایضا فلم خص الظاهر اجیب عنه انما خص الظاهر
للاصالة یرد علیه ان الظاهر اصل بالنسبة الی المضمر الباء اصل بالنسبة الی الواو
فالاولی ان یختص الباء بالظاهر الواو بالمضمر رعایة للتناسب اجیب عنه نعم فی هذا الاختصاص
رعایة المناسبة لکن فی العکس رعایة التعادل والتعادل اولی من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالی حطا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو بتخصیصها بمظهر غیر اسم الله فلم خص اسم الله
اجیب عنه انما خص اسم الله لانه اصل فی باب القسم والباء اعم منهما فی الجمیع یرد علیه

ان اهمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكوسها
لا يصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو
يقتضي استعمالها في عكوسها وكون الباء مختصة بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وهذا ليس لاتناقضا اجيب عنه المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وفيه
احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والآخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
لا الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي مثال
اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيدا لقائم مثال النفي والله ما زيد بقائم يرد عليه
مثل قوله تعالى تَاللّٰهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر
باحد الحروف الثلثة فكيف يصح قول الشارح اى بجواب القسم الذى لغير السؤال باحد
الحروف الثلثة اجيب عنه ان جواب هذا القسم ايضا مصدر باحد الحروف الثلثة وهو
حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وفي هذا المثال النفي مقدر يعني
تَاللّٰهِ لَا تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ وقد يحذف جوابه اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء
الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله لان
لان القسم مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة
يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب
اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح
وقد تكونان اسمين يدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء وانما حكم بزيادة
الكاف دون المثل لان زيادة ما هو عجز حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى
وايضا المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شئ وقيل المثل زائد دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زائد لان الاعمال اولى من الاهمال
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لانفي مثله والمقصود نفي مثله فنقول ان نفي مثل المثل
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل ع يضحكن عن كالبرد المنهم ؛ ويخص بالظاهر لاستغناء الضمير بدخول مثل
ونحوه من ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر يرد على المص ان بين
قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله من ومنذ للزمان يدل على انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه بانه لا تنافي بينهما لان معنى قوله
ان من ومنذ للزمان اي انهما موضوعان للزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنى في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفي في صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد من سنة كذا او ما رأيت فلانا من سنة
كذا فان معناهما ابتداء سفري وعدم رؤيتي كائن هذه السنة الماضية وامتد الى الآن ومثال
الحاضر ذكره بقولهما رأيته من شهرنا ومن يومنا اي جميع مدة عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضاف اي ابتداء عدم رؤيتي
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر واليوم ليست حاضرة عند
المتكلم بل بعضها وهو مان التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائهما وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مضى
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعدها منصوبا فهي افعال فذكرت
في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام وفتح
الاول واما معنى فلان معانيها معاني الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

الحروف التي تشبه الفعل

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة
جمع الكثرة طردا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الاخر جائز نحو ثلثة قروء
مع وجود الاقراء على ان هذه الحروف الوضعت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى ان فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف والا يلزم تعكيس الشئ من نفسه ومعنى العكس انها تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ اخر لتمام
الكلام يرد عليه ان تعلقه بشئ اخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة
على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لا لتبست بان المكسورة في الكتابة
يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم لم يتعرض له
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انهم حملوا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حمله صاحب التوسط اجيب عنه
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على
التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد تلحقها
ما الكافة فتلغى على الاصح وتدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
يرد عليه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله ان مع
جملتها اه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها ومن ثم
وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان
التكلم بالمفرد اتباطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول
لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصول لا تصلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا ومفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا ومبتدأ

لان المبتدأ لا یکون الا اسما مفردا او مضافا الیہما لان المضاف الیہ لا یکون الا مفردا او قالوا لولا انك لانہ مبتدأ لان لولا اما امتناعیة او تحضیضیة و بعد لولا الامتناعیة مبتدأ محذوف الخبر المبتدأ لا یکون الا مفردا او بعد لولا التحضیضیة فاعل لفعل محذوف و الفاعل لا یکون الا اسما مفردا او لولا انك لانہ فاعل ای بعد لو الشرطیة فاعل لفعل محذوف و الفاعل لا یکون الا اسما مفردا فان جاز التقدیران جاز الامران مثل من یکرمنی فانی اکرمہ و المراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا و خبرہا جملة واقعة جزاء الشرط فہہنا جواز الامرین الکسرة و الفتحة اما الکسرة فلان ان المکسورة مع اسمہا و خبرہا جملة اسمیة واقعة جزاء الشرط و اما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمہا و خبرہا تاول بتاویل المفرد مبتدأ و خبرہ محذوف و المراد بالعکس لی اکرامی ثابت لہ او فجزاءہ اکرامی و اذا انہ عبد القفا و اللہازم المراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا و خبرہا وقعت بعد اذا للمفاجاة فیجوز فیہا الکسر و الفتح اما الکسر فلانہا مع اسمہا و خبرہا جملة اسمیة وقعت بعد اذا للمفاجاة و اما الفتح فلانہا مع اسمہا و خبرہا بتاویل المفرد مبتدأ محذوف الخبر ای اذا عبودیتہ للقفا و اللہازم ثابت و تمام البیت شعر کنت اری زیدا کما قیل لسید ؛ اذا انہ عبد القفا و اللہازم و شبہہ فی جملة اشباہہ قولہم اول ما اقول انی احمد اللہ ان جعلت ما موصولة او موصوفة کان المعنی اول مقولاتی فحینئذ تعین الکسر لان مقول القول لا یکون الا جملة و ان جعلت مصدریة کان المعنی اول اقوالی فحینئذ تعین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری الذی ہو معنی ان المفتوحة و لذلک جاز العطف علی اسم ان المکسورة لفظا او حکما بالرفع لان ان المکسورة لا تتغیر معنی الجملة فہی فی حکم العدم فاعتبر فی اسمہا الرفع المحلی دون المفتوحة لانہا تتغیر معنی الجملة فلم تکن فی حکم العدم فلم یعتبر فی اسمہا الرفع المحلی و یشترط مضی الخبر لفظا او تقدیرا لانہ لو لم یقدم الخبر علی المعطوف لا لفظا و لا تقدیرا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد و ہو لا یجوز خلافا للکوفیین فان ان عندہم عامل فی الاسم لا فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد لا اثر لکونہ مبنیا لان المحذور المذکور مشترک بین المعرب و المبنی خلافا للمبرد الکتابی فی مثل انك و زیدا ذاہبان فانہا لما لم تعمل فی الاسم بواسطة البناء فکانہا لم تعمل

فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد ولکن کذلک لانه لا یتغیر معنی الجملة لازم معناه الاستدراک وهو لا ینافی المعنی الاصلی کالتاکید لا ینافیه ولذلک دخلت اللام مع المکسورة لان اللام لتاکید معنی الجملة مثل ان المکسورة فلا یتنافیان ویزدوجان لان اللام لتاکید معنی الجملة وان المفتوحة تتغیره وبینهما تنافٍ علی الخبر وعلی الاسم اذا فصل بینه وبینها او علی ما بینهما لان فیما عدا هذه الصور یلزم توالی حرفی التاکید والابتداء یرد علیه لم اختار واتقدیم ان دون اللام اجیب عنه انما اختاروا تقدیمها ترجیحا للعامل علی غیر العامل وفی لکن ضعیف لانها وان لم تتغیر معنی الجملة لکنها لا توافق اللام مثل ان واما جوازه فبدلیل قول الشاعر شعر مجاورا السعدی باسعاد سعیدة ولکنني من صبها لعمید: وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمها اللام لئلا یلزم الالتباس بان النافیة فی صورة الالغاء واما صورة الاعمال فمحمولة علی صورة الالغاء طردا للباب ویجوز دخولها علی ما فعل من افعال المبتدأ لان الاصل دخولها علی المبتدأ والخبر فلما فات دخولها علی المبتدأ والخبر فلا بد ان تدخل علی ما یدخل علی المبتدأ والخبر رعایة للاصل بقدر الامکان خلافا للکوفیین فی التمیم متمسکین بقول الشاعر شعر بالله ربک ان قتلت نفسا: وجبت علیک عقوبة المتعمد وتخفف المفتوحة فتعمل فی ضمیر شان مقدر لان اعمال المکسورة بعد التخفیف وجد فی سعة الکلام نحو قوله تعالی وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفیف لم یوجد فی سعة الکلام فقدروا اعمالها فی ضمیر شان مقدر لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل نحو قوله تعالی وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ یرد علیه ان زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال المکسورة فی الظاهر اعمال المفتوحة فی المقدار اجیب عنه ان دوام العمل فی المقدار اقوی من العمل فی الظاهر احیانا فتدخل علی الجمل مطلقا لتکون الجملة مفسرة لضمیر الشان وشذ اعمالها فی خبر کما فی قول الشاعر شعر فلو انک فی یوم الرخاء سالتنی: فراقک لم ابخل وانت صدیق ویلزمها مع الفعل السین وسوف او قد وحرف النفی لئلا یلتبس بان الناصبة المصدریة یرد علیه ان هذا الدلیل لا یستقیم فی حرف النفی لان حرف النفی یجتمع مع کل منهما اجیب عنه بان

زیادۃ حرف لیس للالتباس بل لیکون کالعوض من النون المحذوفۃ واما الفارق بینہما
اما من حیث اللفظ واما من حیث المعنی اما من حیث اللفظ فلان الفعل المنفی بہا ان کان
منصوبا فہی المصدریۃ والا فہی النافیۃ واما من حیث المعنی فان عنی بہ الاستقبال
فہی المخففۃ والا فہی المصدریۃ ونوقض بکثیر من المواضع منہا قولہ تعالیٰ ان
لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَن سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ قد اقترب اجلہم لان ان فی ہذین
المثالین مخففۃ من المثقلۃ مقرونۃ مع الفعل ولم یوجد معہا احد الامور المذکورۃ
اجیب عنہ ان زیادۃ ہذہ الامور شرط فی الفعل المتصرف وہذہ الافعال غیر متصرفۃ وکانت
للتشبیہ وتخفف فتلغی علی الافصح لفوات بعض وجوہ المشابہۃ بالفعل وہو فتح الاخر وقولنا
علی الافصح احترازا عن غیر الافصح کقول الشاعر وہو مشرق اللون کان ثدیاہ حقان
ولکن للاستدراک ویتوسط بین کلامین متغایرین معنی لان الاستدراک لا یتصور بدون
التغیر ویخفف فیلغی لفوات مشابہتہ بالفعل ومشابہتہ بالعاطف لفظا ومعنی فاجریت
مجراہا فان قیل ان ان المکسورۃ المخففۃ ایضا مشابہۃ بان النافیۃ لفظا فینبغی
ان تجری مجراہا بان تکون غیر عاملۃ مثلہا اجیب عنہ ان بینہما وان کانت المشابہۃ
اللفظیۃ موجودۃ لکن المعنویۃ مفقودۃ واجراء الشیء مجری الغیر مبنی علی کلا المشابہتین
ولم یوجد فی یجوز معہا الواو ورد ما قیل ان الواو تدخل علی المشددۃ لا علی المخففۃ لانہا اخر فی عطف
فلا یجوز دخولہا علی عاطف اخر فردود بما حاصلہ ان ہذہ الواو لیست للعطف بل اعتراضیۃ
کما اختارہ الرضی ولیت للتمنی الفنی طلب حصول الشیء علی سبیل المحبۃ سواء کان
ممکن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول لیت زیدا قائم ومثال الثانی لیت الشباب یعود
واجاز الفراء لیت زیدا قائما علی ان لیت بمعنی اتمنی وہو من افعال القلوب وہی ناصبۃ
للمفعولین وتمسک بقولہ یا لیت ایام الصبی رواجعا اجیب عنہ ان رواجعا منصوب
علی انہ حال من الضمیر المستکن فی خبرہا المحذوف یعنی یا لیت ایام الصبی کائنۃ حال
کونہا رواجعا ولعل للترجی وہو توقع وجود امر بشرط ان یکون ممکن الوجود سواء کان
محبوبا نحو قولہ تعالیٰ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ او مکروہا نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ یرد علیہ

ان عدّ لعلّ من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول الشاعر لعلّ ابي المغوار منك قريبٌ فاجاب بقوله وشذ الجر بها اى يعنى الجر بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له **وقد اجيب** ان الجر فيه على سبيل الحكاية يعنى ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورًا في موضع اخر **وقد اجيب** يحتمل ان يكون هذا الرجل اشهر بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء **الحرف العاطفة** العطف في اللغة الاماله وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اى لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب او لا لاجتماعهما في الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة قالوا والجمع مطلقا لا ترتيب فيها يعنى انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعنى لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اى مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اى ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة **فان قيل** هذا ينقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءً من البارحة اصلا قلنا الجزء اعم من ان يكون حقيقةً او حكمًا فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريبها وللقريب للشيء حكم ذلك الشيء **واو اما** لاحد الامرين مبهما اى للدلالة على الامر على التعين يرد عليه تو لتقاو لا تطع منهم اثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما **اجيب عنه** ان او ههنا للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر لهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين ومن ثمة لم يجز ارايت زيدًا ام عمرًا لان احد المستويين ان تلى ام لكن المستوى الاخر لا يلي الهمزة

وقال سیبویه هذا احسن وفصیح اذیدا رایت ام عمرو احسن وافصح قیل فی الاعتراض
فی عبارة المصنف ههنا نسختان مشهورة وغیر مشهورة وحکم المصنف فی النسخة المشهورة
بعدم جواز هذا التراکیب کما ترک وفی غیر المشهورة بضعفه ولا یخفی ان الحکم بعدم الجواز
وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحیة الی الفصاحة غیر مناسب لان ما کان حسنا
وفصیحا لا یعد ضعیفا ولا غیر جائز وقد عجز المحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم
ومن ثمه کان جوابها بالتعیین دون نعم او لا لان السؤال عن التعیین فلا بد ان یکون
جوابها ایضا کذلک ونعم ولا لا یفیدان التعیین فان قیل قد یجاب بنفی کلیهما ایضا فلا یحصر الجواب
فی التعیین قلنا ان هذا الحصر اضافی بالنسبة الی نعم ولا لا بالنسبة الی جمیع ما عداه فان قیل اعادة
اسم الاشارة یقتضی ان یکون المشار الیه بالثانی غیر الاول لئلا یلزم التکرار ولیس المذکور سابقا
الا امر واحد قلنا المشار الیه بثمه فی الموضعین امر واحد لکن لما کان مشتملا علی شوطین فرع
علیه باعتبار کل واحد منهما حکما اخر وجعلهما فی کل موضع اشارة الی شوط اخر لا یخلو عن سماحة
لان المذکور سابقا حکم واحد لا حکمان حتی یشار الی کل منهما استقلالا فان قیل کان الواجب علی
المصنف ان یعطف قوله وکان جوابها اه علی قوله لم یجز وتفرع کل حکم بشوط علی طریق اللف والنشر
لکان اخصر واحسن اما الاخصریة فظاهر واما الاحسنیة فلان تکرار اسم الاشارة یوهم
ان یکون المشار الیه بالثانی غیر الاول ولیس کذلک فتامل والمنقطعة کبل فی الاعراض عن
الاول والهمزة للشک فی الثانی مثل انها لابل ام شاة ای لیست بابل شاة او شیئ اخر واما
قبل المعطوف علیه لازمة مع اما للتنبیه علی الشک من اول الامر جائزة مع او لان کلمة او
ابلغ فی الشک فلا یحتاج الی مؤکد اخر فان قیل حذف اما من الحرف العاطفة لا یصح
لانها لو کانت للعطف لا تقع قبل المعطوف علیه وایضا یدخل علیها الواو العاطفة فلو
کانت هی ایضا للعطف یلزم تکرار العاطف اجیب عن الاول ان اما السابقة علی
المعطوف علیه لیست للعطف بل للتنبیه علی الشک من اول الامر واجیب عن الثانی ان الواو
الداخلة علی اما الثانیة لعطفها علی اما الاول والثانیة لعطف ما بعدها علی ما قبلها فلا یلزم
التکرار ولا وبل ولکن لاحدهما معینا اعلم ان کلمة لا تنفی الحکم عن المعطوف فقط

لا عن المعطوف علیہ نحو جاءنی زید لا عمرو وکلمۃ بل لا تخلو اما ان یکون بعد الاثبات او بعد النفی
فان کان الاول فھی لصرف الحکم عن المعطوف علیہ الی المعطوف والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت
عنہ نحو جاءنی زید بل عمرو وقیل بل فی ھذا المعنی نقیض لا وان کان الثانی
ففیہ خلاف فذھب بعضھم الی انھا لصرف الحکم المنفی عن المعطوف علیہ الی المعطوف
والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت عنہ وذھب بعضھم الی انھا لاثبات الحکم المنفی عن
المعطوف علیہ للمعطوف والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت عنہ فمعنی قولھم ما جاءنی زید
بل عمرو علی المذھب الاول ما جاءنی عمرو والمعطوف علیہ عند الفریقین فی حکم المسکوت عنہ
ولکن لا نزاع للنفی فھی اما لعطف المفرد علی المفرد او لعطف الجملۃ فان کان الاول فھی
نقیضۃ لا وان کان الثانی فھی نظیرۃ بل بعد النفی والاثبات جمیعا وعلی کلا من التقدیرین
لا نزاع للنفی لان ھذہ المعانی لا یتصور منھا الا مع حرف النفی **حروف التنبیہ** ھی
الا وامّا وھا والغرض منھا ایقاظ الغافلین علی مضمون الجملۃ المصدرۃ بھذہ الحروف
ولذا سمیت حروف التنبیہ **حروف النداء** یا ایھا لانھا تستعمل النداء القریب و
البعید وایا وھیا للبعید لان کثرۃ الحروف تدل علی کثرۃ المسافۃ وای والھمزۃ للقریب لان
قلۃ الحروف تدل علی قلۃ المسافۃ والمراد بالقریب ھھنا ما عدا البعید فیدخل فیہ
المتوسط ایضا **حروف الایجاب** نعم وبلی واجل وجیر وان فنعم مقررۃ
لما سبقھا ایجابا کان او نفیا استفھاما کان او خبرا ولذلک لو قال نعم فی جواب الیس
بربکم لکان کفرا وبلی مختصۃ بایجاب النفی ای یبطل النفی السابق ویجعلہ ایجابا کما
فی قولہ تعالی الست بربکم قالوا بلی ای لیس کذلک بل انت ربنا وای للاثبات بعد
الاستفھام ای غلب استعمالھا بعد الاستفھام وقد یجیء للتصدیق وبمعنی نعم ایضا
لکنہ لم یتعرض لھما لشذوذھما ویلزمھا القسم واجل وجیر وان لتصدیق الخبر وقد
تجیء ان لتصدیق الدعاء ایضا کما فی قول ابن الزبیر لمن قال لعن اللہ ناقۃ حملتنی
الیک ان وراکبھا وقد تجیء بعد الاستفھام ایضا کما فی قول الشاعر شعر

لیت شعری ھل للمحب شفاء من جوی حبھن ان اللقاء

حروف التنبیہ
حروف النداء
حروف الایجاب
ای من غلط ابن الزبیر ۱۲

حروف الزیادۃ

لکنہ لم یتعرض لھا الشذوذ ھا **حروف الزیادۃ** ومعنی زیادتھا انہ لا یختل اصل المعنی بسقوطھا لا انہا لا فائدۃ لھا فی کلام العرب بل لھا فوائد فی کلام العرب اما لفظیۃ واما معنویۃ اما اللفظیۃ فھی تحسین اللفظ واما المعنویۃ فھی التاکید والا لعدت عبثا وذلک لا یجوز فی کلام الفصحاء لا سیما فی کلام اللہ تعالیٰ اِنْ وَاَنْ ولامِنْ والباء واللام فان بکسر الھمزۃ تزاد فی ثلثۃ مواضع اشار الیہ بقولہ مع ما النافیۃ نحو ما ان رایت زیدا وقلت مع ما المصدریۃ نحو اُنْظُرْنِیْ ما ان جلس القاضی لما نحو لما ان قام زید قمت واَنْ بفتح الھمزۃ ایضا تزاد فی المواضع الثلثۃ کما اشار الیہ بقولہ مع لما نحو فَلَمَّا اَنْ جَاءَ الْبَشِیْرُ وبین لَوْ والقسم نحو واللہ ان لو قام زید قمت وقلت مع الکاف نحو کان ظبیۃ تعطو الی ناضر السلم ومامع اذا ومتی وای واین وان شرطا یعنی ان شرطا حال من الکلمات الخمسۃ المذکورۃ مع ما وفائدتہ انہا مستعمل شرطا وغیر شرط وزیادۃ ما فیہا مختصۃ بحال الشرطیۃ نحو اذا ما تخرج اخرج ومتی ما تذھب اذھب وایا مَّا تَدْعُوْا فَلَہُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰی واینما تجلس اجلس وَاِمَّا تَرَیِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا او بعض حروف الجر نحو فَبِمَا رَحْمَۃٍ مِّنَ اللہِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غیر ما جرم لا مع الواو بعد النفی نحو ما جاءنی زید ولا عمرو فان قیل قد یزاد لا بعد الواو من غیر النفی اجیب عنہ بان النفی اعم من ان یکون لفظا او معنی فان کلمۃ غیر یفہم منہ معنی النفی وان المصدریۃ نحو قولہ تعالیٰ مَا مَنَعَکَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُکَ وقلت قبل القسم نحو قولہ تعالیٰ لَآ اُقْسِمُ بِیَوْمِ الْقِیٰمَۃِ وشذت مع المضاف کما فی بیت لا حور سری وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذکرھا مشتملا علی مواضع زیادتھا فلا حاجۃ الی ذکرھا ثانیا

حروف التفسیر

حروف التفسیر ای وھی لتفسیر کل مبہم مفردا کان او جملۃ نحو جاءنی رجل ای زید وقطع رزقہ ای مات وان وھی مختصۃ بما فی معنی القول ای یفسر بھا مفعول مقدر لفعل فی معنی القول نحو قولہ تعالیٰ وَنَادَیْنٰہُ اَنْ یّٰٓاِبْرٰھِیْمُ ان نادیناہ بلفظ او شیء ھو قولنا یا ابراھیم **واعلم** ان ما قال الممضی محمول علی الاعم الاغلب وقد یفسر بھا المفعول بالظاھر کما فی قولہ تعالیٰ مَا قُلْتُ لَھُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِیْ بِہٖٓ اَنِ اعْبُدُوا اللہَ

حروف المصدر

فقوله اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول وقوله تعالى اِذْ اَوْحَيْنَا اِلٰى اُمِّكَ مَا يُوْحٰٓى اَنِ اقْذِفِيْهِ فقوله اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاَوْحَيْنَا فى معنى القول **حروف المصدر** ما وانْ وَاَنَّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها ونحو اعجبنى انك قائم اى قيامك

حروف التحضيض

حروف التحضيض هَلَّا وَاَلَّا ولَوْلَا ولَوْمَا لها صدر الكلام لتدل على التحضيض من اول الامر فيلزمها الفعل وتقدير الان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال

فان قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل

حروف التوقع

حرف التوقع قد اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بدّ فيهما من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق المقرب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير قد حصل عن قريب ركوب الامير قد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون للتحقيق مجردًا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَآءِ

حروف الاستفهام

حرفا الاستفهام هَلْ الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك من اول الامر تقول اذيد قائم واقام زيد كذلك هَلْ اعلم ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية سواء كان خبرها فعلا او اسمًا وهَلْ تدخل على فعلية خبرها كان اسمًا لا هل بمعنى قد كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قال والهمزة اعم تصرفا تقول اذيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك واتضربت يدا وهو اخوك بادخال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

هذا التركيب مخذوف اى ائترضى بضربك زيدا وهو اخوك فالائق به ما هو اقوى فى
الاستفهام وهو الهمزة دون هل فازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لان المستفهم عنه فى هذا التركيب متعدد فالائق به ما هو اصل فى باب الاستفهام
وهو الهمزة دون هل وانما اذا ما فمتى كان وامن كان بادخال الهمزة على
الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف
الشرط ان ولو واما لها هذا الكلام لتدل على سببية الاول للثانى من اول
الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضى ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل
على سبيل الشذوذ فلا يرد بنحو قوله تعالى لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللّٰهِ خَيْرٌ مِّمَّا يَكْسِبُونَ وَلَوْ
اَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق لا انتفاء الشئ الثانى لاجل
انتفاء الشئ الاول كما فى قولك لو جئتنى لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء
المجئ فكيف يصح عدّها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول
الامر فى الماضى بحصول امر اخر فيه واما انتفاء الثانى لانتفاء الاول فهو لازم معناه
الحقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم فيستدل
به على انتفاء اللازم كما فى قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فكيف يصح عدها من حروف الشرط
الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازى لما يقصد اليه فى
مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول
لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك
لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدّها من حروف الشرط اجيب عنه ان
لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت
الاهانة الاكرام استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

حروف الشرط

ولو انتم قاعدون یرد علیه لم لا یجوز ان یکون انتم تاکید الفاعل لفعل المحذوف
اجیب عنه لا یجوز ذلک لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه قیل لوانک بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف والفاعل لا یکون الا
اسما مفردا والدال علی المفرد هی ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق
لیکون کالعوض عن الفعل المحذوف لان لدلالتها علی معنی ثبت المقدر عوض عنه
من حیث المعنی والفعل واقع فی مواضع الخبر عوض عنه من حیث اللفظ فیکون
کل واحد منهما کالعوض لا عینه وان کان جامدا جاز لتعذره کقوله تعالی وَلَوْ
اَنَّ مَا فِی الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الکلام علی الشرط لزم
الماضی لفظا او معنی لئلا یکون معمولا لاداة الشرط فیطابق الجواب الی یطابق
السؤال الجواب فی بطلان عمل اداة الشرط فیه کما فی الشرط وکان الجواب للقسم
لفظا لئلا یلزم کون الفعل الواحد مجزوما غیر مجزوم مثل والله ان اتیتنی او ان تاتنی
لاکرمتک الاول مثال الماضی لفظا والثانی مثال الماضی معنی وان توسط بتقدیم
الشرط او غیره جاز ان یعتبر وان یلغی معناه ان یعتبر القسم ویلغی الشرط ویحتمل العکس
ایضا لان القسم واجب الرعایة فی الصدر فاذا فات الصدارة فاستوی الامران ای القسم
والشرط کقولک انا والله ان تاتنی اتاک هذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز الغاء
القسم فان نظرت الی المعنی الاول فانشر فی الامرین علی غیر ترتیب اللف وان نظرت
الی المعنی الثانی فانشر فی التقدیم علی غیر ترتیبه وفی الجواز علی ترتیبه وان اتیتنی
والله لاتیتک هذا مثال لتقدیم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الی المعنی
الاول فالنشر فیه علی ترتیب اللف فی الامرین وان نظرت الی المعنی الثانی فالنشر فی
التقدیم علی ترتیب اللف وفی الجواز علی غیر ترتیبه فالحاصل ان المثال الاول
بالنظر الی المعنیین نشر علی غیر ترتیب اللف وفی المثال الثانی بالنظر الی المعنی
الاول نشر علی ترتیب اللف وبالنظر الی المعنی الثانی علی غیر ترتیبه فعلم ان
للمعنی الاول رجحانا علی المعنی الثانی فالحمل علیه اولی وعلی تقدیر الحمل علیه

فالاولی تقدیم المثال الثانی علی الاول کما لایخفی لکنه اخره رعایة لاتصال المثال
بالممثل له بقدر الامکان وتقدیر القسم کاللفظ ای القسم المقدر کاللفوظ والقسم
الملفوظ فی صدر الکلام واجب الرعایة فکذا المقدر فی صدر الکلام ایضا واجب
الرعایة نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ ای واللہ لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا
للشرط والا لکان الجزم فی الجزاء واجبا بسبب ان الشرطیة وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
لَمُشْرِكُونَ ای واللہ ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لکان الفاء
فی الجزاء واجبا لکون الجزاء جملة اسمیة واما التفصیل یرد علیه ان کلمة اما
علی قسمین تفصیلیة واستینافیة فالاولی شرطیة والثانیة غیر الشرطیة فلابد
من العلامة علی اما الشرطیة اجیب عنه العلامة علیها لزوم الفاء فی جوابها
وسببیة الاول للثانی والتزم حذف فعلها وعوض بینها وبین فائها جزء مما
فی حیزها مطلقا لئلا یلزم التوالی بین حرف الشرط وحرف الجزاء وقیل هو معمول
المحذوف مطلقا مثل اما یوم الجمعة فزید منطلق فالتقدیر علی المذهب الاول
مهما یکن من شئ فزید منطلق یوم الجمعة وعلی المذهب الثانی مهما یکن من شئ
یوم الجمعة فزید منطلق وقیل ان کان جائز التقدیم فمن الاول والا فمن الثانی
ای ان لم یکن ما سوی الفاء مانعا آخر فمن الاول کالمثال المذکور وان کان سوی
الفاء مانعا فمن الثانی نحو اما یوم الجمعة فان زیدا منطلق فان کلمة ان تمنع
تقدیم معمول خبرها علیها هذا اذا کان الجزاء المتوسط منصوبا واما اذا کان مرفوعا
نحو اما زید فمنطلق فتقدیره علی المذهب الاول مهما یکن من شئ فزید منطلق فزید
مرفوع علی انه مبتدأ وعلی المذهب الثانی مهما یکن زید فهو منطلق فزید مرفوع
علی انه فاعل لفعل محذوف وما قیل ان رفع زید مهما یذکر علی صیغة المجهول
الغائب علی انه مفعول ما لم یسم فاعله لفعل محذوف ونصب یوم الجمعة مهما تذکر
علی صیغة المعلوم المخاطب علی انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غیر ظاهر لانه
یستلزم جواز اما زیدا مهما یذکر وجواز اما یوم الجمعة مهما تذکر وهذا اللازم

باطلا تفاقا لم یقل به احد فالملزوم ایضا باطل فان قیل لم ذکر امثلة الجزء المنصوب ولم یذکر امثلة الجزء المرفوع اجیب عنه ان لم یذکر امثلة الجزء المرفوع لکثرتها وظهورها حرف الردع کلا وقد جاء بمعنی حقا نحو قوله تعالی کلا ان الانسان لیطغی فان قیل لما کان کلا بمعنی حقا ینبغی ان یکون اسما فلم عد من الحروف مطلقا اجیب عنه بانه لما کان ذلک بمعنی حقا فالمقصود منه تحقیق مضمون الجملة کان المکسورة فلا یخرجه عن الحرفیة تاء التانیث الساکنة لان الساکنة خفیفة والفعل ثقیل فاعطی الخفیف للثقیل رعایة للتعادل والمتحرکة ثقیلة والاسم خفیف فاعطی الثقیل للخفیف رعایة للتعادل تلحق الماضی لتانیث المسند الیه من اول الامر فان کان ظاهرا غیر حقیقی فحیر فان قیل ینبغی ان یجوز الحاق علامة المثنی والمجموع فی الفعل لیدل علی تثنیة المسند الیه وجمعیته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنیة والجمعین فضعیف لان علامة المثنی والمجموع ظاهرة فی المسند الیه غایة الظهور فلا یحتاج الی الحاق العلامة فی الفعل بخلاف علامة التانیث فانها قد تکون ملفوظة وقد تکون مقدرة فلابد من الحاق العلامة فی الفعل لیدل علی تانیث المسند الیه من اول الامر التنوین فی الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم سمی نفس التنوین اشعارا بحدوثه لما فی المصدر من معنی الحدوث نون ساکنة فی الاصل فلو حرکت بالحرکة العارضة فلا تخرج عن حد التنوین تتبع حرکة الاخر فان قیل اخر الکلمة الحرکة فلا حاجة الی ذکر الحرکة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر وانما لم یقل اخر الاسم لیشتمل تنوین الترنم لا لتاکید الفعل احترز به عن النون الخفیفة فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه نون یا رجل انطلق لانها ایضا نون ساکنة تتبع حرکة الاخر قلنا المراد بتبعیتها حرکة الاخر تطفلها لها فانی لوجود کطفل العارض للمعروض ولیس نون انطلق تابعا لحرکة لام الرجل بهذا المعنی وهو للتمکن وهو کون الاسم غیر مشابه

حرف الردع

تاء التانیث الساکنة

النون

للفعل مشابهة مؤثرة فی منع الصرف والتنکیر وهو مایدل علی تنکیر مدخولها نحو صه
ای اسکت سکوتا ما فی وقت ما وبدون التنوین اسکت سکوت الآن فی وقتنا الامر
والعوض وهو مایلحق آخر الاسم عوضا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ ای حین
اذ اکان کذلک ویوم اذ اکان کذلک والمقابلة وهو مایلحق آخر الجمع المؤنث السالم فی
مقابلة نون جمع المذکر السالم فان قیل لم لا یجوز ان یکون هذا التنوین للتمکن
اجیب عنه انه لو کان للتمکن لزال بالعلمیة للعلتین التانیث والعلمیة
فان قیل لم لا یجوز ان یکون للتنکیر قلنا انه لیس للتنکیر لوجوده فی العلم
کمعرفات فان قیل لم لا یجوز ان یکون للعوض قلنا انه لیس للعوض
لعدم مساعدة المعنی فان قیل لم لا یجوز ان یکون للترنم قلنا
انه لیس للترنم لوجوده فی غیر الابیات والمصاریع فتعین انه للمقابلة
لانها محض مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهذا مایلحق آخر الابیات
والمصاریع لتحسین الانشاد ثم تنوین الترنم علی قسمین احدهما مایلحق القافیة
المطلقة وهی التی کان رویها متحرکا متبعا باشباع حرکة حروف الاطلاق من الواو
والالف والیاء وانما سمیت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
وهذه الحروف فی آخر الابیات والمصاریع یبدل بالتنوین کما فی قول الشاعر
شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ۞ وقولی ان اصبت فقد اصابن ۞ والثانی
مایلحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها ساکنا وانما سمیت مقیدة للتقیید
الصوت بها لانه لیس هناک حرکة یحصل باشباعها حروف الاطلاق کقول
الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوی مخترقن ۞ مشبهة الاعلام
لماع الخفقن ۞ فان قیل ان تنوین الترنم والمقابلة لم یوضعا لمعنی
بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانی المقابلة فکیف یصح عدهما من
اقسام الکلمة المعتبرة فیها الوضع اجیب عنه ان عدهما
من اقسام الکلمة المعتبر فیها الوضع تغلیبا باعتبار باقی الاقسام ویخرج من

العلم موصوفا بابن مضافا الی علم آخر لان الابن کثیر الاستعمال بین علمین والکثرة
تقتضی التخفیف فخففوہ بحذف التنوین من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل
علی العلم لفظ فلان فی مثل جاءنی فلان بن فلان لانه کنایة عن العلم وکذا
حمل علیه ابنة فی مثل هذه هند ابنت عاصم فی حذف التنوین لا فی حذف الهمزة
لئلا یلتبس ببنت نونا التاکید خفیفة ساکنة لانها مبنیة والاصل فی البناء
السکون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غیر الالف لانها لو
کانت مع الالف لکانت مکسورة لمشابهتها بنون التثنیة فی وقوعها بعد الف زائدة

یختص بالفعل المستقبل فی الامر والنهی والاستفهام والتمنی والعرض والقسم
لانها لتاکید الطلب والطلب انما یتحقق فی ضمن هذه الاشیاء وقلت فی الملقی لخلوہ
عن معنی الطلب واما جوازہ علی قلة تشبیها له بالنهی ولزمت فی مثبت القسم لان
القسم محل التاکید فلما اکدوہ بما منفصل عنه وهو القسم فیؤکد بما متصل به
بالطریق الاولی وکثرت فی مثل ما تفعلن والمراد بها کل شرط اکد جزمه لانهم لما
اکدوا الحرف وهو غیر مقصود اکدوا الفعل وهو المقصود بالطریق الاولی لئلا یکون
المقصود انقص من غیرہ وما قبلها مع ضمیر المذکرین مضموم لیدل علی الواو
المحذوفة لالتقاء الساکنین علی مذهب من شرط فی التقاء الساکنین علی حدہ
ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة او لثقل لواو بعد الضمة علی مذهب من
لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حدہ ما ذکر ومع ضمیر المخاطبة مکسور لیدل
علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة وما عدا ذلک
مفتوح طلبا للخفة وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اِضْرِبَانِّ فی التثنیة
باثبات الالف لئلا یلتبس بالواحد واِضْرِبْنَانِّ فی الجمع بزیادة الالف لئلا
یجتمع ثلاث نونات المتوالیات ولا یدخلها الخفیفة لئلا یلزم التقاء الساکنین
علی غیر حدہ خلافا لیونس فانه یجوز عنده التقاء الساکنین علی غیر حدہ کما
فی الوقف وهما فی غیرهما مع الضمیر البارز کالمنفصل وان لم یکن فکالمتصل ای

۲۲

یعامل معهما مع الضمیر البارز مثل ما یعاملها مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء وتحریکها فتحا وکسرا ویعامل معهما مع غیر البارز مثل ما یعاملها مع الکلمة المتصلة من ردّ اللامات وفتحهما ومن ثمه قیل هل تَرَیَنَّ برد اللام وفتحها کما ترد اللام وتفتح فی هل تَرَیَانِ وَهَل تَرَوُنَّ بضم الواو کما تضم فی لم تروا القوم واُغزُونَّ برد الواو المحذوفة وفتحها کما ترد وتفتح فی اغزوا واُغزُنَّ بحذف الواو کما تحذف فی اُغزوا القوم واُغزِنَّ بحذف الیاء کما تحذف فی اغزی القوم والمخففة تحذف للساکنین ای لالتقاء الساکنین کما فی قول الشاعر شعر لا تهین الفقیر علّک أن تر ؛ ترکع یوما والدهر قد رفعه ؛ فان قیل ان التقاء الساکنین یدفع بالتحریک ایضا فلو لم یحرکوها اجیب عنه انما لم یحرکوها فرقا بینهما وبین التنوین فان قیل الفرق یحصل بالعکس ایضا اجیب عنه انما یعکس حطا للرتبة ما یدخل علی الفعل عن مرتبة ما یدخل علی الاسم اصلا بالنسبة الی الفعل وفی حال الوقف فیرد ما حذف لاجل المخففة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساکنین والمفتوح ما قبلها تقلب الفا تشبیها بالتنوین لان التنوین اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا تقول فی اضربن اِضرِبا کما تقول فی ضَمَّ یا ضَمَّا یا

تمّ

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمۃ	۲	ترخیم المنادیٰ	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۴	الثالث ما اضمر عاملہ الخ	۱۳۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارۃ	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیہ	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعرب	۲۵	المفعول لہ	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معہ	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۴	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنیٰ	۱۷۰	الظروف المبنیۃ	۲۴۷
مفعول ما لم یسم فاعلہ	۷۹	خبر کان واخواتہا	۱۸۲	المعرفۃ والنکرۃ	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم انّ واخواتہا	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر انّ واخواتہا	۹۸	المنصوبات بلا التی لتبرئۃ الجنس	〃	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتہا	۹۹	خبر ما ولا المشبہتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبہتین بلیس	۱۰۰	المجرورات	〃	المثنیٰ	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول بہ	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	〃
المفعول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلۃ	۲۶۴
الثانی المنادیٰ	〃	البدل	۲۱۷	المصدر	〃
توابع المنادیٰ	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	۲۶۵

مضمون	صفحہ
اسم المفعول	۲۶۰
الصفة المشبهة	〃
افعل التفضيل	۲۷۰
بحث الفعل	۲۷۸
الماضی	۲۸۱
المضارع	〃
الامر	۲۹۱
فعل عالم يسم فاعله	۲۹۲
المتعدی وغير المتعدی	۲۹۳
افعال القلوب	۲۹۴
الافعال الناقصة	۲۹۶
افعال المقاربة	۳۰۱
فعل التعجب	۳۰۳
افعال المدح والذم	۳۰۵
بحث الحرف	۳۰۶
حروف الجر	۳۰۸
الحروف المشبهة بالفعل	۳۱۴
الحروف العاطفة	۳۱۹
حروف التنبيه	۳۲۱
حروف النداء	〃
حروف الايجاب	〃
حرفا التفسير	۳۲۲
حروف المصدر	۳۲۲
حروف التحضيض	〃
حرف التوقع	〃
حرف الاستفهام	〃
حروف الشرط	۳۲۴
حرف الردع	۳۲۷
تاء التانيث	〃
التنوين	〃
نونا التاكيد	۳۲۹

تمت الفهرست

المكتبة الرشيدية
سركی روڈ کوئٹہ
فون ۸۴۳۲۶۴ ۸۲۸۳۹۸